

شبكة الإنترنت
بين حرية التعبير وآليات الرقابة
د. شريف درويش اللبان

شبكة الإنترنت

بين

حرية التعبير وآليات الرقابة

دكتور

شريف درويش اللبان

كلية الإعلام - جامعة القاهرة

٢٠٠٨



إهداء

.. إلى الوطن الغالى .. مصر

واحة الحرية والديمقراطية

التى نمارسها فى الواقع الافتراضى والملموس

« واحد من ولادك »

كان البعض يظن ان وسائل الإعلام الجديدة ستؤدي إلى تدعيم قوة الحكومات .
إلا ان تاثير هذه الوسائل بدا انه يسير على النقيض من ذلك تماما ..!

بول كيندي من كتابه الشهير ..
preparing for the twenty - First Centu

فهرس المحتوى

م	الموضـــــــوع	الصفحة
١	تمهيد	١٥
٢	الفصل الأول : الرقابة على الإنترنت .. لماذا ؟	٢٩
٣	عرض الأدبيات السابقة	٣٠
٤	الفصل الثانى : الرقابة الدولية على الإنترنت	٥١
٥	الرقابة على الإنترنت فى أوروبا	٥٤
٦	ألمانيا	٥٧
٧	المملكة المتحدة	٦٠
٨	فرنسا	٦١
٩	كندا	٦٢
١٠	الرقابة على الإنترنت فى آسيا	٦٣
١١	الصين	٦٤
١٢	سنغافورة	٧٣
١٣	إندونيسيا	٧٤
١٤	ماليزيا	٧٥
١٥	كوريا الجنوبية	٧٦
١٦	الرقابة على الإنترنت فى استراليا	٧٧
١٧	الرقابة على الإنترنت فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	٧٩
١٨	إيران	٨١
١٩	العراق	٨٣
٢٠	الأردن	٨٦
٢١	سوريا	٩٠
٢٢	تونس	٩٢
٢٣	المغرب	٩٤
٢٤	الرقابة على الإنترنت فى أمريكا اللاتينية	٩٦
٢٥	الفصل الثالث : التشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٧
٢٦	أنظمة تصنيف الإنترنت	١١٤
٢٧	تصنيف الطرف الثالث	١٢٤
٢٨	المحكمة العليا تقضى بعدم دستورية قانون لياقة الاتصالات	١٢٦
٢٩	قانون حماية الأطفال الإنترنت	١٣٠

م	الموضـــــوع	الصفحة
٣١	قانون مكافحة الإرهاب	١٣٨
٣٢	**الفصل الرابع : التشريعات المنظمة للإنترنت فى الدول العربية**	١٤٧
٣٣	الإنترنت فى الدول العربية	١٥٠
٣٤	**أساليب التعامل مع الإنترنت .. آليات الرقابة وآفاق حرية التعبير**	١٥٢
٣٥	أولا : آليات الرقابة	١٥٢
٣٦	ثانيا : آفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت	١٦١
٣٧	تشريعات الإنترنت فى المنطقة العربية	١٦٤
٣٨	**الفصل الخامس : حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى دول الخليج العربى**	١٧٥
٣٩	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى المملكة العربية السعودية	١٨٣
٤٠	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى الإمارات العربية المتحدة	١٨٨
٤١	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى الكويت	١٩١
٤٢	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى قطر	١٩٦
٤٣	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى البحرين	٢٠٠
٤٤	حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى عمان	٢٠٢
٤٥	الخلاصة	٢١٤
٤٦	نشأة رأى عام جماهيرى فى منطقة الخليج بشأن الإنترنت	٢١٦
٤٧	تهديد الإنترنت للأنظمة الخليجية	٢١٧
٤٨	التقليل من المخاوف بشأن الإنترنت	٢١٩
٤٩	**الفصل السادس : برمجيات الرقابة على الإنترنت**	٢٢٧
٥٠	أساليب الترشيح	٢٣٠
٥١	الأسلوب الذى يقوم على إعاقة المواقع	٢٣٠
٥٢	الأسلوب الذى يقوم على إعاقة المضمون	٢٣٠
٥٣	أساسيات الترشيح	٢٣٥
٥٤	التحليل البرامجى	٢٣٥
٥٥	التحليل البشرى	٢٣٦
٥٦	تصنيف الموقع	٢٣٦
٥٧	مدى كفاءة المرشحات فى إعاقة المواد الرديئة	٢٣٧
٥٨	هل تقوم المرشحات بإعاقة المادة الجيدة غير الضارة؟	٢٣٨
٥٩	اعتراض مواقع جماعات حقوق الانسان على شبكة الانترنت	٢٤٠

م	الموضـــــوع	الصفحة
٦٠	الفصل السابع : أساليب التغلب على الرقابة وحماية حقوق مستخدمي الإنترنت	٢٤٥
٦١	أولا : الحق فى الخصوصية	٢٤٨
٦٢	ثانيا : الحق فى الإتصال دون تحديد الهوية	٢٤٩
٦٣	ثالثا : التشفير	٢٥٠
٦٤	رابعا : تحديد المسئولية القانونية عن المحتوى المباشر	٢٥١
٦٥	أساليب الفكاك من الرقابة على الإنترنت	٢٥٢
٦٦	الخاتمـــــة	٢٥٩
٦٧	التوصيات	٢٦٥
٦٨	المصادر والمراجع	٢٧٢

***

مقدمة

تنبع أهمية هذا الكتاب من أن شبكة الإنترنت تعد بمثابة منتدى قوى وإيجابى لحرية التعبير ؛ إنها مكان يستطيع فيه أى فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى. إن مستخدمى الإنترنت والناشرين المباشرين online publishers والجماعات المكتبية والأكاديمية والمنظمات والاتحادات الصحفية والعاملة فى مجال حرية التعبير يجمع بينها اهتمام عام يعارض تبنى أساليب ومعايير قد تؤدى إلى الحد من انفتاح الإنترنت كوسيلة اتصال. وفى الواقع، فإن تقنيات "ترشيح" المحتوى content "filtering" techniques قد تم تنفيذها بأساليب لا تتوائم مع مبادىء التعبير الحر، وبما يؤدى إلى إعاقة قدرة مستخدمى الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التى تلقى حماية دستورية.

وقد أغرى الانفجار الإخبارى والمعلوماتى على الشبكة العنكبوتية العالمية الحكومات، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، الحرة سياسياً أو غير الحرة، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت. فالرقباء يتتبعون كل تكنولوچيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة فى القرن الخامس عشر، وحتى اختراع التليفون والراديو والتليفزيون فى القرنين التاسع عشر والعشرين. واليوم، تُنظم الرسائل الإعلامية المحلية فى ثلثى دول العالم تقريباً بقوانين موروثة من الرقابة على الصحافة المطبوعة، وتم تحديثها لتقييد الراديو والتليفزيون والإنترنت. وتقدر إحدى المنظمات الفرنسية أن ٤٥ دولة تقوم الآن بفرض قيود على الوصول للإنترنت بحجة حماية الجمهور من الأفكار الهدامة، أو بحجة انتهاك الأمن القومى، وهى العبارات الفضفاضة التى استخدمها الرقباء منذ القرن السادس عشر.

إن عديداً من دول العالم ، بادعائها بأنها تريد حماية الأطفال وإيقاف الإرهابيين وإسكات العنصريين وباعة الكراهية ، تتدافع للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت . ومن الملاحظ أن القيود التى تعوق الوصول للإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم ، رغم اختلاف أشكال الحكومات وتوجهاتها . فقد ظهرت إلى الوجود

تشريعات للرقابة على الإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو النموذج الذى سوف تحتذيه سياسات الدول الأخرى ، وهو ما سوف يعمل على الحد من التعبير الحر على الشبكة ، ويؤدى إلى مزيد من الرقابة المفروضة على الإنترنت .

ولدراسة هذه الإشكالية ، تم تقسيم الكتاب إلى مقدمة وتمهيد وسبعة فصول وخاتمة ، وذلك على النحو التالى :

تمهيد : وعنوانه " ***الرقابة ووسائل الاتصال*** " ويتناول أساليب الرقابة على الكتب قبل ظهور المطبعة وبعدها ، وأوجه السيطرة على الصحافة ، والرقابة على الأفلام فى بداية عهد السينما ، وأساليب الفكاك من الرقابة على شرائط الفيديو ، وقوة المعلومات فى الوقت الراهن ، والنظام الإعلامى العالمى الجديد ، والسيطرة السياسية فى عصر المعلومات .

الفصل الأول : عنوانه " ***الرقابة على الإنترنت .. لماذا ؟*** " ، ويعمل هذا الفصل على استجلاء الأسباب التى دعت إلى فرض الرقابة على الإنترنت ، سواء فى المجتمعات المتقدمة أو النامية ، وأسباب الحد من الوصول للشبكة العالمية ، ودور الرقباء الجدد على الإنترنت والمهام المنوطة بهم.

الفصل الثانى : عنوانه " ***الرقابة الدولية على شبكة الإنترنت*** " ويتناول هذا الفصل الرقابة على الإنترنت فى أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ، وأساليب تعامل الدول المختلفة مع شبكة الإنترنت .

. - **الفصل الثالث :** عنوانه " ***التشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية*** " ، ويتناول هذا الفصل بالتحليل هذه التشريعات وهى : " القانون الفيدرالى للياقة الاتصالات " Federal Communication Decency Actu (CDA) الصادر عام ١٩٩٥ ، و" قانون حماية الأطفال من الإنترنت Children's Internet Protection Act (CIPA) الصادر عام ٢٠٠٠ .وقانون تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب " Provide Appropiate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (PATRIOT) ، والمعروف سلفاً بقانون مكافحة الإرهاب ، وهو القانون

الصادر فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، والذى فرض قيوداً شديدة على الاتصالات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بشكلٍ لم يسبق له مثيل ، مما أثار عديداً من المخاوف بشأن الحقوق المدنية للمواطن الأمريكى .

الفصل الرابع : عنوانه " ***المنطقة العربية بين تشريعات الإنترنت وآليات الرقابة*** " ، ويتناول هذا الفصل آليات الرقابة التى مورست على شبكة الإنترنت فى المنطقة العربية ، علاوة على آفاق حرية التعبير على الشبكة والتى لم تكن متاحة من قبل فى أية وسيلة اتصالية أخرى ، علاوة على تشريعات الإنترنت فى المنطقة العربية ، وخاصة فى تونس والأردن ، وهما الدولتان الوحيدتان اللتان تناولتا الإنترنت فى تشريعاتهما .

الفصل الخامس : عنوانه " ***حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى دول الخليج العربى*** " ، ويتناول هذا الفصل حالة حرية التعبير على الإنترنت فى دول مجلس التعاون الخليجى الست : السعودية ، قطر ، البحرين، الكويت ،الإمارات ، عُمان باعتبار أن هذه الدول تجمعها سمات مشتركة ، وإن كنا قد لاحظنا اختلافاً بيّناً بين توجهاتها نحو الشبكة " فهناك الدول التى تتبنى مدخلاً ليبرالياً فى التعامل الشبكة مثل الكويت وقطر والبحرين، فى حين أن المملكة العربية السعودية تأخذ مخاطر الإنترنت مأخذ الجد فتفرض عليها نظاماً صارماً للرقابة ، وفيما بين هذين التوجهين توجد الدول التى استجابت لتهديدات الإنترنت بتنفيذ شكلٍ ما من التحكم التقنى فى الوصول للشبكة مثل الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان .

الفصلُ السادس : عنوانه " ***برمجيات الرقابة على الإنترنت*** " ، ويتناول هذا الفصل أساليب الترشيح سواء تلك التى تقوم على إعاقة المواقع أو التى تقوم على إعاقة المضمون علاوة على أهم برمجيات الرقابة التى تقوم بإعاقة الوصول لمواقع الإنترنت ، وتوضيح معدلات الخطأ فى هذه البرامج .

الفصل السابع : عنوانه " ***أساليب التغلب على الرقابة وحماية حقوق مستخدمى الإنترنت*** " ويتناول هذا الفصل أهم حقوق مستخدمى شبكة الإنترنت ، والتى تتمثل فى الحق فى الخصوصية ، والحق فى الاتصال دون تحديد الهوية ، والتشفير ،

والمسئولية القانونية عن المحتوى المباشر على الشبكة ، علاوة على أساليب الفكاك من الرقابة على الإنترنت .

الخاتمة : وتضم عدداً من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة علاوة على المبادئ التى يجب أن تتمسك بها الدول المختلفة فى سياساتها تجاه الإنترنت .

إن هذا الكتاب يفتح أمام الباحثين فى مجال تكنولوچيا المعلومات والاتصال آفاقاً جديدة فى دراسة شبكة الإنترنت والتشريعات المنظمة لها والجوانب الأخلاقية التى تحكمها ، وهى كلها أمور لاتقل أهمية عن البحث فى التشريعات الإعلامية التى تحكم عمل الوسائل الإعلامية التقليدية كالصحافة والإذاعة والتليفزيون.

وفى النهاية . . فإننى أحسب أن هذا الجهد يعد إضافة لابأس بها للمكتبة الإعلامية العربية التى خلت أوكادت من العناوين التى تغطى جانب مهم يتعلق بالإنترنت كوسيلة إعلامية جديدة . .

والله من وراء القصد . . ،

شريف درويش اللبان

٣ من سبتمبر ٢٠٠٩

تمهيد

وسائل الإعلام .. بين حرية التعبير وآليات الرقابة

في بداية طبع الكتب فى أوروبا ، فُرضت رقابة شديدة على كل ما قد تتم طباعته . وهكذا ، كان النشر يخضع كليةً للسلطة . وقد تخوف الطابعون من إبداع المؤلفين ، لأنه قد يكلفهم حياتهم بالأساليب الوحشية المعتادة التى ابتكرتها الكنيسة والدولة . وأحياناً ما كان يتم تجنب الكتب الجديدة التى تصدر باللغة العامية .

وقبل ظهور الطباعة . كان قليل من الناس فى أوروبا ، وخاصة الدارسين ، هم المثقفون والمتعلمون ، ولذلك فإن الكنيسة لم تكن قلقة بصفة خاصة فيما يتعلق بالبدعة والهرطقة فى الكتب ، والتى كانت تعد الأدوات الفاعلة لفئة المتعلمين . وكان أولئك الموجودون فى السلطة يقاومون خطر الأفكار الجديدة بأن يقوموا بأنفسهم بتغيير هذه الأفكار ، أو يحملوا المؤلفين على تغيير آرائهم .

وكان التهديد الذى يحوط المطبوعات ، ويمارس على التأليف ليس سببه أن الجماهير قد يصبحون قراءً نهمين للدعاية السياسية أو الدينية المثيرة للفتن والقلاقل ، ولكن بسبب المؤلفات والتفاسير التى تشرح الكتاب المقدس ، والتى تأخذ منها الجماهير عادةً أراءها ، والتى قد تتعرض لتضمين الأفكار الجديدة بها [1] .

وكان كبار رجال الكنيسة أكثر قلقاً مما يمر من بين شفاه القائمين بالوعظ والإرشاد الذين يتحدثون إلى الجماهير باللغة العامية [2].وهذا ما تغير حوالى عام ١٤٧٨ بصدور الإنجيل فى طبعة أنيقة تحتوى على مواد توضيحية فى ألمانيا . وكان هذا تحدياً سافراً لقوة الكنيسة وسلطتها كمفسر وحيد لكلمة الربthe sole interpreter of God's Word' وقد تجاوبت روما مع هذا التحدى بإصدار أوامرها بتأديب وعقاب كل الطابعين والمشترين والقراء لهذه البدع والهرطقة . وفى ماينز Mainz الألمانية ، حيث نشأت الطباعة ، كونت الإبراشية لجنة لمنح ترخيص لطباعة أى كتاب .

وسرعان ما أكتشفت الحكومات أن الطباعة أسهل فى السيطرة عليها من الكلام أو التعبير اللفظى لأنه يمكن فرض الضرائب على المطابع ، ويمكن توزيع الورق عليها على

شكل حصص مقننة ، كما يمكن فرض الرقابة على الجرائد ، ويمكن حرق الكتب . لقد وصلت الطباعة بلاداً عرفت لتوها البدع والهرطقة اللفظية ، وهكذا لم يكن مسئولو الحكومة مستعدين لأن يتلقوا رسائل جديدة للهرطقة مطبوعة بالحبر على الورق ..!

وكانت الكنيسة متشككة بصفة خاصة فى الطباعة بأية لغة عدا اللاتينية . وكانت معارضة الكنيسة للطباعة ذاتها ضئيلة فى الحقيقة . وباستثناء قلقها من قدرة الطباعة كمصدر للإثارة والإزعاج ، فإن الطباعة قد لاقت من الكنيسة تشجيعاً بصفة عامة . ولكن الطباعة باللغة العامية قد سببت مزيداً من القلق . ولم يواجه الطابعون أية مشكلات عندما حصروا أنفسهم فى طباعة القصص الشعبية والفلكلورية ومواد التسلية المشابهة ، ولكن كلاً من السلطات الدينية والمدنية ضربت بقوة الطباعة باللغة العامية التى حوت تحدياً للسلطة . وبالنسبة للمثقفين الذين يكتبون باللاتينية أو اليونانية ويتوجهون بكتاباتهم للطبقة المثقفة نفسها ، فلم تكن توجد سوى شكاوى قليلة نسبياً ، لأن هذه الكتابات لم تكن تثير عامة الشعب .

وقد أثبت حرق الكتب أنه وسيلة فعالة ، فى أغلب الأحوال ، للسيطرة والتحكم فى القرن الخامس عشر . وقد أظهرت الكتابة تأثيراً كبيراً يصعب معه تجاهلها من خلال السلطة . وبانتشار الكتابة ، انتشر تأثيرها وألقت بظلالها على الحياة العامة ، مما أدى إلى ظهور أوجه للسيطرة على هذه الوسيلة . وفى عديد من الثقافات عبر القرون ، تم الحد من انتشار الكتابة باستثناء مجموعة قليلة من علية القوم . ولعل هذا الاتجاه هو ما أدى إلى الاضطرابات التى أدت إلى نشوء حركة الإصلاح Reformation خلال العصور الوسطى ، حيث تمت المطالبة بقراءة الإنجيل وطباعته بأية لغة عدا اللاتينية . ولم تكن أدنى الاستجابات هى حرق الكتب ونشر قائمة بالكتب الممنوعة ، ولكن صدر مرسوم بابوى عام ١٥٠٢ يأمر بحرق كل الكتب التى ناقشت سلطة الكنيسة . وفى عام ١٥١٦ ، صدر قرار بمنع أى مطبوع لا يحصل على موافقة الكنيسة [٢] .

وقبل اختراع الطباعة ، قامت الطائفة الدينية الإنجيلية فى القرن الرابع عشر بترجمة

الإنجيل إلى اللغة الإنجليزية بناء على نظرية مؤداها أن الله يتحدث مباشرة إلى الناس بلسانهم ، وأن كل فرد يستطيع تفسير رسالة الرب . وهذه « الهرطقة » المقاومة للاكليروس التى تتدخل فى الشئون العامة التى قطعت الجدل حول هيئة الكهنوت ، لاقت معارضة شديدة من قبل الكنيسة والدولة ، وذلك من خلال عقوبة الحرق من قبل الكنيسة ، وعقوبة الإعدام شنقاً من قبل الدولة . ولم تتراجع الكنيسة والدولة عن سياسة العقاب والإبادة ، فعندما قام العلمانى ويليام تيندال William Tyndale بطبع ترجمة إنجليزية للعهد الجديد أثار غضب الكنيسة والدولة ، وتم أسره وحبسه ومحاكمته بتهمة الهرطقة وأعدم بالطوق الحديدى ، وعندئذ ربُطت جثته وتم حرقها (٤) .

وفى أسبانيا ، عندما كان يستعد كولومبس Columbus للإبحار عبر المحيط إلى جزر الهند ، كانت محكمة التفتيش (٥) تحرق الكتب . وعبر أوروبا ، كانت قوى الكنيسة والدولة مسلطة بقوة على الطابعين للتأكد من أن النشرات والكتب الممنوعة لايتم توزيعها . وقد عوقب الطابعون الذين خرقوا التعليمات بعقوبات مثل الغرامات والسجن والضرب بالسياط وأحكام بالإعدام . وعندما سقط سجن الباستيل Bastille فى أثناء الثورة الفرنسية ، كان أكثر من ٨٠٠ ناشر وكاتب وبائع كتب مسجوناً فيه .

ولعل الاستثناء الوحيد لهذه الرقابة المحكمة كانت هولندا ، ولاسيما بعد أن حررت نفسها من ربقة الاستعمار الأسبانى فى القرن السابع عشر . فقد فر بائعو الكتب والمثقفون من الدول الأخرى لمناخ أكثر حرية فى المدن الهولندية حيث ازدهرت حركة بيع الكتب ، وحركة نشر الكتب المحظورة ، والتى كان يتم تهريبها أحياناً إلى الدول التى حظرت نشرها .

السيطرة على الصحافة :

لقد كانت الجرائد دوماً أداة لنشر المعلومات . وظهرت الجرائد فى أمريكا الجنوبية وآسيا فى أثناء القرن الثامن عشر ، وفى أفريقيا بحلول أواسط القرن التاسع عشر. وقد يصبح عديد من هذه الجرائد أصواتاً مهمة وقوية ليس فقط لإعلام الجمهور الأكثر تعليماً

وتعطشاً للأخبار ، ولكن للتأثير على قادة الحكومة والاقتصاد ، مما قد يؤدى ، فى النهاية ، إلى التأثير على حركة التاريخ ، ويبدو أن التكنولوچيا يجب أن تكون دوماً طرفاً فاعلاً فى هذه المعادلة .

إن الطريقة التى تُطبع وتُوزع بها الجرائد ، على سبيل المثال ، كان لها تأثيرات وتداعيات عميقة وجوهرية . إن وسائل الإعلام التى تنشر المعلومات تقوم بتشكيل واقع الحياة اليومية الذى يحياه مجتمع ما ،إنها تتفاعل مع الحكومة ، وتقوم بتشكيل العلاقة بين الحكام والمحكومين ، حتى فى المجتمعات الشمولية .

وفى الدول التى تحكمها حكومات سلطوية ، سواء كانت هذه الحكومات يمينية أو يسارية أو حتى فريدة فى نوعها ، ينشأ نمط مختلف من الجرائد . وهذه الجرائد غالباً ما تكون سياسية بدرجة كبيرة ومعبرة عن رؤى حكوماتها . وفى المجتمعات الخاضعة لسطوة هذه الحكومات ، يُنظر إلى الجرائد ، جنباً إلى جنب مع الراديو والتليفزيون والمجلات والكتب ، على أنها مهمة وخطيرة للغاية لدرجة أنه لا يُسمح للناشرين والمحررين والكُتّاب بالتعبير عما يرونه . ولذلك ، فإن وسائل الاتصال يُنظر إليها على أنها ذراع الحكومة ، تماماً مثل النظام التعليمى .

الرقابة على الأفلام :

منذ بداية الأفلام الروائية ، رأت قوى النظام قدرة الأفلام على الإخلال بالنظام ، وتحركت لاحتوائها . وقد بدأت الرقابة على الأفلام عام ١٩٠٩ بتأسيس المجلس القومى للرقابة على الصور المتحركة National Board of Censorship of Motion Pictures فى نيويورك ، وتكون هذا المجلس من العاملين فى هذه الصناعة ذاتها . وفى عام ١٩٢٢، أسست الصناعة ما أصبح يُعرف « بمكتب هايز » Hays Office، والذى سُمى باسم أول رئيس له وهو « ويل هايز » Will Hays، وكانت مهمة هذا المكتب حماية الجمهور من العنف وعدم اللياقة . وقد قامت « إدارة مبادئ الإنتاج »-Production Code Ad ministration بتفعيل مجموعة من القواعد والمبادىء للسلوك المقبول على الشاشة ،

ولكن هذه الخطوط الإرشادية تم التخفيف من حدتها عبر السنين ، حيث تحدى صانعوالأفلام هذه المعايير [٦] .

وقام قادة البروتستانت والكاثوليك الأصوليين بمناقشة الرقابة الذاتية self - censorship على ما تنتجه هوليوود ، ومدى ضعف هذا النوع من الرقابة ، وأن « هايز » نفسه لا يعد أكثر من موظف لدى الصناعة ، وهذا كله أدى إلى الهجوم على هذا النمط من الرقابة ، وهو الهجوم الذى استمر لعقود . وقامت عدد من الولايات والمدن بإنشاء مجالس للرقابة خاصة بها لفحص الأفلام ، ولكن المعايير اختلفت من مجلس لآخر ،فمجلس كانساس Kansas Board ، على سبيل المثال ، حظر المشاهد الخاصة بالتدخين وشرب الخمور ، وقام بالحد من الزمن الذى تستغرقه مشاهد القُبلات لثوانٍ معدودة . وفى النهاية ، أدت قرارات المحكمة العليا واستيراد الأفلام الأجنبية ونشأة التليفزيون إلى التخفيف من حدة القيود التى فرضتها الرقابة .

على الجانب الأخر ، يُنظر إلى الأفلام الغربية ، بصفة خاصة ، من قبل معظم دول العالم على أنه يجب الحد من جلب مثل هذه الأفلام فى محاولة من هذه الدول لتدعيم ثقافاتها الوطنية . ومن بين هذه الأفلام الغربية ، تتسلل أفلام العُرى pornography إلى المنازل و الأماكن التى تحظر فيها الحكومات مثل هذه الأفلام . كما توجد شرائط الفيديو المقرصنة لأحدث الأفلام وأوسعها جماهيرية فى كل مكان . وتتدفق أفلام الفيديو عبر العالم فى مدٍ لاتستطيع الحكومات إيقافه ، وتقف أقوى مؤسسات صناعة التسلية عاجزة تماماً حيال ذلك .

وفى الدول الشيوعية السابقة ، خلقت الرقابة السياسية الصارمة شهية مفتوحة لأجهزة الفيديو لتُرضى نهم أفراد الشعب لمعرفة ما يدور خارج دولهم من أساليب معيشية مختلفة . ولعل هذه الأجهزة السرية هى التى عجلت بنهاية تلك الأنظمة [٧] .

إن أجهزة الفيديو تساعد فى التحول عن برامج تليفزيونات العالم الثالث المملة والرديئة . وعدد قليل من أفراد مثل هذه الدول هو الذى يستطيع شراء جهاز الفيديو ،

ولكن إيجار هذه الأجهزة لايكلف الكثير ، كما أن المشاهدة الجماعية فى المقاهى والمنازل والنوادى يحل المشكلات المتعلقة بالكلفة . وفى بعض الحالات ، تشجع الرقابة الصارمة انتشار أجهزة الفيديو ، كما هو الحال فى المملكة العربية السعودية حيث تحد المعايير الإسلامية بشدة من نوعية المواد التى يبثها التليفزيون السعودى . وثمة سوق سرية عبر العالم للإتجار فى أجهزة وشرائط الفيديو ، وهى السوق التى لم تستطيع معظم الحكومات أن تمنعها أو توقفها .

وقد اتُهمت الولايات المتحدة الأمريكية بممارسة الإمبريالية الثقافية cultural imperialism ، وذلك بإدخال الثقافة والقيم الأمريكية إلى دول أخرى، وهى الدول التى لا تستطيع مواجهة الأفلام وبرامج التليفزيون الأمريكية بما تستطيع أن تنتجه بنفسها، لأنها لا تستطيع أن تنفق أموالاً لإنتاج أفلام تبدو جذابة بالدرجة نفسها التى يبدو عليها المنتج الأمريكى . ومن هنا ، حاولت هذه الدول أن تستخدم الرقابة بشكل واسع كعلاج لهذه المشكلة ، إلا أن هذا الحل لم يكن له تأثير ذو بال ، فالأفلام الغربية مثل « غاندى » Gandhi (الهند) ، و « السادات » Sadat (مصر) ، و«ميسنج» -Miss-ing (شيلى) تم حظر عرضها فى الدول التى قادها هؤلاء الزعماء، وعلى الرغم من ذلك ، شوهدت هذه الأفلام على نطاق عريض على شرائط الفيديو.

قوة المعلومات

إن وسائل الاتصال تتدخل فى حياتنا أكثر مما ندرك بالفعل ؛ إنها تؤثر على أنشطتنا اليومية ، إننا لا نستطيع أن نتجاهلها أو أن ننصرف عنها ، وعندما نستخدمها بحكمة ، فإننا نسخر قوتها . وعلى المستوى الوطنى ، ساعدت وسائل الإعلام على قلب الحكومات ، وقد عملت هذه الأدوات بفعالية تامة فى أيدى أولئك الذين يبيعون لنا كل شكل معروف من أشكال الحكومات ، بداية من الحكومة الديمقراطية مروراً بالحكومات الفاشية والشيوعية وانتهاءً بالحكومات الأوتوقراطية أوالدينية . وبدايةً من الكتب الحمراء

الصغيرة للزعيم الصينى ماو Mao ونهاية بشرائط كاسيت آية الله خومينى ، استُخدمت وسائل الإعلام كأدوات للثورة . وقد قام لينين بتهريب بعض الكتابات التى عملت على إزكاء الثورة البلشفية Bolshevik Revolution، فى حين أن جمعية سرية من الكتّاب الذين كانوا يعيشون تحت حكم الشيوعية هم الذين عجلوا بنهايتها .

لقد انضمت الآن الوسائل الإلكترونية إلى الوسائل المطبوعة لكى تتسع مساحة التوهج الثورى ، وشهد عصرنا أيضاً استخداماً ناجحاً لوسائل الإعلام من قبل الذين لا يعتنقون أيديولوجية واضحة ولايتبنون أجندة سياسية ، ولكن كل ما يهمهم هو أن يكونوا أكثر ثراءً أو نفوذاً وتأثيراً .

إن قوة أدوات الاتصال الجماهيرى قادت لأول مرة إلى تقويض السياسة الوطنية وإعادة تشكيلها ، وهو مابدا واضحاً عبر شوارع المدن الأمريكية فى أثناء حرب فيتنام ، وهو ماصار أكثر وضوحاً فى الاتحاد السوفيتى السابق منذ سنوات قليلة مضت .

وبينما ظهر أن وسائل الإعلام الجديدة سوف تؤدى إلى تدعيم قوة الحكومات (كما ناقش ذلك چورج أورويل George Orwell ، على سبيل المثال ، فى كتابه الشهير : ١٩٨٤) ، فإن تأثير هذه الوسائل بدا أنه يسير على النقيض من ذلك تماماً من حيث كسر احتكار الدولة للمعلومات ، اختراق الحدود الوطنية ، السماح للشعوب لأن ترى وتسمع كيف يؤدى الآخرون الأشياء بشكلٍ مختلف . كما أن هذه الوسائل جعلت الدول الفقيرة والغنية واعية بالفجوة بينها بالمقارنة بما كان متاحاً منذ نصف قرن مضى ، وهو ما أدى إلى التحفيز على الهجرة الشرعية وغير الشرعية [٨] .

وقد أثبتت الأحداث أن الحكومات لا حول لها ولاقوة فيما يتعلق بإيقاف التبادل السرى لوسائل الإعلام ؛ ففى عديد من الدول النامية ، يتم إدخال أجهزة التليفزيون والفيديو فى القرى لكى تبث المواد التى توافق عليها الحكومة ، إلا أن هذا الغرض يتم تغييره لكى يشاهد القرويون ما يرونه أكثر إثارة وجاذبية من شرائط الفيديو. وتقوم بعض

الهيئات الحكوميةبالإعلان عن شرائط ترفيهية لجذب القرويين ، آملين فى أنهم سيقضون وقتهم أمام مثل هذه الشرائط .ومن الثابت أن الناس يتحولون عن تليفزيون الدولة لمشاهدة عديد من شرائط الفيديو (٩) .

وإذا لم تفعل أجهزة الفيديو وشرائط الفيديو أى شيء سوى تخفيف اضطهادات الرقابة ، فإنها تكون قد اتخذت مكاناً مهماً فى التاريخ . ولم تقف قوتها عند ذلك فقط ، ولكنها امتدت إلى اتجاهات عديدة فشرائط الفيديو التى التقُطت للرهائن أو تم تسجيلها لشخصيات إرهابية أو متطرفة تم تمريرها إلى وسائل الإعلام ، وشراء الأفراد لوقت القمر الصناعى والتليفزيون الكابلى لعرض شرائط فيديو معدة بشكلٍ خاص ، تعد كلها وسائل جديدة للتعبير السياسى .

النظام الإعلامى العالمى الجديد :

كانت منظمة اليونسكو ساحة لحوارات مريرة حول التدفق العالمى للمعلومات . وتركزت مناقشات عديد من دول العالم الثالث على أن وكالات الأنباء الرئيسة ، التى تسيطر عليها دول الغرب الصناعى ، تشوه ما يجرى فى الدول النامية ، وذلك بالتأكيد على الكوارث الطبيعية والبشرية ، والديكتاتورية ، والفساد الحكومى والتخلف . ولم يحقق نشر مثل هذه القصص الخبرية حول العالم سوى الخزى والعار للدول النامية ، وعمل على الإضرار بجهودها لتحسين أحوالها .

ومن بين المناقشات التى جرت كذلك ، أنه بسبب انتشار أدوات الاتصال ،مثل أجهزة الراديو المحمولة ذات الموجة القصيرة الرخيصة الثمن فى كهوف المزارعين ، أصبحت وسائل الإعلام الغربية ذات قوة متزايدة ، وهو ما يوجه لطمة للدول المستهدفة بالبث . إن تدفق الأخبار بين دول العالم الأول والعالم الثالث غير متوازن بشكل واضح للغاية ، كما أن أقمار البث المباشر أصبحت تمثل تهديداً أكبر لأن إشارتها تغطى عدداً من الدول بالترفيه والتسلية المتلفزة ، حاملةً المعلومات والثقافة فيما وراء قوة الحكومات الوطنية فى دول العالم الثالث .

ولا تستطيع الرقابة والشوشرة أن توقف تدفق الاتصال عبر الحدود المسامية por-ous borders .واقترحت دول العالم الثالث أن يكون ثمة نظام معلومات واتصال عالمى جديد New world Information and Communication Order ، على أن تحدد اتفاقات دولية الجانب الاتصالى المتضمن فى هذا النظام [١٠].

ونحن لسنا فى حاجة لأن نقول إن أعداء حرية المعلومات freedom of in-formation عارضوا بشدة فكرة النظام الاتصالى والمعلوماتى العالمى الجديد ، مقتنعين بأن معظم المعارضة نابعة من الخوف من قبل هذه الأنظمة من وسائل الإعلام قد تكون المسمار الذى يُدق فى نعش النظم الديكتاتورية التى أوجدوها فى بلادهم . وقد ناقش المعارضون ، من بين أشياء أخرى ، أن الاقتراح ليس سوى رغبة لتوسيع مفهوم الرقابة لتمتد على مستوى دولى بعد أن كانت على مستوى محلى ، وهو الهدف الذى من خلاله يمكن أن تتحقق الاستمرارية للحكومات الفاسدة ، ويتم إخفاء بؤس وفقر غالبية شعوبها .

وناقش معارضو النظام الاتصالى والمعلوماتى الجديد أن العبارات الساحرة التى تحرى كلاماً خادعاً تعمل على تكريس السلطة فى أيدى الطغاة الذين يسيطرون بالفعل على صحافات وإذاعات وتليفزيونات بلادهم . ولننظر إلى عدد الصحفيين الذين اغتيلوا أو كُممت أفواههم بتهديدهم بقتل أفراد عائلتهم أوزُج بهم فى السجون ، أو ببساطة هددوا بالحرمان من الرفاهية النسبية التى يحيون فيها ويحصلون عليها من خلال مصادر أرزاقهم . وأياً كان الأمر ، فإن هذا النقاش قد أوضح – بما لايدع مجالاً للشك – تأثير أدوات الاتصال الجماهيرى الحديثة على الحياة حتى فى القرى النائية الواقعة فى جنبات العالم .

الحرية الاقتصادية والسيطرة السياسية فى عصر المعلومات:

إن التساؤل الجوهرى الذى يواجه الدول التى ترغب فى التنمية الاقتصادية جنباً إلى جنب مع ديكتاتورية السيطرة السياسية هو : هل تستطيع مثل هذه الدول أن تفعل كلا

الأمرين فى عصر المعلومات ؟. إن الطغاة الذين يحكمون مثل هذه الدول يرغبون فى اقتناء أحدث وسائل الاتصالات الإلكترونية لكى ينافسوا فى السوق العالمية فى الوقت الراهن ، ولكنهم لايريدون الأفكار التى تتدفق عبر هذه الوسائل .

وعلى سبيل المثال ، يقوم المنشقون واللاجئون السياسيون فى المنفى من مأواهم الآمن فى الديمقراطيات الغربية بإرسال كل ما يستطيعون من المواد المدمرة الهدامة من خلال وسائل الاتصال التى يستطيعون استخدامها ، وخاصة شبكة الإنترنت العالمية .

والطغاة ، الذين وصلواإلى الحكم بالوسائل المدمرة والهدامة ، يشكون من تلك الوسائل نفسها التى يكفلها الغرب للمنشقين عليهم ، ويشكون أيضاً من الإمبريالية الثقافية ، ويُبدون قلقهم لأن العامة يتم إفسادهم من خلال مايشاهدونه أو يسمعونه عبر التليفزيون والراديو وأجهزة الكمبيوتر والتليفون ، ولكنهم لايستطيعون سوى الإبطاء من هذه العملية ، ولايستطيعون إيقافها تماماً . وعلى أية حال ، فإن هذا لم يمنع بعض الحكومات من المحاولة ، كما هو الحال مع الحكومة الإيرانية عام ١٩٩٤ ، والتى قامت بالحد من استخدام وامتلاك ما يُقدر بحوالى ٢٥٠ ألف طبق استقبال إرسال أقمار صناعية ، وذلك كوسيلة للحد من التأثير الغربى على المواطنين . وقد غامر بعض حائزى أطباق الاستقبال بفرض غرامات باهظة عليهم ، ولذلك فإنهم قاموا بإخفاء أطباق الاستقبال أعلى أسطح المنازل لتبدو كما لو كانت أجهزة تكييف ... ![(١١)] .

وجماع القول ، إن الطغيان لا يستطيع أن يحيا فى دولة مزودة بآلات الفاكسيملى ، وكاميرات الفيديو ، والتكنولوجيا المتقدمة التى تتيح حرية التعبير وعلى المدى الطويل ، لن يكون لأية دولة اقتصاد حديث أو مجتمع حديث دون وجود أجهزة الكمبيوتر والمودم ، وأجهزة التليفون ، وآلات الفاكس .

***

هوامش التمهيد

(1) Robert Pattison, On Literacy, (Oxford: Oxford University Press, 1982), p.113.

(2) Henri - Jean Martin, The History and Power of Writing, Trans. Lyolia G. Cochrane, (Chicago: University of Chicago Press, 1994), p. 266.

(3) Irving Fang, A History of Mass Communication, Six Information Revolutions, (Boston: Focal Press, 1997), p. 27.

(4) Will Durant, The Reformation, Vol. 5 of the Story of Civilization, (New York: Simon and Schuster, 1957), p. 117.

(٥) محكمة التفتيش Inquisition هى محكمة كاثوليكية نشطت بخاصة فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ومهمتها اكتشاف الهرطقة ومعاقبة الهراطقة.

(6) Irving Fang, A History of Mass Communication, Op.cit., p.133.

(7) Sydney W. Head, Christopher H. Sterling and Lemuel B. Schofield, Broadcasting in America: A Survey of Electonic Media, Seventh ed., (Boston: Houghton Mifflin Co., 1994), p.561.

(8) Paul Kennedy, Preparing for the Twenty - First Century, (Toronto: Harper Collins Publishers Ltd., 1993), p. 333.

(9) Gladys B. Ganley, The Exploding Political Power of Personal Media, (New Jersey: Ablex Publishing, 1992), p. 29.

(10) Irving Fang, A History of Mass Communication, Op.cit., p.xxxix.

(11) Ibid., p. xxx.

الفصل الأول

الرقابة على الإنترنت .. لماذا ؟

تتألف الإنترنت من عدد من الوسائل المختلفة لتنظيم البيانات ونقلها والوصول إليها، وبسبب هذه التعددية، فإن الإنترنت ليست مشابهة لأية وسيلة اتصالية أخرى؛ إنها تتضمن خصائص عديد من وسائل الاتصال الأخرى سواء المطبوعة منها أو المذاعة أو البريدية. ويسمح البريد الإلكترونى e-mail بالاتصال بين شخص وآخر أو بين شخص ومجموعة أشخاص. وتمدنا مواقع معينة Gopher sites بالمعلومات النصية فقط text information مرتبة وفقاً لقوائم محددة، فى حين تسمح الشبكة العنكبوتية العالمية (الوب) (WWW) World Wide Web بعرض أنماط عديدة من البيانات التى تحوى النصوص والصور والصوت ولقطات الفيديو والاتصال التفاعلى Interactive Communication.

وقد حثت الطبيعة المتفردة للإنترنت كوسيلة اتصال جديدة قادة العالم على تشكيل سياسة للتعامل مع هذه الشبكة، فقد عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى "المؤتمر الوزارى لمجتمع المعلومات" Ministerial Conference on the Information Society عام ١٩٩٦. وقد تمت الموافقة فى هذا المؤتمر على مجموعة من المبادىء، ومن بينها تشجيع المنافسة والاستثمار الخاص، تحديد إطار عمل تنظيمى ملائم إتاحة الوصول المفتوح open access للشبكات، ضمان الوصول العالمى للشبكة ودعم المساواة فى الفرص والتعددية فى المحتوى(١).

وعلى الرغم من أنه لم يتم إلقاء الضوء على حرية التعبير بعبارات واضحة ومحددة فى توصيات المؤتمر، وهو ما أدى إلى خيبة أمل منظمات حقوق الإنسان والجماعات الأخرى العاملة فى هذا المجال والتى حثت المؤتمرين على أن يكون هناك مثل هذا التأكيد، إلا أن الهدف النهائى للمؤتمر يعمل على تدعيم تعددية المحتوى، والتى يمكن إنجازها فقط من خلال تشجيع التعبير الحر فى كل أنحاء العالم.

ومما يؤكد ما ذهبنا إليه هو أن آل جور نائب الرئيس الأمريكى السابق ذكر فى

خطابه للمؤتمر "إن الاتصال العالمى بصدد حماية حرية التعبير وتوسيعها لكل مواطنينا وتمكين الأفراد من خلق المعلومات التى يحتاجونها ويرغبون فيها من خلال الفيض الهائل من البيانات التى يتلقونها لحظة بلحظة"(٢) .

ولا شك أن الإنترنت تعد بمثابة منتدى قوى وإيجابى لحرية التعبير؛ إنها مكان يستطيع فيه أى فرد أن يتمكن من أن يصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى. إن مستخدمى الإنترنت والناشرين المباشرين online publishers والجماعات المكتبية والأكاديمية والمنظمات والاتحادات الصحفية والعاملة فى مجال حرية التعبير يجمع بينها اهتمام عام يعارض تبنى أساليب ومعايير قد تؤدى إلى الحد من انفتاح الإنترنت كوسيلة اتصالات. وفى الواقع، فإن تقنيات "ترشيح" المحتوى "filtering" content techniques قد تم تنفيذها بأساليب لا تتوائم مع مبادىء التعبير الحر، ومما يؤدى إلى إعاقة قدرة مستخدمى الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التى تلقى حماية دستورية.

وقد أغرى الانفجار الإخبارى والمعلوماتى على الشبكة العنكبوتية العالمية الحكومات، سواء فى الدول المتقدمة أو النامية، الحرة سياسياً أو غير الحرة، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت. فالرقباء يتتبعون كل تكنولوجيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة فى القرن الخامس عشر، وحتى اختراع التليفون والراديو والتليفزيون فى القرنين التاسع عشر والعشرين. واليوم، تُنظم الرسائل الإعلامية المحلية فى ثلثى دول العالم تقريباً بقوانين موروثة من الرقابة على الصحافة المطبوعة،.وتم تحديثها لتقييد الراديو والتليفزيون والإنترنت. وتقدر إحدى المنظمات الفرنسية أن ٤٥ دولة تقوم الآن بفرض قيود على الوصول للإنترنت بحجة حماية الجمهور من الأفكار الهدامة، أو بحجة انتهاك الأمن القومى، وهى العبارات الفضفاضة التى استخدمها الرقباء منذ القرن السادس عشر.

وفى يناير ٢٠٠٠، وجد مسح حرية الصحافة Press Freedom Survey 2000 الذى أجرته منظمة Freedom House أن حوالى ثلثى الدول (٦٣٪) تفرض

قيوداً على الصحفيين فى وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية. وثمة ٨٠٪ من سكان العالم يعيشون فى دول تتمتع بصحافة أقل من أن تكون صحافة حرة. وتوجد ٦٩ دولة مصنفة فى قطاع الصحافة الحرة وتمثل القارات الخمس. كما تتمتع ٥١ دولة بوسائل إعلام حرة جزئياً، و٦٦ دولة أخرى لا تتمتع أنظمتها الطباعية والإذاعية بالتحرر من الهيمنة الحكومية[٣].

إن الحكومات حول العالم بإدعائها بأنها تريد حماية الأطفال وإيقاف الإرهابيين وإسكات العنصريين وباعة الكراهية، فإنها تتدافع للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت. ومن الملاحظ أن القيود التى تعوق الوصول للإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم، رغم اختلاف أشكال الحكومات وتوجهاتها. فقد ظهر إلى الوجود تشريع للرقابة على الإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦، وهو "قانون لياقة الاتصالات" للتعامل مع الوسيلة الاتصالية الجديدة، وهو النموذج الذى سوف تحتذيه سياسات الدول الأخرى. وادعت إدارة كلينتون بأن القانون سوف يحمى القُصّر من المواد "غير اللائقة"، وهو ما سوف يعمل على الحد من التعبير الحر على الشبكة بين المراهقين.

وثمة دول ديموقراطية أخرى تسير على النهج نفسه؛ فشركة الهاتف الألمانية أعاقت الوصول إلى كل المواقع التى يستضيفها أحد مقدمى خدمة الإنترنت الأمريكيين فى محاولة لمنع المواطنين الألمان من الوصول إلى الدعاية للنازية الجديدة فى أحد المواقع التى يستضيفها، كما أن حكومتى فرنسا واستراليا أشارتا أيضاً إلى أنهما قد يقران تشريعاً للتحكم فى مضمون الإنترنت.

وتحاول الأنظمة السلطوية أن توفق بين لهفتها على جنى المزايا الاقتصادية لاحتكار تقديم خدمة الوصول للإنترنت وتحقيق قدر من التحكم فى تدفق المعلومات داخل حدودها. وقد أعطت جهود الرقابة فى الولايات المتحدة وألمانيا تأييداً لدول مثل الصين وسنغافورة وإيران والسعودية، حيث لا يستهدف الرقباء فى هذه الدول المواد الجنسية

ومواقع جماعات الكراهية فحسب، بل يستهدفون أيضاً المناقشات الداعمة للديموقراطية وتعليم حقوق الإنسان ومواقع الخصوم السياسيين.

والمقترحات المتعلقة بمراقبة الإنترنت أياً كانت تخرق ضمانات حرية التعبير المنصوص عليها في الدساتير الديموقراطية والقانون الدولي. وفي محاولة لتنفيذ هذه النصوص وتفعيلها، فإن المجتمعات المفتوحة سوف تكبح جماح هذه النصوص. في حين تجد المجتمعات المغلقة الفرصة سانحة لتجميد التعبير السياسي، ولأن الإنترنت لا تعرف حدوداً دولية، فإن قوانين الرقابة عليها on-line censorship laws، بالإضافة إلى سحق حقوق حرية التعبير لمواطني الدولة، يهدد بتجميد التعبير على مستوى العالم. ويعمل على إعاقة تطور البنية التحتية المعلوماتية العالمية قبل أن تصبح ظاهرة عالمية حقيقية.

والدول الديموقراطية، بما فيها الولايات المتحدة وألمانيا، والتي تعمل على حفز تنمية البنى التحتية المعلوماتية وتطويرها، سوف تعوزها الشرعية عند نقد الجهود التي تبذلها الصين لإعاقة وصول مواطنيها للمعلومات، أو الجهود التي تبذلها فيتنام حيث يُتخذ «المعايير الثقافية» ذريعة لمراقبة المناقشات الداعمة للديموقراطية. ووفقاً لما ذكره Nghien Yuan Tinh نائب مدير الشركة الفيتنامية للاتصالات فإن "الإنترنت يجب أن يتم التحكم فيها، ليس لأسباب فنية أو أمنية فحسب، بل لاعتبارات ثقافية أيضاً"(٤).

وثمة قضية أخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقابة وهي قضية الوصول إلى شبكة الإنترنت Internet access، والتي يتم حسمها إلى حد كبير من خلال نظام الاتصالات القائم. وبناء على تقرير أصدرته عام ١٩٩٥ "مؤسسة بانوس" Panos Institute، وهي منظمة دولية غير هادفة للربح ومقرها لندن ومتخصصة في قضايا التنمية، فإن الوصول للشبكة يتطلب خطاً تليفونياً. وتوجد ٤٩ دولة لديها أقل من تليفون واحد لكل ١٠٠ فرد، و٣٥ من هذه الدولة تقع في القارة الأفريقية. وعلى سبيل المثال، فإن الهند لديها ٨ مليون خط تليفوني لـ ٩٠٠ مليون نسمة. وعلى المستوى العالمي، فإن ٨٠٪ على الأقل من

سكان العالم لا يزالون يفتقدون إلى الحد الأدنى من الاتصالات(٥). وعلى أية حال، فإن التكنولوچيات الجديدة فى مجال الاتصالات تعمل على تقديم وسائل غير مسبوقة للدول النامية لتدعيم شبكات الاتصالات العتيقة بهذه الدول.

والقيود المفروضة على الوصول للشبكة تضعها الحكومات لعديد من الأسباب، بما فى ذلك المكاسب الاقتصادية والهيمنة السياسية. وقد اختارت بعض الحكومات، مثل الهند والمملكة العربية السعودية، التحكم فى التأثير الليبرالى للإنترنت بالعمل على عدم وصول كل قطاعات المجتمع لها، سواء من خلال التكاليف المدفوعة مقدماً أو من خلال قصر الوصول إليها على مجموعات مختارة من السكان، مثل الجامعات. وبدلاً من محاولة التوسع فى وصول مجموعات متباينة من المواطنين للإنترنت، فإن هذه الحكومات تعمل على جنى الفوائد الاقتصادية للوصول للإنترنت دون أن تجعله متاحاً للجماعات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، والتى يمكنها أن تحقق تغييراً إيجابياً بالوصول إلى الشبكة.

كما ترتبط قضايا الخصوصية Privacy ارتباطاً وثيقاً بتنظيم المحتوى والوصول للشبكة؛ فالاتصالات المباشرة سريعة التأثر - بصفة خاصة - بالتفحص والتدقيق. ومن هنا، فإن التكنولوچيا مطلوبة لكى تضمن للأفراد والجماعات الاتصال بعضهم ببعض دون الخوف من انتهاك هذه الخصوصية. وقد يؤدى الافتقار إلى الخصوصية المعلوماتية إلى خطر الحديث المباشر عبر الشبكة on-line speech، بما يعمل على الحد من تنوع الأصوات والآراء وتعدديتها.

وعلى أية حال، فإنه رغم الجهود المبذولة من قبل بعض الدول لفرض الرقابة على الإنترنت، فإن هذه الشبكة تعد أكبر التحديات التى تواجه الرقيب على الإطلاق. فالفضاء التخيلى فى كل مكان، ولكن لا توجد له مقار ثابتة فى أى مكان؛ فلا تستطيع أية حكومة أن تسيطر على رسالة تم إنتاجها فى دولة أخرى. وقد فشل عقد كامل من المناقشات الحادة والمريرة حول "نظام عالمى واتصالى عالمى جديد" new world

information and communication order فى الثمانينيات فى وضع معيار عالمى موحد للتدفق الإخبارى عبر الحدود، ولكن ذلك لم يوقف الدول فى كل مناطق العالم من فرض القيود على تدفق الأخبار داخل حدودها.

ولعل الاستخدام الواسع للغة الإنجليزية والكلفة المرتفعة للبنية الأساسية يقصر استخدام الإنترنت على الصفوة فى عديد من الدول. وبالنسبة لهذا الجمهور الانتقائى، فإن القواعد التى تحكم الإنترنت يمكن أن تكون أقل صرامة نوعاً ما من تلك التى تحكم وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة، والتى يتم الوصول إليها بشكل عريض من قبل الجماهير. ولازالت السيطرة الحكومية على الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت internet service providers (ISPs)، وهى القناة التقنية للمعلومات المحلية والدولية، تحد من التفاعلية فى مجال التبادل الحر غير المحدود للأفكار الذى قد يعمل على توسيع الحرية.

وثمة ٢٠ دولة تفرض قيوداً كاملة على وصول مواطنيها للإنترنت(٦). وفى بورما، يجب أن يبلغ حائزو أجهزة الكمبيوتر الحكومة بحيازتهم لهذه الأجهزة وإلا يواجهوا عقوبة السجن لمدة ١٥ عاماً. ويقوم "مركز حرب الفضاء التخيلى" Cyberspace Warfare Center التابع للحكومة بهجمات مضادة ضد المنشقين المحتملين، وذلك بمهاجمة hacking أجهزة الكمبيوتر التى يمتلكونها، وتقوم باستقبال رسائل ممنوعة أو إرسالها(٧).

وتمارس بعض الدول السيطرة على شبكة الإنترنت من خلال أجهزة الكمبيوتر الرئيسية servers المملوكة للحكومة. وتقوم هذه الأجهزة برقابة المعلومات والأخبار الواردة. وعديد من العقوبات، بما فيها السجن، تنتظر المواطنين الذين يستخدمون أجهزة الفاكس والتليفونات المحمولة أو شفرات للتحايل على الشركة الحكومية المقدمة لخدمة الإنترنت.

وحتى الحكومات الديموقراطية ليس لديها خيار تجاهل الإنترنت. وقد تكون بعض التنظيمات ضرورية حتى ولو كانت هذه التنظيمات مقصورة على تحقيق العدالة بين القوى التنافسية والتطور الاقتصادى. كما أن البنية الأساسية المعلوماتية يجب أن تخضع للرصد

لمنع الاحتكار لسيل الوصول للمعلومات ولضمان الحجم الأكبر للمضمون والتنوع فيه. ولكن، كما فى الماضى والحاضر وربما فى المستقبل، فقد تستخدم بعض الحكومات تنظيمات تدعى أنها "بناءة" كقناع يخفى وراء هذه الكلمات نوعاً من الرقابة.

وقد يقوم الرقباء بما يلى:

١- استنباط تنظيمات وتراخيص للإنترنت.

٢- تطبيق القوانين الحالية المقيدة لوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة على الوب.

٣- ترشيح محتوى الإنترنت من خلال التحكم فى أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers التى تمتلكها الدولة بصفتها المهيمنة على الشركات المقدمة للخدمة ISPs.

٤- فرض الرقابة على المحتوى الإلكترونى الذى يوصف بأنه غير مقبول بعد البث.

وأحد الأهداف الرئيسية للرقباء خدمة "يوزنت" Usenet، وهى نظام منفصل عن الإنترنت ولكن يمكن الوصول إليها عن طريق الشبكة. وتتضمن "يوزنت" ما يربو على تسع آلاف جماعة إخبارية newsgroups تتبادل فيما بين أعضائها المناقشات أو قواعد بيانات الصور حول الموضوعات المختلفة، بما فى ذلك المواد السياسية والجنسية الصريحة. وصارت هذه الخدمة محل انتباه العالم فى أواخر ديسمبر ١٩٩٥، عندما قامت "كمبيوسيرف" Compuserve، وهى خدمة مباشرة on-line service مقرها كولومبس بولاية أوهايو، بنزع ما يزيد عن ٢٠٠ جماعة نقاش وقاعدة بيانات صور تابعة لخدمة "يوزنت" إثر انتقادات من قبل المدعى الفيدرالى فى ميونخ بألمانيا. وبعد ثلاثة أيام، قامت الحكومة الصينية، فى أعقاب ما فعله الألمان، بالدعوة إلى تحطيم الإنترنت لتخليص البلاد من صور العُرى و"المعلومات الضارة"[(٨)].

وهكذا، وكما ذكرنا سلفاً، فليس من المستغرب أن الحكومات حول العالم تواقة

للتحكم فى هذه الوسيلة الاتصالية الجديدة. إن كل تقدم فى الاتصالات عبر التاريخ تمت رؤيته من خلال الذين نصّبوا أنفسهم حراساً للأخلاق كشىء يجب التحكم فيه والعمل على تنظيمه. وبحلول عام ١٥٥٨، بعد قرن من اختراع الطباعة، صدر مرسوم بابوى يحظر أعمال ما يزيد عن ٥٠٠ مؤلفاً. وفى عام ١٩١٥، فى العام نفسه الذى عُرض فيه فيلم "جريفيث" D.W. Griffith "مولد أمة" Birth of a Nation، والذى غيّر الخلفية الثقافية الأمريكية، أيدت المحكمة الأمريكية العليا دستورية هيئة الرقابة فى ولاية أوهايو، والتى كانت قد أُنشئت قبل عامين، وهكذا فإن المحكمة العليا استثنت الأفلام السينمائية من الحماية المكفولة لحرية التعبير انطلاقاً من أن عرض هذه الأفلام يعد "عملاً خالصاً تم تنظيمه وإدارته بهدف تحقيق الربح"(٨). وقد تم تبنى النظرة نفسها فى الأيام الأولى لبرامج التسلية والترفيه فى الراديو، والتى كان يُعتقد أنه يجب استثناؤها من ضمانات حرية التعبير.

وتمثل الإنترنت، كأول وسيلة اتصال "جماهيرية" "حقيقية"، تهديداً أكبر من وسائل الاتصال الأخرى، ففى حين أن عدداً ضئيلاً من الأفراد والجماعات يستطيعون نشر كتب أو جرائد، أو ينتجون أفلاماً أو برامج إذاعية أو تليفزيونية، فإن أى فرد لديه جهاز كمبيوتر شخصى ومودم يستطيع الاتصال بالجمهور العريض على مستوى العالم. وفى واقع الأمر، فإن ثمة دلائل قوية لتأثيرات البنية التحتية المعلوماتية العالمية فى مجال تقدم حقوق الإنسان والديموقراطية. فعندما تم تدمير وسائل الاتصال التقليدية فى سراييفو بيوغسلافيا، وحالت الحرب دون مغادرة المدنيين لمنازلهم دون المخاطرة بأرواحهم، استخدم عديد من المواطنين تكنولوجيا الاتصال المباشر on--line technology لكى يتصلوا بأفراد عائلاتهم، والصحافة الدولية، ووكالات الإغاثة العالمية.

وتستخدم جماعات حقوق الإنسان والمنظمات السياسية والدول الديموقراطية

الإنترنت للاتصال والتعليم والتنظيم. وفى أثناء المؤتمر الدولى الرابع الذى نظمته الأمم المتـحـدة حـول المرأة United Nations Fourth World Conference on Women ، الذى عُقد فى بكين فى العام ١٩٩٥، كانت النساء حول العالم قادرات على أن يشعرن بإحساس المشاركة بسبب الرسائل البريدية المنتظمة حول نتائج المؤتمر، ويشعرن كذلك بقدرة الإنترنت وأهمية الدور الذى يمكن أن تقوم به فى زيادة حجم المشاركة السياسية، وهو ما تبحث الحكومات كيفية الحد من هذا الدور وتقليصه(٩).

ويمكن أن تتلاشى هذه الإنجازات المبدأية بسهولة إذا سُمح للرقباء بأن يسلكوا طريقهم دون عناء. فالحكومات والمؤسسات الأخرى التى تدعم حرية التعبير يجب أن تضمن بأن تتمتع الإنترنت بالضمانات الأخرى نفسها الممنوحة للأشكال الأخرى من التعبير الفردى. والقانون الدولى واضح فيما يتعلق بما تستتبعه الحقوق الإلكترونية فى التعبير. وعلى الرغم من أن القانون الدولى لا يستهدف مثل هذا الاتصال بالتحديد، إلا أن "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" و"الإجتماع العالمى حول الحقوق المدنية والسياسية" يكفلان حقوق حرية التعبير expression والوصول access والخصوصية privacy، والتى تتوافق مع الوسيلة الاتصالية الجديدة، وهو ما سوف نقوم بتفصيله لاحقاً.

إن الإنترنت لديها القدرة لكى تكون قوة هائلة للتنمية من خلال تقديم معلومات سريعة ورخيصة، وتشجيع المناقشة بدلاً من ممارسة العنف، وتمكين المجتمع المدنى، ولكن هذه القدرة يمكن تحقيقها فقط إذا تضافرت الجهود العالمية. إن صانعى السياسات يجب أن يبذلوا كل ما لديهم من جهد ليكفلوا - على المستوى الدولى - حقوق التعبير الحر عبر الاتصال المباشر ويدعون إلى إلغاء التشريعات المتعلقة بالرقابة. ودون هذه الالتزامات والتدابير، فإن الأفراد يواجهون خطر انتهاك حقوقهم بفعل التكنولوچيات التى يستخدمونها .

تمثل الإنترنت تطوراً رئيسياً يعمل على تمكين الأفراد من الاتصال بعضهم بالبعض الآخر، وسهولة حصولهم على المعلومات، وقد قارن البعض أهميتها باختراع المطبعة. ومن وجهة نظر منظمات حقوق الإنسان واتحادات الحريات المدنية، فإن الحق فى حرية التعبير والمعلومات والخصوصية والمنصوص عليه فى القانون الدولى يجب أن يتم تطبيقه على الاتصال المباشر online communication والأشكال الأخرى للاتصال الفردى. وبينما لا تستهدف المعاهدات الدولية التعبير الإلكترونى بوجه خاص، إلا أن تأكيدها على الحق فى "البحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية بغض النظر عن الحدود الجغرافية" قابل للتطبيق على التعبير عبر الإنترنت.

وتنص المادة (١٩) من "الإعلان العالمى لحقوق الإنسان" Universal Declaration of Human Rights على أن "كل فرد له الحق فى حرية الرأى والتعبير؛ ويتضمن هذا الحق اعتناق الأفكار دون تدخل، والبحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها، عبر أية وسيلة إعلامية وبغض النظر عن الحدود الجغرافية". وتعيد المادة (١٩) من "الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" International Convenant on Civil and Political Rights (ICCPR) التأكيد بأن حق كل فرد فى حرية التعبير "سوف تتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، واستقبالها، ونقلها، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، سواء شفاهةً أو كتابةً أو طباعةً، فى شكل فنى، أو عبر أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها". وعلاوة على ذلك، تذكر المادة (١٩) أن القيود المفروضة على هذا الحق" سوف تكون مفروضة بحكم القانون فقط، وتمثل ضرورة ملحة: (أ) لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين؛ (ب) لحماية الأمن القومى أو النظام العام، أو الصحة العامة أو الاخلاقيات".

وقد وقع على "الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية" من المنطقة العربية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس واليمن. ولم يوقع

هذه الاتفاقية: البحرين، عُمان، قطر، السعودية والإمارات[(١٠)]. ولهذا دلالته التى تلقى بظلالها على ممارسات حرية الرأى والتعبير فى هذه الدول، سواء التى وقعت على الاتفاقية أو التى لم توقعها، وهو ما سنخضعه للدراسة.

وتوضح مبادىء سياسة الإنترنت المفترحة Open Internet Policy Principles المعلنة فى مارس ١٩٩٧ من قبل مجموعة عمل تضم خبراء أوروبيين ومن أمريكا اللاتينية أن[(١١)]:

"الإنترنت لم توجد فى خواء تشريعى" فالقوانين الموجودة يمكن ويجب أن تقوم بتنظيم التعامل مع الإنترنت بالدرجة نفسها التى يتم التعامل بها مع الوسائل الأخرى. وقد تختلف مثل هذه القوانين من دولة لأخرى، ولكنها يجب أن تتوائم مع التزامات حقوق الإنسان المتضمة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان، والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والأخلاقيات العامة. ولكن أى رقابة مبدأية على المادة مع محاولة البحث عن وسائل بديلة لحماية تلك المصلحة تكون أقل تقييداً للحق فى حرية التعبير. وفى الحقيقة، فإن الاتفاقية الأمريكية حول حقوق الإنسان تنص فى المادة (١٣) على أن الحق فى حرية التعبير "يجب ألا يكون موضوعاً للرقابة المبدأية، فترشيح أو إعاقة الوصول للمادة على الإنترنت من قبل الحكومة يماثل الرقابة قبل النشر[(١٢)].

ومن هنا، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل فى استعراض الحالة الراهنة لحرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى مجتمعين يشهدان تبايناً واضحاً هما الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وينبع هذا التباين من خلال الفروقات الواضحة فى الأوضاع السياسية والاجتماعية التى ألقت بظلالها على حرية الرأى والتعبير بشكلٍ عام، وحرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت بشكلٍ خاص. وقد آثرنا أن ننطلق فى هذه الدراسة من أرضية ثابتة تمكننا من دراسة وضعية الإنترنت فى هذين المجتمعين المتباينين، لذا فقد

تخبرنا التشريعات المنظمة للإنترنت فى كلا المجتمعين، لأنها تعد مرآة تعكس الحالة الراهنة لحرية التعبير فى واحدة من أكثر الوسائل الإعلامية الجديدة إثارة للجدل.

والمشكلات التى واجهتنا فى الوصول إلى تشريعات الإنترنت فى المنطقة العربية، هى عدم وجود مثل هذه التشريعات فى معظم دول المنطقة، وهو ما قادنا إلى الاستدلال على الحالة الراهنة لحرية التعبير على الإنترنت من خلال رصد ميكانزمات الرقابة التى تتبعها الدول العربية فى التعامل مع شبكة الإنترنت، واستطلاع آفاق حرية التعبير على الشبكة، والتى أتاحت إمكانات فى هذه السبيل لم تكن متاحة من قبل.

عرض الأدبيات السابقة Review of Literature:

إن الموضوع الذى نبحثه يعد جديداً، لذا فإنه من خلال البحث على شبكة الإنترنت باستخدام محركات البحث المختلفة لم نصادف دراسات كثيرة فى مجال "حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت" رغم حرصنا على استخدام كلمات مفتاحية keywords متعددة للوصول إلى بغيتنا، ولم تكن هذه النتيجة النهائية غريبة، بل كانت متوقعة تماماً فى ظل وسيلة جديدة لم تتشكل أبعادها المختلفة ولاسيما القانونية والتشريعية منها.

ورغم هذه النتيجة التى سقناها فى مستهل حديثنا عن الأدبيات السابقة، إلا أن هذا لم يحل دون حصولنا على عدد قليل من الدراسات والتقارير المهمة المتعلقة بالدراسة الحالية، وهو ما سنقوم باستعراضه.

أولاً: الدراسات:

1- Hamoud Salhi, the Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States(13):

وتُعنى هذه الدراسة بتأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمعات الغنية نسبياً وغير

الديموقراطية، وبالتحديد السعودية والإمارات وقطر والبحرين والكويت وعُمان، والمعروفة بتنظيمها الإقليمى على أنها «مجلس التعاون الخليجى». وتقارن الدراسة التجارب فى هذا المجال فى الدول الخليجية الست. وأخذاً فى الاعتبار اختلافها فى مستويات التنمية الاقتصادية والسياسية، فإن دول مجلس التعاون الخليجى قد تفاعلت جميعها مع تكنولوجيا المعلومات والظروف التاريخية الأخرى. وعلى الرغم من أن هذا المدخل قد يتغاضى عن بعض التفاصيل القيمة عن كل دولة على حدة، إلا أن الباحث قد ناقش بأن هذا التحليل من منظور واسع macroanalysis يمكن أن يكون بديلاً بحثياً جيداً للمنطقة. إن هذا المدخل فى التحليل يمكن أن يحدد الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحيوية لفهم التأثيرات الاجتماعية والسياسية والتنبؤ بها، والتى لا يمكن اكتشافها بالمداخل ذات الرؤية الضيقة.

وفى هذا السياق، عمد الباحث إلى قياس انتشار تكنولوجيا المعلومات بعدد مواقع الإنترنت ومقدمى الخدمة والمستخدمين، وارتباط ذلك بعدد سكان دول الخليج على مر أربع سنوات متصلة (١٩٩٦-١٩٩٩)، وهى الفترة التى شهدت تنامياً سريعاً لتكنولوجيا المعلومات فى دول الخليج العربى. وعلاوة على ذلك، ركزت الدراسة على كيفية معالجة القضايا المرتبطة بالتمثيل السياسى والمساواة الاجتماعية والعوامل الاجتماعية الاقتصادية الأخرى فى الخطاب العام فى السنوات الأخيرة.

2- Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications(14):

تنطلق الدراسة من مقولة مؤداها إن التكنولوجيات الجديدة، وبصفة خاصة، الإنترنت ديموقراطية بطبيعتها، وتتيح للجمهور والأفراد الوصول للمعلومات والمصادر، وتمكّن الجميع من المشاركة بفعالية فى عملية الاتصال، وأن اتخاذ إجراءات من قبل بعض الدول لفرض تنظيمات صارمة على استخدام هذه التكنولوجيات، وخاصة الإنترنت، بحجة

أن التحكم والتنظيم، وعدم الوصول للشبكة ضرورى للحفاظ على القيم الأخلاقية والهوية الثقافية للمجتمعات يعد أمراً يقرره الآباء. وتفترض هذه التنظيمات حماية الناس من أنفسهم، وهى بذلك ليست متوافقة بطبيعتها مع مبادىء احترام وتقدير كل فرد.

وتقوم هـذه الورقة برسم خريطة استخدام الإنترنت وبعض العوامل الديموجرافية لذلك الاستخدام فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما فى ذلك إسرائيل، ثم يعقب ذلك مناقشة للتأثيرات السياسية والاجتماعية للإنترنت فى هذه المنطقة، بما فى ذلك تأثيراتها المختلفة على المجتمع المدنى.

3- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies[15]:

وقد تناولت هـذه الدراسة الوضع الراهن لوسائل الإعلام فى منطقة الشرق الأوسط فى ظل الرقابة، حيث تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات؛ لأن هـذه الحكومات لا ترغب فى أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة، كما تقوم بالتحكم فى وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو إحكام الرقابة الصارمة عليها.

واستعرضت الدراسة مداخل الدول المختلفة فى التعامل مع المحطات التليفزيونية الفضائية، مثل تطبيق الحظر الكامل على امتلاك وإنتاج أطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية، وعدم السماح للمشاهدين بمشاهدة برامج الفضائيات إلا بعد أن يتم استقبالها من خلال هوائى استقبال تملكه الدولة، ليتسنى للدولة مراقبة البرامج قبل أن تصل إلى المشتركين فى خدمة الكابل.

وتناولت الدراسة وضعية الإنترنت فى منطقة الشرق الأوسط، وهى الوسيلة الإعلامية الجديدة التى ظهرت لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون فى الحد من تدفق المعلومات لبلادهم. وقد قاد ذلك إلى تبنى مدخل مختلف فى التعامل مع الشبكة العالمية بسبب خصائصها التفاعلية.

ثانياً: التقارير:

1- Human, Rights Watch, Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line(16):

ويتناول هذا التقرير الذى أعدته منظمة Human Rights Watch، والذى اختير له عنوان موحٍ وهو: «إسكات الشبكة»، إدعاءات الحكومات حول العالم بأنها تريد أن تحمى الأطفال وتوقف الإرهابيين وتسكت العنصريين وباعة الكراهية، والتى تُستخدم فى النهاية للقضاء على حرية التعبير على شبكة الإنترنت. ويذهب التقرير إلى أنه من الأمور المهمة فى هذه المرحلة المبكرة من التغير التكنولوجى الواسع أن تقوم الحكومات بإعادة تأكيد التزامها باحترام حقوق المواطنين فى الاتصال بحرية.

ويوصى التقرير بأهمية دعم التطبيق العالمى لمبدأين مهمين من مبادىء حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد فى القانون الدولى، المبدأ الأول: التحريم الصريح للرقابة المبدأية، بمعنى الحاجة إلى الموافقة الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة، وقد يتم استحضارها لتُطبق على الاتصال الإلكترونى، والمبدأ الثانى: التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم فى المعدات وأجهزة الكمبيوتر أو ترددات البث الإذاعى والتليفزيونى، أو بواسطة أية وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الاتصال وتداول الأفكار والآراء، ولاسيما أن الحكومات تعمل على تحديث أساليبها لتتضمن خطوط المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت.

2- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship (17):

ويستعرض هذا التقرير سياسات الإنترنت التى تتخذها الحكومات فى المنطقة، وذلك

فى مجال تأثيرها على الحق فى حرية التعبير. ويحدد التقرير القوانين والسياسات والممارسات التى تنتهك أو تُعرض هذا الحق للخطر. وفى ختام هذا الاستعراض النقدى، تطرح منظمة Huma Rights Watch مجموعة من المبادىء التى يمكن أن تمثل خطوطاً عامة للسياسات والتشريعات. كما تحث المنظمة الحكومات على تدعيم أوجه الحماية لحرية التعبير فى هذه المرحلة المبكرة من نمو شبكة الإنترنت.

3- American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet[18]:

وتفحص هذه الورقة التأثيرات المختلفة على التعبير الحر من جراء المقترحات المتعلقة بإعاقة الإنترنت وتصنيف محتواها داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما أن كلاً من هذه المقترحات يمثل بعض التهديد للتعبير المفتوح والقوى على شبكة الإنترنت. وتذهب الورقة إلى أن الخطط المختلفة للتصنيف والإعاقة قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوعية» الخاصة، والتى تعتبر أكثر حدة من القوانين والتشريعات المقيدة للإنترنت. ودعا «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية»، الذى صدر عنه هذا التقرير، قادة الصناعة ومستخدمى الإنترنت وواضعى السياسيات والآباء للمشاركة فى ندوة موسعة عن الأمور المتشعبة لمقترحات خطط التصنيف والإعاقة ومدى تأثيرها على حرية التعبير.

4- Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000[19]:

يعتبر هذا المسح الثانى والعشرين الذى تجريه منظمة Freedom House لحرية الصحافة على مستوى العالم، وقد ركزت المنظمة فى مسحها لعام ٢٠٠٠ على «الإنترنت وحرية الصحافة» نظراً لتعاظم دور الإنترنت فى مجال حرية الرأى والتعبير، وتعاظم القيود

المفروضة عليها فى عديد من دول العالم. ويفحص المسح قوانين الصحافة فى كل الدول، ودرجة التأثير السياسى والاقتصادى على مضمون الصحافة، وحالات انتهاك حرية الصحافة. وقد تبين من المسح أن ثمة ٢٠ دولة تفرض قيوداً كاملة على وصول مواطنيها للإنترنت، كما أن دولاً أخرى تحقق التحكم والسيطرة على الشبكة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مملوكة للحكومة، وتقوم هذه الأجهزة برقابة المعلومات والأخبار الواردة عبر الشبكة. وتبين من المسح أيضاً أنه حتى الحكومات الديموقراطية لم يكن لديها خيار تجاهل الإنترنت. واستعرض المسح الأساليب المختلفة التى يتبعها الرقباء فى التعامل مع شبكة الإنترنت.

***

هوامش الفصل الأول

1) Human Rights Watch, Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line, May 1996, Vol. 8, No. 2 (G). Available at: http://www.eipc.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html).

(2) Ibid.

(3) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Freedom House, Press Freedom Survey 2000, Available at: http://www.freedom House.org/pfs2000/sussman.html).

(4) Human Rights Watch, Silencing the Net, Op.cit.

(5) The Internet and the South: Superhighway or Dirt-Track?, (London: Pamos Institute, 1995).

(٦) ذكر تقرير أصدرته منظمة «صحفيون بلا حدود» Reporters San Frontières أن الدول التى تسيطر تماماً أو بدرجة كبيرة على الوصول للإنترنت هى: أذربيجان، بيلاروس، بورما، الصين، كوبا، إيران، العراق، كازاخستان، ليبيا، كوريا الشمالية، السعودية، سيراليون، السودان، سوريا، تاجيكستان، تونس، توركمنستان، أوزبكستان وڤيتنام.

(7) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Op.cit.

(8) Human Rights Watch, Silencing the Net, Op.cit.

(9) See in Details:

- Isis International - Manila, Alternative Assessment of Women and Media based on NGO Reviews of Section J. Of Beijing Platform for Action, (Manila: Women Action, 2000), p.1.
- UNDP Human Development Report, 1999.
- http://www.womenlobby.org).
- http://www.penelope.org).
- http://www.amazoncityradio.com).
- http://www.arabiyat.com).

(١٠) للاطلاع على القائمة الكاملة للدول التى وقعت على «الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) انظر:

- www.un.org/depts/treaty/).

(11) Human Rights Watch, "Legal Standards Pretaining to Online Freedom of Expression", June 1999, Available at:

(12) Ibid.

(13) Hamoud Salhi, The Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States, (California: California State University, Based on a Paper Presented at the International Studies Association, February 2000), Available at:

- http://nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm).

(14) Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications, (Jerusalem: The Hebrew University, Department of Political Science, 2000), Available at:

- http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html).

(15) Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review, 1997, Available at:

- http://pws.prserv.net/h.../The%20 Internet %20 and %20 Middle %20 East %20 Studies.ht).

(16) Human Rights Watch, Silencing The Net, Op.cit.

(17) Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship, June 1999, Available at:

-http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht).

(18) American Civil Liberties Union (ACLU), IS Cyberspace Burning, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?, 1997, Available at:

- http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html).

(19) Leonard R. Sussman, The Internet and Press Freedom 2000, Op.cit.cit.

الفصل الثانى

الرقابة الدولية على شبكة الإنترنت

بحلول العام ٢٠٠٤ يصل عدد سكان العالم المتصلين بشبكة الإنترنت إلى ٧٠٩,١ مليون بعد أن كان هذا العدد ٤٤٥,٩ مليون عام ٢٠٠١ . ومن المعتقد أن عدد مستخدمى الإنترنت حول العالم سوف يزيدون بمعدل نمو سنوى مركب يصل إلى ١٩,١ ٪ فيما بين عامى ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ ، ليصل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٢٩,٩ مليون عام ٢٠٠٢ ، و ٦٢٢,٩ مليون عام ٢٠٠٣ . وسوف تأتى الزيادات الرئيسية فى عدد المستخدمين من الدول النامية ، وعلى سبيل المثال ، فإن عدد مستخدمى الإنترنت الجدد فى أمريكا اللاتينية سوف يزيد بنسبة ٤٠٪ تقريباً سنوياً فيما بين عامى ٢٠٠٠ و ٢٠٠٤ ، فى حين أن عدد المستخدمين الجدد فى أمريكا الشمالية سوف يزيد بمعدل أكثر بطئاً يصل إلى ١٣,٤ ٪ سنوياً خلال الفترة نفسها [١] .

وتوجد ثمة ٤٥ دولة تفرض قيوداً على وصول مواطنيها للإنترنت ، ويتم هذا عادةً من خلال إجبارهم على الإشتراك فى الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت المملوكة للدولة . ومن بين هذه الدول توجد عشرون دولة يمكن وصفها بأنها تمثل عدواً حقيقياً لهذه الوسيلة الجديدة من وسائل الاتصال . وبحجة حماية الجمهور من « الأفكار الهدامة » أو الدفاع عن « الأمن القومى والوحدة الوطنية » ، تقوم بعض الحكومات بمنع مواطنيها كليةً من الوصول إلى الإنترنت . وتقوم بعض الحكومات الأخرى بالهيمنة على الشركة الوحيدة المقدمة لخدمة الإنترنت أو حتى الشركات المتعددة التى تعمل فى هذا المجال ، بما يسمح لها بتركيب مرشحات تعوق الوصول إلى مواقع وب يُنظر إليها على أنها غير مناسبة ، وفى بعض الأحيان تقوم حكومات أخرى بإجبار المستخدمين على تسجيل بياناتهم رسمياً لدى السلطات [٢] .

وتعد الإنترنت سيفاً ذا حدين للأنظمة الشمولية ، فهى من جهة تمكّن أى مواطن من التمتع بدرجة غير مسبوقة من حرية التعبير ، وبالتالى فهى تشكل تهديداً للحكومة . ومن جهة أخرى ، تعد الإنترنت عاملاً رئيسياً فى النمو الاقتصادى ، بالنظر إلى التجارة

الإلكترونية وتبادل المعلومات التقنية والعلمية ، وهو ما يساعد هذه الحكومات على تدعيم وجودها . وقد اختارت منظمة « صحفيون بلا حدود » الفرنسية ٢٠ دولة يُنظر إليها على أنها أعداء للإنترنت لأن هذه الدول تتحكم فى الوصول للشبكة كلياً أو جزئياً ، وقامت بمراقبة مواقع الوب أو اتخذت إجراءات ضد المستخدمين . وهذه الدول هى دول وسط آسيا والقوقاز (أذربيچان ، كازاخستان ، تاچكيستان ، توركمنستان ، أوزبكستان) ، بيلاروس ، بورما ، الصين ، كوبا ، إيران ، العراق ، ليبيا ، كوريا الشمالية ، السعودية ، سيراليون ، السودان ، سوريا ، تونس وڤيتنام (٣) .

إن القيود التى تعوق الوصول إلى شبكة الإنترنت Internet access تتزايد عبر العالم ، رغم اختلاف أشكال الحكومات . وقد أقرت مؤخراً إدارة الرئيس الأمريكى چورج بوش الإبن قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب فى أكتوبر من العام ٢٠٠١ ، ويسمح هذا القانون بمراقبة الاتصالات الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت بدعوى تعقب الإرهابيين والمشتبه فيهم .وثمة دول ديمقراطية أخرى تسير على النهج نفسه ، وهو مانجده جيداً فى ألمانيا وفرنسا وكندا واستراليا .. وغيرها . وقد أعطت جهود الرقابة فى الولايات المتحدة وألمانيا تأييداً لدول مثل الصين وسنغافورة وإيران ، حيث يستهدف الرقباء المواد الجنسية وأحاديث جماعات الكراهية بالقدر نفسه الذى يستهدفون فيه المناقشات الداعمة للديمقراطية وتعليم حقوق الإنسان . ونستعرض فى هذا الفصل محاولات الدول ومناطق العالم المختلفة لفرض الرقابة على الإنترنت .

الرقابة على الإنترنت فى أوروبا :

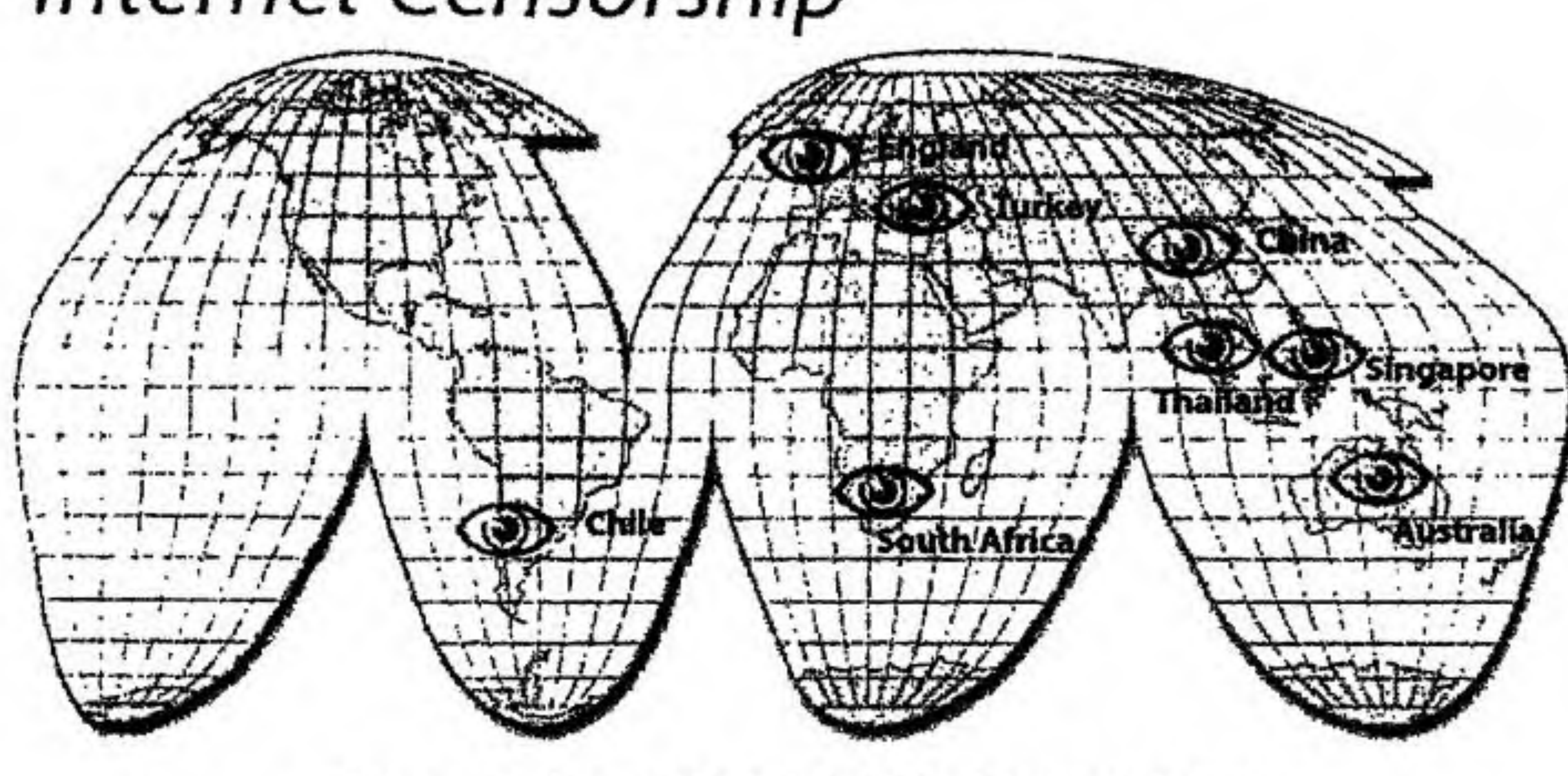
يبحث الاتحاد الأوروبى تبنى بعض أوجه السيطرة المتعلقة بشبكة الإنترنت ؛ ففى أواخر يناير ١٩٩٦ ، ذكرت اللجنة الاستشارية للاتحاد الأوروبى حول العنصرية وكراهية الأجانب بأنها « تأمل بأن يقوم الاتحاد الأوروبى باتخاذ كل الإجراءات المطلوبة لمنع الإنترنت من أن تكون ناقلة للتحريض على الكراهية العنصرية » . ودعت اللجنة كذلك

إلى « خلق إجراءات قضائية وقائية » [٤] .

وحثت اللجنة كل الدول الأعضاء على تمثُل التجربة الألمانية ، التى تحاول مراقبة الرسائل العنصرية والصور الجنسية . وانضمت فرنسا إلى الدعوة إلى تنظيم الإنترنت فى أوائل فبراير من العام نفسه ، عندما أعلن الوزير الفرنسى لتكنولوچيا المعلومات بأن فرنسا قد تطلب من أعضاء الاتحاد الأوروبى إعداد مسودة تشريع جديد يتوائم مع القضايا القانونية التى تثيرها الإنترنت . ومن المعتقد أن رد فعل فرنسا له علاقة بوضع كتاب محظور على شبكة الإنترنت ، وهو كتاب « السر الكبير » Le Grand Secret الذى كتبه طبيب الرئيس الفرنسى الراحل فرنسوا ميتران [٥] .

واجتمع وزراء الثقافة والاتصالات لدول الاتحاد الأوروبى بشكل غير رسمى فى بولونيا بإيطاليا فى أواخر أبريل ١٩٩٦ لمناقشة تشريع الإنترنت . وفى الاجتماع ، اقترحت فرنسا مسودة اتفاقية عالمية حول تنظيم الإنترنت . ووافق الوزراء على سؤال اللجنة الأوروبية European Commission ، الهيكل التنفيذى للاتحاد الأوروبى ، لإعداد تقريرحول هذا الموضوع . واقترحت اللجنة أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار إذا ما كان الاتحاد الأوروبى يجب أن يتعامل مع هذه المسألة ، أو إذا ما كانت المسألة يجب أن يتم الدفع بها مباشرة للمفاوضات الدولية [٦] .

وفى ذلك الأسبوع فى ستراسبورج، دعا « جاى ميتشل » Gay Mitchell وزير الدولة الأيرلندى الاتحاد الأوروبى لتحرى أوجه السيطرة والتحكم فى مجال بث صور الأطفال العارية child pornography على الإنترنت فى اجتماع مشترك



خريطة توضح الدول الراغبة فى فرض الرقابة على الإنترنت حول العالم

نظمته اليونيسيف والمجلس الأوروبى ، لمناقشة الاستغلال التجارى للأطفال (٧) . وتخطط اللجنة الأوروبية لمسودة ورقة نقاشية حول الخدمات التفاعلية ، بما فيها الإنترنت ، والتى قد تؤدى إلى مرسوم قد يتضمن تنظيم مضمون الشبكة . وفى إطار بحث اللجنة الأوروبية وضع هذا التنظيم ، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى إرسال مسودات التشريعات الوطنية التى تؤثر على الإنترنت إلى الاتحاد الأوروبى لدراستها قبل تبنيها . ومن الملاحظ أن اللجنة الأوروبية منقسمة حول كيفية توحيد سياسات الإنترنت التى تتخذها الدول الأعضاء . وقد أدخل البرلمان الأوروبى تغييرات على قانون الإذاعة للاتحاد الأوروبى لتوسيع نطاقه ليشمل الإنترنت ، ولكن هذا المدخل يلقى معارضة قوية من قبل عديدين فى صناعة الكمبيوتر (٨) .

ألمـــانيـــا :

فى يناير ١٩٩٦ ، قامت « دويتش تليكوم » (Deutsche Telekom (DT ، شركة التليفون الوطنية ، بإعاقة المستخدمين لشبكة الكمبيوتر المباشرة الخاصة بها من الوصول إلى مواقع الإنترنت المستخدمة لنشر الدعاية المضادة للسامية anti - semitic prapoganda ، والتى تعتبر جريمة فى ألمانيا . وأعلنت السلطات أيضاً بأنها تقوم بتوسيع تحرياتها لتشمل شبكتى « أمريكا أون لاين »America Online و« شبكة البحث العلمى الوطنية » Deutsch Fors chungsnetgونُقل عن Rita Suess-muth رئيس « البوندستاچ » (البرلمان الألمانى) قولها فى الصحف : « يجب ألايُسمح للطريق السريعة للمعلومات لكى تصبح ملتقى لأولئك الذين يسيئون للأطفال » ، وأضافت : « إن حرية التعبير تصل إلى أقصى حدودها عندما تنتهك الكرامة الإنسانية ، وعندما يتم الترويج للعنف » (٩) . وذكر Edgard Schmidt Jortgig وزير العدل الألمانى فى أواخر مارس ١٩٩٦ أن الحكومة سوف تقدم تشريعاً لرقابة الإنترنت ، ويبحث هذا التشريع معاقبة مقدم الخدمة إذا كان يسمح بمادة غير قانونية على خدمته ، ولكن

لايُتوقع أن يكون مقدمو الخدمة مسئولين عن كل المحتوى الموجود على أجهزتهم (١٠) .
وفى ٢٣ من أبريل ١٩٩٧ ، قام أعضاء « الحملة العالمية لحرية الإنترنت » Global Internet Liberty Campaign بإرسال خطاب إلى المستشار الألمانى السابق هيلموت كول يحتجون فيه على الدعوى القضائية المرفوعة ضد مسئول كبير بشركة « كمبيوسيرف Compuserve » فى ألمانيا . وقد تمت مقاضاته لأن هذه الخدمة المباشرة سمحت بالوصول إلى جماعات إخبارية newsgroups ومواقع وب web sites على شبكة الإنترنت ، وهى تحوى صوراً جنسية صريحة وألعاباً تتضمن رموز الحكم النازى فى ألمانيا(١١) .
وفى ١٨ من أبريل ١٩٩٧ ، بدأ البرلمان الألمانى فى مناقشة « القانون الفيدرالى لتنظيم الخدمات الاتصالية والمعلوماتية » Federal Law to Regulate the Conditions for Information and Communications Services وصدر القانون فى شكله النهائى ، وتم تطبيقه بداية من ٢٠ من ديسمبر ١٩٩٧ . وقد ضغطت الحكومة الفيدرالية الألمانية على شركة Deutsche Forschungsnetz ، وهى الشركة الرئيسة لتقديم خدمة الإنترنت لكى تقوم بإعاقة الوصول إلى جهاز كمبيوتر رئيس XS4ALL Server فى هولندا لأنه يستضيف مجلة راديكالية . وفى يناير ١٩٩٨ ، وجهت السلطات الألمانية اتهامات ضد Angela Marguardt العضو بالحزب الشيوعى لأنها دخلت إلى موقع هذه المجلة . وجدير بالذكر ، أن عديداً من مقدمى خدمة الإنترنت قاموا بإعاقة الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الرئيس المشار إليه عقب تهديد من المدعى العام (١٢).

وفى أبريل ٢٠٠١، أوردت مجلة « ديرشبيجل » Der Spiegel أن « أوتو شيلى» Otto Schily وزير الداخلية الألمانى يبحث شل مواقع الوب الأجنبية باستخدام أسلوب هجمات البريد الإلكترونى الضخمة mass e - mail attachs وقد يؤدى هذا الإجراء إلى تعطيل أجهزة الكمبيوتر الرئيسة servers لهذه المواقع ، بما يؤدى إلى توقفها عن التشغيل . وتعتقد الحكومة الألمانية أن هذا الإجراء يعد قانونياً . وذكر ديرك إنجر Dirk Inger المتحدث باسم وزارة الداخلية أن هذا الإجراء يمثل « دفاعاً عن نظامنا

القانونى ضد الهجمات غير الشرعية من قبل أولئك الذين يستغلون الإنترنت كوسيلة اتصال دولية » [١٣] .

وقد لاقى تكنيك البريد الإلكترونى الضخم إدانة من قبل البعض ، حيث ذكر « آندى مولر » Andy Mueller - Maguhm ، رئيس جماعة الهاكر ببرلين : « قد يكون السيد شيلى لايعلم شيئاً عن حرب المعلومات infowar، ولكن أنا أعرف عديداً من الدول ترى الهجوم على أجهزة الكمبيوتر لديها من أية دول أخرى كفعل من أفعال الحرب act of war، وحتى إذا كانت دولة واحدة فى العالم سوف تبدأالتصرف بمثل هذا الأسلوب ، فإنها قد تؤدى إلى حرب معلومات مفتوحة لن يفوز فيها أحد » (١٤). إن المبرر الذى تسوقه الحكومة الألمانية لاتخاذ إجراء ضد مواقع الوب الأجنبية التى أنشأها النازيون الجدد يتركز فى ارتفاع معدلات العنف العنصرى فى ألمانيا . وأعلنت الحكومة مؤخراً أنه فى عام ٢٠٠٠ ، وصل عدد الهجمات العنصرية التى شنتها جماعات اليمين المتطرف ومؤيدوهم إلى أعلى معدل لها منذ الحرب العالمية الثانية .ويُنظر إلى مواقع النازيين الجدد على الوب على أنها مسئولةعن تشجيع مثل هذه الهجمات . وترحيباً بالإجراء المقترح ، قال « بول شبيجل » Paul Spiegel رئيس الطائفة اليهودية بألمانيا « إننى آمل الآن أن أرى أول خطوة فعالة فى مكافحة التطرف اليمينى [١٥] .

وفى ديسمبر ٢٠٠٠، حكمت المحكمة الألمانيةالعليا بأن القوانين التى تُجرم الدعاية النازية والعنصرية يمكن أن يتم تطبيقها على مواقع الوب المتمركزة خارج ألمانيا . ونظراً لأن المادة التى توصف بأنها تؤجج الكراهية العنصرية محظورة فى ألمانيا ، قام نشطاء الجناح اليمينى المتطرف والنازيون الجدد - كرد فعل على ذلك - بنقل أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المضيفة لمواقعهم على الوب إلى الولايات المتحدة ، حيث تلقى هذه المواقع حماية وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى ، والذى يكفل الحق فى حرية التعبير (١٦) .

وتقوم الحكومة الألمانية فى الوقت الراهن بفحص إمكانية اتخاذ إجراء قانونى ضد مواقع النازيين الجدد على الوب ، ولكن لم يُتخذ أى إجراء حتى أوائل عام ٢٠٠٢ وحتى قبل

صدور حكم المحكمة الألمانية العليا ، طلب مسئول ألمانى رسمى عام ٢٠٠٠ من أربعة من مقدمى خدمة الإنترنت فى الولايات المتحدة ، علاوة على لجنة الاتصالات الفيدرالية الأمريكية ، المساعدة فى إعاقة المواقع المتطرفة .

وأياً كان الإجراء الذى تتخذه الحكومة الألمانية فإنه غير مهم ، سواء كان شن هجمات البريد الإلكترونى أو اتخاذ إجراء قانونى ، فليست هذه هى القضية ، ولكن المهم هو أن تعطى دولة نفسها الحق فى أن تخبر دولة أخرى بما يجب أولايجب وضعه على الوب . وإذا كانت دولة واحدة تستطيع ذلك بدعوى أن هذا النوع من الإجراءات يعد مبرراً لحل أوجه التوتر الداخلى ، فحينئذ لن يتم السيطرة على هذا الاتجاه بعد ذلك .

المملكة المتحدة :

لم تقم المملكة المتحدة بإقرار تشريع يتعلق بالرقابة على الإنترنت على وجه التحديد ، ولكنها اعتمدت ، بدلاً من ذلك ، على القوانين القائمة التى تُحرم الفُحش والرذيلة . وفى اقتراحاتها التى أبدتها عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بملكية وسائل الاتصال ، اقترحت الحكومة البريطانية بأن تنظيم صناعة الاتصال قد يكون له بعض التأثير على محتوى الإنترنت . وتقوم إحدى المنظمات التى أُنشأت فى مارس ١٩٩٥ ببحث القضايا المتعلقة بالمادة الجنسية الصريحة على الإنترنت . وتم تقديم قانون جديد للتشهير ينص على أن تنسحب جريمة القذف على شبكات الكمبيوتر ، وهو يضمن حماية مقدمى خدمة الإنترنت طالما لايسمحون – بمعرفتهم – بعبارات تتناول تشهيراً بشخص ما يتم نقلها عبر شبكاتهم وطلب مقدمو الخدمات المباشرة من الحكومة توضيحاً أكثر لمسئولياتهم وفقاً لهذا التشريع (١٧).

وفى مارس ١٩٩٦ ، ذكر آيان تايلور Ian Taylor وزير التجارة والصناعة البريطانى أن المملكة المتحدة تبحث مدخلاً طوعياً لتنظيم محتوى الإنترنت . وقام (اتحاد مقدمى خدمات الإنترنت) Internet Service Providers Association (ISPA)، وهوتجمع طوعى لمقدمى الخدمة بدأ رسمياً فى مايو ١٩٩٦ ، بإعداد ميثاق

شرف للممارسة code of practice يغطى « قضايا التجارة النظيفة » fair trade issues. ويغطى هذا الميثاق كلاً من المواد غير الشرعية وغير المرغوبة . ولعل البديل الوحيد للعمل الطوعى فى المملكة المتحدة هو الضغط السياسى المتزايد للتشريع فى مختلف المجالات . لذا ، فقد وافق اتحاد مقدمى الخدمة على أن يقوم أعضاؤه بالرقابة الذاتية . وفى هذه السبيل ، أرسلت الحكومة البريطانية خطاباً لمقدمى الخدمة البريطانيين تطالبهم فيه بإسقاط ١٣٣ جماعة إخبارية من خدماتهم، وقد أعلن مقدمو الخدمة مثل VBCNET و WaveRider استجابتهم لهذا المطلب (١٨).

فرنسا :

رفعت دعوى لإجبار الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت على إعاقة الوصول إلى موقع يُطلق عليه Front 14 . org، ويصف الموقع نفسه بأنه موقع « الكراهية المباشرة فى أحسن حالاتها » . ويدار الموقع من خلال جهاز كمبيوتر رئيس موجود بالولايات المتحدة . وفى ١٦ يوليو ٢٠٠١ ، أعلنت القاضية « جين جاك جوميز » Jean - Jacques Gomez بالمحكمة العليا بباريس حكماً مبدأياً بأن المدعى العام لم ينجح فى إنجاز قضية متكاملة الأركان لدرجة تجعل الحكومة فى حاجة لإجبار الشركات مقدمة خدمة الإنترنت على ترشيح محتوى الشبكة. وقد أحيلت القضية لخبراء فى هذا المجال (١٩) . ولاقى هذا الحكم ترحيباً لأنه لم يجبر الشركات مقدمة الخدمة فى الحال على إعاقة موقع Front 14. org . وعلى أية حال ، تبقى احتمالية أن الشركات المقدمة للخدمة قد تصبح مسئولة عن المحتوى الذى تقدمه . وإذا حدث ذلك ، فسوف تصبح هذه الشركات تحت ضغط يجعلها تقوم بنزع أو إعاقة المحتوى الذى يبدو مُعترضاً عليه أو غير قانونى ، حتى ولو لم يكن هذا المحتوى موجوداً على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة servers المملوكة لهذه الشركات . وبدلاً من انتظار قضية مكلفة فى المحكمة لتحديد مدى قانونية ومشروعية المحتوى ، فإن الشركات المقدمة للخدمة سوف تقوم ببساطة بإزالة هذا المحتوى . ولتجنب مثل هذا النوع من الرقابة ، يجب أن يكون واضحاً أن هذه الشركات ليست مسئولة عن المحتوى المقدم

.وجاء فى حيثيات الدعوى المرفوعة أمام القضاء الفرنسى ، أنه يجب على الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت أن تقوم بإعاقة موقع Front 14. org لأنه ليس مقبولاً من وجهة نظر أخلاقية [٢٠] . ولعل الإجراءات التى تطلبها الدعوى لإعاقة الموقع قد تؤدى إلى وقف الاعتداءات من قبل بعض أصحاب الرؤى العنصرية المتطرفة على بعض مستخدمى الشبكة الفرنسيين ، ولكنها لن توقف العنصرية .

إن الحق فى حرية التعبير يعنى السماح لمنظمات مثل Front 14. org ببث وجهات نظرها حتى إذا ما سببت اعتداءات معينة على الشبكة . فحرية التعبير هى أيضاً الضمانة الوحيدة لخصوم هذه المنظمة التى تكفل مناقشة قضية مناهضة العنصرية . إن الدفاع عن حرية التعبير هى الوسيلة الأكثر فعالية لتقديم العون والمساعدة للمنظمات المناهضة للعنصرية .

كنـــدا :

فى استجابة لندوة حول الفضاء التخيلى cyberspace ،شكلت الحكومة الكندية « المجلس الاستشارى للطريق السريعة للمعلومات » Information Highmay Advisory Council (IHAC) عام ١٩٩٤ لدراسة وإعداد بيان رسمى حول ماهية الاتجاهات التى يجب أن تتبناها شبكة الإنترنت فى كندا . وفى سبتمبر ١٩٩٥ ، نشر المجلس تقريره الأول ، والذى تضمن مجرد توصيات مبهمة . وفيما يتعلق بقضية المحتوى ، توصل المجلس إلى أنه يجب أن يكون ثمة تحكم فى هدفين أساسيين : الفُحش والعنصرية ، والمواد المحرضة على الكراهية ,hate material (٢١) .

وجدير بالذكر ، أنه من غير القانونى نشر « دعاية تحض على الكراهية والفُحش » فى كندا ، فى حين أن المواد الجنسية الصريحة تعد شرعية طالما لاتُعتبر فاحشة ، بمعنى أنها لاتمثل استغلالاً للجنس فى ممارسة العنف أو ممارسة الجنس بشكل مهين . وفى أبريل ١٩٩٦ ، نشر « آلان روك » Alan Rockوزير العدل الكندى ورقة نقاشية يدعو فيها الكنديين إلى تقديم وجهات نظرهم نحو تنظيم العنف الزائد فى وسائل الإعلام ،بما فى ذلك الإنترنت (٢٢).

الرقابة على الإنترنت فى آسيا :

من بين الدول السلطوية فى المنطقة ، فإن كوريا الشمالية وميانمار وأفغانستان فقط بدون ارتباط بالإنترنت [٢٣] . وفى الوقت الراهن ، فإن معظم الدول فى آسيا مرتبطة مباشرة بالولايات المتحدة ، بدلاً من أن ترتبط بعضها ببعض ، ولكن توجد ثمة مبادرات قد اقتُرحت فى مجال إنشاء شبكة اتصال داخلية بين دول آسيا intra - Asia con- nection . وتقوم بعض الحكومات الآسيوية ، بما فيها باكستان ، بالتحكم فى تأثيرات الإنترنت بشكل رئيسى من خلال الحد من إتاحة هذه الخدمة . وقد أشار أحد علماء « المعهد الوطنى للإلكترونيات » المملوك للدولة إلى أن الوصول للإنترنت قد يكون محدوداً بمعايير العدد الصغير من النقاط والأماكن المتاحة للمستخدمين ، وأوجه التدخل المختلفة من قبل مقدمى الخدمة الذين يمكنهم وقف الرسائل الإلكترونية وجماعات النقاش غير المرغوبة [٢٤] .

وفى الهند ، حيث بدأ الوصول التجارى للإنترنت فى أواسط عام ١٩٩٥ ، فإن شركة التليفون المملوكة للدولة (VSNL) هى التى تم السماح لها فقط بتقديم خدمات الإنترنت الدولية ، وذلك لتحقيق احتكار الحكومة لخدمات التليفون طويلة المسافة (٢٥) .
وبناء على الخطوط الإرشادية التى أصدرها قسم الاتصالات Department of Telecommunications(DOT) الذى تم تأسيسه وفقاً لمرسوم التلغراف الهندى العتيقIndian Telegraph Actالصادر عام ١٨٨٥ ، فإنه يجب على مقدمى خدمة الإنترنت أن يضمنوا أنه لايتم نقل شئ معترض عليه أويتسم بالفسق على الشبكة، و لايبدو جلياً إن كانت هذه القواعد قد تم تفعيلها . وفى أواخر يناير ١٩٩٦ ، قرر قسم الاتصالات (DOT) السماح بالوصول التجارى للشبكة ، ولكن يجب على كل الشركات أن تقدم خدماتها عبر شركة التليفون المملوكة للدولة . وقد دعا « المركز الوطنى للإلكترونيات وتكنولوجيا الحاسب الآلى» National Electronics and Com- puter Technology Center (Nectec) فى تايلاند ، وهو وكالة رسمية مسئولة

عن سياسة تكنولوجيا المعلومات ، مقدمى خدمة الإنترنت المحليين بأن يقوموا بمراقبة مواقعهم لإعاقة أية مادة جنسية صريحة . وطلب من المشتركين والقائمين بالتشغيل بألا يسمحوا بعرض أى شئ يعتبر غير لائق ، وإلا فإنهم سوف يواجهون دعاوى قضائية . وفى الفلبين ، تم تضمين إجراءات الرقابة على الإنترنت فى التشريعات [٢٦].وفى أفغانستان ، حرمت حركة طالبان المنهارة إبان حكمها للبلاد استخدام الإنترنت ، فقد صرح مولاى وكيل أحمد المتوكل وزير الخارجية السابق بأن طالبان لاتعارض الإنترنت كإنترنت ولكنها ضد الفسق والابتذال والمضمون المضاد للإسلام anti - Islomic cantent. وقد حذرت الحركة وزارات الدولة ومؤسساتها من الوصول للإنترنت . ولايُعرف كم عدد مستخدمى الإنترنت فى أفغانستان ، حيث يوجد عدد قليل من أجهزة الكمبيوتر فى البلاد ، وعديد من المناطق لاتعرف الكهرباء . وأولئك الذين يستطيعون الوصول للشبكة يستخدمون خطوطاً تليفونية مقدمة من باكستان [٢٧] .

وفى أوائل مارس ١٩٩٦ ، ذكرت الدول الأعضاء فى « اتحاد دول جنوب شرق آسيا » (الآسيان) بأنها تخطط لإنشاء هيكل تنظيمى للتعامل مع تدفق تكنولوجيا المعلومات ، وعبرت هذه الدول أيضاً عن قلقها بشأن الصور العارية والمعلومات غير المرغوب فيها .

الصين :

أصبحت الخدمة التجارية للإنترنت متاحة فى الصين فى أواسط عام ١٩٩٥ ، ولكن بأسعار بعيدة عن متناول الغالبية باستثناء الأثرياء . وفى يونيو ١٩٩٥ ، أعلن وزير الاتصالات الصينى « إن الصين ، كدولة ذات سيادة ، سوف تمارس السيطرة على المعلومات التى تدخل الصين عبر شبكة الإنترنت ، لأنه من خلال السماح بالوصول للإنترنت ، فإننا لانعنى الحرية المطلقة للمعلومات » [٢٨] .

وجدير بالذكر أن عديداً من الجماعات الإخبارية على خدمة « يوزنت » Usenet

المباشرة لم يُسمح بها على أجهزة الكمبيوتر المضيفة للإنترنت host servers فى الصين.

و « مؤسسة الإنترنت الصينية » China Internet Corporotion (CIC) ، ومقرها هونج كومج ، مملوكة بشكل رئيسى لوكالة شينخوا الإخبارية Xinhua التى تديرها الدولة ، وتتيح للمشتركين من رجال الأعمال الصينيين الوصول المحدود للمعلومات المتعلقة بالاقتصاد والأعمال . ويستطيع المستخدمون الوصول إلى المعلومات المنتجة خارج الصين ، ولكن بعد أن يتم ترشيحها فى هونج كونج . ولايستطيع عملاء خدمة الإنترنت أن يضمنوا أن بريدهم الإلكترونى لايخضع للمراقبة أو الإعاقة (٢٩).

وفى أول يناير ١٩٩٦، بعد عدة أيام من إعاقة شركة « كمبيوسيرف » -com puserve الوصول إلى ٢٠٠ جماعة إخبارية على خدمة « يوزنت » Usenetالمباشرة ، أوردت وكالة الأنباء الصينية الرسمية (شينخوا) فى تقاريرها أن الحكومة دعت إلى تحطيم الإنترنت لتخليص البلاد من الصور العارية غير المرغوبة والمعلومات الضارة . وذكر بيان مشترك أصدره مجلس الدولة واللجنة المركزية للحزب الشيوعى أنه يجب تبنى إجراءات فعالة لحل مشكلة المعلومات التى لايتم التحكم فيها . ودعت القيادة أيضاً إلى الاجتماع بمقدمى وصلات الإنترنت . وفى ١٥ يناير ، أعلنت شركة « تشاينانت » china Net المقدم الرئيس للخدمة قراراً بتأجيل دفع مشتركين جدد لاشتراكات الحصول على الخدمة (٣٠).

وفى ٢٣ يناير ١٩٩٦، عقدت جلسة للبرلمان الصينى ،حيث تم تبنى مسودة تتضمن قواعد تحكم وصلات الإنترنت . وكرر البرلمان موافقته المؤقتة لوصلات الإنترنت العالمية ، ولكنه أعلن أنها ملزمة بتشكيل قواعد تحكم استخدام الصين للتكنولوجيا الجديدة (٣١).

وفى ٤ فبراير ، أعلنت وكالة شينخوا أن التعليمات الجديدة المتعلقة بالإنترنت تتطلب تصفية شبكات الكمبيوتر القائمة على أن يعاد تسجيلها من جديد ، على أن تستخدم هذه الشبكات القنوات الدولية المقدمة فقط من قبل وزارة البريد والاتصالات ، ووزارة صناعة الإلكترونيات ، ولجنة التعليم الحكومية ، وأكاديمية العلوم الصينية (٣٢).

وذكرت وكالة شينخوا « أنه لا المنظمات ولا الأفراد يُسمح لهم بممارسة أنشطة على

حساب أمن الدولة وأسرارها ، كما أنهم ممنوعون أيضاً من إنتاج واسترجاع ونسخ أونشر معلومات قد تمس النظام العام ، كما أن نقل المادة التى تحتوى على صور عارية أوتتسم بالفسق يعد أمراً محظوراً [٢٣] .

وفى منتصف فبراير ١٩٩٦ ، أمرت وزارة الأمن العام كل أولئك الذين يستخدمون الإنترنت وشبكات الكمبيوتر الدولية الأخرى بأن يقوموا بتسجيل أنفسهم لدى الشرطة فى خلال ثلاثين يوماً . والمسؤلون الصينيون حريصون على تشجيع نمو الإنترنت ولكنهم واعين بالتهديدات المحتملة التى قد يجلبها الاستخدام الواسع النطاق لها على الحكومة . وفى الشهور الأولى من عام ٢٠٠١ ، أقرت الصين عدة قوانين تجرم أشكالاً عديدة من النشاط السياسى على الشبكة ، ووضعت رقابة صارمة على مضمون الإنترنت . وعلى سبيل المثال ، ذكرت وكالة شينخوا فى أبريل ٢٠٠١ أن الصين قد تضع حظراً لمدة ثلاثة شهور عل افتتاح مقاهى الإنترنت الجديدة كجزء من إجراء وقائى ضد الاستخدام الذى لايخضع للفحص لشبكة الإنترنت . وكجزء من التشريع الجديد ، فإن كل المقاهى المسجلة سوف يكون لزاماً عليها تجديد التراخيص الممنوحة لها [٢٤] .

وفى ٧ من يونيو ٢٠٠١ ، ذكرت صحيفة « شينجن ليجال ديلى » Shenghen Legal Daily اليومية القانونية أن الشرطة الصينية قامت بتفحص ٥٦,٨٠٠ مقهى خلال شهرى أبريل ومايو ، وأن مايزيد عن ٦,٠٠٠ مقهى تم إلغاء ربطها بالإنترنت ، كما تم إغلاق ألفى مقهى ، كما تم تركيب برنامج لمراقبة الإنترنت Internet monitoring software على أجهزة الكمبيوتر الموجودة بالمقاهى . ورغم ذلك كله ، فإنه فى عدد من المدن الصينية ، حيث يكون الحصول على رخصة إدارة مقهى للإنترنت مكلفاً من ناحية الوقت والمال ، تزدهر المقاهى غير المرخصة [٢٥] .

وذكرت شركتا الإنترنت الصينيتان « تشاينا دوت كوم » و « سوهو دوت كوم » لخدمات الإنترنت أنهما حصلتا على ترخيص من السلطات يسمح لهما بنشر مواقع إخبارية على الإنترنت وفق قواعد جديدة تصبح سارية المفعول ابتداءً من الأسبوع الأول من يناير ٢٠٠١ وتلزم القواعد كل مواقع الإنترنت الإخبارية فى الصين بأن تنشر أخباراً ذات

مضمون سياسى رسمى ، وهو جزء من جهود السلطات الشيوعية لمنع نشر أى مواد إخبارية على الإنترنت يمكن أن تحمل مضامين مناوئة لها . ويقول العاملون فى مجال النشر الإلكترونى إن القيود المقصودة تشمل ما يتصل بالأخبار السياسية ، وليس أخبار الرياضة أو المال أو الترفيه . ويشيرون إلى أن المواقع الإخبارية ستجد ضالتها فى أخبار الأسرار الشخصية والوقائع المثيرة وأخبار الفضائح لإرضاء ذوق مرتاديها [٣٦].

ومن الأمور الدالة على حساسية النظام الصينى للأخبار السياسية ، ما قامت به الصين حين أعادت إغلاق عدة مواقع إخبارية أجنبية كانت قد رفعت الحظر عنها بشكل مؤقت أثناء قمة منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى (آبك) التى عقدت فى مدينة شنغهاى الصينية فى أكتوبر ٢٠٠١؛ فقد رفعت الصين الإغلاق الذى كانت تفرضه على المواقع الإلكترونية لشبكة C.N.N الإخبارية الأمريكية وشبكة B.B.C البريطانية ووكالة رويترز أثناء قمة « آبك » .ولم تكد تمر ساعات على مغادرة رؤساء الوفود المشاركة الآراضى الصينية عقب انتهاء أكبر تجمع دولى تشهده الصين فى تاريخها الشيوعى ، حتى عادت بكين إلى إغلاق تلك المواقع . ولم يتسن الحصول على تعليق فورى من وزارة الأمن العام الصينية التى يعتقد على نطاق واسع أنها مسئولة جزئياً عن إغلاق مواقع الإنترنت ، كما رفضت إدارة أمن الإنترنت التابعة لمكتب الأمن العام فى بكين التعليق . وقال مدير شركة للاتصالات فى بكين إنه من التقليدى إعادة إغلاق هذه المواقع بعد انتهاء القمة ، مشيراً إلى أنها لاتعدو أكثر من كونها خطوة رمزية لأنه مازال بالإمكان الحصول على المعلومات من خلال تراخيص أخرى (٣٧).

الهجوم الصينى على الإنترنت :

منذ يناير ٢٠٠٠ ، عندما نشرت صحيفة « الشعب » الصينية اليومية تنظيمات جديدة للإنترنت صادرة من « مكتب أسرار الدولة » State Secrecy Bureau شنت الحكومة الصينية هجمات على استخدام الإنترنت ، فألقت القبض على عديد من الأفراد ، وأغلقت بعض المواقع ، ومررت قوانين جديدة صارمة تضع العراقيل أمام الوصول للشبكة .

وفيما يلى نستعرض قائمة ببعض الأشخاص المقبوض عليهم لممارستهم نشاطاً عبر الإنترنت ، وسلسلة الإجراءات القانونية والمواقع التى تم إغلاقها منذ يناير ٢٠٠٠، والتى تعمل على تقييد حرية التعبير على الشبكة .

أولاً : بعض الأفراد المقبوض عليهم لممارستهم نشاطاً سياسياً على الشبكة [٣٨] :

« شى شوزهو » chi Shouzhu، وهو عنصر صينى نشط تم القبض عليه فى ١٨ أبريل ٢٠٠١ بعد فترة قصيرة من قيامه بطباعة مادة مؤيدة للديمقراطية من موقع على الوب ، مستخدماً فى ذلك كمبيوتر يمتلكه صديق له ، وذلك بناء على ما ذكره « مركز معلومات حقوق الإنسان والديمقراطية »Information Center for Human Rights and Democracy ومقره هونج كونج . وذكر المركز أنه كان يحمل المادة عندما تم القبض عليه فى محطة قطار فى مدينة « شانجشن » changchun بشمال شرق الصين . وكان قد أُطلق سراحه فى يونيو ٢٠٠٠، بعد أن قضى ١٠ سنوات فى السجن لاشتراكه فى المظاهرات المؤيدة للديمقراطية فى العام ١٩٨٩ .

« چيانج شيهوا » Joang shihua، مدرس كمبيوتر بالمدرسة العليا بنانشونج Nan-choung، قُبض عليه فى ١٦ أغسطس ٢٠٠٠ بعد قيامه بنشر مقالات على الشبكة تنتقد الحكومة الصينية . وباستخدام اسم مستعار وهو Shumin والذى يعنى بالإنجليزية « المواطن العادى » common citizen ، بدأ « چيانج » فى كتابة ووضع مقالات على الشبكة فى ١١ من أغسطس ٢٠٠٠ من مقهى للإنترنت Silicon Val-ley Interenet Cafe الذى يمتلكه . وتمت إدانة « چيانج » فى الحال بتهمة « التعدى على سلطة الدولة » ، وحكم عليه بعامين فى السجن فى ديسمبر ٢٠٠٠ . وفى ١٨ مايو ٢٠٠١ ، قامت « محكمة الشعب العليا » فى الضاحية الجنوبية من « سيشوان »Sichuan برفع هذه الإدانة .

« ليو ويفانج » Liu Weifang ، رجل أعمال ، أتهم بإثارة الاعتداء على سلطة الدولة لأنه وضع عدة مقالات على الشبكة تنتقد الحزب وقادة الصين خلال عامى

١٩٩٩ و ٢٠٠٠ . وعلى الرغم من أنه قد استخدم اسماً مستعاراً على الإنترنت ، إلا أن المسئولين الصينيين اعتبروه هو الذى وضع هذه المقالات على الشبكة
« جيم هايك » Jim Haike ، مهندس جيولوجى ، كان أحد أربعة مثقفين تم القبض عليهم فى بكين فى ١٣ مارس ٢٠٠١ ، واتهموا فيما بعد باتهامات غير محددة . فقد قام « جيم »بالاشتراك مع « زو وى » XU Wei مراسل صحيفة « كونسيومر ديلى » consumer Daily ، و« يانج زيلى » Yang Zili مطور برامج كمبيوتر ، و « زهانج هونجهاى » Zhang Honghai كاتب حر ، بتأسيس « جماعة الحركة الطلابية الجديدة » ، وهى جماعة للنقاش . وقامت هذه الجماعة بمناقشة الإصلاح السياسى فى الصين ، وخاصة فى المناطق الريفية . وإشترك طلاب الجامعة فى فعاليات هذه الجماعة ، وقام الأعضاء بوضع مواد على موقع للوب ، وأرسلوا بريداً إلكترونياً بعضهم للبعض الآخر . وقد تم القبض على مثقف خامس أيضاً مع الأربعة الآخرين ، إلا أنه قد أطلق سراحه فيما بعد . وهكذا ، تم القبض خلال مايزيد عن عام واحد على مائة شخص ينتمون لأرجاء الصين المختلفة سواء لأغراض سياسية أودينية .

ثانياً : الإجراءات القانونية المتعلقة بالإنترنت وإغلاق مواقع الوب منذ يناير ٢٠٠٠ [٢٩] :

*فى يناير ٢٠٠٠ ، نشرت صحيفة « الشعب » الصينية اليومية قواعد تنظيمية جديدة للإنترنت صادرة من « مكتب أسرار الدولة »State Secrecy Bureau . وتحظر هذه القواعد إنشاء أو مناقشة أو نقل « معلومات تتناول سراً من أسرار الدولة » على اللوحات الإخبارية أو غرف الحوار الحى أو جماعات الإنترنت الإخبارية .كما أصبح محظوراً على مستخدمى البريد الإلكترونى إرسال أو تقديم أسرار الدولة عبر هذه الوسيلة ، ويجب أن تخضع كل مواقع الوب للفحص الأمنى .

* فى مايو ٢٠٠٠، أغلق مسئولو الأمن العام الصينيين « شبكة المعلومات المالية للصين » ،وهى موقع مالى على الوب ، لمدة ١٥ يوماً ، وقاموا بتغريم الموقع ١٥ ألف يوان ، وهو ما يعادل ١٨٠٠ دولاراً أمريكياً بعدما أعاد الموقع نشر مقال لجريدة تصدر فى

هونج كونج عن فساد أحد المسئولين المحليين .

* وفى ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٠ ، أقر مجلس الدولة قوانين للإنترنت تحد من الاستثمار الأجنبى وتفرض رقابة صارمة على مضمون الشبكة . ووفقاً لهذه القوانين يصبح لزاماً على الشركات المقدمة للخدمة القيام بمراقبة المادة الموجودة على أجهزتها وتحرى المعلومات الدقيقة بالنسبة للأفراد الذين يصلون إلى تلك المادة ، بما فى ذلك الأوقات التى دخل فيها المستخدمون إلى الشبكة ،وأرقام حساباتهم على الشبكة وعناوينهم على الإنترنت ، وأرقام التليفونات التى يطلبونها . ونُشرت القوانين الجديدة فى صحيفة « شينخوا ديلى تليجراف Xinhua Daily Telegraph » فى ٣ من أكتوبر ٢٠٠٠ .

* فى ٧ من نوفمبر ٢٠٠٠ ، نشرت وزارة الإعلام ومكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة قوانين جديدة حول إدارة مواقع الوب الإخبارية . وتحظر القوانين على المؤسسات الإعلامية التجارية إنشاء مواقع إخبارية مستقلة ، وعلاوة على ذلك ، فإن المواقع التجارية قد لاتحمل أية أخبار ترتكز على مصادرها الخاصة. وبموجب هذه القوانين ، يجب ألايتم ربط أى مواقع وب مقرها الصين بمواقع إخبارية عالمية ، أوتحمل أخباراً من وسائل إعلام إخبارية عالمية دون تصريح من « مكتب إعلام مجلس الدولة » . ووضعت قوانين الإنترنت الجديدة قيوداً أيضاً على المضمون المتعلق بغرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية .

* فى ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٠ ، أقر « مؤتمر الشعب الوطنى » National People's Congress قانوناً جديداً يجرم أشكالاً عديدة فيما يتعلق بالنشاط السياسى على الشبكة ، بما فى ذلك استخدام الإنترنت « للتحريض على قلب نظام الحكم ، والإطاحة بالنظام الاشتراكى ، أوتفتيت الوحدة الوطنية ، أوتدعيم الطوائف الدينية ، أوتأييد استقلال تايوان ». وكانت هذه الشروط جزءاً من قانون عام للإنترنت يقوم أيضاً بحظر أنشطة أخرى مثل : الهجوم على شبكات الكمبيوتر ، والوصول إلى مواقع الصور العارية على الوب ، ونشر الشائعات للحصول على أسعار أفضل للأسهم ، وخلق ڤيروسات الكمبيوتر ونشرها .

* فى ٢٧ من فبراير ٢٠٠١ ، أعلنت وزارة الأمن العام أنها ستطرح برنامجاً لترشيح مضمون الإنترنت Internet filtering software يُطلق عليه « شرطة الإنترنت ١١٠ Internet Police 110 » . والبرنامج ، الذى صدر بثلاث طبعات للمنازل ومقاهى الإنترنت والمدارس ، يستطيع أيضاً مراقبة المرور الإلكترونى عبر الوب web traffic ويقوم بحذف أو إعاقة رسائل من مصادر توصف بأنها عدائية . ويعمل البرنامج مع برامج تشغيل Sun Solaris , Linux, Windows NT . وطرح البرنامج على مستوى البلاد فى الخامس من مارس . ويستطيع البرنامج أن يرسل تحذيرات نصية أوصوتية لإدارى الشبكة عن أى استخدام غير مصرح به للإنترنت ، وذلك وفقاً لما ذكره تقرير إخبارى نشرته صحيفة China Securities News الأمنية ،والتى تصدرها « اللجنة التنظيمية لأمن الصين » وذكرت وزارة الأمن العام أن للبرنامج وظائف أخرى ، منها التسجيل المباشر على الشبكةon - line registration لأسماء الشركات والأشخاص الذين يتعاملون مع الشبكة ، وتوجيه إنذارات آلية ، وتوزيع المعلومات ، وتتبع سجلات الشركات والأفراد فيما يتعلق بالمواقع التى دخلوها والأنشطة التى مارسوها على هذه المواقع . وفى ٧ من أغسطس ٢٠٠١ ، ذكرت وكالة شينخوا أن أكثر من ٨٠٠ مقهى للإنترنت فى منطقة « زيان » Xian قامت بتركيب برنامج Internet Police.وبناء على شينخوا ، فسوف يتم تحذير الزائرين الذين يحاولون رؤية صفحات وب محظورة ، وسوف تُحجب هذه الصفحات بشكل آلى ، إذا تمت محاولة فتحها . ومن المعتقد أن هذا البرنامج قادراً أيضاً على التقاط صور لشاشات الكمبيوتر ، ومايوجد عليها ، وإرسالها إلى الأمن العام المحلى .

*فى أبريل ٢٠٠١ ، اتخذت الصين مزيداً من إجراءات تنظيم استخدام شبكة الإنترنت لضمان عدم استفادة المعارضة منها ولمحاربة الفساد الأخلاقى . وقال وزير تكنولوجيا المعلومات إن الشباب أصبحوا مدمنين للإنترنت ، وهو أمر يؤثر على نموهم .فقد صدرت قرارات تمنع مقاهى الإنترنت فى العاصمة بكين ، ولاسيما تلك التى تقع وسط طريق

السلام السماوى ، وتلك التى تقع على بعد ٢٠٠ متر من مقرات ومكاتب الحزب والحكومة والمدارس . وقالت وكالة شينخوا إن المحلات التى تكون مساحتها أكبر من خمسة آلاف متر مربع والفنادق الدولية والمبانى التى يوجد فيها مكاتب ستستثنى من هذه القرارات . وتأتى هذه التطورات فى أعقاب منع السلطات رسمياً فى ١٤ من أبريل فتح أى مقاهٍ جديدة للإنترنت فى البلاد ، وإجراء تحقيق واسع عن المقاهى الموجودة بالفعل . وصدرت القرارات الجديدة بعد أن حكم على الأشخاص بالسجن أربع سنوات بسبب إرساله كتابات مؤيدة للديمقراطية إلى الشبكات العالمية .واعتمدت هذه العقوبة على القوانين المشددة بخصوص استخدام الإنترنت .وأعقب ذلك قيام الشرطة الصينية بإغلاق ٨,٠١٤ مقهى للإنترنت فيما بين أول مايو و١٥ من يونيو عام ٢٠٠١ .

* فى٣١ من أغسطس ٢٠٠١ ، قامت السلطات الصينية بإغلاق لوحة إخبارية على الإنترنت بعدما وضع الطلاب رسائل عن مذبحة ميدان السلام السماوى Tiananmen Square والتى جرت فى العام ١٩٨٩ 'وخدمة « بايون هوانجل » Baiyun Huangle bulltin board service (BBS) ، والتى وضعت مسبقاً على موقع (http://bbs. whnet. edu . cn) تنتمى إلى جامعة هوازهونج للعلوم والتكنولوجيا Huazhong University of Science and Technology ، والموجودة فى « ووهان »Wuhan بمقاطعة « هوباى » Hubei وأعلن مسئولو الجماعة أنهم كانوا يغلقون خدمة اللوحة الإخبارية من وقت لآخر ، التى ترد فيها مواد صريحة « نظراً لمشكلات تقنية » . وقد دارت مناقشات حية بين الطلاب على هذه الخدمة غطت موضوعات مثل أحداث الشغب المناهضة للصين فى إندونيسيا ، والصعوبات التى يواجهها الطلاب . وجدير بالذكر أن اللوحات الإخبارية المباشرة تلقى شعبية بين طلاب الجامعات الصينية ، ولكن فى عام ٢٠٠٠ تعدد قيام المسئولين الصينيين بنزع المواد التى ترسم صورة ذهنية سلبية للحكومة . وتشعر الحكومة الصينية بحساسية خاصة تجاه أية إشارة لأحداث الرابع من يونيو ١٩٨٩ ، عندما قام الجيش بمهاجمة الطلاب المتظاهرين فى الميدان السماوى ببكين .

سنغـــافورة :

وفى سنغافورة ، تُعامل الإنترنت كوسيلة اتصال إذاعى ، وتم تنظيمها وفقاً لقانون هيئة الإذاعة السنغافورية فى فى العام ١٩٩٥ ، والذى تم بمقتضاه تأسيس « هيئة الإذاعة السنغافورية » Singapore Broadcasting Authority (SBA) . وتسمح سنغافورة بثلاث شركات لتقديم خدمة الإنترنت ، وهذه الشركات هى : « سنجنت Singnet» ، والتى تعد جزءاً من شركة « تليكوم سنغافورة » Singapore Tele- com ، و « سايبرواى » Cyberway، و« باسيفيك إنترنت »Pacific Internet ، وكانت الحكومة تدعى أنها لاتقوم بمراقبة البريد الإلكترونى ، ولكن فى عام ١٩٩٤ ، صرحت الحكومة بأن مايقوم به الأفراد من أنشطة على الشبكة يخضع للتتبع لمحاولة تحديد أولئك الذين قاموا بتحميل مادة جنسية صريحة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية . وبعد أن عبرت شركات الأعمال عن قلقها فيما يتعلق بأمن معلوماتها ، ذكرت السلطات أنها سوف تتوقف عن إجراء مثل هذا البحث فى المستقبل [٤٠].

وتتمثل الوسائل الرئيسة للرقابة فى سنغافورة فى التحكم فى الوصول للشبكة . وعلاوة على ذلك ، يتم مراقبة المواد والأخبار الجنسية الصريحة من قبل وزارة الإعلام والفنون . وأقل من نصف جماعات « يوزنت » Usenet الإخبارية متاح من خلال شركة « سنجنت ». ولاتوجد إجراءات أو قواعد أوتعليمات رسمية لاستخدام أىٍّ من خدمات الإنترنت .وذكر وزير الإعلام والفنون فى البرلمان : « إن الرقابة لايمكن أن تُطبق بفعالية بنسبة ١٠٠ ٪ ولكن حتى إذا كانت هذه الرقابة فعالة بنسبة ٢٠ ٪ ، فإننا لايجب أن نوقفها ... إننا لانستطيع حجب كل المعلومات التى ترد إلينا عبر الطريق السريعة للمعلومات ، ولكننا يمكن أن نجعلها غير شرعية ومكلفة بالنسبة للذين يقومون بتوزيع المواد المعترض عليها على نطاق جماهيرى » [٤١].

ويقول كولونيل « هو منج كيت » Ho Meng Kit ممثل هيئة الإذاعة فى

سنغافورة ورئيس اللجنة التى تراقب المحتوى على شبكة الإنترنت إنه قد تُراقب المادة المُعترض عليها من خلال ثلاث قنوات رئيسة : التكنولوچيا ، التشريع والترخيص . وذكر أن المستهدف بذلك هم مقدمو الخدمة فقط ، وأشار إلى أن الرقابة قد لاتكون فعالة دائماً ولكنها تعبير عن طبيعة المجتمع السنغافورى والقيم التى يريد الحفاظ عليها [٤٢].

وعلى الرغم من أن السلطات ذكرت فى البداية أنها لن تراقب النقد السياسى بصرامة ، إلاأنها تحولت من مراقبة المادة المتعلقة بالجنس إلى مراقبة « المعلومات غير المرغوب فيها » . وفى أوائل مارس ١٩٩٦ ، أعلنت الحكومة إجراءات رقابة أكثر صرامة ، بما فى ذلك وجوب حصول كل مقدمى خدمة الإنترنت على تصاريح بمزاولة عملهم ، وطلبت الحكومة منهم استخدام برامج لترشيح المادة التى يتلقاها المستخدمون filtering soft-ware .واستهدفت هذه الإجراءات منع مواطنى سنغافورة من الوصول إلى المادة الجنسية الصريحة وأدبيات الكراهية ، كما تغطى هذه الإجراءات أيضاً مجالى السياسة والدين . وأعلنت الحكومة أن الشركات المقدمة للخدمة يجب أن تكون مسجلة لدى « هيئة الإذاعة السنغافورية » ، وأن ثمة صفحات للوب يجب أن تخضع للفحص ، ومن بينها تلك الصفحات التى تديرها الأحزاب السياسية ، الصحف الإلكترونية التى تستهدف سنغافورة والصفحات المتعلقة بالدين أو السياسة [٤٣] .

إندونيسيا :

بدأت أول خدمة تجارية للإنترنت فى إندونسيا وتدُعى « إندونت » Indonet فى العمل فى أواخر العام ١٩٩٤ ، ثم تلاها عدد آخر من الخدمات ، ويوجد بالبلاد الآن عديد من مقدمى الخدمة . وتتمتع الإنترنت بحرية أكبر من أية وسيلة اتصال جماهيرية أخرى فى إندونسيا . ولاتوجد أية قوانين أوتنظيمات أو قرارات وزارية تتعلق باستخدام الإنترنت ، بل إن صحيفة « تمبو » Tempo الإخبارية الأسبوعية ، والتى أغلقتها الحكومة عام ١٩٩٤ أنشأت فى أوائل عام ١٩٩٦ موقعاً لها على الوب بمباركة وزير الإعلام الذى وافق بقوله : « إنه لاتوجد أية تنظيمات بشأن الإنترنت » ، ولكنه حذر بأن « مجلس النواب قد

يناقش فى المستقبل مسألة التشريع للإنترنت » [٤٤] .وذكر متحدث باسم القوات المسلحة لوكالة رويترز أن العسكريين قد اقترحوا على وزارة الاتصالات بأن ثمة حاجة لنوع ما من حراسة البوابة لمنع الأخبار التى قد تفسد الثقافة أوتؤثر على الأمن [٤٥]، واقترح أيضاً بأن يتم تسجيل المستخدمين وأنشطتهم على الشبكة . ومن الملاحظ أيضاً أن مقدمى خدمة الإنترنت لايقومون بتحميل كل جماعات « يوزنت »Usenet على أجهزتهم الرئيسة servers لأسباب تتعلق بحماية سعة التخزين لهذه الأجهزة ، علاوة على حاجز اللغة .

ماليــزيا :

واجهت « المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية الدقيقة » The Malaysian Inotitute of Micrselectronic Systems (Mimos) مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى البلاد ، طلباً ضخماً يصل فى المتوسط زيادة شهرية بنسبة ٢٢ ٪، منذ بدأت خدمتها فى أواخر العام ١٩٩٤ . وفى أكتوبر ١٩٩٥، وصل عدد المستخدمين للشبكة إلى ٣٠ ألف مستخدم تقريباً . وفى أبريل ١٩٩٦، أعلنت مؤسسة Mimos أنها سوف تعين ثمانى شركات مقدمة للخدمة للمساعدة فى تسهيل الاتصال بالشبكة . وتُراقب الجماعات الإخبارية على خدمة « يوزنت » بشكل كبير ، كما أن سياسة « الاستخدام المقبول » ac-ceptable use policy فى « چارنج »Jaring ، والتى تمثل خط الإنترنت الماليزى الرئيسى تذكر أن « الأعضاء لن يستخدموا شبكة چارنج لأية أنشطة غير مسموح بها وفقاً للقانون الماليزى » . وتدرك الحكومة أن الرقابة المباشرة on line censorship قد لاتكون فعالة . وقد حذر رئيس الوزراء الماليزى مهاتير محمد المواطنين من « أن الأمر يعتمد على الثقافة .. إذا كانت الثقافة ضعيفة ، فإننا سوف نكون الضحايا . لكن إن كنا نستخدمها بطريقة [٤٦] .تؤدى إلى زيادة المعرفة لدينا ، فإننا سوف نجنى عديداً من المنافع من الإنترنت » . وعلى أية حال ، ففى مارس ١٩٩٦، أعلن وزير الإعلام محمد رحمات أن هيكلاً تنظيمياً جديداً سوف يُنشأ لمراقبة الإنترنت وأولئك الذين ينتقدون الحكومة .وفى رد فعل على الطلاب الماليزيين فى الخارج ، والذين ينتقدون ماليزيا على الإنترنت ،

اتخذت الحكومة أساليب مختلفة لكبح جماح مثل هؤلاء المنشقين . ورغم ذلك ، فإن الحكومة لم تقترح قطع المنح الدراسية للطلاب الذين هاجموا وطنهم على الشبكة العالمية . وعلى الرغم من أن الحكومة الماليزية قد أكدت فى ديسمبر ٢٠٠٠ لمستخدمى الإنترنت فى البلاد أنها لن تعرض رقابة على محتوى الوب ، فإن المسلمين الذين يضعون محتوى يسئ للإسلام على الشبكة سوف يواجهون دعاوى قضائية . وتعليقاً على تقرير إخبارى نُشر مؤخراً وذكر أن الجنس هو أكثر المواد التى يتم البحث عنها على الشبكة من قبل المستخدمين فى ماليزيا وسنغافورة ، قال نائب وزير الطاقة والاتصالات والوسائط المتعددة « إن الحرية على شبكة الإنترنت مكفولة » . وعلى أية حال ، فإنه نصح الشباب المستخدمين للإنترنت بأن يمارسوا نظاماً ذاتياً self - discipline ورقابة ذاتية self - censorship عندما يتصفحون الوب [٤٧] .

وبينما يتم التسامح مع « العُرى المباشر » online porn فى ماليزيا ، فإن الحكومة تقوم بمهاجمة محتوى الوب الذى يسئ للمقدسات . وذكر أحد الوزراء فى البرلمان فى أواسط ديسمبر ٢٠٠٠ أن أفراداً قد سخروا من النبى محمد والقرآن الكريم ووضعوا تفاسيرهم الدينية الذاتية على الوب . ووفقاً للقانون الماليزى والذى يتناول الهجوم على الإسلام والذى يُطبق على المسلمين فقط ، فإن الإساءة للنبى عليه الصلاة والسلام أو تعاليمه أوالقرآن يعاقب بغرامة تصل إلى ١,٣١٦ دولاراً أمريكياً أو بالسجن ثلاث سنوات [٤٨] .

كوريا الجنوبية :

قررت الحكومة مراقبة شبكات الكمبيوتر وبناءً على تصريحات أدلى بها مسئولو الاتصالات فى أكتوبر ١٩٩٥ ، فإن القرار قد اتُخذ بسبب القلق المتزايد بشأن وصول الأطفال للمواد الجنسية الصريحة وغيرها من المواد غير المرغوب فيها . وطلبت الحكومة من شبكات الكمبيوتر المحلية حظر وصول المشتركين المحليين إلى المواقع المحظورة ، وجاء هذا الطلب عقب توصية من « لجنة أخلاقيات الاتصالات والمعلومات » Information and Communications Ethics Committee المشكّلة من قبل وزارة

الاتصالات . وقد تم حظر المواد الجنسية الصريحة جنباً إلى جنب مع المعلومات التى توصف بأنها « هدامة » ، مثل إرشادات صنع القنابل أو المواد المخدرة ، كما تم إخضاع ألعاب الكمبيوتر والبرامج الأخرى للرقابة أيضاً (٤٩).

استراليا :

وضعت استراليا فى اعتبارها تنظيم الإنترنت ؛ ففى أغسطس من العام ١٩٩٤ ، نشر قسم الاتصالات والفنون تقريراً بعنوان « تنظيم نظم لوحات الحاسب الإخبارية Regulation of Computer Bulletin Board Systems» ، والذى دعا إلى بعض القواعد التنظيمية . وبعد مضى عام ، تم تحديث التوصيات الواردة فى ذلك التقرير لتُنشر بعنوان « الورقة الاستشارية حول تنظيم خدمات المعلومات المباشرة » . وكان أحد الأهداف المتضمنة فى هذه الورقة « حماية حرية التعبير ، وخاصة بالنظر إلى الاتصال الخاص بين المراهقين ، وفى الوقت نفسه الحد من تعرض الأطفال للمواد الضارة وغير المناسبة » . واقترحت الورقة نظاماً للتنظيم الذاتى self- regulation يتم تدعيمه بعقوبات يتم التشريع لها . وقد تم تعريف « المادة المعترض عليها » objectionable material فى تلك الورقة بأنها المادة التى « تصف ، تعبر أو تتعامل مع موضوعات متعلقة بالجنس ، إساءة استخدام الكحوليات أو الإدمان ، الجريمة ، القسوة ، العنف أو الشغب ، أو الظواهر الممقوتة مثل تلك التى تهاجم المعايير الأخلاقية واللياقة والأدب ، والتى يتم قبولها عامةً من قبل المراهقين العاقلين للحد الذى يجب أن تُرفض به هذه المادة » . كما تم تعريف « المواد غير المسموح بها » على أنها « المواد غير الملائمة للمشاهدة ، القراءة أو اللعب من قبل أشخاص تقل أعمارهم عن ١٥ سنة » (٥٠).

وفى أغسطس ١٩٩٥ ، قام وزير الاتصالات والفنون بتوجيه هيئة الإذاعة الاسترالية(Australian Broadcasting Authority (ABA ، وهى هيئة فيدرالية مستقلة مسئولة عن تنظيم صناعة الإذاعة ، للتحرى عن مضمون خدمات المعلومات ومواد التسلية المباشرة ، ورفعت له الهيئة تقريرها فى ٣٠ يونيو ,١٩٩٦ وقد

أصبح هذا التقرير متاحاً فى ديسمبر ١٩٩٥، ومصحوباً بدعوة للجمهور لإبداء التعليقات حتى أواسط فبراير ١٩٩٦ . ويناقش التقرير القضايا المختلفة المتضمنة فى تطوير «ميثاق للممارسة » code of practice ، وتبنى خطة لتصنيف محتوى الإنترنت ، وتفعيل ميثاق الممارسة بحيث يتم إعاقة المواقع الكريهة .

وأظهرت منظمة « الحدود الإلكترونية الاسترالية » Electronic Frontiers Australia وهى منظمة غير حكومية تعمل من أجل حقوق مستخدمى الإنترنت فى استراليا ، استجابة للورقة التى قدمتها « هيئة الإذاعة الاسترالية » ، وذلك بمناقشة عدد من النقاط ، بما فى ذلك « أن الإنترنت ، بسبب خاصية التفاعلية التى تتمتع بها ، تختلف بشكل ذى دلالة عن وسائل الاتصال الإذاعية ، ومن هنا فإن تصنيف المحتوى ليس ضرورياً ، وفى معظم الأحيان يستحيل مراقبته » . وناقشت المنظمة كذلك أن الحكومة يجب أن تتشاور مع صناعة الإنترنت وتقوم بالتعرف على حقائق صناعة الخدمات المباشرة [(٥١)] .

وجدير بالذكر أن بعض حكومات الولايات الاسترالية ؛ بما فى ذلك ولايات « نيوسوث ويلز » New South Wales، « كوينزلاند » Queensland ، « ڤيكتوريا »Victoria ، « ويسترن أستراليا »Western Australia، « نورثرن تيريتورى » Northern Territoryو « تسامانيا » أقرت أو مضت خطوات واسعة لإقرار تشريع للرقابة المباشرة على الشبكة on - line censorship legisla-tion.وفى أوائل أكتوبر ١٩٩٥، تم استجواب ١٨ شخصاً ، وتم التحفظ على ١٥ جهاز كمبيوتر فى أرجاء ولاية « كوينز لاند »للتعامل غير المشروع فى الصور العارية للأطفال chid pornography ، وذلك بناء على قانون تصنيف الولاية لألعاب وصور الكمبيوتر Classification of Computer Games and Images Actالصادر فى العام ١٩٩٥ . وفى ولاية ڤيكتوريا ، فإن قانون التصنيف Classification Bill ، والذى يحوى المطبوعات والأفلام وألعاب الكمبيوتر ، يجعل من غير المقبول استخدام شبكة مباشرة لنقل مواد « معترض عليها » للقصّر [(٥٢)] .

وبدأ العمل بقانون مشابه فى ولاية « ويسترن استراليا » فى أول يناير ١٩٩٦ ، وكلا القانونين يتركان الرقابة المبدأية فى أيدى مقدمى الخدمة ، ويقومان بمعاقبة مرسلى المعلومات المعترض عليها ومرسلى المعلومات المصنفة بأنها « محظورة » للقصَّر ، بناء على تعريفات كثيرة وضعها المشرع . ووفقاً لكلا القانونين ، يصبح مقدمو خدمة الإنترنت عُرضة للمساءلة القانونية إذا ما قاموا بالسماح للمادة المعترض عليها بأن تُنقل على شبكتهم .

الرقابة على الإنترنت فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا :

تعمل الرقابة والقيود على الوصول للإنترنت والأسعار المرتفعة للخدمة على كبح نمو شبكة الإنترنت فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . وبينما تدعى حكومات السعودية وتونس والبحرين وإيران والإمارات العربية المتحدة حماية الجمهور من العُرى على الشبكة ، فإن هذه الدول تقوم أيضاً بإعاقة الوصول إلى مواقع الوب الخاصة بالشئون السياسية وبعض جماعات حقوق الإنسان . وفى الوقت نفسه ، فإن العراق وليبيا ليستا متصلتين بالإنترنت ، كما أن سوريا تعد الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لديها وصلة للشبكة ولكنها رفضت إتاحة الوصول المحلى للشبكة لمواطنيها . وقادت تونس المنطقة فى تبنى أول قانون معنى بشبكة الإنترنت لتضمن فرض القيود على التعبير الحر على الإنترنت كما هو الحال فى وسائل الإعلام الأخرى .

وعديد من المستخدمين فى المنطقة يبدون قلقهم بشأن المراقبة ذات التقنية العالية high - tech surveillance لأنشطتهم المختلفة على الشبكة ومراسلات البريد الإلكترونى . ومثل هذه المخاوف يمكن تفهمها فى ظل قيام الشرطة بالتنصت على المحادثات التليفونية واعتراض آلات الفاكس للمنشقين المشتبه فيهم ، وفى ظل هيمنة الدول على شبكات الاتصالات بشكل كبير . وعلى الرغم من ذلك ، فليست كل حكومات المنطقة تبذل كل هذه المحاولات الحثيثة للتحكم فى الإنترنت وفرض الرقابة عليها ؛ فمصر والأردن من بين تلك الدول التى تسمح بتداول الأخبار والتعليقات على الشبكة حتى لو خضعت

هذه الأخبار والتعليقات للرقابة أو اعتبرت من المحظورات فى وسائل الإعلام المطبوعة [٥٣] . وربما تتسامح بعض الحكومات مع هذا الموقف الذى يتسم بالتناقض بسبب الكلفة المرتفعة للوصول للإنترنت ، التى تكفل بقاء هذه الوسيلة حتى الآن موجهة للصفوة بشكل كبير .

وقد اعتادت السلطات فى هذه المنطقة فرض قيود صارمة على وسائل الإعلام ، ولكنها لا تستطيع التحكم فى التدفق الحر للمعلومات على شبكة الإنترنت وبدلاً من إقامة الحواجز التى لن تصمد طويلاً ، فإن هذه الحكومات يجب أن تعمل جدياً لإتاحة الاتصال المباشر عبر الشبكة على نطاق عريض . ولكن إذا كانت هذه الحكومات لا تمارس هذه السياسة على الأرض On The Ground مع وسائل الإعلام التقليدية فإننا نرى أنه يصعب عليها ممارستها فى الفضاء التخيلى Cyberspace .

ففى تقريرها السنوى المعنون : « هجمات على الصحافة "Attacks on the Press" ذكرت « لجنة حماية الصحفيين » -Committee to Protect Jour nal ists أن عام ١٩٩٨ كان « عام التطورات الدرامية » بالنسبة لوسائل الإعلام فى إيران . ووفقاً للمسح الذى أجرته اللجنة ، فإن عديداً من الجرائد أوقفت أو أغلقت بصفة مستمرة ، كما تم إلقاء القبض على الصحفيين ليحاكموا بتهمةتنشر مجموعة من الأفكار السياسية الحساسة . وذكرت « لجنة حماية الصحفيين » أنه بعد تولى الرئيس محمد خاتمى الحكم فى أغسطس ١٩٩٧، أفادت الصحافة الإيرانية ، لوقت قصير من أجندته للإصلاحات الاجتماعية والسياسية ، ولكن الصحفيين وجدوا أنفسهم هدفاً لهجمات شديدة من قبل المؤيدين المتشددين للمرشد الروحى آية الله على خامنئى [٥٤] .

وعلى الجانب الآخر ، ذكر المسح نفسه أن حرية الصحافة تظل غير موجودة فى العراق ، حيث تعمل وسائل الإعلام العراقية فقط كمنافذ دعائية لتمجيد الرئيس صدام حسين . ولاحظ المسح أن عدى إبن الرئيس صدام حسين يمارس تأثيراً كبيراً على وسائل الإعلام كرئيس لاتحاد الصحفيين العراقيين ، وأضاف المسح أن المعلومات تظل سلعة ثمينة لغالبية العراقيين نظراً لأن الحكومة قامت بحظر أطباق استقبال إرسال الأقمار الصناعية

Satellite Dishes والمطبوعات الأجنبية من دخول البلاد . .

إيــــران

تعتبر « مؤسسة دراسات الرياضيات والفيزياء النظرية » مؤسس خدمة الإنترنت فى إيران ، وذلك عبر وصلة إنترنت بڤيينا بالنمسا ، وقد ساعدت الحكومة فى تمويل هذه الخطوة لتبدأ خدمة الإنترنت فى المؤسسات الأكاديمية فى العام ١٩٩٢(٥٥) . وتكفل الحكومة أيضاً شبكة تسمح بالحوار الحى chat rooms بين اثنين فقط من المشتركين فى وقت محدد .

وتعد مؤسسة « نيدا » Neda لتقديم خدمة الإنترنت فى إيران (www.neda.met.ir) ، وهى شركة غير هادفة للربح تابعة للحكومة المحلية فى طهران ، وبدأت هذه الشركة فى إتاحة الوصول للإنترنت فى فبراير ١٩٩٥ عبر اثنين من الخطوط المؤجرة سعة كل منهما ٩,٦ كيلوبايت/ثانية ويعمل أحد هذين الخطين من خلال وصلة صناعية بإحدى الشركات الكندية المقدمة للخدمة Cadisson [٥٦] .

وكما هو الحال فى كل البلدان التى دخلتها الإنترنت ، فإن هذا الموضوع أثار جدلاً أيضاً فى إيران ، ولاسيما أن الحكومة مهتمة بالتحكم فى تدفق المعلومات سواء على المستوى المحلى أو الدولى . وقد تحدثت الحكومة ورجال الدين سلباً عن الإنترنت فى أكثر من مناسبة ، ولكن رغم ذلك فقد تم الإقرار بفائدة استخدام الإنترنت فى حدود معينة ولأغراض محددة . وتتمثل المخاوف الرئيسة المتعلقة بالإنترنت فى إتاحة الصور العارية و « الإمبريالية الثقافية » الغربية ، فى حين أن الفوائد المحتملة تتضمن إتاحة المعلومات الأجنبية لدعم برامج البحث العلمى الوطنية وإمكانية استخدام الإنترنت فى الترويج للدعاية الثقافية والدينية الإيرانية .

ومن بين النظرات المتشائمة للإنترنت ما ذكره نائب وزير الخارجية الإيرانى « توجد مواد على الإنترنت يستطيع الناس الوصول إليها ، رغم أن هذه المواد قد تكون هجومية مثل (آيات شيطانية) ، ويتم تحديث هذه المواد كل يوم . إننا نؤمن بأن مستوى معين من

اللياقة يجب أن يُراعى » . وقد انعكست مثل هذه النظرة على صفحات المطبوعات الدينية الإيرانية ، والتى ساوت بين التهديد الذى تمثله الإنترنت على القيم الإسلامية والتهديد الذى يمثله البث المباشر للأقمار الصناعية ، ودعت هذه المطبوعات إلى حظر كل وصلات الإنترنت . وقد انتقد آية الله جنّاتى رئيس مؤسسة الدعوة الإسلامية أيضاً إتاحة الوصول لخدمة الإنترنت فى إيران [٥٧] .

وقد قوبلت هذه النظرة المتشائمة بنظرة أكثر تفاؤلاً ، فقد قرر مركز كمبيوتر فى مدينة « قُم» المقدسة تقديم حوالى ٢,٠٠٠ مستند يضم تعاليم الإسلام على شبكة الوب العالمية وذكر الشيخ على ترنى « إن الإنترنت حقيقة واقعة يجب أن تتعلم إيران معايشتها » ، وأن الطريقة الوحيدة لمواجهة التأثيرات الغربية للإنترنت هى تحميلها بالمعلومات التى تعكس الثقافات الأخرى [٥٨] .

وقد انتقدت خطط التحكم فى الإنترنت وفرض الرقابة عليها من قبل المجلس الأعلى للمعلوماتية فى إيران ، والذى ذكر فى نشرة يصدرها أن إثارة المخاوف الأمنية بشأن الإنترنت هو مجرد إقناع الناس بأن الدولة تحميهم من هذا الخطر كمحاولة لاحتكار الاتصالات فى البلاد . ومما يؤكد هذه الفكرة قيام الشرطة الإيرانية بإغلاق ما يزيد عن ٤٠٠ مقهى للإنترنت بدعوى أن الاحتكار السابق للاتصالات عبر البلاد من جراء تقلص أعماله بسبب القطاع الخاص . وقد أغلقت هذه المقاهى لأنها لم تحصل على تصاريح ، على الرغم من أن هذه التصاريح لم تتح بعد . وقد انتعشت مقاهى الإنترنت فى طهران خلال عام ٢٠٠٠ حيث يتجمع الشباب الإيرانى لتصفح الوب وإجراء مكالمات طويلة المسافة بأسعار رخيصة عبر الإنترنت . وكان يوجد حوالى ١,٥٠٠ مقهى قبل الإغلاق ، ومعظمها لا يوجد لديه سوى جهاز كمبيوتر واحد (٥٩) .

ويعانى مقدمو خدمة الإنترنت الإيرانيين الذين تعدى عددهم المائة من المنافسة غير العادلة من وزارة الاتصالات ، على الرغم من أن الحكومة تدعى أنها إصلاحية ، وذكر مقدمو الخدمة أن الوزارة ترفض إمدادهم بخطوط تليفونية إضافية . وقد انتقد مقدمو

الخدمة قراراً أصدرته الحكومة فى أواسط نوفمبر ٢٠٠١ ، ويلزم هذا القرار الشركات المقدمة للخدمة بتقديم الوصول للإنترنت عبر شركات الاتصالات المملوكة للدولة .

وقد أقر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى إيران هذا القرار فى الأسبوع الثانى من نوفمبر ٢٠٠١ ، ويمنح هذا القرار الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت مهلة قدرها ستة أشهر للتخلى عن وصلات القمر الصناعى عالية السرعة وتقديم الوصول للإنترنت من خلال شبكة الاتصالات المملوكة للدولة . ويقول مقدمو الخدمة أن هذه التنظيمات لن تشجع الاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات وتعمل على إنهاء وظائف فى وقت تشهد فيه البلاد بطالة مرتفعة [(٦٠)] .

ويخشى بعض المحللين من أن التنظيمات الأخيرة قد يكون القصد منها فرض الرقابة الصارمة على الصور العارية أو المعلومات التى توصف بأنها غير مرغوبة من قبل الدولة الإسلامية المحافظة . ويقول أحد مقدمى الخدمة « إننا لسنا فى حاجة إلى احتكار للإشراف على محتوى (الإنترنت) ، فبعض الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت قد قامت بوضع مرشحات (لرقابة المحتوى على أجهزتها) حتى قبل أن تقدم الشركات المقدمة للخدمة التابعة للدولة على مثل هذه الخطوة » . ووعياً بالطلب المتزايد على المعلومات الحرة ، فقد أعلن بعض مقدمى الخدمة عن خدمات لاتتعرض للترشيح filter - free services فى محاولة لجذب مزيد من العملاء [(٦١)] .

العـراق :

تعد العراق الدولة الوحيدة فى منطقة غرب آسيا التى لايوجد لديها اتصال بالإنترنت حتى وقت قريب . وفى خطاب لمنظمة Human Rights Watch ، ألقى نزار حمدون السفير العراقى السابق لدى الأمم المتحدة باللوم على الخسائر التى سببتها حرب الخليج الثانية للبنية الأساسية فى قطاع الاتصالات ، علاوة على عقوبات الأمم المتحدة التى تفرض قيوداً على واردات قطع الغيار لهذا القطاع . وأكد حمدون أن الضمانات الدستورية لحرية الرأى فى العراق تشمل الحق فى استقبال المعلومات ونشرها

على الشبكة ، وذلك فى الحدود التى يسمح بها الدستور والقانون . وأضاف أن الدولة سوف تحاول تقديم التسهيلات المطلوبة لممارسة هذه الحرية .وعلى أية حال ، فإنه مع عدم تسامح العراق مع أى نوع من الانشقاق السياسى أو النقد ، فليس مستغرباً ماأوردته التقارير بشأن حظرها الاستخدام غير المصرح به لأجهزة المودم ، والتى يمكن أن تكون وسيلة لربط المواطنين العراقيين بالشبكة . فقد أخبر « چوش فريدمان » Josh Friedman الصحفى بصحيفة « نيوز داى » Newsday الأمريكية منظمة Human Rights Watch أنه عندما قام هو واثنان من الصحفيين الأجانب بدخول العراق براً عبر الأردن فى ديسمبر ١٩٩٨، سأل رجال الجمارك العراقيون كل فرد على حدة إذا ما كان يحمل أجهزة مودم أو أجهزة تليفون الأقمار الصناعية satellite phones ، ونفوا أنهم يحملون أجهزة مودم . وكانوا مضطرين لأن يدفعوا رسماً يصل إلى ٣٠٠ دولاراً أمريكياً لكل تليفون أقمار صناعية رغم قيام رجال الجمارك بإغلاق هذه التليفونات بسلك من النحاس لمنع استخدامه سوى داخل المركز الصحفى فى وزارة الاتصالات فى بغداد [٦٢] . وللصحافة الرسمية العراقية موقفان متناقضان من الإنترنت ، فبينما كانت تدينها كانت تقوم على أنها « أحد الوسائل الأمريكية لدخول كل منزل فى العالم » ،فإن الصحافة نفسها بتغطية أخبار الإنترنت بشكل إيجابى فى مواضع أخرى [٦٣] .

وقامت السلطات العراقية برفع مواقع للوب لأنها قامت بنشر معلومات رسمية . وفى أبريل ١٩٩٩ ، دشنت « وكالة الأنباء العراقية » موقعاً باللغتين العربية والإنجليزية . وفى الشهر التالى ، أصبحت « الزوراء » أول جريدة عراقية تقوم بتدشين طبعة إلكترونية وضعتها على موقع وب فى الأردن ، كما كان لوفد العراق لدى الأمم المتحدة لفترة طويلة سابقة موقعاً خاصاً به [٤٣] .

وبغض النظر عن الدمار الذى حل بالبنية الأساسية للبلاد أثناء حرب الخليج الثانية ، والعقوبات التى فرضها مجلس الأمن الدولى ، كانت الحكومة العراقية تستطيع أن تنشأ نوعاً ما من وصلات الإنترنت لمواطنيها إذا كانت لديها رغبة صادقة فى ذلك ، وهذا وفقاً

لآراء بعض خبراء الاتصالات . ففى السليمانية ، تلك المدينة الشمالية التى يهيمن عليها الأكراد بعيداً عن متناول قوات أمن الرئيس السابق صدام حسين ، تم تحقيق الوصول للإنترنت باستخدام طبق صغير لاستقبال إرسال الأقمار الصناعية ، وقد تم ربط الجامعة المحلية بالإنترنت من خلال هذه الوصلة [٦٤].

وقد ساهم نظام العقوبات فى هبوط مريع فى مستوى المعيشة ، الرعاية الصحية ، التعليم وتأخر التقدم التكنولوجى بالعراق . ولعديد من المواطنين العراقيين العاديين ،فإن صعوبات الحياة اليومية جعلت ، دون شك ، من الوصول للإنترنت رفاهية بعيدة المنال .وعلاوة على ذلك فقد قيد نظام عقوبات الأمم المتحدة استيراد أجهزة الكمبيوتر ، وذلك على الرغم من أن لجنة العقوبات بمجلس الأمن قد وافقت على بعض مشتريات أجهزة الكمبيوتر للمدارس كما أن أجهزة الكمبيوتر يتم تهريبها إلى داخل البلاد وتُباع علانية [٦٥].

ورغم العقوبات الاقتصادية والافتقار إلى المهارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات قد عملا على إعاقة الوصول للإنترنت والتطور التكنولوجى فى العراق ، إلا أنه قد بدأت إتاحة الوصول للشبكة فى الثلث الأخير من عام ٢٠٠٠ من خلال أربعة مراكز للإنترنت Internet centers تم افتتاحها لهذا الغرض . ومقابل ٥٥ دولاراً أمريكياً شهرياً ، يستطيع العراقيون استخدام مراكز الإنترنت للوصول إلى شبكة الوب العالمية وإرسال واستقبال البريد الإلكترونى . وقد سُمح للشركات التى تبغى فى أن يكون لها تواجد على الوب بتركيب وصلات للإنترنت ، ولكن الغالبية العظمى للشركات لاتستطيع أن تدفع ثمن وصلة الإنترنت والذى يصل إلى ما يعادل ألفى دولاراً أمريكياً [٦٦].

وعلى الرغم من أن الحكومة كانت تستطيع التحكم فى المعلومات القادمة إلى العراق ، فإن الرقابة على الإنترنت لم تكن صارمة كما قد يكون متوقعاً . فالمستخدمون يستطيعون الوصول إلى مواقع الأخبار الأجنبية ، ومواقع الحكومة الأمريكية على الوب والمواقع المتعلقة بالتعليم حول العالم . وعلى أية حال ، فنظراً للافتقار لمهارات تكنولوجيا

المعلومات فى العراق ، فإن مجموعة صغيرة مدربة على التكنولوجيا تتمتع بالوصول إلى الإنترنت . وبعد أن كانت العراق تتمتع بمستوى عالٍ من التعليم فإنها الآن تتخلف كثيراً عن ركب تكنولوجيا المعلومات ، حيث أن ١٥ ٪ فقط من المواطنين العراقيين يعرفون كيفية استخدام جهاز الكمبيوتر (٦٧) .. وفى مجال تكنولوجيا الاتصالات ، حاولت الحكومة العراقية تنفيذ مشروع من خلال خدمة أجنبية لإدخال خدمة التليفون المحمول إلى البلاد ، ولكن الأمم المتحدة رفضت هذا المشروع فى سبتمبر من العام ٢٠٠١ .

الأردن:

تنامى استخدام الإنترنت بسرعة فى الأردن ، وذلك فى ظل حكومة تدرك مزايا الإنترنت ، وتفرض عليها قليلاً من القيود . وكانت السلطات أكثر تسامياً تجاه الأخبار والتعليقات على الشبكة مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة التقليدية ، ونتيجة لذلك يستطيع الأردنيون أن يحصلوا على معلومات من الإنترنت قد تكون محظورة أو مهملة من قبل الصحافة المطبوعة . ويستطيع الأفراد والهيئات أن يكون لهم حسابات للإنترنت Inter-net accounts بسهولة . ولايلزم أى شكل من أشكال الموافقة أو التسجيل الحكومى لفتح حساب أو إنشاء موقع على الوب . وعلى أية حال ، فإن ارتفاع تكاليف المكالمات التليفونية والوصول للإنترنت ؛ بما فى ذلك الضرائب والرسوم التى جمعها من الشركات المقدمة للخدمة ، قد أدى إلى أن يكون عدد المستخدمين أقل مما يجب . وفى أوائل عام ١٩٩٩، أمكن الوصول للإنترنت بكلفة معتدلة من قبل المستخدمين . وعلى الرغم من وجود ست شركات خاصة لتقديم خدمة الإنترنت ، فإن هذه الشركات جميعها يجب أن تحصل على خطوطها من شركة الاتصالات المملوكة للدولة ، لتصبح رهينة سياسات [(٦٨)].

ووفقاً للحكومة ، لاتوجد إعاقة أورقابة تمارسها الدولة على محتوى أية مواقع للوب أومحتوى أية اتصالات إلكترونية عبر الجماعات الإخبارية كما لايخضع البريد الإلكترونى أو أية ندوات أخرى على الإنترنت لأية مراقبة من قبل أية جهة . ولم ترد أية تقارير تتناقض مع هذه المعلومات .

وقد انتعشت مقاهى الإنترنت التى يديرها القطاع الخاص فى عمّان ، وبدأت فى الظهور فى المدن الأردنية الأخرى [٦٩] . ولاتوجد أية قوانين خاصة متعلقة بإدارة مقاهى الإنترنت باستثناء التراخيص العادية التى يجب أن تحصل عليها كما هو الحال فى مجالات الأعمال الأخرى . ولم يُبذل أى جهد من قبل الحكومة لتقييد أو مراقبة استخدام الإنترنت فى هذه المقاهى . وأصبح الجمهور الأردنى قادراً على الوصول للإنترنت محلياً منذ عام ١٩٩٦ . وتتيح الشركات المحلية المقدمة للخدمة الجماعات الإخبارية المباشرة online newsgroups (اللوحات الإخبارية الإلكترونية)electronic bulletin boards وغرف الحوار الحى chat rooms [٧٠].

وفى هذه الندوات والملتقيات ، يستطيع الأردنيون التخاطب حول الأفكار والموضوعات التى غطتها الصحافة المحلية فى أضيق نطاق أو لم تقم بتغطيتها على الإطلاق ، مثل رؤى أحد المنشقين السياسيين (ليث شبيلات) وأسباب حبسه ، ومعاهدة السلام الإسرائيلية الأردنية المثيرة للجدل ، والعلاقات بين الأردن وإسرائيل ، والهجمات المسلحة على أهداف إسرائيلية . وأمكن للأردنيين الدخول إلى الإنترنت متجاوزين أوجه الحظر المختلفة على الجرائد الأجنبية ؛ ففى ١٩ من مايو ١٩٩٨ ، حظرت السلطات صحيفة « القدس العربى » اليومية الصادرة من لندن . ووفقاً لما قاله عبد البارى عطوان رئيس تحريرها ، اتهم المسئولون الأردنيون الصحيفة بأنها تنشر قصصاً إخبارية معادية للأردن ، ولكنهم لم يحددوا هذه القصص . وفى أعدادهم الصادرة فى ٢٣ من مايو ١٩٩٨ ، نشرت الصحف اليومية والأسبوعية الأردنية إعلانات عن « القدس العربى » تذكر القراء بأن النص الكامل للصحيفة متاح يومياً على : (www. alquds . co . uk) . ولم يتعرض موقع الصحيفة للإعاقة على شبكة الإنترنت ، ليقوم عديد من الأردنيين بقراءة الصحيفة على الشبكة . وقد سُمح لصحيفة « القدس العربى » فيما بعد باستئناف توزيع نسخها المطبوعة فى الأردن [٧١] .

وبغض النظر عن عدم وضع القيود نسبياً على الإنترنت ، فإن القيود المتزايدة على

حرية التعبير والصحافة فى الأردن قد ألقت بظلالها على استخدام الإنترنت [٧٢].ومن المعتقد بشكل واسع أن سلطات الأمن الأردنية تقرأ التعليقات التى توضع فى غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية التى أنشأها مقدمو خدمة الإنترنت الأردنيين كمنتديات حول القضايا الداخلية . وخلال عام ١٩٩٦ قامت المخابرات الأردنية بإلقاء القبض على شخصين على الأقل لاستجوابهما بشأن رسائل ذات طبيعة سياسية قاما بوضعها على اللوحات الإخبارية أو جماعات الحوار الحى ، وذلك وفقاً لما ذكرة سامر عبيدات أحد رموز المعارضة السياسية . وعلى أية حال ، فإن عديداً من مستخدمى الإنترنت ذكروا أنه فى حين أن المناقشات حول القضايا السياسية الداخلية فى غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية أكثر اتساعاً فى نطاقها مقارنة بوسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة المحلية ، إلا أن المستخدمين يخشون التراجع عن هذه السياسة إذا هم خرقوا القواعد غير المحددة التى تحكم الأسلوب الذى يجب أن تُناقش به القضايا . وقد أوضح مروان جمعة المدير العام بشركة NETS ، إحدى كبرى الشركات الخاصة لتقديم خدمة الإنترنت ، فى مكالمة تليفونية مع منظمة Human Rights Watch فى ٢٦ من مايو ١٩٩٨ :

« يوجد عدد قليل للغاية من القواعد ، ولكن NETS، لأنهـا فى الأردن ، يجب أن تتواءم مع القوانين المحلية . وهذا يعنى أن المستخدمين يجب ألايستخدموا لغة عنيفة وألا يهاجموا الرموز العامة . إنك تستطيع أن تهاجم سياسة وزير معين ، ولكنك لاتستطيع مهاجمة مشتركين (آخرين) بصفة شخصية . ولاتقوم NETS برقابة الرسائل ، ولكننا نقرأ هذه الرسائل ، مثل أى مستخدم آخر ، وإذا كان يوجد تجاوز ، فإننا نرسل للمستخدم ملاحظة بذلك ، ونحن نستطيع حذف هذه التجاوزات من المنتدى [٧٣].

وقامت السلطات بالضغط مباشرة على إحدى الإصدارات المباشرة وهى « شبكة وسائل الإعلام العربية على الإنترنت » (Arab Media Internet Network AMIN) ، وموقعها على الإنترنت هو (www. amin. org) . ويتيح هذا الموقع الأخبار والتعليقات التى لاتقدمها وسائل الإعلام التقليدية . وقد افتتح مكتب AMIN

فى الأردن عام ١٩٩٧ كمشروع لمنظمة « إنترنيوز » Internews الدولية غير الهادفة للربح (www. internews . org) ، والتى تدعم وسائل الإعلام المستقلة فيما تصفه « الديمقراطيات الناشئة » ، وتعمل على مكافحة الرقابة . وقداجتذبت AMIN بسرعة بعض أكثر الصحفيين دراية وخبرة فى البلاد كمساهمين . وعلاوة على إتاحة وصلات لمواقع الوب لمايزيد عن ١٠٠ جريدة ومجلة ومحطة راديو وتليفزيون عربية فإن AMIN تضع على وصلتها المسماة « عينٌ على عمّان Eye on Amman آخر البيانات الصادرة عن منظمات حقوق الإنسان ، وتغطية للبرلمان الأردنى ، والمنظمات غير الحكومية ، وقضايا المرأة وأثار ظهور هذه الخدمة غضب بعض مسئولى الحكومة الأردنية . وبينما يوجد لبعض الإصدارات المطبوعة فى الأردن طبعات على الإنترنت ، فقد كانت AMIN أول وسيلة إعلام محلية يتم وضعها على الإنترنت . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ ، إتصل بلال الطال ، مدير مكتب الحكومة للصحافة والمطبوعات حينئذ ، هاتفياً بمكاتب AMIN فى مناسبات عديدة ، محذراً الطاقم من أنه غير مسموح لهم بالكتابة حول موضوع معين ، وأنهم ينتهكون القانون الأردنى بالعمل دون ترخيص . وعلى أية حال ، فإنه لم تُتخذ أية إجراءات رسمية لإغلاق الوكالة . ووفقاً لفادى القاضى ، مدير مشروع AMINفى الأردن ، فإن الوكالة تقدمت بطلب لتحديد موقفها القانونى كمنظمة غير حكومية عام ١٩٩٧ ، وقد أجيبت الوكالة إلى طلبها فى أغسطس ١٩٩٨ [٧٤] .

ونظراً لعدم وضوح القوانين ، فإن AMIN كانت تمثل تحدياً جديداً : إنها مثل الجريدة ولكن السلطات الأردنية لاتستطيع أن تعاملها كإصدار ، وعندما قرأت المضمون ، فإنه لم يُرق لها ، لذلك سعت إلى محادثتهم وإخبارهم بأنهم ينتهكون قانون الصحافة . ورغم ذلك كله ، فإن موقع الوكالة على الوب عمل على اتساع حدود ما كان يظهر فى وسائل الإعلام الأخرى فى الأردن ، ولكنه لم يتناول أية موضوعات أمر المسئولون صراحةً بعدم نشرها . وتعى الوكالة جيداً أنها تعمل فى الأردن . وبالتالى لايستطيع محرروها التحدث بحرية عن العائلة الملكية . وطالما ظلت القوانين على ماهى عليه ، تظل هذه

الموضوعات تمثل خطوطاً حمراء لايمكن الاقتراب منها .

ســـوريا :

بغض النظر عن الاتصال المباشر بالإنترنت الذى بدأ فى العام ١٩٩٧ والتصريحات المتكررة المؤيدة للإنترنت ، تظل سوريا الدولة الوحيدة بالمنطقة المتصلة بالشبكة ولم تسمح بالاتصال المحلى الجماهيرى بالإنترنت حتى العام ٢٠٠٢ . ولكن قيل إن عدة آلاف من أجهزة المودم موجودة فى أيدى السوريين ، لتسمح لأصحابها بالوصول إلى حسابات للإنترنت لدى الشركات المقدمة للخدمة فى لبنان ودول أخرى [٧٥] .

ويستطيع السوريون القادرون على السفر إلى لبنان والأردن المجاورتين أن يكونوا زبائن دائمين فى مقاهى الإنترنت ،والتى لاتتوافر فى سوريا. وتعد « سياسة التحول البطئ »go - slow approach سياسة ثابتة للحكومة السورية ، علاوة على الجهود التى تبذلها الحكومة لكبح جماح حرية التعبير وكل أشكال التعبير النقدى لكيفية حكم البلاد . وتخضع كل الجرائد ووسائل الإعلام الأخرى لسيطرة صارمة ، ويقبع مئات من المسجونين السياسيين خلف القضبان ، وعدد كبير منهم يقضى فترات طويلة فى السجن لالشئ ، سوى أنها اشترك فى مظاهرة سلمية .. ! [٧٦] .

ويتسم الخطاب الرسمى بشأن الإنترنت بالتناقض ؛ فهو يفضل إمكاناتها كوسيلة للاتصال ، فى حين يضع فى اعتباره المخاطر المحيطة بها . وثمة مقال نُشر فى صحيفة « تشرين » اليومية الرسمية فى فبراير ١٩٩٨ يدعو إلى استراتيجية عربية لتطوير استخدام الإنترنت لمواجهة الوجود الإسرائيلى المكثف على الإنترنت . ودعا الكاتب إلى « إعداد خطط قومية وعربية لتقديم ثقافة الإنترنت إلى كل الشعوب ، وتقديم وصلات الإنترنت بأسعار رمزية [٧٧] .

ومنذ عام ١٩٩٧ ، تم توصيل بعض المؤسسات السورية الرسمية وشبه الرسمية بالإنترنت ، وقامت بعض هذه المؤسسات بإنشاء مواقع لها على الوب ؛ مثل « وكالة الأنباء العربية السورية » (سانا) , (www. sana . org)، وصحيفة « تشرين اليومية » (www. teshreen . com) و« جمعية الحاسب الآلى السورية »)

www. scs- syria . org). وكان أكثر المؤيدين للإنترنت بروزاً فى سوريا إبن الرئيس السورى الراحل حافظ الأسد ... وهو بشار الأسد الذى يرأس البلاد حالياً خلفاً لأبيه . وكان بشار يرأس « جمعية الحاسب الآلى السورية » . ووفقاً لأحد التقارير ، فإن موقف بشار المؤيد للوصول للإنترنت قد واجه معارضةً من مسئولى الأمن والمخابرات [٧٨] .

ورغم تولى بشار الأسد رئاسة الجمهورية ، إلا أن موقف الحكومة السورية من الإنترنت لم يتغير ..! . ويبرر متحدث باسم « جمعية الحاسب الآلى السورية » البطء فى نمو الوصول للإنترنت فيما وراء مؤسسات الدولة بقوله : « مشكلتنا هى أننا مجتمع له تقاليد .. إننا يجب أن نعرف إذا كان يوجد شئ ما لايتوائم مع مجتمعنا .. ويجب أن نجعله آمناً » وأضاف : « إننا نريد أن تكون لدينا الإنترنت بأقل قدر من المشكلات ، لذا فقد كان الحل هو المضى على مراحل . فأين تكون الحاجة للإنترنت أكثر أهمية ؟ .. فى الجامعات ، مراكز البحوث ، الوزارات ... وكل هذه المواقع مرتبطة الآن بالشبكة » . وأصر المتحدث على أن تردد الحكومة بشأن الانفتاح السورى على الإنترنت يعكس قلقاً اجتماعياً بشأن مضمونها ، ولايعبر عن مخاوف سياسية من التبادل الحر للمعلومات [٧٩] .

وفى مقال يفسر المدخل السورى الحذر بشأن الإنترنت ، كتب عمرو سالم أحد مؤسسى « جمعية الحاسب الآلى السورية » فى أواخر عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد : لكن يشعر الرئيس حافظ الأسد بالارتياح عند دعم تكنولوجيا معينة ، فإن هذه التكنولوجيا يجب أن تلبى المتطلبات التالية [٨٠] :

١ - يجب أن تفيد هذه التكنولوجيا غالبية الشعب السورى ، فالتكنولوجيا التى تتوجه للصفوة ليست مفضلة ؛ لأن مثل هؤلاء الأفراد لديهم الموارد والوسائل التى يمكن أن يحصلوا من خلالها على مايريدونه دون مساعدة الحكومة .

٢- يجب ألاتقوم هذه التكنولوجيا بتمزيق البناء الاجتماعى ، أو تؤثر سلباً على الطبقة الوسطى ، ويجب أن تكون فى متناول الجماهير .

٣- يجب أن يكون لهذه التكنولوجيا تأثيراً مباشراً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى سوريا .

٤- يجب ألاتكون خطراً على استقلال سوريا أو أمنها .

وجدير بالذكر أن السوريين القليلين الذين يمكنهم الوصول للإنترنت لأنهم يعملون فى مؤسسات الدولة المرتبطة بالشبكة لايتمتعون بالوصول للإنترنت دون قيود . فالشركة الوحيدة المقدمة للخدمة وهى « مؤسسة الاتصالات السورية » ، تعوق الوصول إلى مواقع الوب التى تحتوى على معلومات أو صور توصف بأنها هجومية ،وفى أوائل العام ١٩٩٩ ، كانت ثمة تقارير تذكر أن الوصول الجماهيرى للإنترنت وشيك الحدوث فى سوريا . وأوردت وكالة « رويترز » أن خدمة محلية جماهيرية للبريد الإلكترونى سوف تكون متاحة فى فبراير من ذلك العام ، ولكنها سوف تكون عبر جهاز كمبيوتر رئيس server موجود فى مركز الاتصالات التابع للدولة بما يسمح بالتحكم فى إعاقة الاتصال بجهات يُنظر إليها على أنها غير مرغوبة [٨١]. ورغم هذه التقارير والتأكيدات السورية على قرب إتاحة الوصول الجماهيرى للإنترنت ، إلا أن هذا لم يحدث حتى أوائل العام ٢٠٠٢ .. !

تونس :

فى أوائل العام ١٩٩٨ ، كان يُقدر عدد التونسيين على الإنترنت بما يتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ مستخدم . ويبدو هذا الرقم منخفضاً بالنظر إلى دولة متوسطة الدخل تضم سبعة ملايين نسمة ، وتتمتع بمعدل عالٍ نسبياً من التعليم ، ولديها شبكة اتصالات تليفونية جيدة . وعلاوة على ذلك ، كان يوجد عدد قليل من حسابات الإنترنت فى الجامعات والمنظمات غير الحكومية ، رغم أن هذين القطاعين قد أوضحا معدلات عالية نسبياً للربط بالإنترنت فى عديد من الدول الأخرى متوسطة الدخل ، لذا ، فقد اتخذت الحكومة التونسية إجراءات للعمل على النمو فى استخدام الإنترنت ، فانخفضت أسعار الاتصال بالإنترنت بشكلٍ كبير ، مما أدى إلى زيادة عدد المستخدمين للشبكة إلى ٣٠ ألف مستخدم خلال العام ١٩٩٩ ، ويتفق معظم التونسيين على أن عملية الوصول إلى الإنترنت قد تنامت بشكل أكثر فعالية منذ عام ١٩٩٨ ، ويذكرون أنه فى بداية عام ١٩٩٨ ، كان عدد قليل من التونسيين متصلين بالإنترنت ، وأن التطبيقات على الشبكة كانت تتسم

بالبطء أولايتم تنفيذها على الإطلاق ، ويُرجعون ذلك إلى اعتقادهم بأن تفحص الشرطة لهذه التطبيقات ، وقلق الحكومة من السماح بالوصول الجماهيرى للإنترنت قد يكون تفسيراً وجيهاً لمثل هذه المشكلات المتعلقة بمعالجة التطبيقات ، وغياب مقاهى الإنترنت حتى أواخر عام ١٩٩٨ ، وانخفاض عدد مستخدمى الإنترنت فى البلاد [٨٢] .

ووفقاً للحكومة ، فإن وصول الأفراد والمنظمات والشركات لخدمات الإنترنت أصبح متاحاً من خلال طلب ذلك من الشركة المقدمة للخدمة التى يختارونها . والطالب ليس ملزماً بإعلام أى كيان حكومى أو الحصول على تصريح من أية جهة حكومية . وعلى أية حال ، فإن عديداً من الأشخاص قد تقدموا للحصول على خدمات الإنترنت فى السنوات الماضية ، وانتظروا شهوراً للحصول على رد أو استجابة ، بل إن بعض الأشخاص لم يتلقوا أى رد على طلباتهم إطلاقاً ، كما أن أشخاصاً أخرين أُغلقت حساباتهم على الشبكة دون توضيح . ويعتقد التونسيون أن الحكومة تراقب مراسلات البريد الإلكترونى ، ولايستطيع أحدهم أن يورد دليلاً ثابتاً على ذلك ، ولكنهم يعتقدون ذلك بسبب مستوى المراقبة البوليسية للمحادثات التليفونية والمجالات الأخرى للحياة فى تونس [٨٣] ، إضافةً إلى بعض الدلائل المتعلقة بفقدان رسائل البريد الإلكترونى أوتأخرها لمدة يوم أو أكثر ، وهى فى الطريق إلى الطرف الآخر .. !.

ويعد إعاقة تونس لمواقع الوب دليلاً آخر على حذرها من تدفق المعلومات المباشرة . وتجنبت الحكومة فى خطابها لمنظمة Human Rights أى تلميح لإعاقة مواقع وب بناء على المحتوى السياسى ، بل ذكرت أن أية إعاقة يكون مردها المخاوف الأخلاقية والأسباب المتعلقة بحماية الخصوصية ؛ حيث تذكر الحكومة فى خطابها :

« إن تونس ملتزمة بمبدأ الحفاظ على القيم الأخلاقية وحماية الخصوصية الشخصية ، ومواقع الوب والاتصالات الإلكترونية والندوات الأخرى المباشرة التى تلتزم بهذه المبادئ ، وتتابع تونس باهتمام الندوات حول هذه المسألة على المستوى الدولى لكى تجد حلولاً مناسبة » [٨٤] .

وفى الحقيقة ، تقوم السلطات التونسية أيضاً بإعاقة مواقع الوب التى تحتوى على

معلومات تنتقد سجل حقوق الإنسان فى تونس . وذكرت التقارير أن مستخدمى الإنترنت لايستطيعون الوصول إلى مواقع الوب الخاصة منظمة العفو الدولية (www. amnesty . org) Amnesty International ، ولجنة حماية الصحفيين Committee to Protect Journalists (CPJ) (www. cpj . org) ، وهى جماعة مقرها نيويورك قامت بوضع الرئيس التونسى زين العابدين بن على فى قائمة ألد « أعداء » حرية الصحافة ، وذلك فى تقاريرها السنوية لعامى ١٩٩٨ و١٩٩٩ . وذكر أحد المستخدمين أنه يعتقد أن السلطات أعاقت أيضاً (www. mygale . org) ، وهو موقع يقدم صفحة وب مجانية تحوى مواد عن تونس ، وتضم وصلات links لعديد من تقارير حقوق الإنسان التى تنتقد تونس . وذكر مستخدم آخر فى أواخر العام ١٩٩٨ أن موقع (www.i- France . com/ EFAI) ، والذى يحتوى على نصوص تقارير منظمة العفو الدولية باللغة الفرنسية ، تمت إعاقته أيضاً ، كما أن موقع منظمة « صحفيون بلاحدود » الفرنسية Reporters sans Frontieres (www.rsf.fr) (RSF) تمت إعاقته كذلك ، وذلك بناء على مجلة « الموقف » التونسية المستقلة (٨٥) .

وفى أواخر العام ١٩٩٨، بدأ افتتاح مقاهى الإنترنت الأولى فى تونس ، بعد فترة طويلة من انتعاشها فى مصر والمغرب والأردن ومناطق أخرى . ووفقاً لصحفى أوروبى زار اثنين من هذه المقاهى فى تونس الكبرى فى فبراير ١٩٩٩ ، فإن مقاهى Publinetذو خصائص محلية فريدة ؛ فأجهزة الكمبيوتر موضوعة بحيث تكون شاشاتها مرئية لمدير المقهى ، وهذا مايحد من خصوصية المستخدم . وفى إحدى هذه المقاهى ، طُلب من العملاء تقديم مستندات الهوية ، وفى أماكن أخرى طُلب منهم ذكر أسمائهم وعناوينهم ، ولاشك أن هذا يحرم المستخدمين من حقهم فى استخدام الشبكة دون تحديد هوياتهم . زمن الواضح أن المقصود هو ضمان بعض المراقبة لاستخدام الإنترنت فى هذه النقاط الجماهيرية للوصول للشبكة .

المغـــرب :

لاتقوم حكومة المغرب بتقييد الوصول للإنترنت أو فرض رقابة على المحتوى ، كما

يمكن الحصول على حسابات الإنترنت بسهولة من عشرات الشركات الخاصة المقدمة للخدمة . ويستطيع المستخدمون أن يصلوا لشبكة الوب العالمية التى لم يتم ترشيح مضمونها من المنزل أو المكتب أو من إحدى مقاهى الإنترنت التى تعمل فى المدن الكبيرة . وقد تنامى استخدام الإنترنت ببطء منذ أن أتيحت الخدمة فى أواخر العام ١٩٩٥، وهذا النمو البطئ لايرجع إلى القيود التى تفرضها الحكومة ، ولكن بسبب الكلفة العالية بالنسبة للمستخدمين ، وغياب سياسة وطنية لدعم تطور الإنترنت ، والفرص غير العادلة التى تتمتع بها « شركة اتصالات المغرب » التى تهيمن عليها الدولة فى المنافسة مع الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت . ويجب أن تستخدم الشركات الخاصة المقدمة للخدمة الخطوط والنافذة الدولية التى تهيمن عليها « شركة اتصالات الغرب » التى تديرها الدولة ، ونظراً للخدمات التى تقدمها لهم هذه الشركة ، فإنها تفرض أية أسعار تريدها ، فى حين تقوم بمنافساتهم كشركة مقدمة للخدمة فى الوقت ذاته .ولايوجد « عقد استخدام » يتطلب توقيعه أو الموافقة عليه من قبل المشترك فى الإنترنت سواء كان يشترى ساعة فى مقهى للإنترنت أو يطلب حساباً للخدمة ، أو يكون لديه خط للإنترنت . ولاتلزم موافقة حكومية للحصول على حساب إنترنت ، أو إنشاء موقع على الوب ، كما أن كل مشتركى الإنترنت فى المغرب يمكنهم أن يكونوا مجهولى الهوية إذا رغبوا فى ذلك . ولم تفرض السلطات على الشركات المقدمة للخدمة أى شكل من أشكال المسئولية القانونية بالنسبة للمواد التى تحملها أجهزتهم ، ولاتوجد ثمة شركة عوقبت لمحتوى « معترض عليه » . ولكن ، رغم ذلك كله ، تظل « الخطوط الحمراء » التى تحظر التعليق السياسى فى موضوعات معينة مثل المؤسسة الملكية وإدعاءات المغرب بأحقيتها فى غربى الصحراء وإهانة الملك أو الإسلام ، وهوما يحد مما يريد المغاربة وضعه فى غرف الحوار الحى واللوحات الإخبارية الإلكترونية (٨٦).

ويذكر أحد أصحاب مقاهى الإنترنت أنه لايوجد تدخل من قبل السلطات فيما يتعلق بما يفعله مستخدمو الإنترنت عندما يكونون على الشبكة . وذكر أن العملاء قد يصلون إلى أى شئ يرغبونه ، بما فى ذلك الوصول لمؤيدى جبهة البوليساريو التى تدعى أيضاً أحقيتها

فى غربى الصحراء من خلال موقع (www.arso . org) والذى يضم مادة قد لاتظهر مطلقاً فى وسائل الإعلام التقليدية المغربية .

الرقابة على الإنترنت فى أمريكا اللاتينية :

لم تصبح الرقابة على الإنترنت فى أمريكا اللاتينية قضية أساسية بعد ، على الرغم من أن هذه القارة مرتبطة كلها بالشبكة باستثناء باراجواى وهايتى وبليز . وفى مايو ١٩٩٦، عقدت كوبا ، التى لم يكن لديها آنذاك سوى خدمة للبريد الإلكترونى ، « المؤتمر الوطنى الأول للاتصالات والمعلوماتية » Arianda 96 لمناقشة قضية الإنترنت . وذكر « جيسوس مارتينيز »Jesus Martinez مدير « مركز تبادل المعلومات المؤتمتة » الذى يقدم أكبر شبكة بريد إلكترونى فى كوبا ، أن التنظيمات المؤثرة على وصلات المعلومات الإلكترونية والمسائل الأمنية يتم دراستها . كما ذكرت « روزا إلينا سيمون » Rosa El-ena Simon وزيرة العلوم والتكنولوچيا والبيئة آنذاك أن كوبا يجب أن تتعلم كيفية استخدام إمكانات الإنترنت ومزاياها وتتعلم فى الوقت ذاته الحد من مخاطرها ومساوئها كلما كان ذلك ممكناً . كما أعلن مسئول من جوانا أيضاً أن الحكومة سوف تتحرك لمنع أى تركيب غير مصرح به لخدمات الإنترنت ، وأضاف بأنهم يدرسون وسائل تنظيم الوصلات المتعلقة بالإنترنت (٨٧) .

وحتى بعد اتصال كوبا بالإنترنت فى أواخر العام ٢٠٠٠، إلا أن الفقر ونقص البنية الأساسية المعلوماتية والتحكم الصارم من قبل الحكومة يجعل المواطنين الكوبيين يواجهون معركة محتدمة للوصول إلى الشبكة . ووفقاً لمسئولين حكوميين ، فإن كوبا لديها حوالى ٣,٦٠٠ حساباً شرعياً للإنترنت يتم تقديمها من خلال أربعة أجهزة كمبيوتر رئيسة تديرها الحكومة ، فى حين أن البلاد لديها ٤٠,٠٠٠ حساباً للبريد الإلكترونى ، نصفها لديه القدرة على الوصول إلى شبكات خارج كوبا . ورغم ذلك ، فإن عديداً من حسابات الإنترنت الشرعية فى كوبا مملوكة لوزارات الدولة وشركات الأعمال والمؤسسات والأجانب . وبينما تُمنح الجامعات والمستشفيات وأندية الشباب القدرة على الوصول للإنترنت ، إلا أن

قيوداً صارمة يتم فرضها على نمط المحتوى الذى يستطيع المستخدمون الوصول إليه ، كما أن المقهى الوحيد الذى يقدم خدمة الإنترنت فى كوبا ليس متاحاً للكوبيين .. ! [٨٨].

وحتى لو قامت الحكومة بتخفيف سيطرتها على الإنترنت ، فإن عدد الكوبيين المتصلين بالشبكة سيظل محدوداً للغاية بفعل الافتقار للبنية الأساسية المعلوماتية فى البلاد ؛ فالجزيرة لايوجد بها سوى تليفون واحد لكل ٢٣ مواطن ، كما أن انقطاع التيار الكهربى ظاهرة متكررة ، ويعد الحصول على أجهزة المودم أمراً صعب المنال . ولكل هذه العوامل ، فثمة إجماع عام بين الكوبيين بأن الوصول للإنترنت فى المستقبل سوف يكون مقصوراً على مقاهى الإنترنت العامة وليس المنازل . وفى دولة أخرى من دول أمريكا اللاتينية مثل شيلى يتم التعامل مع الإنترنت بشكل مختلف ، حيث تم تقديم مشروع قانون إلى البرلمان يهدف إلى فرض الرقابة على محتوى الإنترنت . ويقترح المشروع معاقبة الأفراد الذين يستخدمون الشبكة لنشر المضامين التى تمثل هجوماً على الأخلاقيات والنظام العام أو « العادات السليمة » . ولاشك أن هذا القانون يتسم بأنه فضفاض لأن تقرير ما إذا كان سلوك معين منافٍ للقانون يخضع لما قد يقرره القاضى [٨٩].

ولحسن الحظ ، فإن هذه المحاولة لفرض الرقابة على الإنترنت لاقت رفضاً شديداً من قبل مجتمع الإنترنت الشيلى . ومن جهة أخرى ، فلا توجد ثمة قوانين يمكنها أن تجبر الشركات المقدمة للخدمة على العمل كرقباء على المضامين التى يصل إليها العملاء . وفى حكم أصدرته إحدى محاكم النقض الشيلية فى ديسمبر ١٩٩٩ فى قضية تتعلق بحماية الدستور ، يتضح أن مسئولية المطبوع أو إصداره على الوب إنما تعود على « مقدم المحتوى » (أو المؤلف) ، وبالتالى فإن الشركات المقدمة للخدمة لاتقع عليها أية مسئولية من جراء المضامين التى توجد على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة المملوكة لها .

وفى نهاية هذا الفصل الذى استعرضنا فيه تجارب الدول المختلفة فى الرقابة على شبكة الإنترنت ، لايسعنا إلا أن نوجه لهذه الدول عدداً من التوصيات التى دعت إليها منظمة « صحفيون بلا حدود »Reporters san Frontier الفرنسية ، حيث دعت

هذه المنظمة حكومات الدول المعادية للإنترنت إلى القيام فى الحال بما يلى [٩٠] :

أولاً : إلغاء احتكار الدولة للوصول للإنترنت والتوقف عن التحكم فى الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت .

ثانياً : التوقف عن إلزام المواطنين بتسجيل بياناتهم لدى الحكومة قبل الحصول على إمكانية الوصول للإنترنت .

ثالثاً : وقف الرقابة من خلال استخدام المرشحات ، ووقف إعاقة الوصول إلى مواقع معينة متاحة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسة أجنبية .

رابعاً : حماية سرية تبادل المعلومات عبر الإنترنت ، وخاصة رفع أوجه التحكم المختلفة فى البريد الإلكترونى .

خامساً : بطلان الإجراءات القانونية التى اتخذت ضد مستخدمى الإنترنت الذين لم يفعلوا شيئاً سوى ممارسة حقهم فى حرية التعبير . وتدعو منظمة « صحفيون بلا حدود » بورما ، الصين ، كوبا ، كازاخستان ، السعودية وطاچكيستان إلى التصديق على » الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Convenant on Civil and Political Rights ، وتفعيل المادة ١٩ من هذه الاتفاقية والتى تنص على أن « كل فرد سوف يكون له الحق فى استقبال ونقل المعلومات والأفكار من كل الأنواع ، بغض النظر عن الحدود ». وتطالب المنظمة أيضاً تلك الدول التى وقعت الاتفاقية (أذربيچان ، بيلاروس ، إيران ، العراق ، كازاخستان ، ليبيا ، كوريا الشمالية ، أوزبكستان ، سيراليون ، السودان ، سوريا ، تونس وڤيتنام) إحترام التعهدات التى التزمت بها هذه الدول بتوقيعها على هذه الاتفاقية .

* * *

هوامش الفصل الثانى

1 - Nua Internet Surveys, " eMarketer : Global on line population still growing," February 5 , 2002,

Available at : www. nua . ie / surveys / index . cgi ? F = VS & art - id = 905357630 & rel = true) .

2 - Radio Free Europe / Radio Liberty, " The 20 Enemies of the Internet.. Available at : www . rferl . org / nca / special / enemies . html) .

3 -I bid .

4 - Reuters, " EU Group Calls for Curb on Racism on Internet, ,, January 29, 1996 .

5 - See:

- Sylbia Dennis, ,, Banned Mitterand Book on the Net Ignites

French Government, ,, Newsbytes News Network, Febreary 5, 1996 .

- New Media Age, " French Plan to Stifle Internet Freedom, ,. February 8 , 1996 .

6 - Agence Europe (Brussels) , " EU / Media Commission Studies Mechanism for Preliminary Notification of National Draft Legislation on Internet ICRT.s Position, ,, April 26, 1996 .

7 - Patrick Sywth , "Mitchell Argues for World Wide Register of Paedophiles, ., Irish Times (Dublin) , April 26, 1996.

8 - Fiona McHugh, " European Commission Moves to Co - ordinate Policing of EU Cyberspace, ,, Media and Marketing Europe (London) , April 3, 1996.

9 - Media Daily (Wilton , Connecticut) , " Bundestag Seeks World Curbs on Internet Child Porn, ,, Febrvary13,1996 .

10 - Andrew Gray , " Germany Plans Bill to Punish Internet Indecency , " Reuters, March 29, 1996 .

11 - Electronic Privacy Information Center

(EPIC) , International

Censorship. Available at : http : // www . epic. org / free - speech / intl /) .

12 - Ibid .

13 - Thomas Greene , " German may strike Nazi sites with

DOS attacks, " The Register , April 9, 2001, Available at :
http : // www . theregister . co . uk / content / 8 / 18200, html) .

14 - Steve Kettmann, " German Threat Raises Infowar Fear, ,,
Wired, April 9,2001, Available at : http : // wired . com / news / politics / 0,1283, 42921,00 . html) .

15 - Ibid.

16 - Dave Amis, ,, Today,s Net Censor is German, ,, Internet Freedom, May 13, 2001. Available at :
http: // www. netfreedom. org / news . asp. asp? item = 157).

17 - Human Rights Watch , Silencing The Net : The Threat to Freedom of Expression On - line. May 1996, Vol .8, No. 2 (G), Available at : http : // www. epic. org / free - speech / intl / hrw - report - 5 - 96 . html) .

18 - See:

- New Media Age (London) , ,, UK Back Voluntary Web Censorship, ,, March 28,1995 .

- Electronic Privacy Information Center (EPIC), International Censorship, op . cit.

19 - Internet Freedon, ,, French Ruling on Hate Site Leaves Freedom Under Threat, ,, July 16,2001, Available at : http: // www. netfreedom . org / news . asp? item =168).

20 - Ibid .

21- Alana Kainz , ,, Information Highway : Advisory report leaves uncharted roads, ,,, Ottawa Citizen, Sept. 28, 1995.

22 - David Vienneau, ,, Rock seeks views on Violence, ,,Toronto Star, April3,1996.

23- Philip Shenom, ,, Why Nations Fear the Net, ,, New York Times, June 11,1995.

24 - Ajoy Sen, ,, Some Asian Nations Give Internet Mixed Reception, ,,Reuters, June 13, 1995.

25 - Anthony Spaeth, ., National Security: The Vietnamese Government Wants to Control Internet Access, ,, Time, October 16, 1995.

26- Human Rights Watch, Silencing the Net, op . cit.

27 - Reuters, ,, Taliban Outlaws Net in Afghanistan, ,, July 17, 2001.

28 - Teresa Poole , ,, China seeks to make the Internet toe party line, .. the Independent (London) , January 5, 1996.

29 - Rhonda Lam Wan, ,. Xinhua Affiliate to offer E-mail...South China Morning Post (Hong Kong). October 6, 1995.

30 - Human Rights watch, Silencing the Net. Op. cit.

31 - Paul Eckert, ,. Britain Raises Concerns About China Media Measures. ,,Reuters, January 4, 1996.

32 - Martyn Williams, ,, China Issues Regulations to Control Internet, ,, Newsbytes News Network , February 6, 1996.

33 - Seth Faison, ,, Chinese Tiptoe into Internet, Wary of Watchdogs. ,, New York Times, February 5,1996.

34 - Digital Freedom Network (DFN), ,, Chinese man sentenced for posting articles on Net, ,, June 19,2001, Available at : http : // www. dfn. org / focus / china / liuweifang . htm).

35 - Ibid.

٣٦ – قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر) ، « الصين تسمح لموقعي إنترنت بنشر الأخبار » ، ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٠ .

Available at : http : // www. aljazeera. net / science - tech / 2000 / 12 / 12 - 29 - 1 . htm).

٣٧ – قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر) ، « الصين تعيد إغلاق مواقع إنترنت أجنبية » ، ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠١ .

Available at : http : // www . aljazeera . net/ science - tech / 2001 / 10 / 10 - 22 - 2.htm).

38 - See:

- Associated Press, ,, China Cracks Down on Cyber - Dissent, ,, April 19, 2001.

- Reporters sans Frantiere Action Alert, ,, Web dissident sentenced to two years imprisonment, ,, March 14, 2001 .

- Associated Press, ,, China Said to Charge Four of Subversion, ,, May 21, 2001.

- Digital Freedon Network (DFN), ,, Chinese man sentenced for posting articles on Net,,, Op. cit.

39 -See:

- Digital Freedon Network (DFN). ,, Attacks on the Internet in China, .. Available at : http : // dfn. org / focus / china / chinanetreport . htm).

- People.s Daily, .. China Adopts Laws on Extradition . Internet Safety , Military Officers, ,, December 28,2000, Available at : http : // english . peopledaily . com . cn / 200012 / 28 / eng20001228 - 59076 . html).

- Xinhua, ,, Online Police Appear in Internet Bars in Xi,an. ,. August 7,2001.

- Digital Freedom Network (DFN) , ,, china Regulates Online News and Chats. .. November 7,2000. Available at : http : // dfn . org / focus / china / news - regulations . htm) .

- Digital Freedon Network (DFN). ,, China,s New Internet Law, ., October 6,2000, Available at : http : //dfn . org / voices / china / netreg - oolotxt . htm).

- Digital Freedon Network (DFN), ,. chuna ,,s Net Secrecy Laws,,, January 31, 2000, Available at : http : //dfn. org / voices / china / netreg - txt . htm).

- Digital Freedon Network (DFN), ,, Chinese online bulletin board closed , ,, September 6,2001, Available at : http :// dfn . org / focus/ china / baiyun . htm).

- قناة الجزيرة الفضائية (قطر) ، « إجراءات صينية جديدة تنظم استخدام الإنترنت » ، ٢٩ من أبريل ٢٠٠١، Available at : http : // www. aljazeera . net / science - tech / 2001/4 / 4 - 29 - 1.htm).

40 - Human Rights watch, Silencing The Net, OP . Cit.

41- Reuters, ., Singapore defends censorship in Internet Age, ,, July 7,1995.

42- Jimmy Yap, ,, Singapore Takes Aim at Cybersmut, ,, Straits Times (Singapore), July 30, 1995.

43- Telenews Asia, ,, Singapore Government Clams Down on Internet and Supports its Future. ,, March 21, 1996.

44 - Jakarta Post. .,Tempo on Internet is okay, ,. March 13.1996.

45- Reuters, ,. Politics. Not Sex. Indonesian Internet Concern. November 16,1995.

46- Huwan Rights Watch. Silencing The Net , Op. cit.

47- Nua Internet Surveys. ., ZDNet . Malaysian Gov. assures Net freedom for

some, ,, December 14,2000.

48- Ibid.

49- AP Worldstream, ,, South Korea to Censor Computer Communications Networks. ,, October 20.1995

50- Australian Department of Communication and the Arts. .. Consultation Paper on the Regulation of On - line Information Services. ,, July 7.1996. Availble at : http : // www.dca. gov. au/ paper- 2.html).

51-See:

- Kimberly Heitman, ., ABA Inquiry Submission. .. Electronic Frontiers Australia, February 16,1996.

- John Davidson, ,, New Moves on Internet Porn Laws, .. Australian Financial Review (Sydney) . April 3.1996.

52- Mike Van Niekerk, .. Censor Moves to Shackle Net. .. The Age(Melbourne). February 13,1996.

53 - Human Rights Watch, ., Censorship Restrictions Stunt Growth in Mideast, ,, Human Rights Watch Report 1999, (Press Release. July 1999, Available at : http://www.hrw.org/ press/ 1999 / jul/ mena- int 0707. htm) .

54 - Julie Moffett, " Iran/Iraq : Survey Says Press Censorship Severe, "Radio Free Europe , Radio Liberty, Inc., Available at : http : www.rferl.org/nca/featurer/1999/03/F.RU.990325143632.html) .

55 - Stuart Wavell, "Closed Societies Opened by Internet Genie.,, Sunday Times (London), September, 1995 .

56 - Grey E.Burkhart, National Security and the Internet In The Persian Gulf Regilon, March 1998, Available at : http:www.georgetown.edu/research/arabtech/pgi98-4.html) .

57- Farid Mashhadi, ,, Iran on the Internet. ,, Middle East Communications, March 1997,P.8.

58 - Farid Mashhodi, ,, Koran on the Internet. ,, Middle East Communications, July 1997. P.9.

59 - Nua Internet Surneys, " Financial Tines: Crackdon on cylercafés in Iran, " May 15,2001, Available at : http. // www.nua.ie surveys/index.cgi? F=VS&art-id=9053567662&rel=trve)

60 - Fairoug Sedorat, " Iran Move to Monopolize Internet Access Draws Fire, ,. Reuters,Available at :

http://www.infowar.com//class-1//01/class1-111401c-jshtml

61- Ibid .

62- Human Rights Watch. The Internet in the Mideast and North Africa : Free Expression and Censorship, June 1999, Available at : http://www. library. cornell. edu / colldev/mideast /unzipped/net -en- full/download / irag.html). -٦٣

يمكن مطالعة تعليقات الصحافة العراقية بشأن شبكة الإنترنت فيما يأتى :

- Mosaic Group, The Global Diffusion of the Internet

Project : An Initial Inductive Study, March 1998,

pp. 182- 183, Available at : http :// www .agsd. com / gdi97/ gdi97 . html).

64 - Human Rights Watch, The Internet in the Mideast.Op.cit.

65 - See:

- Polly Sprenger, ,,Least Connected Nation Status ,,, Wired News Online, December17, 1998, Available at :

http://www.wired.com/news/poltics/story/1690,4.html).

- Josh Friedman. " The Baghdad Market Place : Despite Embargo Smugglers Keep Rich Iraqis Supplied ,,, Newsday, January, 4,1999.

66- Nua Internet Surveys, ,, silicon Valley News Web :out of reach for most Iraqis, ,, March 16,2001, Available at : http:// www. nua. ie/ surveys/ index. cgi?F = VS&art - id =905356567&rel = true).

67- Ibid.

68- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast, Op. cit .

٦٩- بسام بدارين ، « مقاهى الإنترنت فى عمّان : البحث عن الزوجة المناسبة .. وأفضل الطرق لصنع القنبلة النووية » ، القدس العربى ، ٢٩ من سبتمبر ١٩٩٨ .

70 - Jed weiner. ,, Jordan and the Internet : Democracy online?, ..

Middle East Insight, May - June 1998, pp. 49- 50 .

71- Human Rights Watch, the Internet in the Mideast, Op . Cit.

72- Sa,eda Kilani, Black Year for Democracy in Jordan:

The 1998 Press and Publication Law , (Copenhagen : Euro - Mediterranean Human Rights Network. September, 1998).

73 - Human Rights Watch ,The Internet in theMideast .Op . Cit.

74- Ibid.

75- Joseph Contreras. ., The Information Age Dawns .. Championed by Assad,s Son, .. Newsweek, April 6, 1999.

٧٦- أنظر بالتفصيل الأجزاء الخاصة بسوريا فيمايأتى :

- Human Rights Watch. Human Rights Watch World Report 1999.

(New York : Human Rights Watch, 1998). PP. 372- 376.

- Reporters san Frontieres, ,, Journalists Tortured in Syria, ,, March 1999.

٧٧ – حسين الإبراهيم ، « الإنترنت والمعلوماتية فى الصراع العربى – الإسرائيلى » ، تشرين ، ٢٣ من فبراير ،١٩٩٨

78- Douglas Jehl, ,, In Syria, Only the Population is Growing . .. New York Times, January 25. 1998.

79- Jack Redden,,, Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits...

Reuters, July 10, 1998.

80- Amr Salem, ,, Syria,s Cautious Embrace, ,, Middle East Insight. March - April 1999, pp . 49-50.

81- Reuters, ,, Syria Plans Controlled E- mail Service, ,, January 6.1999.

82- Human Rights Watch, The Inernet in the Mideast, op. cit.

٨٣ – ذكر تقرير الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ أنه « توجد تقارير عديدة عن قيام حكومة تونس باعتراض الاتصالات المنقولة عن طريق أجهزة الفاكسيملى والكمبيوتر».

الفصل الثالث

التشريعات المنظمة للإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية

بـدأت أولى محاولات الرقابة على الإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية فى العام ١٩٩٥، عند تقديم مشروع «القانون الفيدرالى للياقة الاتصالات» Federal Communication Decency Act (CDA) ، وهو تعديل أجرى على قانون إصلاح الاتصالات، وتم إقراره بصفة نهائية فى فبراير ١٩٩٦.

ويجرم «قانون لياقة الاتصالات» الاتصال المباشرon-line communication والذى يمكن أن يوصف بأنه «فاحش أو خليع أوداعر أويذىء أو غير لائق ويستهدف مضايقة أو تهديد أو التحرش بشخص آخر» أو «الفاحش أو غير اللائق» إذا كان المستقبل يبلغ عمره أقل من ١٨ عاماً «بغض النظر عما إذا كان منتج مثل هذا الاتصال قد دعا إلى ذلك أو بادر بالاتصال». ووفقاً لهذا القانون، يُحظر أيضاً الاتصال المباشر بالقُصّر والذى «يصف، بمصطلحات هجومية بالقياس لمعايير المجتمع المعاصر، الأنشطة أو الأعضاء الجنسية، بغض النظر عما إذا كان مستخدم هذه الخدمة قد اتصل أو بادر بالاتصال»[1]. ويتيح القانون للولايات المتحدة القبض على مقدمى خدمة الإنترنت الذين تُعتبر المادة الجنسية الصريحة التى يقدمونها مادةً «غير لائقة» أو «هجومية بشكل واضح».

وفى رسائل لأعضاء الكونجرس الأمريكى والرئيس كلينتون، عارضت منظمة Human Rights Watch «قانون لياقة الاتصالات»، متخذة موقفاً مفاده أن الحديث «غير اللائق» "indecent" speech قد تمت الحماية منه من خلال كلٍ من الدستور الأمريكى والقانون الدولى. وأعربت المنظمة عن قلقها لأن الجهد المبذول لرقابة الاتصال «غير اللائق» قد يعوق عملها وعمل المنظمات الأخرى المشابهة، والتى تنقل صوراً فوتوغرافية لانتهاكات حقوق الإنسان. وبسبب هذه المخاوف، أصبحت المنظمة إلى جانب المدعى فى قضية رفعها فى فبراير ١٩٩٦ «اتحاد الحريات المدنية الأمريكى» American Civil Liberties Union (ACLU) ضد دستورية «قانون لياقة الاتصالات»[٢].

ووفقاً لشهادة منظمة Human Rights Watch: «فإن بعض أشكال الانتهاكات فى تقارير المنظمة من الضرورى أن تحوى مواد مصورة وصريحة مثل: التعذيب، الاغتصاب، التمثيل بالجثث، الإعدام، الإبادة الجماعية، ويجب أن تُناقش بالتفصيل إذا كان على الناس أن يفهموا الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان دون مناقشة العنف فى التصرفات مثل الاغتصاب والتعذيب والتمثيل الجسدى قد يكون مستحيلاً. وتعرض المنظمة الانتهاكات لكى تُعَلِم الجمهور مجالات الانتهاكات الحالية لكى تمنع مثل هذه الأفعال الوحشية مستقبلاً».

إن الطبيعة الجرافيكية أو المصورة لبعض التقارير التى تضم شهود عيان، وخاصة تلك التى تتعامل مع الهجوم الجنسى قد تُعتبر «غير لائقة» أو «هجومية بشكل واضح» وفقاً لقانون لياقة الاتصالات الأمريكى. وعلى سبيل المثال، فى بيان صحفى تم نشره فى يوليو ١٩٩٥ من قبل المنظمة فى موقعها على الإنترنت حول العبودية فى باكستان، وتضمن البيان تفاصيل مصورة وواقعية حول الأساليب التى يُعذب بها العمال الأرقاء. ويذكر النص بأنهم «يضربون بالعصّى، ويضربون وهم عرايا، ويُعلقون من أرجلهم، ويحرقون بالسجائر، ويضربون فى أعضائهم التناسلية. وغالباً ما يتم وضع النساء السجينات فى الحجز، وهن يعانين نموذجاً مشابها من الاعتداء الجنسى بما فى ذلك الاغتصاب».

وفى بيان صحفى آخر نشرته المنظمة نفسها فى مارس ١٩٩٥ حول انتهاكات قوات الأمن النيجيرية فى منطقة «أوجونيلاند» Ogoniland، وتم وضعه على الإنترنت، ويتضمن البيان شهادة إحدى السيدات على النحو التالى [٣] :

«ك، هى سيدة فى أواخر الثلاثينيات من عمرها من قرية «بيرا» Bera، أخبرت منظمة Human Rights Watch بأنها اغتُصبت من قبل خمسة جنود تعاقبوا عليها واحداً تلو الآخر فى صباح يوم ٢٨ من مايو ١٩٩٤. وبعد حبس ابن

السيدة (ك) الذى يبلغ من العمر ١٠ سنوات فى حجرة، تذكرت السيدة (ك) ما يلى:

«ضربنى الجنود بمؤخرة بنادقهم، ودفعونى على الأرض وركلونى، وقاموا بتمزيق ملابسى الخارجية، ثم ملابسى الداخلية، وقام اثنان منهما باغتصابى من مؤخرتى، وثلاثة اغتصبونى بالطريقة المعتادة. وأثناء قيام أحد الجنود باغتصابى، كان الآخر يقوم بضربى. وحاولت أن أصرخ، ولكنهم كمموا فمى، وقالوا إذا أحدثت جلبة فإنهم قد يقتلونى».

ومن الواضح أن العقبات التى تواجه منظمة Human Rights Watch فى نقل التقارير التى تتناول هذه الأعمال الوحشية فى الولايات المتحدة قد يتم تضخيمها بالنسبة للمنظمات التى تعمل فى دول أخرى وتحاول أن تضع تقارير مشابهة على شبكة الإنترنت.

ولم تكد تهدأ معارضة منظمات حقوق الإنسان لقانون لياقة الاتصالات حتى دعا البيت الأبيض لاجتماع قمة لتشجيع مستخدمى الإنترنت لكى يصنفوا بأنفسهم أحاديثهم على الشبكة self-rate، وحث قادة الصناعة على تطوير أدوات لإعاقة التعبير «غير المناسب» "inappropiate" speech، وكان حضور الاجتماع «طوْعياً» بالطبع.

وقد تم تحذير «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» ومنظمات أخرى عاملة فى مجالالحريات فى المجتمع التخيلى cyber-liberties community من مغزى قمة البيت الأبيض والحماس الذى لا يتسم بالفتور لاتخاذ إجراءات وتدابير تكنولوچية تجعل من الأيسر إعاقة أو حجب التعبير المثير للجدل.

واستجاب قادة الصناعة لدعوة البيت الأبيض بمجموعة من الإجراءات المعلنة٢[٤]:

- أعلنت شركة «نيتسكيب» Netscape عن خطط للانضمام إلى شركة «مايكروسوفت» Microsoft، والشركتان معاً تستحوذان على ٩٠٪ أو أكثر

من سوق متصفحات الوب web browser فى مجال تبنى «برنامج عمل لاختيار مضمون الإنترنت» Platform for Internet Content Selection (PICS)، وهو معيار موحد للتصنيف rating standard يعمل بطريقة متوافقة لتصنيف مضمون الإنترنت وإعاقته.

- أعلنت شركة «أى بى إم» IBM عن منحة قدرها ١٠٠ ألف دولار «للمجلس الاستشارى لإنتاج البرمجيات» Recreational Software Advisory Council (RSAC) لتشجيع استخدام نظامه للتصنيف والذى يُطلق عليه RSACI rating system، ويوظف برنامج «مايكروسوفت إكسبلورر» Microsoft Explorer هذا النظام بالفعل، كما تشجع شركة «كمبيوسيرف» Compuserve على استخدامه، وهكذا يصبح هذا النظام هو معيار الصناعة كنظام للتصنيف standard rating system.

- وثمة أربعة محركات رئيسية للبحث search engines، وهى الخدمات التى تتيح للمستخدمين إجراء بحث على الإنترنت عبر المواقع المختلفة، أعلنت عن خطة للتعاون فيما بينها للترويج «للتنظيم الذاتى» self-regulation للإنترنت. ونُقل عن رئيس إحدى هذه المحركات فى مؤسسة «ليكوس» Lycos بأنه يتحدى الشركات الثلاث الأخرى فى الموافقة على عدم تضمين المواقع غير المصنفة unrated sites لنتائج البحث على الشبكة.

- وثمة إعلان تالٍ لتشريع اقترحه السيناتور «باتى موراى» Patty Murray من ولاية واشنطن، ويفرض هذا التشريع المقترح عقوبات مدنية وجنائية على أولئك الذين يتعمدون التصنيف الخاطىء mis-rating للمواقع، كما اقترح صانعو برنامج Safe Surf للإعاقة تشريعاً مشابهاً أسموه: «قانون النشر التعاونى المباشر» Online Cooperative Publishing Act.

ولم يكن أىٌّ من هذه المقترحات أو التصريحات المعلنة هو ما يمثل تحذيراً للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، ولكن ما كان يثير القلق هو تأثيرات هذه المقترحات على المدى الطويل، وما سوف تحدثه خطط تصنيف وإعاقة مضمون الإنترنت rating and blocking schemes. وإذا تم النظر بروية إلى هذه المقترحات فى سياق أوسع نطاقاً، فإن سيناريو مقبولاً من المتوقع أن ينشأ، وهوولم يكن أىٌّ من هذه المقترحات أو التصريحات المعلنة هو ما يمثل تحذيراً للاتحاد الأمريكى للحريات المدنية، ولكن ما كان يثير القلق هو تأثيرات هذه المقترحات على المدى الطويل، وما سوف تحدثه خطط تصنيف وإعاقة مضمون الإنترنت rating and blocking schemes. وإذا تم النظر بروية إلى هذه المقترحات فى سياق أوسع نطاقاً، فإن سيناريو مقبولاً من المتوقع أن ينشأ، وهو سيناريو يتم تطبيقه فى بعض المجالات:

أولاً: يصبح استخدام «برامج عمل اختيار مضمون الإنترنت» PICS عالمياً؛ بما يتيح طريقة موحدة لتصنيف المحتوى.

ثانياً: يسيطر نظام أو اثنان من نظم التصنيف على السوق، ويُصبحان معياراً موحداً للإنترنت.

ثالثاً: يتم تضمين «برنامج عمل اختيار مضمون الإنترنت» PICS ونظم التصنيف المسيطرة فى برامج الإنترنت بشكلٍ آلى.

رابعاً: ترفض محركات البحث الإقرار بوجود المواقع غير المصنفة unrated sites أو المواقع المصنفة بشكل «غير مقبول».

خامساً: تقوم الحكومات التى تحبطها «عدم اللياقة» على الإنترنت بجعل التعديل فى التصنيف الذاتى self-rating والتصنيف الخاطىء mis-rating بمثابة جريمة.

ورغم أن هذا السيناريو يعد نظرياً حتى الآن ولكننا نجزم بقابليته للتطبيق.

ومن الواضح أن أية خطة تتيح الوصول إلى التعبير غير المصنف سوف يتم إفشالها بفعل الضغوطات من قبل الحكومة بالوصول إلى إنترنت «رفيقة بالأسرة» "family friendly Internet". وهكذا، فإن الولايات المتحدة تقود العالم بعناد نحو نظام يعوق التعبير لأنه غير مصنف، ويجعل ممن يخطئون التصنيف مجرمين..!.

وبهذا، كان اجتماع البيت الأبيض الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، بعيداً عن مبدأ: إن حماية الكلمة الإلكترونية مرادفة لحماية الكلمة المطبوعة. وعلى الرغم من الرفض القاطع للمحكمة الأمريكية العليا معاملة الإنترنت كما تعامل وسائل الإعلام الإذاعية، فإن الحكومة وقادة الصناعة يتجهون الآن نحو وضع خطير وغير صحيح بأن الإنترنت مثل التليفزيون، ويجب أن تُصنف موادها وتخضع للرقابة بالتالي، وهي النظرة التي تبنتها دول أخرى متقدمة ونامية في التعامل مع الإنترنت كما سنرى لاحقاً.

كيف تعمل أنظمة تصنيف الإنترنت؟

تعتمد مقترحات التصنيف والإعاقة التي سنوردها على مكونات أساسية متضمنة في تكنولوجيا الإنترنت الحالية، وفي حين أن أياً من هذه التكنولوجيات لا تقوم بنفسها بالرقابة، فإن بعضها قد يُمكّن من فرض الرقابة بشكلٍ جيد، وأبرز هذه التكنولوجيات ما يلي[٢٤]:

أولاً: برنامج اختيار محتوي الإنترنت PICS

إن برنامج اختيار محتوى الإنترنت Platform for Internet Content Selection (PICS) يعد معياراً قياسياً للتصنيف وإعاقة المحتوى المباشر على الشبكة. وقد صمم هذا البرنامج تجمع كبير من قادة صناعة الإنترنت، وأصبح في وضع التشغيل عام ١٩٩٦. ومن الناحية النظرية، فإن البرنامج لا يتضمن أي نظام

معين للتصنيف، ولكن هذه التكنولوچيا يمكن أن تستوعب نظماً مختلفة للتصنيف. وفى الواقع، فإن ثلاثة فقط من نظم تصنيف الطرف الثالث third-party rating system قد طُورت لتوائم برنامج PICS، وهذه النظم هى: Net ،Safe Surf، Shepherd، RSACi.

وبينما يمكن أن يستخدم PICS بشكل شرعى وفقاً لضمانات تكفل حرية التعبير، إلا أنه توجد ثمة مخاوف من أن تقوم الحكومات، وخاصة السلطوية منها، باستخدام التكنولوچيا لوضع وسائل صارمة للتحكم فى محتوى شبكة الإنترنت.

ثانياً: المتصفحات Browsers

إن المتصفحات هى أداة برامجية يحتاجها مستخدمو الإنترنت للوصول للمعلومات على الشبكة المعلوماتية العالمية (WWW). وثمة منتجيْن لشركة مايكروسوفت فى هذه السبيل هما Netscape، Internet Explorer يسيطران حالياً على ٩٠٪ من سوق التصفح. والآن، نجد أن متصفح «إنترنت إكسبلورر» متوافق مع «برنامج اختيار محتوى الإنترنت» PISC. وهذا يعنى أنه يمكن إعداد «إكسبلورر» الآن لكى يعوق التعبير الذى تم تصنيفه بشكلٍ يتوافق مع تصنيفات PICS. وقد أعلنت Netscape أنها سوف تتيح الإمكانية نفسها. وعندما يتم تفعيل مَعْلَم الإعاقة blocking feature فى المتصفح، فإن التعبير ذا التصنيفات السلبية سوف تتم إعاقته. وعلاوة على ذلك، فلأن الغالبية العظمى من مواقع الإنترنت لازالت غير مصنفة، فإن مَعْلَم الإعاقة يمكن إعداده لإعاقة كل المواقع غير المصنفة.

ثالثاً: محركات البحث Search Engines

محركات البحث هى برامج تتيح لمستخدمى الإنترنت إجراء بحث عن المحتوى حول موضوع معين، مستخدمين فى ذلك كلمات أو عبارات. وتتيح نتيجة البحث

قائمة من الوصلات للمواقع التى تغطى الموضوع. وثمة أربعة محركات بحث رئيسية قد أعلنت عن خطة للتعاون فيما بينها للتحرك فى اتجاه تصنيفات الإنترنت. وعلى سبيل المثال، فإن هذه المحركات قد تقرر عدم إدراج المواقع ذات التصنيفات السلبية أو المواقع غير المصنفة فى قوائمها.

رابعاً: نظم التصنيف Ratings Systems

توجد نظم تصنيف قليلة متوافقة مع «برنامج اختيار محتوى الإنترنت» PICS تُستخدم بالفعل، ومن بين نظم التصنيف الذاتى نظام RSACi و Safe Surf. وقام بتطوير نظام RSACi الشركة الأمريكية نفسها التى تقوم بتصنيف ألعاب الفيديو، محاولةً تصنيف أنواع معينة من أوجه التعبير مثل الجنس والعنف وفقاً لمعايير موضوعية تقوم بتوصيف المحتوى. وعلى سبيل المثال، فإنها تصنف المستويات المختلفة للعنف إلى: «صراع غير ضار؛ بعض الخسارة للأشياء» "harmless conflict; some damage to objects" - «مخلوقات أصيبت أو قُتلت» "creatures injured or killed". كما يتم تصنيف المحتوى الجنسى إلى «قبلات حارة» "passionate kissing" - «تلامس جنسى مع وجود الملابس» "closed sexual touching" - «نشاط جنسى صريح؛ جرائم جنسية» "explicit sexual activity; sex crimes". ولا يؤخذ السياق الذى تُقدم فيه المادة فى الاعتبار فى نظام RSACi؛ وعلى سبيل المثال، فإن النظام لا يميز بين المواد ال تعليمية وغيرها من المواد.

ويطبق Safe Surf نظاماً معقداً للتصنيف على مجموعة متنوعة من أوجه التعبير، من الفُحش إلى المقامرة. ويأخذ التصنيف السياق فى اعتباره، ولكنه يتسم أيضاً بالذاتية. وعلى سبيل المثال، فإنه يصنف المحتوى الجنسى إلى «فنى» "artistic" - «مثير» "erotic" - «صور عُرى صريح» "explicit and crude pornographic".

وأياً كانت نظم تصنيف المحتوى، فإن كلاً منها يمثل تهديداً للتعبير الحر والمفتوح على شبكة الإنترنت، وبعض هذه النظم يمثل تهديداً أكبر من بعضها الآخر. كما أن الخطط المختلفة للتصنيف والإعاقة قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوْعية» الخاصة، والتى يمكن اعتبارها بالحدة نفسها التى يتمتع بها «قانون لياقة الاتصالات».

وثمة انتقادات وتوصيات ومبادىء كثيرة ناتجة عن مناقشات منظمات حقوق الإنسان والحريات المدنية وفى الولايات المتحدة الأمريكية لأنظمة التصنيف، وخلصت جميعها لمجموعة من النقاط:

* إن مستخدمى الإنترنت يعلمون ما الأفضل بالنسبة لهم؛ فالمسئولية المبدأية التى تحدد ما أوجه التعبير الذى ينبغى الوصول إليه يجب أن تبقى فى يدى المستخدم الفرد للإنترنت، ويجب أن يتحمل الآباء المسئولية المبدأية لتحديد ماذا ينبغى لأطفالهم الوصول إليه.
* يجب على الصناعة ألا تقوم بتطوير منتجات تتطلب من المتحدثين أن يقوموا بتصنيف أحاديثهم وإلا يتم إعاقتهم.
* يجب أن يكون المشترون واعين؛ فمنتجو البرامج التى تتمركز حول المستخدم user-based software programs يجب أن يجعلوا قوائمهم التى تتضمن التعبير المُعاق lists of blocked speech متاحة للعملاء، ويجب أن تطور الصناعة منتجات تتيح للمستخدم أقصى درجة تحكم ممكنة.
* يجب ألا تكون هناك رقابة حكومية؛ فالتعديل الأول فى الدستور الأمريكى First Amendment يمنع الحكومة من وضع أو إجبار أو إكراه الصناعة لوضع خطة إجبارية لتصنيفات الإنترنت.
* المكتبات مؤسسات تتمتع بالتعبير الحر؛ فالتعديل الأول فى الدستور الأمريكى

يمنع الحكومة، بما فى ذلك المكتبات العامة (الحكومية)، من الإلزام باستخدام برامج إعاقة.

وإذا عرضنا لفكرة أن المواطنين يجب أن يصنفوا أحاديثهم بأنفسهم تصنيفاً ذاتياً self-rate، نجد أن هذه الفكرة تأتى على النقيض من التاريخ الكلى للتعبير الحر فى الولايات المتحدة الأمريكية. إن الاقتراح بأن يقوم المواطن الأمريكى بتصنيف حديثه المباشر online speech ليس أقل خرقاً وانتهاكاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى من اقتراح بأن يقوم ناشرو الكتب والمجلات مثلاً بتصنيف كل مقال أو قصة خبرية، أو اقتراح بأن يقوم كل من يجرى محادثة على قارعة الطريق بتصنيف التعليقات التى تصدر عنه. ولكن هذا هو ما سوف يحدث بالضبط للكتب والمجلات وأنماط التعبير الأخرى التى تظهر على الإنترنت وفقاً لخطة التصنيف الذاتى.

ولتوضيح العواقب العملية لهذه الخطط، يجب أن نضع فى الاعتبار الأسباب الستة التالية، والأمثلة المصاحبة لها، والتى تفسر لماذا يعارض «الاتحاد والأمريكى الحريات المدنية» التصنيف الذاتى[٦].

السبب الأول: خطط التصنيف الذاتى سوف تؤدى إلى الرقابة على التعبير المثير للجدل:

كيوشى كوروميا Kiyoshi Kuromiya مؤسس مشروع للحماية من الإيدز Critical Path Aids Project والمدير الوحيد له، وموقع المشروع على الوب يتضمن معلومات عن ممارسة الجنس بشكلٍ أكثر أمناً، وقد صاغ مدير المشروع هذه المعلومات بلغة الشارع ووضعها على الشبكة مصحوبة بنماذج توضيحية جنسية صريحة، لكى تصل إلى أكبر جمهور ممكن. ولم يرغب مدير المشروع فى تطبيق تصنيف «غير مهذب» "crude" أو «جنس صريح» "explicit" على هذه

المعلومات، ولكنه إذا لم يفعل ذلك، فإن موقعه ستتم إعاقته كموقع غير مصنف unrated site، وإذا قام بتصنيفه، فإن المعلومات سوف تُدرج مع قطاع «الصور العارية» "pornography" ويتم حجبها عن الرؤية. ووفقاً لكلا الخيارين، فإنه سوف يتم حجب الموقع بفعالية عن الوصول إلى قطاع كبير من الجمهور المستهدف من مستخدمى الإنترنت المراهقين والصغار.

وكما يوضح هذا المثال، فإن عواقب التصنيف أبعد ما تكون عن أن توصف بأنها محايدة، بل إن التصنيفات نفسها مطاطة وفضفاضة فى تعريفها ، وتتسبب فى إعاقة معلومات بعينها.

وقد قارن البيت الأبيض بين تصنيفات الإنترنت و«تصنيفات الأطعمة» "food labels"، ولكن هذه المقارنة جدُّ خاطئة؛ فتصنيفات الأطعمة تقدم معلومات موضوعية وعلمية لمساعدة المستهلك فى اختيار ما قد يشتريه، مثل نسبة الدهون فى منتج غذائى معين كاللبن. ولكن تصنيفات الإنترنت تعد أحكاماً شخصية تتسبب فى إعاقة معلومات معينة حتى لا تصل لعديد من المشاهدين. والأبعد من ذلك، أن تصنيفات الأطعمة توضع على المنتجات المتاحة بالفعل للمستهلكين، وذلك على العكس من تصنيفات الإنترنت، التى قد تضع أنواعاً معينة من المعلومات بعيداً عن متناول مستخدمى الإنترنت.

والأدهى من ذلك، أن المعلومات التى يريد «كوروميا» Kuromiya بثها عبر الشبكة تتمتع بأعلى درجة من الحماية الدستورية. وهذا ما يفسر لماذا لم توضع متطلبات التصنيف على أولئك الذين يتحدثون عبر الكلمة المطبوعة. إن «كوروميا» يستطيع توزيع المادة نفسها فى شكل مطبوع على قارعة الطريق أو فى أى مكتبة لبيع الكتب دون أن يكون مضطراً لتصنيفها. وفى الحقيقة، فقد أثبتت عدد من القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا أن التعديل الأول للدستور

الأمريكي First Amendment لا يسمح للحكومة بأن تجبر المتحدثين لكي يقولوا شيئاً لا يرغبون في قوله، ويتضمن هذا التصنيفات، ولا يوجد ثمة مبرر لمعالجة الإنترنت بصورة مختلفة.

السبب الثاني: التصنيف الذاتي متعب وغير عملي وعالي الكلفة:

إن «الفن على الإنترنت» Art on the Net يعد موقعاً ضخماً وغير هادف للربح على شبكة الوب، ويقوم هذا الموقع باستضافة «ستوديوهات» على الشبكة، حيث يقوم مئات من الفنانين بعرض أعمالهم الفنية. والغالبية العظمى من الأعمال الفنية لا يوجد بها أي محتوى جنسي. وتصبح نظم التصنيف غير ذات معنى عندما يتم تطبيقها على الفن. ورغم ذلك، فإن «الفن على الإنترنت» سيظل في حاجة لاستعراض وتطبيق التصنيف على ما يزيد على ٢٦ ألف صفحة على الموقع، وهو ما يتطلب وقتاً كبيراً وطاقماً بشرياً ضخماً، وهو ما لا يتوافر لدى المسئولين عن الموقع، وإلا فإنهم سوف يشترطون على الفنانين أنفسهم بأن يقوموا بالتصنيف الذاتي لأعمالهم الفنية، وهو خيار يلقى اعتراضاً من قبل هؤلاء الفنانين. وإذا لم يتم الالتزام بالتصنيف، فإنه سيتم إعاقة الموقع لأنه موقع غير مصنف unrated site، حتى على الرغم من أن معظم مستخدمي الإنترنت لن يعترضوا على الفن الذي يصل للقُصَّر.

وكما أشارت المحكمة العليا فإن إحدى فضائل الإنترنت أنها تقدم «اتصالاً غير محدود ومنخفض الكلفة نسبياً»، كما ذكرت المحكمة أن فرض تكاليف للتحقق من السن على المتحدثين عبر الإنترنت قد يصبح «مكلفاً للمتحدثين غير التجاريين وبعض المتحدثين التجاريين أيضاً». وفي وضع مشابه، فإن متطلب التصنيف الذاتي لآلاف الصفحات من المعلومات سوف يقوم بفعالية بإغلاق فم المتحدثين غير التجاريين ليخرجهم من سوق الإنترنت.

وعلاوة على ذلك، فإن نظم التصنيف ratings systems ببساطة غير مجهزة للتعامل مع التنوع فى المحتوى المتاح الآن على الإنترنت. فلا يوجد شيء قد يتسم بالذاتية كتفاعل المشاهد مع الفن. فكيف يمكن أن تُستخدم تصنيفات مثل «جنس صريح» أو «غير مهذب» لتقسيم الفن إلى قطاعات تنطوى تحت تصنيفات محددة؟. وحتى نظم التصنيف التى تحاول أن تضع القيمة الفنية فى حسبانها سوف تكون ذاتية، وخاصة إذا تم تطبيقها من قبل الفنانين أنفسهم، والذين سوف يعتبرون - بشكلٍ طبيعى - أن عملهم الفنى له مزاياه التى لا تُنكر.

كما أن المواقع التى تنشر مجموعة متنوعة من الأخبار على الوب سوف يصعب كذلك تصنيفها. فهل تُصنف صورة الفظائع التى تُرتكب فى حرب ما على أنها «عنيفة» "violent"، ويتم إعاقتها عن رؤية الصغار؟، وإذا احتوى مقال على كلمة «لعنة» "curse"، فهل تُصنف هذه الكلمة على أنها مجرد مفردة وردت فى النص، أو أن الموضوع برمته يتم تصنيفه وفقاً لتلك الكلمة، وبالتالى يتم إعاقته؟.

وحتى أولئك الذين يقترحون بأن المنظمات الإخبارية «الشرعية» يجب ألا يُطلب منها بأن تقوم بتصنيف مواقعها يثير تساؤلاً مهماً حول من الذى سوف يقرر ماهية الأخبار «الشرعية».

السبب الثالث: عدم إمكانية تصنيف المحادثة:

إذا كنت فى غرفة للحوار الحى chat room أو جماعة نقاش discusion group، وهى إحدى آلاف المناطق على الشبكة، ووضع ضحية لاستغلال جنسى نداءً للمساعدة، وأردت أن تستجيب للنداء، وأنت قد سمعت بمجموعة من نظم التصنيف، ولكنك لم تستخدم إحداها مطلقاً، وقرأت صفحة RSACi على الوب، ولكنك لا تستطيع أن تحدد كيف تقوم بتصنيف محادثة عن الجنس والعنف فى استجابتك، ووعياً منك بالعقوبات المفروضة على التصنيف الخاطىء، تقرر ألا ترسل رسالتك على الإطلاق.

وهكذا، فإن متاعب التصنيف الذاتى فى الحقيقة تكون جمة عندما يتم تطبيقه على المحادثات فى بعض مناطق الإنترنت. ومعظم مستخدمى الإنترنت لا يديرون صفحات على الوب، ولكن ملايين الأفراد حول العالم يرسلون الرسائل الطويلة والقصيرة كل يوم إلى غرف الحوار الحى، والجماعات الإخبارية، والقوائم البريدية. إن المتطلب الخاص بتصنيف هذه المناطق على الإنترنت قد يكون مرادفاً لأن تطلب من الناس جميعاً أن يقوموا بتصنيف محادثاتهم عبر التليفون أو فى الشارع أو فى دعوة على العشاء.

وربما يكون الأسلوب الآخر المتاح لتصنيف هذه المناطق من الفضاء التخيلى هو تصنيف غرف الحوار الحى أو الجماعات الإخبارية بأكملها بدلاً من تصنيف الرسائل المفردة كلٍ على حدة. ولكن معظم جماعات النقاش لا يتم السيطرة عليها من قبل شخص بعينه، ولذلك من الذى سوف يكون مسئولاً عن تصنيفها؟. وعلاوة على ذلك، فإن جماعات النقاش التى تحوى بعض المواد المعترض objectionable material قد تحوى فى الوقت ذاته مجموعة كبيرة من المعلومات المناسبة والقيِّمة للقُصَّر، ولكن قد يتم حجب النقاش برمته عن الجميع.

السبب الرابع: التصنيف الذاتى سوف يخلق «قلعة أمريكية حصينة على الإنترنت»

إن الأفراد من كل بقاع العالم، ولاسيما الذين لم يتواصلوا أبداً مع آخرين بسبب المساحات الجغرافية، يستطيعون الآن الاتصال عبر الإنترنت بسهولة وبكلفة منخفضة. ولعل إحدى المجالات الخطيرة لنظم التصنيف هى قدرتها على بناء حدود حول الولايات المتحدة لتحولها إلى قلعة حصينة "Fortress America" فى مواجهة المعلومات التى ترد من خارجها على الشبكة. ومن المهم أن ندرك أن ما يزيد على نصف أوجه التعبير على الإنترنت تنشأ خارج الولايات المتحدة. وحتى إذا استطاعت الولايات المتحدة أن تجبر الدول الأخرى على تبنى نظم التصنيف الأمريكية، فكيف

سيكون لهذه النظم أى معنى بالنسبة لمواطن دولة بدائية مثل «نيو غينيا» New Guinea.

السبب الخامس: التصنيفات الذاتية سوف تشجع فقط التنظيم الحكومى ولن تمنعه:

يوجد ثمة موقع على الوب يبيع الصور الجنسية الصريحة، ويعلم المسئول عن هذا الموقع أن عديداً من الناس لن يزوروا موقعه إذا قام بتصنيف موقعه على أنه «جنسى صريح» "sexually explicit"، أو إذا لم يقم بتصنيفه على الإطلاق. لذلك، فقد قام بتصنيف موقعه على أنه «غير ضار بالقُصَّر» "okay for minors". وعلم أحد نواب الكونجرس الأقوياء بأن الموقع متاح الآن للقُصَّر، فغضب، وقام فى الحال بتقديم مشروع قانون بفرض عقوبات جنائية للمواقع التى يُساء تصنيفها mis-rated sites.

وبدون نظام للعقوبات لإساءة التصنيف، فإن المفهوم المتعلق بنظام التصنيف الذاتى برمته لا يقف على أرض صلبة. ومن المحتمل أن توافق المحكمة العليا على أن القاعدة التى يقوم عليها التصنيف من الناحية النظرية قد تنتهك التعديل الأول للدستور الأمريكى. وكما أشرنا سلفاً، فإن سناتور من ولاية واشنطن وشركة «مايكروسوفت» العملاقة وآخرين قد اقترحوا سن قانون يفرض عقوبات جنائية لإساءة التصنيف mis-rating كما اقترحت شركة Safe Surf لبرمجيات ترشيح المحتوى filtering software company تقديم قانون فيدرالى مماثل، ويتضمن القانون شرطاً يسمح للأبوين برفع الدعوى على المتحدثين عبر الشبكة للضرر إذا هم قاموا بإساءة تصنيف أحاديثهم.

ويوضح المثال الذى أوردناه سلفاً أنه رغم كل النوايا الحسنة، إلا أن تطبيق نظم التصنيف قد تؤدى إلى إطلاق يد الرقابة الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن أهداف تلك الرقابة من المحتمل أن تكون مجرد نوع من المتحدثين مثيرى الجدل مثل جماعات

الحماية من الإيدز Critical Parth Aids Project، «أوقفوا اغتصاب السجناء» Stop Prisoner Rape، ومنظمات حقوق الإنسان.. وغيرها.

السبب السادس: خطط التصنيف الذاتى سوف تحول الإنترنت إلى وسيلة إعلامية متجانسة ورقيقة يسيطر عليها المتحدثون التجاريون:

تستشير تكتلات الترفيه الضخمة مثل «ديزنى» .Disney Corp أو «تايم وارنر» Time Warner هيئة المحامين التابعة لها، والتى نصحتهم بوجوب تصنيف مواقعهم على الوب لكى تصل إلى أكبر جمهور ممكن. وحينئذ، قامت هذه التكتلات باستئجار وتدريب طاقم بشرى لتصنيف كل صفحاتها على الوب. ولذلك، فإن أى فرد فى العالم سيكون قادراً على الوصول إلى هذه المواقع.

ولا يوجد شك فى أنه يوجد بعض المتحدثين على الإنترنت لن تمثل لهم نظم التصنيف سوى قدر قليل من المتاعب المادية والبشرية مثل المتحدثين من الشركات الكبرى القوية ذات الإمكانات المادية الضخمة التى يمكنها استئجار هيئة استشارية قانونية وطاقم بشرى لتطبيق التصنيفات المطلوبة. وهكذا، فإن الجانب التجارى للشبكة سوف يستمر فى النمو والتصاعد، ولكن الطبيعة الديموقراطية للإنترنت جعلت المتحدثين التجاريين على قدم وساق مع كل المتحدثين الآخرين غير التجاريين والأفراد. ولاغرو أن التصنيف الذاتى الإلزامى للإنترنت قد يحول أكثر الوسائل الاتصالية مشاركة عرفها العالم إلى وسيلة متجانسة ورقيقة؛ وسيلة تسيطر عليها الشركات الأمريكية العملاقة.

هل تصنيف الطرف الثالث هو الحل؟

إن نظم تصنيف الطرف الثالث third-party ratings systems المصممة للعمل مع «برنامج اختيار مضمون الإنترنت» PICS تم تقديمها على أنها الإجابة الوحيدة المتاحة لمشكلات حرية التعبير التى تخلقها خطط التصنيف الذاتى . ويقول

البعض إن إجراء التصنيف من قبل طرف ثالث قد يقلل متاعب التصنيف الذاتى الملقاة على عاتق المتحدثين ويمكن أن يحد من مشكلات عدم الدقة، والتصنيف الخاطىء الناتج عن التصنيف الذاتى. وفى الواقع، فإن إحدى نقاط القوة فى اقتراح «برنامج اختيار مضمون الإنترنت» PICS هى أن مجموعة من نظم التصنيف التى تمثل طرفاً ثالثاً قد يتم تطويرها، ويستطيع المستخدمون أن يختاروا من النظام أفضل ما يتناسب مع قيمهم.

ورغم ذلك ، فإن نظم تصنيف الطرف الثالث لازالت تواجه مخاوف كبيرة عن تطبيقها على حرية التعبير لما يلى[٧] :

أولاً: لم تظهر فى الأسواق بعد مجموعة متنوعة من نظم التصنيف، وقد يكون السبب فى ذلك صعوبة قيام شركة واحدة أو منظمة بمحاولة تصنيف ما يزيد على مليون موقع على الوب، مع نشوء مئات من المواقع الجديدة، ناهيك عن جماعات النقاش وغرف الحوار الحى كل يوم.

ثانياً: حتى عند تبنى نظم تصنيف الطرف الثالث، فإن المواقع غير المصنفة unrated sites قد يتم إعاقتها.

وعند اختيار المواقع التى يتم تصنيفها أولاً، فمن المحتمل أن مصنفى الطرف الثالث سيقومون بتصنيف أكثر المواقع شعبية على الوب أولاً، مهمشين بذلك المواقع غير التجارية، أو المواقع التى يديرها أفراد. ومثل نظم التصنيف الذاتى، فإن تصنيفات الطرف الثالث سوف تطبق تصنيفات ذاتية يمكن أن تؤدى إلى إعاقة مواد ذات قيمة عن المراهقين والقُصّر الأكبر سناً. وعلاوة على ذلك، فإن نظم تصنيف الطرف الثالث ليس لديها دليلاً إرشادياً، لذلك فإن المتحدثين لا يوجد لديهم وسيلة لمعرفة ما إذا كان حديثهم قد تم تصنيفه سلباً أم لا.

ويلاحظ «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» أنه كلما كانت منتجات تصنيفات الطرف الثالث المتاحة أقل، كلما زادت احتمالات الرقابة؛ فقوى الصناعة قد

تؤدى إلى سيطرة منتج معين على السوق. وعلى سبيل المثال، إذا استخدمت كل الأسر برنامجى Netscape و Mircosoft Explorer والمتصفحات التابعة لهما بالتبعية، مع استخدام نظام RSACi للتصنيف معهما، فإنه قد يصبح RSACI نظام الرقابة الشائع على الإنترنت. وعلاوة على ذلك، يمكن للحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات تمرير قوانين تُلزم باستخدام نظام معين للتصنيف فى المدارس أو المكتبات. وكلٌ من هذه السيناريوهات يمكنها تدمير التعددية والتنوع فى سوق الإنترنت[٨].

وتجادل الجماعات المؤيدة للرقابة على الإنترنت بقولها إن نظام تصنيف الطرف الثالث لا يختلف بحالٍ عن التصنيفات الطوْعية للاتحاد السينمائى الأمريكى Motion Picture Association of America (MPAA) التى يعطيها للأفلام، وهو النظام الذى تمت معايشته لأعوام طويلة. ولكن توجد ثمة فوارق مهمة تغيب عن الجماعات المؤيدة للرقابة حيث يُنتج عدد محدود من المنتجين، فى حين أن الحديث على الإنترنت غير ذلك تماماً، إنه يتميز بالتفاعلية والمحادثات الحية. وفى النهاية، فإن تصنيفات «الاتحاد السينمائى الأمريكى» لا تواجه ميكانزمات الإعاقة الآلية.

المحكمة العليا تقضي بعدم دستورية قانون لياقة الاتصالات:

منذ إقرار «قانون لياقة الاتصالات» Communications Decency Act عام ١٩٩٦، وهو يثير انتقادات حادة من قبل اتحادات الحريات المدنية والمكتبات ومنظمات حقوق الانسان والصحافة لأنه يمثل تهديداً لحرية التعبير والحق فى خصوصية كل فرد؛ فشروط «عدم اللياقة» المتضمنة فى قانون الاتصالات تمثل خطراً داهماً على تبادل الأفكار عبر تكنولوجيات الاتصالات الجديدة المتمثلة فى شبكة الإنترنت.وكانت توجد ثمة مخاوف من أن يمنع هذا القانون المواطن الأمريكى من البحث عن معلومات على الإنترنت متعلقة بسرطان «الثدى»، أو ماهية الأسباب التى أدت إلى انتشار الإيدز، أو الأشكال المختلفة للتناسل. وكانت قائمة المعلومات التى قد يُحتمل حظرها لا حصر لها على وجه التقريب. والغريب أن هذه المعلومات

يمكن أن توجد على أرفف أية مكتبة أمريكية محلية، ولكن يُحظر الوصول إليها على الإنترنت وفقاً للقانون لأنها تعتبر مواد «غير لائقة». وذهب البعض إلى أن شروط «عدم اللياقة» سوف تؤدى إلى تدنى الاتصال على الإنترنت ليصل إلى مستوى نضج الأطفال..!. وانتقد البعض الآخر القانون لأنه ينحى الأبوين جانباً، رغم قبولهما مسئولية مراقبة استخدام أطفالهما لخدمات الكمبيوتر التفاعلية، ويمنح تلك المسئولية للحكومة الفيدرالية؛ وهو ما يؤدى إلى اقتحام القائمين بتنفيذ القانون الفيدرالى للمنازل والمكاتب وهو ما يمثل انتهاكاً صريحاً للخصوصية.

وتعبيراً عن رفضها لقانون لياقة الاتصالات، انضمت صحيفة «ستار-تريبيون» Star Tribune للاحتجاج الواسع على القانون بالإجراءات التالية[٩]:

* جعلت الصحيفة صفحاتها الشخصية homepages مجللة بالسواد سواء فيما يتعلق بموقع الصحيفة trib.com أو الخدمة التى تقدمها وتغطى أخبار التعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment Cyber - Tribune (FACT) لمدة ٤٨ ساعة.
* وضعت الصحيفة أيضاً وشاحات زرقاء على مواقع الوب كدلالة لعدم موافقتها على القانون.
* حثت الصحيفة الاتحادات المهنية التى تمثل الجرائد بأن ترفع قضية ضد شروط عدم اللياقة.
* وللإشارة إلى مدى اهتمامها بالقضية، فإن الصحيفة وضعت على موقعها FACT قرار المحكمة الأمريكية العليا فى قضية لجنة الاتصالات الفيدرالية Federal Communications Commission (FCC) ضد «مؤسسة باسيفيكا»، والتى عُرفت بقضية «الكلمات السبع القذرة» "Seven Dirty Words". ويتضمن هذا القرار النص الكامل للقضية، وهو ما يعتبر- فى حد ذاته - انتهاكاً لشروط عدم اللياقة فى قانون الاتصالات.

وفى ٢٦ من يونيو ١٩٩٧، أيدت المحكمة الأمريكية العليا الاتحاد الأمريكى للمكتبات American Liberary Association (ALA) والاتحاد الأمريكى

للحريات المدنية American Civil Liberties Union (ACLU) معارضتهما لقانون لياقة الاتصالات، حيث رأت المحكمة أن القانون غير دستورى وفقاً لما جاء فى التعديل الأول فى الدستور الأمريكى First Amendment. ولعل طبيعة الإنترنت نفسها، ونوعية التعبير عليها هو ما أدى بالمحكمة إلى أن تعلن أن الإنترنت تتمتع بالحماية المتسعة نفسها لحرية التعبير الممنوحة للكتب والمجلات والمحادثات العابرة.

وناقش «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية»، وأيدته المحكمة، أن «قانون لياقة الاتصالات «كان غير دستورى، لأنه على الرغم من أنه استهدف حماية القُصّر، فقد قام بفعالية بحظر التعبير بين المراهقين. وبالمثل، فإن عديداً من مقترحات التصنيف والإعاقة، على الرغم من أنها مصممة للحد من وصول القُصّر للشبكة، فإنها سوف تقيد بفعالية قدرة المراهقين على الاتصال عبر الإنترنت. وعلاوة على ذلك، فإن مثل هذه المقترحات سوف تقيد حقوق القُصّر الأكبر سناً فى الوصول إلى مواد تُعتبر ذات قيمة بالنسبة لهم[١٠].

وكتب رأى المحكمة العليا القاضى الفيدرالى «چون بول ستيفنز» John Paul Stevens مهاجماً القانون لأنه يقوم على تنظيم المحتوى content-based regulation، ويفتقر إلى التحديد، وتم تفصيله من منظور ضيق ليلبى هدف الحكومة لحماية القُصّر. وأكدت المحكمة العليا حكم المحكمة الفيدرالية الأدنى، والذى يقول إن الإنترنت «هى أكثر الأشكال التى تعتمد علَى المشاركة وحرية التعبير على المستوى الجماهيرى، وهى تتمتع بأعلى درجات الحماية من التدخل الحكومى»[١١].

وكتب القاضى «ستيفنز»: «إن اتساع تغطية قانون لياقة الاتصالات تعتبر غير مسبوقة على الإطلاق؛ فمجال القانون غير مقصور على التعبير التجارى أو الكيانات التجارية، ولكن أوجه الحظر غير المحدودة تمتد لتشمل كل الكيانات غير

الهادفة للربح والأفراد الذين يضعون رسائل غير لائقة أو يقومون باستعراضها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية فى وجود القُصّر. كما أن المصطلحات غير المحددة والتى تتسم بالعمومية مثل (غير لائق indecent) و(هجومية بشكلٍ واضح Patently offensive) تغطى قدراً كبيراً من المواد التى لا تتضمن صوراً عارية nonpornographic، وتعد ذات قيمة تعليمية أو قيم أخرى جادة»(١٢).

وهكذا، فإن حكم المحكمة العليا يعنى أن التعديل الأول للدستور الأمريكى يحمى المتحدثين والناشرين على الإنترنت بالقدر نفسه الذى تتمتع به الصحافة على الأقل.

وكما تم تقويض القانون الفيدرالى للياقة الاتصالات، فقد تم إسقاط القوانين المماثلة التى أقرتها الولايات المختلفة؛ ففى يوم واحد تم توجيه إنذارات تمهيدية لقانونى ولاية نيويورك وولاية چورچيا. فالدعوى القضائية للاتحاد الأمريكى للمكتبات والاتحاد الأمريكى للحريات المدنية ضد معيارى «ضار بالقُصّر» "harmful to minors" و«عدم اللياقة» "indecency" فى قانون الإنترنت لولاية نيويورك كانت ناجحة فى أولى مراحلها الحاسمة فى ٢١ من يونيو ١٩٩٨؛ فقد وجهت القاضية الأمريكية «لوريتا برسيكا» Loretta A. Preska إنذاراً مبدئياً يعوق ولاية نيويورك من تطبيق قانونها للإنترنت.

وكتبت القاضية «بريسكا» تقول إن قانون ولاية نيويورك يمثل انتهاكاً للوثيقة التجارية Commerce Clause «فالعالم الذى لا تحده حدود borderless world للإنترنت أثار تساؤلات عميقة تتعلق بالعلاقة بين الولايات المختلفة، وعلاقة الحكومة الفيدرالية بكل ولاية. وبشكلٍ تقليدى، فإن حدود السلطة القضائية مرتبط بالجغرافيا، والجغرافيا، على أية حال، غير ذات معنى على شبكة الإنترنت. إن التهديد أو الخطر الذى يمثله هذا التشريع غير الملائم يدعو إلى تحليله وفقاً (للوثيقة التجارية للدستور)، لأن تلك الوثيقة كانت تمثل رد الفعل النمطى تجاه بعض

الولايات التى قد تمثل خطراً على نمو التجارة والاتصالات ككل»[١٣].

وكتبت القاضية أن الكونجرس وحده هو المنوط بالتشريع فى هذه السبيل نظراً للضوابط التى وضعها الدستور الأمريكى. وإذا قُبل تحليل القاضية «بريسكا» فى محكمة النقض، فإنه سوف يقوض عديد من المحاولات التى قامت بها الولايات المختلفة لتنظيم الإنترنت.

وفى يوم ٢١ من يونيو ١٩٩٨ نفسه، وفى الدعوى التى رفعها «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» ضد معيار «مجهولية المصدر تعد خداعاً» "anonymity is fraud" فى قانون ولاية چورچيا للإنترنت، وجه القاضى الأمريكى «مارڤن شووب» Marvin H. Shoob إنذاراً تمهيدياً يعوق الولاية عن تطبيق قانونها للإنترنت.

وكتب القاضى أنه من المحتمل أن قانون چورچيا «باطل لأنه يتسم بالإبهام والغموض، والعمومية، ولم تتم صياغته بشكلٍ محدد ودقيق ليتلاءم مع مصلحة الولاية». وأشار القاضى إلى قرار المحكمة العليا عام ١٩٩٥ والذى يذكر: «إن تحديد هوية المتحدث لا يختلف عن أجزاء أخرى من مضمون المستند، حيث يحق للمؤلف أن يكون حراً فى أن يُضَمن اسمه هذا المستند أو لا يُضَمنه إياه». وكتب القاضى: «إن المادة التى تحظر بث مواد على الإنترنت تتضمن هوية غير حقيقية للمرسل تشكل قيداً غير جائز على المحتوى»[١٤].

قانون حماية الأطفال من الإنترنت:

فى ١٥ من ديسمبر ٢٠٠٠، أقر الكونجرس الأمريكى «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» Children's Internet Protection Act (CIPA). وبمقتضى هذا القانون فإن المدارس والمكتبات التى تتلقى دعماً فيدرالياً لتسهيل الوصول لشبكة الإنترنت ملزمة بتركيب برنامج لترشيح وإعاقة المحتوى filtering and blocking software. وجدير بالذكر أن مصدر الدعم التى تتلقاه المدارس والمكتبات يأتى من

حصيلة ضريبة تم فرضها على المكالمات التليفونية[١٥]. ويعد هذا القانون تشريعاً كلاسيكياً، لأنه يضع حلاً لا يتوافق مع المشكلة التى يعالجها.

ويهدف القانون إلى حماية الأطفال من مواد الإنترنت الضارة بالنسبة للقُصَّر، وحماية المراهقين من المواد التى تتسم بالفسق، وهو ما يتنافى مع اسمه الذى يجعله قانوناً مقصوراً على الأطفال فقط. ويحاول القانون أن يحقق هذه الحماية بإلزام المدارس والمكتبات التى تتلقى دعماً فيدرالياً بتركيب «إجراء للحماية التكنولوچية» "technology protection measure" – على حد تعبير القانون – مثل برامج الإعاقة blocking software، أو ما يُطلق عليه «برامج الرقابة» censorware.

وقد ذهب البعض إلى أن الحكومة الفيدرالية لم تكن واعية عندما قامت بتقييد وصول الأطفال للمضمون الجنسى على الشبكة؛ فلم تلبث المحكمة الأمريكية العليا بتوجيه ضربة لقانون لياقة الاتصالات فى يونيو ١٩٩٧ مستنده إلى التعديل الأول للدستور الأمريكى، حتى أقر الكونجرس «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» فى ديسمبر ٢٠٠٠. ولعل القانون الفيدرالى الوحيد الذى يقدم حماية صريحة للمتجولين الصغار على الوب فى المنزل هو «قانون حماية خصوصية الأطفال على الشبكة» Children's Online Privacy Protection Art، والذى يحظر على أى موقع على الوب جمع معلومات شخصية عن طفل ما دون موافقة أبويه.

وبعد صدور قانون «حماية الأطفال من الإنترنت»، نشرت شبكة من المنظمات ذات الصلة، بما فى ذلك أعضاء عديدين فى منظمة «تحالف حرية التعبير على الإنترنت» Internet Free Expression Alliance وأشخاص بارزين، بياناً مشتركاً يعارضون فيه المتطلبات التشريعية التى تُلزم المدارس والمكتبات العامة بتركيب تكنولوچيات إعاقة مضمون الإنترنت[١٦]. وانتقل الجدل حول القانون إلى المدارس والمكتبات لتثور قضية قانونية وفلسفية تفرق بين تركيب مثل هذه التكنولوچيات فى المدارس والمكتبات، وقيام الأبوين بتركيب برنامج لترشيح

مضمون الإنترنت على كمبيوتر منزلى انطلاقاً من مسئوليتهما فى تربية الأطفال[١٧]. فتركيب برنامج ترشيح أو إعاقة مضمون الإنترنت فى مؤسسات عامة يثير سؤالاً حول من المسئول عن الاختيار القبلى للمادة، وهو ما يثير بدوره قضية حرية التعبير، بما يؤدى إلى قراءة مثل هذه القضايا فى سياق دستورى، ويثير تساؤلات حول حقوق الأطفال ومسئولياتهم، وما قد يكون مناسباً، وما هو غير المناسب.

وتوضح الدراسات التى أجريت مؤخراً أن المضمون الجنسى الصريح يظهر فى ٢٪ فقط من مواقع الوب. ورغم ذلك، فإنه من السهل أن يتم الوصول إلى موقع يُصنف مضمونه على أنه ممنوع X-rated content، باستخدام أداة بحث رئيسية وكتابة مصطلحات مثل "bambi" أو "adult". وإذا استخدم الطفل كلمة أكثر إيحاءً للبحث، فسوف يجد نفسه أمام مئات المواقع الجنسية. والمشكلة لا تكمن فقط فى الصور العارية، فوفقاً لأحد المراكز المتخصصة، يوجد حالياً ما يربو على ٣٠٠٠ موقع على الوب تروج للكراهية hate-promoting web sites، كما يوجد عدد لا حصر له من المواقع التى يسهل وصول الأطفال إليها، وتقوم هذه المواقع بترويج العقاقير المخدرة، والخداع، وصناعة القنابل.

ومن هنا، يثور السؤال الذى طرحناه سلفاً: من الذى يتحمل المسئولية الأولية لحماية الأطفال عندما يدخلون إلى الشبكة فى المنزل؟ إنهم آباء حوالى ٢٦ مليون طفل أمريكى يدخلون إلى شبكة الوب. وبناءً على مسح أجرته مؤخراً مؤسسة «جوبيتر للأبحاث» Jupiter Research، فإن سبعاً من كل عشرة آباء يعالجون القضية بأن يكونوا موجودين عندما يدخل أطفالهم إلى الشبكة، فى حين أن ٦٪ فقط من الآباء يستخدمون برامج ترشيح المضمون، وهى المنتجات التى تعد بأن تُبقى الأطفال بمنأى عن المواد غير المرغوب فيها على الشبكة[١٨].

برمجيات ترشيح المحتوي Filtering Software

هل تستطيع الوسائل التكنولوجية أن تحل محل الأبوين فى مراقبة ما يفعله الصغار؟. فى عام ١٩٩٦، بدأت عديد من المنتجات البرامجية للرقابة تُطرح فى الأسواق وتستحوذ على انتباه الجمهور، وعلى سبيل المثال، فإن برنامج X-Stop الذى ادعى أنه يقوم بإعاقة مواد الفسق فقط، وضع موقع Quaker فى القائمة السوداء.، وهو موقع «الاتحاد الأمريكى للمرأة الجامعية» American Association of University Women، ومواقع أخرى عن الإيدز. وتقوم بعض البرامج بإعاقة أية إشارة لكلمة «جنس» "sex" أو «ثدى» "breast"، وبناء على ذلك تقوم بإعاقة المواقع التى تتناول القضايا البيولوجية والنباتية بما فى ذلك موضوعات التناسل والإنجاب، وتعوق كذلك المعلومات المتعلقة بسرطان«الثدى».

وبعد فترة وجيزة، كوّن عدد من المهتمين جماعة أطلقت على نفسها «مشروع برامج الرقابة» Censorwar Project، هدفها محاربة استخدام برمجيات الرقابة فى المكتبات العامة وإلقاء الضوء على القوائم السوداء العريضة التى تمنع هذه البرمجيات الوصول إليها على الإنترنت. وقامت الجماعة بتحليل ونشر نتائج تقارير عن منتجات مثل Bess و Websense و Cyber Partol.

وتتشابه كل المنتجات البرامجية للرقابة فى أوجه الخلل التى ترتكز على صعوبة تحديد المواد التى تستحق أن يتم إعاقتها. وبينما يستطيع أىٌ من الأبوين أن يضع قائمة سوداء محددة ترتكز على القيم الشخصية، فإن شركات برامج الرقابة تقوم بمهمة مؤداها وضع قوائم سوداء عالمية «بمقاس واحد يلائم الجميع» لكل الأطفال من جميع الأعمار والخلفيات الثقافية والسياسية. وفى رأينا، فإن هذا يثير عديداً من القضايا فى الممارسة حول مدى كفاءة هذه المنتجات لكل أسرة على حدة، حيث إنه من البديهى أن كل أسرة قد لا تشارك الشركة وجهات نظرها فيما يتعلق بما يجب وضعه فى القائمة السوداء.

والأمر الثانى، أن شركات برمجيات الرقابة لا تتمتع بالكفاءة الكاملة فى تأدية المهمة الملقاة على عاتقها، وهى مراقبة كل مواقع الوب. وعلى الرغم من أنه لا أحد يعرف بالتحديد مدى اتساع الشبكة العنكبوتية العالمية فى الوقت الراهن، فإن مقالاً نشرته مجلة «ناتشر» Nature الأمريكية فى فبراير ١٩٩٩ إستنتج أن شبكة الوب تحتوى بالفعل على ٨٠٠ مليون صفحة من المعلومات. ومن هنا، يُصعب تخيل كم الوقت الذى يستغرقه موظفو شركة مكونة من ١٠٠ موظف فى استعراض صفحات الوب لكى يدخلوا إلى كل تلك الصفحات[٣٨]. لذا، فإن كل شركات برمجيات الرقابة كانت تحيط عدد الأفراد الذين تستخدمهم لاستعراض صفحات الوب بالسرية بشكلٍ غير عادى. وهكذا، فمن المحتمل أن فرق مراجعة صفحات الوب قد تكون أقل كثيراً من ١٠٠ فرد، وخاصة أن شركات برمجيات الرقابة تعد من الشركات الصغيرة نسبياً.

وبسبب استحالة متابعة شبكة الوب سريعة التغير باستخدام مجموعة صغيرة من القائمين بمراجعة المواقع human reviewers، يوجد ثمة دليل بأن معظم شركات برمجيات الرقابة تستخدم أيضاً وسائل تكنولوجية لتحديد الصفحات التى سيقوم البرنامج بإعاقتها، ويُطلق على هذه الوسائل البرامج «العنكبوتية» "spider" programs، والتى تقوم بمسح الوب بحثاً عن كلمات مفتاحية keywords محددة. وعلى الرغم من أن معظم شركات برمجيات الرقابة قد ادعت بأنه لا توجد صفحة تمت إضافتها مطلقاً للقائمة السوداء دون مراجعة بشرية، فإنه من غير المحتمل أن أى فرد قد استطاع البحث فى مواقع غير ضارة مثل موقع «الاتحاد الأمريكى للمرأة الجامعية» أو موقع «ليزا مانيلى» قبل أن يتم وضع مثل هذه المواقع فى القائمة السوداء[٢٠]. ومن الواضح، أن السجل الفقير لشركات برمجيات الرقابة فى مجال المراجعة البشرية للمواقع، علاوة على استخدام هذه البرامج العنكبوتية «الغبية» التى تعمل بشكلٍ حرفى، قد تسبب فى معدلٍ عالٍ من الخطأ فى الممارسة.

وبينما تستجيب شركات برمجيات الرقابة لأى خلل جديد يتم الإعلان عنه

بادعاء أنها ستقوم بإصلاحه، أو تقوم بإنكار أنه قد حدثت إعاقة لموقع ما عن طريق الخطأ، فقد وجدت جماعة «مشروع برمجيات الرقابة» Censorware Project، المعارضة لهذه البرمجيات، بمر ثلاث سنوات من التقييم أن الأمور لم تتحسن على الإطلاق؛ فالشركات رفعت من قائمتها السوداء المواقع التى قامت الجماعة بلفت انتباهها إليها، وفى الوقت ذاته تمت إعاقة مواقع جديدة غير ضارة، لأنها لا تستطيع أن تفعل ما هو أضل من ذلك فى ظل عملية يكتنفها كثير من أجه الخلل. وفى بعض الحالات، وُجد أن المواقع نفسها التى تم رفع الإعاقة عنها، تمت إضافتها مرة أخرى إلى القائمة السوداء. وهكذا، فإن معدلات الخطأ تظل عالية فى مثل هذه البرامج.

ويُلزم «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» المدارس والمكتبات التى تتلقى إعانات فيدرالية باستخدام برمجيات للرقابة لحماية المراهقين من المواد التى توصف بالفسق obscene material. وقد حددت المحكمة الأمريكية العليا الفسق بأنه مادة «هجومية تتسم بالشهوانية بشكل واضح»، وتفتقر إلى أية قيمة علمية أو أدبية أو فنية أو سياسية.

وتكمن المشكلة فى القائمين بمراجعة برمجيات الرقابة، والذين يعملون وفقاً لمعايير تتسم بالسرية، وهم الذين يقررون أن تلك المادة تتسم بالفسق من الناحية القانونية، رغم أن المحكمة لم تحكم بأن هذه المادة كذلك. والمشكلة الأكثر تعقيداً تتمثل فى قيام المحكمة العليا فى قضية Miller V. California قد تبنت المعايير المجتمعية المحلية لـ «الشهوانية» و«العداء الظاهر»، بما يعنى أن التعبير الذى قد يكون مقبولاً فى كاليفورنيا قد يتسم بالفسق فى ولاية أخرى[٢١].

كما أدى استخدام البرامج العنكبوتية spiders فى عملية تحديد المواقع التى يتم إعاقتها إلى تفاقم المشكلة؛ فاتخاذ قرار يتعلق بأى المواد يتسم بالفسق أو أى المواد ضار بالقُصَّر يعد محاولة إنسانية تتصف بالذاتية البحتة. ولا يوجد ثمة برنامج يرتكز على «الذكاء الاصطناعى» تم خلقه، ويستطيع أن يفعل ذلك، كما أن المهمة صعبة للحكم الإنسانى لكى يتم تنفيذها.

مدي دستورية قانون حماية الأطفال الإنترنت:

في الوقت الذى بدأت فيه المكتبات العامة فى أوستن بولاية بوسطن وأماكن أخرى فى الولايات المتحدة تركيب برامج إعاقة blocking software على أجهزة الكمبيوتر المتصلة بالإنترنت، وفى الوقت الذى كانت تنوى مكتبات أخرى عديدة شراء مثل هذه البرمجيات، ذهب البعض إلى أن تركيب برامج إعاقة فى المكتبات العامة غير دستورى وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment.

ويذكر هذا البعض أن معظم المدافعين عن استخدام برامج الإعاقة فى المكتبات قد تناسوا أن المكتبة العامة تعبر فرعاً من الحكومة، وبناء على ذلك فإنه يُطبق عليها قواعد التعديل الأول للدستور الأمريكى. ولأن المكتبات تتمتع بالحرية فى تحديد ماهية المواد التى تريد اقتناءها، فإن التعديل الأول يمنع الحكومة من نزع مواد من على أرفف المكتبة بناءً على عدم الموافقة رسمياً على محتوى هذه المواد. والأمر الثانى: أن القواعد التى حددتها الحكومة لتصنيف أشكال التعبير بواسطة مدى قبول المحتوى (فى المكتبات أو أية أماكن أخرى) تعد موضع شك، وقد تكون مبهمة أو فضفاضة، ويجب أن تتلائم مع المعايير القانونية القائمة والتى وضعتها المحكمة العليا. وأخيراً، إن أية مكتبة لن تكون نائباً أو مفوضاً لمنظمة خاصة، مثل شركة برمجيات الرقابة، فى تحديد ما قد يشاهده رواد المكتبة[٢٢].

وفى ٢٠ مارس ٢٠٠١، قام «الاتحاد الأمريكى للمكتبات» American Library Association (ALA) برفع دعوى قضائية أمام محكمة فيدرالية أمريكية تقع فى الحى الشرقى ببنسلفانيا بولاية فيلادلفيا ضد «قانون حماية الأطفال من الإنترنت»، كما قام «الاتحاد الأمريكى للحريات المدنية» Americal Civil Liberties Union (ACLU) أيضاً برفع دعوى قضائية مماثلة أمام المحكمة الفيدرالية نفسها فى اليوم نفسه. ويطالب الاتحادان فى دعواهما إيقاف العمل بالقانون لأنه غير دستورى. فالقانون يُلزم المكتبات العامة التى يمكن لمستخدميها

الوصول للإنترنت باستخدام تكنولوجيا الإعاقة. وجدير بالذكر أنه على مدار ثلاث سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠)، فإن أكثر من ١٩٠ مليون دولار أُنفقت على ما يزيد عن ٥٠٠٠ مكتبة عامة من خلال برنامج فيدرالي، وذلك حتى تستطيع هذه المكتبات تقديم خدمة الوصول للإنترنت دون أية رسوم[٢٣].

ويعارض الاتحادان القانون لأنه يمثل انتهاكاً للتعديل الأول للدستور الأمريكي، لأنه يقيد - بشكلٍ غير دستوري - الوصول إلى معلومات يتمتع الوصول إليها بالحماية الدستورية، وأنه تبين من استخدام المرشحات أو تكنولوجيا الإعاقة أنها تقوم بإعاقة أوجه التعبير التي تتمتع بالحماية protected speech، ولم تثبت فعالية في إعاقة مواقع الوب ذات المحتوى الجنسي[٢٤].

وفي النهاية، قضت المحكمة الفيدرالية ببنسلفانيا بأن «قانون حماية الطفل على شبكة الإنترنت» غير دستوري، ونقضت الحكومة الأمريكية الحكم، إلا أن محاكم النقض الفيدرالية أقرت حكم المحكمة الفيدرالية الأدنى. وفي أواخر شهر مايو ٢٠٠١، وافقت المحكمة الأمريكية العليا على سماع نقض الحكومة الأمريكية لقرار محاكم النقض الفيدرالية. وقد قدمت جماعات حرية التعبير عريضة دعوى تعارض إعادة النظر في عدم دستورية القانون[٢٥].

وفيما له علاقة بالموضوع ذاته، ففي ٢٣ مارس ٢٠٠١، سلمت محكمة النقض للدائرة السابعة إنذاراً أولياً ضد قانون محلي أقرته إنديانابوليس، والذي يحظر على القُصّر ممارسة ألعاب الڤيديو التي تحوي عنفاً وصوراً جنسية صريحة دون موافقة الأبوين. وقد رفضت المحكمة النزاع لأن ألعاب الڤيديو تفاعلية ويجب أن تُعامل بشكل مختلف، كما أنها لم تُؤخذ في الاعتبار عند وضع التعديل الأول للدستور الأمريكي. وكان القانون المحلي يُلزم الأبوين بمصاحبة أولادهم إلى أماكن ألعاب الڤيديو، إلا أن المحكمة أشارت إلى أن الأطفال يتمتعون بحقوق التعديل الأول ولا يمكن أن يفقدوها بسهولة[٢٦].

وذكرت المحكمة: «إن من يبلغون ١٨ عاماً لهم الحق فى الانتخاب، ومن الواضح أنه يجب أن يُسمح لهم بحرية تشكيل رؤاهم السياسية على أساس من عدم وجود رقابة قبل أن يصلوا إلى الثمانية عشرة. ولأن حق من يبلغ الثمانية عشرة فى الانتخاب هو حق شخصى ممنوح له، وليس حقاً يجب أن يُمارس عنه من قبل أبويه، فإن حق الأبوين فى أن يتطوعوا لتقديم المساعدة للولاية بحجب أطفالهم عن الأفكار التى لا يوافق عليها الأبوان لا يمكن أن يكون حقاً مطلقاً أيضاً. إن الأفراد لا يُحتمل أن يصبحوا فعالين بشكلٍ جيد، وذوى فكر مستقل ومواطنين مسئولين إذا تربوا فى فقاعة ثقافية»(٢٧).

قانون مكافحة الإرهاب:

فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ على مدينتى نيويورك وواشنطن، تم تقديم مشروع قانون عُرف باسم «تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب» Provide Appropriate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (PATRIOT) إلى مجلس النواب الأمريكى. ويستهدف القانون توسيع قدرات المراقبة الإلكترونية electronic surveillance للشرطة بشكلٍ كبير، ويشدد العقوبات المتصلة بجرائم معينة فى مجال الكمبيوتر computer crimes. وقد أثارت المسودة الأولية لمشروع القانون المعروف باسم «قانون مكافحة الإرهاب» Anti-terrorism Act (ATA) مخاوف بشأن الحقوق المدنية.

ويضيف القانون إلى السلطات القانونية والمخابرات بما يسمح لهذه الجهات بجمع المعلومات، اعتقال المهاجرين، تتبع الذين يتعاونون مع الإرهابيين المشتبه فيهم، وتجميد حسابات البنوك والأرصدة المالية للمنظمات الإرهابية(٢٨).

وقد تم تعديل القانون ليتضمن تعريفاً أضيق لـ«الإرهاب» للحد من السلطات

الممنوحة فى المسودة السابقة للشرطة والمخابرات، إثر الانتقادات التى وجهها أنصار الحقوق المدنية لهذه المسودة. وتتضمن هذه السلطات حقوقاً بشأن تسجيل أية اتصالات قد يجريها شخص ما بأية طريقة، وتكون هذه الاتصالات مرتبطة بإرهابى مشتبه به، والسلطة المخولة باعتقال أى مهاجر له صلة بأى عمل من الأعمال الإرهابية، وتضيف أى هجوم على أجهزة الكمبيوتر computer hacking على أنه هجوم إرهابى terrorist offense(٢٩).

ويحدد القانون ما يزيد عن أربعين هجوماً إجرامياً، ويحتوى أيضاً على إعطاء صلاحيات لضباط الأمن العام الذين أصيبت حركتهم بالشلل فى هجمات الثلاثاء الأسود Black Tuesday's attacks على واشنطن ونيويورك، ومنح السلطات القانونية ووكالات المخابرات صلاحيات أوسع. ويسمح القانون باستخدام وسائل لاعتراض الاتصالات، كما يسمح بمراقبة الاتصالات التى تُجرى عن طريق أجهزة الكمبيوتر.

ومن بين الأربعين عملاً إجرامياً أو عدائياً التى يضمها القانون: «التطفل على أجهزة الكمبيوتر وتدميرها»، والتى اعتبرت أعمالاً إرهابية إذا كان الغرض منها «التأثير على تصرف الحكومة بالتخويف أو الإكراه... أو الانتقام منها لقيامها بتصرف معين». ويذكر القانون أن الأعمال الإرهابية يمكن أن يُعاقب عليها بالسجن مدى الحياة دون وجود نص فى القانون يعمل على الحد من مدة هذه العقوبة، وهو ما تسبب فى قيام بعض أنصار الحقوق المدنية بإثارة مسألة «النسبية»؛ بمعنى هل هو صحيح حقاً أن يتم وضع شخص ما فى السجن بقية حياته لأنه قام بتدمير موقع للحكومة على الويب؟(٣٠).

وبينما قامت مسودة مشروع «قانون مكافحة الإرهاب» Anti-terrorism Act السابق لهذا المشروع بمنح سلطات أوسع مع تحديد تعريفات أقل للمصطلحات، فإن المحللين التكنولوجيين يشيرون إلى أن عديداً من التعريفات فى مشروع قانون PATRIOT الجديد لازالت تترك الباب مفتوحاً لعديد من التفسيرات.

وقد ألقى البعض الضوء على السلطات المخولة للقانون الجديد فى مجال المراقبة

الإلكترونية، بما فيها التوسع المحتمل فى استخدام تكنولوچيا حديثة لمراقبة الإنترنت. وقد ذكر عديد من مقدمى خدمة الإنترنت فى الولايات المتحدة أنه طُلب منهم تركيب جهاز للاعتراض wiretap device معروف باسم carnivore بعد وقوع الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك. ويتمتع هذا الجهاز، الذى أعيدت تسميته بـ DCS1000، بالقدرة على التقاط محتويات رسائل البريد الإلكترونى والبيانات الأخرى.

وأكد المدعى العام « چون آشكروفت» John Ashcroft الحاجة للتشريع الجديد لمساعدة الشرطة فى تحرياتها، مطالباً بسرعة إقرار تشريع لمكافحة الإرهاب، وذكر أن المناقشات الكثيرة للمشروع لن توقف الإرهابيين. وفى تعليقات له فى أواخر سبتمبر ٢٠٠١ أمام اللجنة التشريعية لمجلس الشيوخ Senate Judiciary Committee، طالب المدعى العام بـ«وسائل» أفضل تساعد المباحث الفيدرالية فى مطاردة الإرهابيين، مشبهاً موقف المباحث الفيدرالية الراهن بـ«إرسال قواتنا إلى ميدان حديث للقتال بأسلحة قديمة».. وأضاف «إن التكنولوچيا سبقت نظمنا الأساسية بمراحل. وقد حددت السلطات القانونية منذ عقود مضت فى ظل وجود التليفونات التقليدية – وليس البريد الإلكترونى، والإنترنت، وأجهزة التليفزيون المحمولة، والبريد الصوتى»[٣١].

وفى الوقت نفسه، حذر أنصار الحقوق المدنية من توسيع سلطات المراقبة بشكل غير ضرورى، قائلين أنه لا يوجد دليل قاطع أن المراقبة الأكثر صرامة كان يمكنها أن تمنع مأساة الحادى عشر من سبتمبر. وذكروا أن مشروع قانون سابق لمكافحة الإرهاب قد تصدع لأنه كان يعتبر «الهاكرز» بمثابة «إرهابيين»، وقام بتوسيع قدرة المباحث الفيدرالية على اعتراض الإنترنت، فى حين أن النسخة المعدلة من المشروع تتراجع خطوة إلى الوراء لأنها تسمح تماماً للمخابرات والمباحث الفيدرالية بفرض المراقبة المعلوماتية على الأمريكيين[٣٢].

وقد لاقى بند المراقبة معارضة شديدة لأنه يسمح للقائمين على تنفيذ القانون

الفيدرالى بتطبيق أوامر اعتراض وفقاً لقواعد المخابرات الأجنبية، وذلك بدلاً من اتباع المعايير العادية فى البحث عن الأدلة فى القضايا الإجرامية. ومما أثار حفيظة بعض نشطاء الحريات المدنية البند الذى يسمح للقائمين على تنفيذ القانون بالحصول على سجلات الإنترنت Internet records بالسهولة نفسها التى يتم بها الحصول على أمر من المحكمة للحصول على تسجيلات للمكالمات التليفونية[٣٣].

وقال الرئيس بوش فى حديث السبت فى الإذاعة: «إننى أطلب من الكونجرس قانوناً جديداً يتمتع بسلطات أكبر فى التتبع الأفضل لاتصالات الإرهابيين. إننى سوف أبحث أيضاً عن تمويل أكبر وتكنولوجيا أفضل لوكالة المخابرات فى بلدنا»[٣٤]. وقد عملت إدارة بوش على ممارسة ضغوط متزايدة على الكونجرس لإقرار التشريع. وذكر جيرى بيرمان Jerry Berman المدير التنفيذى لمركز الديموقراطية والتكنولوجيا Center for Democracy and Technology (CDT) للصحفيين «إن مخاطر الحصول على شىء ما خاطىء تعد عالية بشكلٍ ذى دلالة فى مثل هذه العملية التى تتسم بالسرعة[٣٥].

وفى ٢٦ من أكتوبر ٢٠٠١، وقع الرئيس بوش قانون USA-PARTIOT Act لسنة ٢٠٠١، ليصبح قانوناً سارى المفعول. وقد صوّت مجلس الشيوخ لصالح القانون بمعدل ٩٨ صوتاً ضد صوت واحد بناءً على نسخة معدلة لمشروعات القوانين العديدة لمكافحة الإرهاب، والتى كانت تنوى الولايات المتحدة إقرار إحداها منذ فترة. وقد وافق مجلس الشيوخ على القانون فى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١. كما وافق مجلس النواب على القانون بأغلبية ٣٥٧ ضد ٦٦ صوتاً فى اليوم السابق لقرار مجلس الشيوخ. ويتضمن التشريع النهائى تغييرات طفيفة لعل أبرزها غياب الشروط المتعلقة بالمراقبة الإلكترونية، وتعديل بشأن إجازة التدقيق والتفحص القضائى باستخدام نظام Carnivore التابع للمباحث الفيدرالية والمستخدم فى اعتراض الاتصالات الإلكترونية .

وفى ٢٩ من أكتوبر ٢٠٠١، صدرت المذكرة التفسيرية الميدانية للقانون، وأعلن چونآشكروفت وزيرالعدل بأنه قام بتوجيه المباحث الفيدرالية ومكاتب المدعى العام فى الولايات المتحدة لكى تبدأ فوراً فى تنفيذ هذا التشريع. وجدير بالذكر أن بعض الصلاحيات التى يمنحها القانون للشرطة والمخابرات تنتهى فى ديسمبر ٢٠٠٥.

ولكن، من يدرى، فقد يتم تقويض هذا القانون كما حدث للقانونين السابقين بفضل منظمات حقوق الإنسان واتحادات الحريات المدنية ومراكز الخصوصية الإلكترونية، إن هذا القانون تم إقراره بسرعة غير معهودة فى النظام الليبرالى الأمريكى، والأخطاء فيه واردة بشكلٍ كبير، كما أن تطبيق القانون على أرض الواقع سوف يوجد عديداً من الممارسات التى لن ترضى عنها الديمقراطية الأمريكية، لذا فإن الأسوأ فيما يتعلق بهذا القانون لم يأت بعد.

***

هوامش الفصل الثالث

(1) Human Rights Watch, Silencing The Net, The Threat to Freedom of Expression On - line , May 1996 , Vol. 8, No.2 (G), Available at :

- http://www.eipc.org/free-speech/intl/hrw-report-5-96.html).

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) American Civil Liberties Union (ACLU). Is Cyberspace Burning?, How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?,1997, Available at :

- http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html).

(5) "Internet Ratings Systems: How Do They Work?", American Civil Liberties Union (ACLU) , 1997, Available at:

- http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html).

(6) See:

-Consumer Reports Online, "Digital Chaperones for Kids", March 2001.Available at:

-http://www.consumerreports.org/main/detail.jsp?CONTENT.../-1/166695740304485357).

-American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.

(7) American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.

(8) Ibid.

(9) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Star - Tribune Puts intself on the line for online liberty", Feb. 9, 1996, Available at:

- http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(10) American Civil Liberties Union (ACLU), Is Cyberspace Burning?, Op.cit.

(11) First Amedment Cyber Tribune (FACT), "U.S. Supreme Court Strikes Down Communictations Decency Act, June 26, 1997, Available at:

- http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(12) Ibid.

(13) First Amedment Cyber Tribune (FACT). "New York State Internet

Censorship Law is Struck Down, June 21, 1998", Available at:

- http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(14) First Amedment Cyber Tribune (FACT), "State of Georgia's Internet Law is Also Struck Down, June 21, 1998", Available at:

- http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(15) Internet Free Exression Alliance, "Congress Mandates Use of Filtering in Schools and Liberaries", December 19. 2000, Avaiable at:

- http://www.ifea.net).

(16) Free Expression Alliance. "Groups Announce Opposition to Filtering Mandate", January 23, 2001, Available at:

- http://www.inea.net).

(17) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Internet Debate Moves into Schools and Libraries", Available at:

- http://www.w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(18) Jupiter Communications, Kids: Evolving Revenue Models for the 2 - 12 Market, (New York: Jupiter Strategic Planning Services, 1998).

(19) Jonathan Wallace, "CIPA: Congress' Censorware Boondoggle", Censorware Project, February, 5, 2001, Available at:

-http://censorware.net/article.p1?sid=01/02/13/0717221&mode-thread&threshod=).

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) Jonathan D. Wallace, "Purchase of Blocking Software By Public Libraries Is Unconstitutional", Wed, 12, March 1997, Available at:

- http://www.mit. edu/activities/safe/labeling/censorware-lib-wrong).

(23) See:

First Amendment Cyber Tribune (FACT), "American Library Association and the American Civil Liberties Union File Lawsuits Challenging Federal Law Mandating Software Filters on Schools and Public Library Internet Access", Available at:

- http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

- Internet Free Expression Alliance, "Lawsuit Challenges Internet Filtering Mandate", March 20, 2001, Available at: http://www.ifea.net).

(24) Ibid.

(25) Internet Free Expression Alliance, "Supreme Court to Review Internet Free Speech Case:, May 23, 2001, Available at: http://www.ifea.net).

(26) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Court of Appeals Stops Enforcement of Indianapolis Law to Limit Access of Minors to Video Games Depict Violence, Availableat:
http://w3.trib.com/FACT/1st.net.free.html).

(27) Ibid.

(28) Robert Lemos, "Anti-terrorism bill to go to House", ZDNet News, Octobe 2,2001 , Available at :
http://www.Zdnet.com/zdnn/stories/news/0,4586,5097691,00.html).

(29) Ibid.

(30) Geek.com Newsletter, "Anti-terrorism law=more surveillance, October 3, 2001, Available at: http://www.geek.com/news/geeknews/2001 Oct/gee 20011003008156.html).

(31) Robert Lemos, "Anti-terrorism bill to go to House", Op.cit.

(32) Ibid.

(33) David McGuire, "Senators Create Toughest Anti-Terrorism Measure Yet". Newsbytes, October 4, 2001, Available at:
http://www.nbnn.com/news/01/170840.html).

(34) David McGuire, "Anti-terrorism' Proposal Continues to Draw Shivers", Newsbytes, October 2, 2001, Available at:
http://www.newsbytes.com/news/01/170736.html).

(35) Ibid.

(36) See:

- Electronic Privacy Information Center (EPIC), "Anti-Terrorism Bill Signed Into Law", Washington, November 5, 2001, Available at: http://www.epic.org).
- Declan McCullagh, "USA Act Stampedes Through", Lycos Worldwide, Oct. 25,2001, Available at: http://www.wired.com/news/conflict/0,2100,47858,00.html).

الفصل الرابع

التشريعات المنظمة للإنترنت فى الدول العربية

في معظم الدول العربية، تقوم الحكومات بالسيطرة على وسائل الاتصال والمعلومات؛ فهذه الحكومات لا ترغب فى أن تتدفق أية معلومات إلى بلادها دون رقابة، لذا فإنها إما أن تقوم بالهيمنة والتحكم فى وسائل الإعلام المطبوعة والمذاعة أو تقوم بإحكام الرقابة الصارمة عليها. ولا توجد ثمة ضمانات مطلقاً لحرية الصحافة فى الدول العربية، وحتى فى إسرائيل، الدول اليهودية وسط المنطقة العربية، والتى تتشدق بأنها تحتذى النمط الغربى فى الديمقراطية، وأنها الدولة الديموقراطية وسط طوفان من الديكتاتوريات العربية، توجد فيها رقابة عسكرية لديها سلطة إغلاق الجرائد ومحطات التليفزيون، كما أن أى فرد يخرق قانون الرقابة قد يواجه ما يصل إلى خمس سنوات فى السجن[1]. وفى بعض الدول العربية، تستطيع وسائل الإعلام أن تقوم بدورها فى نقل التصريحات والبيانات الرسمية إلى الجمهور، ولا يُسمح لها بنقد سياسات الحكومات أو نقد سلوك العائلات المالكة وكبار المسئولين. وقد أثارت الرقابة الحكومية شكوكاً متزايدة بشأن الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية فى الشرق الأوسط، وتذهب بعض المسوح إلى أن مشاهدى التليفزيون فى دول الخليج يفضلون شبكات التليفزيون الدولية على محطات التليفزيون المحلية[2].

وتعلم القيادات السياسية فى الدول العربية أن المحطات التليفزيونية الفضائية لعبت دوراً مهماً فى انهيار الأنظمة الشيوعية فى شرق أوروبا، لذا فإن قادة هذه الدول لا يرغبون فى حصول شعوبهم على المعلومات، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالاً. لقد وضعت السعودية حظراً كاملاً على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة قد تجعل بلادهم عُرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية، بما تحويه هذه الثقافات من عُرى وعنف. وعلى أية حال، فالالتزام بمثل هذا الحظر لم يكن سوى استجابة للمحافظين أو المتشددين لأنه أثبت استحالة تطبيقه[3].

وكان لدولة قطر أسلوبها الخاص فى مراقبة الموجات الكهربائية electric waves، التى تُنقل عبر الهواء، حيث تتيح لقاطنى المنازل وصلات الكابل cable hook-up، التى تقدم برامج الفضائيات الدولية، والتى يتم استقبالها من خلال هوائى الاستقبال الذى تملكه الدولة، وهذا يعنى أن كل البرامج تخضع للرقابة الحكومية قبل أن تصل إلى المشتركين.

وقد اتخذت دول أخرى مداخل مختلفة، فمصر، على سبيل المثال، تقوم ببث برامج تنافسية للجمهور، ولها قنواتها الفضائية الخاصة بها، وتتمتع فيها الصحافة المطبوعة المحلية بدرجة لا بأس بها من الحرية، فى حين تخضع الصحف الأجنبية لرقابة صارمة وحظر توزيع أى عدد يمس مبادىء الدولة السياسية والإجتماعية والاقتصادية.

الإنترنت في الدول العربية:

ظهرت الإنترنت فى الدول العربية فى الوقت الذى بدأت فيه الحكومات العربية تتواءم مع قضايا الفضائيات، لتسبب أرقاً لأولئك الذين يرغبون فى الحد من تدفق المعلومات لبلادهم. وقد أدى ذلك إلى تبنى مدخل مختلف فى التعامل مع شبكة المعلومات العالمية، ولاسيما لما تتمتع به من خصائص تفاعلية.

وكما فى أجزاء عديدة من العالم، فإن الإنترنت تنتشر بسرعة كبيرة فى العالم العربى بصفة عامة،ودول الخليج العربى بصفة خاصة، ففى عام ١٩٩٩ ارتفع عدد مستخدمى الإنترنت من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون بنسبة زيادة قدرها ١٠٤٪، كما أن عدد مواقع الوب المتصلة بالعالم العربى زاد بشكل ذى دلالة، ففى عام ١٩٩٩ كان يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب، وهو ما يعكس نسبة زيادة قدرها ٢٢٥٪ مقارنة بالعام السابق. وبحصوله على ما يزيد عن ٣٥٪ من استخدام الإنترنت فى العالم العربى، فإن مجلس التعاون الخليجى قد سجل أعلى معدل لاستخدام الشبكة فى المنطقة. كما أن الإمارات العربية المتحدة سجلت وحدها

أعلى معدل لاستخدام الإنترنت فى العالم العربى عام ١٩٩٩ (١٥٪)، فى حين سجلت قطر والكويت مجتمعتين ما يزيد عن ١٢٪ فى العام نفسه[٤].

إن المنطقة العربية تعد واحدة من أكثر المناطق الأقل تمثيلاً فى العالم فيما يتعلق بالوصول للإنترنت. ويوجد ثمة شك فى أن نمو الإنترنت قد شهد بطئاً ملحوظاً نظراً لخوف أولئك الذين يوجدون فى السلطة من أن دمقرطة الوصول للإنترنت سوف يؤدى إلى إنهاء سيطرة الدولة على المعلومات. وعلى سبيل المثال، فقد صرحت السلطات السعودية خلال عام ١٩٩٨ بأن التأجيلات المستمرة فى افتتاح خدمة الإنترنت للجمهور كان سببها البحث عن نظام تستطيع بموجبه أن تعوق تدفق المعلومات «غير المرغوبة».

ولكن بعد بداية بطيئة، تزايد انتشار الإنترنت فى المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية. وقد عملت القوى المؤيدة للإنترنت داخل الحكومات وفى الأوساط البحثية والأكاديمية علاوة على شركات الأعمال على دفع عملية الوصول للإنترنت بشكل أيسر للحصول على المعلومات والإتصالات المباشرة.

وبحلول مايو ١٩٩٩، فإن كل دول المنطقة باستثناء العراق وليبيا أصبح لديها شكل ما من الاتصال الدولى بالإنترنت. كما يمكن أن يصل الجمهور لخدمات الإنترنت عبر الشركات المحلية المقدمة لخدمة الإنترنت Internet Service Providers (ISPs) فى كل هذه البلدان باستثناء سوريا التى لا تتيح الخدمة للجمهور حتى أكتوبر ٢٠٠١، عند كتابة هذا البحث. كما توجد عديد من مقاهى الإنترنت cybercafés المدفوعة فى معظم الدول العربية، وتتيح هذه المقاهى وصول الجمهور للإنترنت مقابل مبلغ محدد فى الساعة[٥].

وتتابع الصحافة العربية بنشاط أخبار الإنترنت، والمؤتمرات التى تُعقد عن ثورة المعلومات أصبحت شائعة فى المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن سوريا - التى لم تسمح بعد للجمهور بالوصول للإنترنت، إستضافت «المؤتمر الدولى الثانى للشام

حـول تكنولوچيـا المعلومـات» Second Al-Sham International Conference on Information Technology فى دمشق فى أبريل من العام ١٩٩٩[٦].

أساليب التعامل مع الإنترنت:

آليات الرقابة وآفاق حرية التعبير:

مثلما هو الحال مع المحطات التليفزيونية الفضائية، اتخذت الحكومات فى المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للسيطرة على شبكة الإنترنت المتنامية. وتعد مصر والكويت و(إسرائيل) أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود. وتُعد السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة، فى حين تقع الدول الأخرى فيما بين هذين القطاعين. وفى الدول المحافظة، تُقيد خدمات الإنترنت بشكلٍ جوهرى لتصبح مقصورة على الخدمات غير الضارة من وجهة نظرها. وفى الوسط، توجد الدول التى لم تقاطع خدمات الإنترنت، ولكنها تحاول فى الوقت الراهن أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية.

وفيما يلى نحاول أن نستعرض **آليات** الرقابة وآفاق حرية التعبير على شبكة الإنترنت فى المنطقة العربية والخصائص المميزة لكلٍ منهما:

أولاً: آليات الرقابة:

فى محاولة لإخضاع شبكة الإنترنت مارست الحكومات العربية مجموعة من الآليات الرقابية نجملها فيما يلى:

١- الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت:

فى معظم بلدان العالم التى عرفت النمو السريع للإنترنت، لعب القطاع العام دوراً فى بناء العمود الفقرى لشبكات الاتصالات، من خلال تقديم التمويل المبدئى

والتنظيمات والمعايير وتشجيع الاستثمار الخاص وتعليم الكمبيوتر. وهكذا، فإن الحكومات التى تبغى نمو الإنترنت يجب عليها أن تتبنى سياسات تدعيمية، ولا تكتفى برفع الرقابة والقيود التى تحد من الوصول للشبكة. وثمة حكومات قليلة فى المنطقه العربية قد تبنت هذا المدخل.

ولعل إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية فى العالم العربى أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية فى المنطقة يتم تقديمها بشكل كبير عبر مؤسسات الدولة. وهذا يعنى أن مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة تحتكر الخطوط التليفونية، وبالتالى تحتكر أيضاً البنية الأساسية الاتصالية. وفى عديد من الدول العربية، فإن الشركات التى تديرها الحكومة هى التى تقدم خدمات الإنترنت للجمهور. وفى هذه الدول، ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت فى تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web design. وتعد مصر والأردن والسعودية حالات استثنائية فى هذه السبيل حيث يوجد عديد من مقدمى الخدمة الذين ينتمون للقطاع الخاص.

وعلى النقيض من ذلك، فإن معظم الدول العربية الأخرى يوجد بها مقدم وحيد محلى لخدمة الإنترنت مثل: «الشركة الإماراتية للاتصالات» فى الإمارات و«الشركة العُمانية للاتصالات» OmanTel فى عُمان، و«الشركة القطرية للاتصالات» Q-Tel فى قطر، وشركة Batelco فى البحرين. وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى كل دولة. وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة فى السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدولة على هذا القطاع المهم، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح[٧].

وذكر «شكيب لحريشى» رئيس «اتحاد الإنترنت المستقل» فى المغرب أنه فى حين أن الحكومة المغربية ليست لديها سياسة معلنة للرقابة أو فرض قيود على الوصول للإنترنت، إلا أن نمو الإنترنت قد تحقق من خلال فرص غير عادلة أتيحت

لشركة الاتصالات التى تسيطر عليها الدولة وهى «شركة اتصالات المغرب» فى مقابل الشركات الخاصة المقدمة للخدمة، هذا علاوة على فشل الحكومة فى تعليم الجمهور مبادىء التعامل مع الإنترنت[٨].

وتعمل الأسعار المحلية لأجهزة الكمبيوتر أو الخدمات على الحد من استخدام الإنترنت فى عدد من دول المنطقة. وقد تعكس تلك الأسعار إتجاهات الحكومة نحو انتشار استخدام الإنترنت، وذلك لأن تلك الأسعار قد تدعمها الحكومة وقد تفرض عليها الضرائب والجمارك. وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية فى المنطقة العربية أغلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، وهذا إذا ما قيست هذه الكلفة بمتوسطات الدخول[٩].

٢- تبني الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة:

اتخذت عديد من الحكومات العربية مدخلاً يتسم بالحذر تجاه الإنترنت، وخاصة أنها وسيلة تسمح للأفراد، بسهولة وسرعة ودون كلفة كبيرة، بتبادل المعلومات بوسائل تعمل على التخلص من هيمنة الدولة. وقد تبنت الحكومات وسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة؛ فدول مثل اليمن والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تفرض الرقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتمر عليها محتويات الوب proxy servers، وهى وسائل يتم وضعها بين المستخدم النهائى والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين. وفى عدد من الدول، بما فيها الأردن، فإن الضرائب وسياسات الاتصالات تجعل الوصول للإنترنت مكلفاً تماماً، وبعيداً عن متناول عديد من الأفراد، سواء كان هذا هدف هذه السياسات أم لا.

وقامت تونس بإقرار أكثر التشريعات المتعلقة بالإنترنت تفصيلاً فى المنطقة العربية، وقد تمت صياغته - بشكلٍ كبير - لكن يضمن أن التعبير المباشر لا يستطيع مراوغة السيطرة الحكومية الصارمة على التعبير فى وسائل الإعلام الأخرى.

وفى غالبية الدول، حيث لم يتم إقرار قوانين متعلقة بالإنترنت بعد، فإن القيود القانونية على حرية التعبير والصحافة لها تأثير قوى على ما يتم التعبير عنه على شبكة الإنترنت، وخاصة فى الندوات الجماهيرية مثل اللوحات الإخبارية bulletin boards وغرف الحوار الحى chat rooms.

وفى منطقة تقوم عدد من حكوماتها بمراقبة تليفونات بعض المعارضين والمنشقين بشكل روتينى، يشكك مستخدمو الإنترنت فى عدد من الدول، بما فيها البحرين وتونس، فى أن الحق فى الخصوصية بالنسبة للمراسلات يتم انتهاكه من خلال رقابة الدولة على البريد الإلكترونى. وقد قضى أحد المواطنين البحرينيين ما يزيد عن عام كامل فى السجن للاشتباه فى قيامه بإرسال معلومات «سياسية» بالبريد الإلكترونى للمنشقين بالخارج [١٠] .

وفى حالة الإمارات، تدخلت الشرطة فى الإنترنت، وكُوِّنت «اللجنة الاستراتيجية الوطنية للإنترنت» عام ١٩٩٦، والتى أوصت بأن تخول لوزارة الإعلام والشرطة فضلاً عن شركة «إنترنت الإمارات» Emirates Internet المقدمة للخدمة سلطة إصدار تراخيص للإنترنت. وهكذا فإن الصيغة الصينية- السنغافورية للرقابة على الإنترنت لا توجد فقط فى الدول العربية، بل توجد أيضاً فى الدول الأسيوية الأخرى، حيث تعتبر القواعد الأخلاقية والروابط العائلية أقوى مما هى عليه فى الغرب واليابان[١١] .

ولا توجد ثمة حكومة فى المنطقة العربية تأمل فى أن تُرى على أنها ضد الإنترنت، فقد أكد المسئولون السوريون والسعوديون لمواطنيهم بأن الجمهور سوف يحصل قريباً على الوصول للإنترنت، حتى على الرغم من أنهم أثاروا مسألة القيم المحافظة لتبرير المدخل التدريجى للوصول الجماهيرى للشبكة.

وذكرت صحيفة «تشرين» السورية الرسمية اليومية فى ٢٧ من يناير ١٩٩٧ أن اشتراكات الإنترنت سوف تُفتح للجمهور السورى خلال ستة أشهر. وبعد مرور

٢٨ شهراً أخرى ذكرت تقارير صحيفة من سوريا أن الوصول الجماهيرى للإنترنت سوف يكون متاحاً قريباً..!. وفى السعودية، ذكرت صحيفة «الجزيرة» فى ١٢ من مايو ١٩٩٧ أن الملك فهد قد وافق من حيث المبدأ على السماح بالوصول الجماهيرى للشبكة، ولم يتحقق ذلك سوى فى يناير من العام ١٩٩٩، عندما تم السماح للشركات المحلية المقدمة للخدمة بتقديم الخدمة للمواطنين العاديين، بعد خمس سنوات تقريباً من ربط مؤسسات الدول بالإنترنت. ويفسر رئيس المجموعة التى كانت تدرس هذه القضية فى غرفة التجارة والصناعة بالرياض هذا التأجيل بأنه كان ضرورياً «للانتهاء من التكنولوچيا المطلوبة لإعاقة الوصول إلى المعلومات التى تتناقض مع قيمنا الإسلامية والخطيرة على أمننا»(١٢).

٣- التذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة:

يجادل المشرعون حول العالم بأن كبح جماح حرية التعبير على الإنترنت أمر مطلوب لحماية الأطفال من المضمون الضار، ورأينا ذلك جلياً فى دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية فى المبحث الأول من هذه الدراسة. ويذهب البعض إلى ضرورة تنظيم الإنترنت للحفاظ على القيم الدينية وحماية الثقافات المحلية، وحماية الأمن القومى، وإعاقة الإرهابيين وإسكات العنصريين. وفى المنطقة العربية، قليل من المسئولين يعترضون على أن إعاقة المعلومات السياسية من بين أهدافهم فى وضع أوجه السيطرة والتحكم فى الإنترنت.

وفى دول الخليج العربى، يلاحظ البعض أن الصور العارية pornography هى تقريباً أول ما يشار إليه دائماً، مصحوباً بالحديث عن الوصول إلى معلومات غير إسلامية (مثل كيف تستطيع الانتحار؟»، بالإضافة إلى التأثيرات المحتملة على دور المرأة فى المجتمع، والتأثيرات المحتملة على المعايير الثقافية المحلية. وهذه المخاوف هى التى تطفو على السطح فى الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين ورجال الدين(١٣).

وقد مضت السعودية إلى أبعد من ذلك فى تحديد مجال البيانات التى يُرغب فى إبعادها عن الإنترنت؛ فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية»[١٤].

وقد ذكر مسئولون من دولة الإمارات العربية المتحدة أن منع الصور العارية pornography هو الهدف الوحيد لنظام رقابة الإنترنت. وتحدث مسئولون من دول أخرى وممثلون عن الشركات المقدمة للخدمة فى المنطقة بشكلٍ أكثر عمومية عن حماية القيم الثقافية. وعلى سبيل المثال، فإن ممثل «شركة الاتصالات اليمنية» Teleyemen، المحتكرة لتقديم خدمة الإنترنت فى اليمن، أخبر منظمة Human Rights Watch أن الشركة تعمل وفقاً «لالتزام عام» وهو «الحد من الوصول للمعلومات التى تعتبر غير مرغوبة وتتسبب فى هجوم ضد المعايير الاجتماعية والدينية أو الثقافية»[١٥]. ومثل الإمارات والسعودية، تقوم اليمن بترشيح ما يمكن أن يصل إليه المستخدمون عبر الشبكة من خلال جهاز كمبيوتر رئيسى proxy server، وبرنامج للرقابة censorware.

وقد شاهرت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العداء، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع. وقد أدان المشرعون فى الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية. وهكذا، فإنه حتى فى الكويت، أكثر الدول الخليجية ليبرالية فى التعامل مع الإنترنت، بدأ البعض يتساءل: لماذا لا تقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت. وقد قدم عبد الله الحجرى أحد نواب مجلس الأمة الكويتى الإسلامى التوجه اقتراحاً للمجلس يدعو فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التى تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية[١٦].

وقد رددت الحكومات ومؤيدوها هذه المضامين لتبرير النمو البطىء للإنترنت

وبطء السماح للجمهور بالوصول للشبكة. وعلى سبيل المثال، فإن المتحدث باسم «جمعية الكمبيوتر السورية»، التى كان يرأسها بشار الأسد إبن الرئيس الراحل حافظ الأسد ورئيس الجمهورية حالياً، ذكر «إن مشكلتنا أننا مجتمع له تقاليد، وأننا يجب أن نعلم أنه إذا كان هناك شيئاً لا يتوافق مع مجتمعنا، فإننا يجب أن نجعله آمناً»[١٧].

وبالنسبة للقوى المحافظة فى السودان، فإن الإنترنت مساوية للفساد الأخلاقى، وتريد هذه القوى إغلاق الشركة التى تقدم للسودانيين خدمة الوصول للطريق السريعة للمعلومات. والمستهدف بهذا الغضب هى «سودانت» Sudanet، وهى شركة مشتركة بين قناة الخرطوم التليفزيونية المملوكة للدولة وشركتين من شركات القطاع الخاص وهما «شركة اتصالات السودان» وشركة «كافت انترناشيونال». وعندما شُكلت «سودانت» عام ١٩٩٥، كانت خدماتها مقصورة على الوزارات والشركات والمنظمات الدولية. وعندما قامت الشركة بتقديم خدماتها للجمهور فى أوائل عام ١٩٩٨، فإن ذلك قد سبب فزعاً للجماعات الإسلامية فى السودان.

ويرى محمد صالح حسان إمام طائفة الأنصار الإسلامية القوية أن الإنترنت «مفسدة»، ويتنبأ بأنها سوف تفسد الشباب السودانى لأنها سوف تغرقهم بالمعلومات من خارج البلاد؛ معلومات عن الثقافة والسياسة والقيم الغربية. وذكر أن الأئمة يعدون لشن حملة على مستوى البلاد ضد خدمات الإنترنت فى السودان، والتى ذكر أنها يجب أن تُحظر لحماية شباب البلاد. وقال: «يجب أن يحترم الشعب المسلم العقيدة، ولا يسمح لمثل هذه المعلومات بالوصول إلى أسرهم». ويؤيد رؤيته هذه محاضر فى جامعة القرآن الكريم بالسودان، الذى ذكر أيضاً أن الإنترنت تمثل خطراً على المجتمع وأمن البلاد. وأضاف هذا الأكاديمى، الذى رفض ذكر أسمه، أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تسمح الحكومة للناس بالوصول للإنترنت، طالما أن «المعلومات المتاحة على الإنترنت يُقال إنها عن الجنس، الحملات ضد الإسلام، السياحة وعديد من الأخبار المفسدة الأخرى وغير المقبولة لدى الأسر الإسلامية»[١٨].

وعديد من الأسر السودانية تعارض وصول أبنائها للإنترنت لأنها تشعر أن الشبكة تقدم معلومات عن الجنس والأشياء الأخرى الحافلة بالخطايا. كما أن ثمة قطاعات أخرى تعرب عن قلقها بشأن خدمة الإنترنت، بما فى ذلك قطاعات من قوات الأمن، التى تخشى المتمردين والجماعات المعارضة الأخرى التى قد تستخدم الإنترنت لنقل معلومات مضادة للحكومة. وذكر مسئول أمنى أن الدولة يجب أن تقرر ما المعلومات التى يجب أن يُسمح بها عبر الإنترنت، ويجب أن تُفحص المعلومات الواردة بشأن أى شىء قد يؤثر على الأمن(١٩).

وعلى أية حال، فقد ذكر على كرار المسئول عن خدمة العملاء بـ«سودانت» أن المعارضة للخدمة لن تمنع الشركة من الاستمرار فى ربط الناس بالشبكة، ولن تجعلنا نفرض أى قيد على وصولهم للإنترنت. وذكر أن «سودانت» تقوم بعمل وعملها هذا لا يتضمن رقابة مستخدمى الإنترنت. وعلى الرغم من ذلك، فإن «سودانت» تعى جيداً أن الكلفة العالية لتركيب الخدمة قد تكون رادعة، لذلك فإنها تشجع الناس على دفعها بالتقسيط.

٤- هيمنة اللغة الإنجليزية على الإنترنت:

وثمة عامل آخر لا دخل للحكومات العربية به، ويعمل على الحد من نمو الإنترنت فى المنطقة وهو الهيمنة المستمرة للمواد الإنجليزية اللغة. وعلى الرغم من أن حجم المواد باللغة العربية ينمو باستمرار، كما سبق وأوضحنا فى بداية هذا البحث، ورغم أن البرامج العربية المتاحة لتصفح الوب فى تحسن مستمر(٢٠)، فإن المستخدمين الذين لا يتحدثون الإنجليزية يظلون بمنأى عن الوصول للموارد المتاحة على الشبكة(٢١). والمتحدثون بالفرنسية، مثل عدد من دول شمال أفريقيا، لديهم القدرة على الوصول إلى مواد أكثر بشكلٍ ذى دلالة مقارنة بمن يتحدثون العربية فقط.

وبينما لا تزال المواقع ذات الأصل الغربى تسيطر على الإنترنت، فإن عديداً من المدافعين عن الإسلام والأسلحة قد احتضنوا الإنترنت كوسيلة لنشر رسالتهم.

ومن بين كل القوى السياسية المعارضة فى المنطقة، فإن الإسلاميين أكثر القوى فعالية ونشاطاً على الشبكة، بفضل عدد كبير من النشطاء فى مجال تعليم الكمبيوتر، ولاسيما الذين يعيشون فى أوروبا وأمريكا الشمالية[٢٢].

وقد تجاوبت الحكومات العربية مع نشوء شبكة الإنترنت بفعالية التواجد، كما تجاوبت معها بالرقابة والتنظيم. وقد أنشأت كل الحكومات موقعاً أو أكثر على الوب لكى يكون صوتها مسموعاً وسط طوفان مصادر المعلومات البديلة فى الفضاء التخيلى. والسعودية، البحرين، مصر، إيران، المغرب، عمان، تونس والسلطة الوطنية الفلسطينية من بين الدول التى تبث إرسالاً إذاعياً أو تليفزيونياً أو كليهما على الشبكة.

واستثمرت السعودية بكثافة فى نشر رسالتها خارج أراضيها من خلال تواجدها على الإنترنت، وكذلك من خلال ملكية السعوديين المؤيدين للحكومة للجرائد والمجلات ووسائل الإعلام الإذاعية العربية الموجودة فى أوروبا. ولعل إحدى القوى الدافعة لذلك هى الرغبة فى مواجهة جماعات منشقة سعودية فى لندن مثل «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» <www.ummah.org.uk/cdlr> و«حركة الإصلاح الإسلامى فى السعودية» <www.miraserve.com>، والتى تتمتع بسجل حافل فى استخدام آلات الفاكس والإنترنت ضد النظام الملكى السعودى[٢٣].

وقد أنشأت حكومة تونس مواقع عديدة تحوى معلومات رسمية ووصلات لوسائل الإعلام المؤيدة للحكومة. وفى مجهودات للعلاقات العامة تم تدعيمها من قبل رجال أعمال تونسيين مؤيدين للحكومة فى باريس، تم إنشاء موقع على الوب تم تصميمه بحيث يبدو كأنه موقع منظمة العفو الدولية عن تونس، وذلك بغرض تضليل الزائرين للموقع. ويقدم هذا الموقع <www.amnesty-tunisia.org> معلومات إيجابية فقط عن سجل تونس فى مجال حقوق الإنسان، ولا يقدم شيئاً ذا صلة بتقارير منظمة العفو الدولية Amnesty International[٢٤].

ثانياً: آفاق حرية التعبير علي شبكة الإنترنت:

إن التبنى السريع لتكنولوچيا الاتصال والمعلومات بصفة عامة، سواء كانت الإنترنت أو الفضائيات أو أية تكنولوجيات أخرى، فى المنطقة العربية خلال العقد الماضى قد أدى إلى عديد من التأثيرات السياسية والإجتماعية. ومنذ عام ١٨٧٠، وحتى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت التكنولوچيا تميل إلى تيسير المركزية centralization؛ فالسكك الحديدية، التلغراف والتليفون ساعدت جميعها فى هيمنة من يوجدون فى مركز الدائرة على أولئك الذين يوجودون فى محيط هذا المركز. واليوم، فإن لتكنولوچيا الاتصال والمعلومات تأثيراً معاكساً، لأنها تعمل على تحقيق لامركزية السلطة decetralization of power؛ ونشأة اقتصاد الخدمات، الإنترنت، تليفزيون الأقمار الصناعية ونمو التعليم على مستوى جماهيرى كلها عوامل تعمل على تقوية محيط الدائرة على حساب المركز. وتميل كل هذه التكنولوچيات إلى تمكين السلطة على المستوى المحلى، فى حين تعمل على تقويض السلطة المركزية وهيمنتها. ولذا، فإن ثورة المعلومات والعولمة تهدد الأنظمة السياسية فى المنطقة العربية وتهدد قدرتها على السيطرة فى الحد من وصول مواطنيها للمعلومات.

كما أن استخدام تكنولوچيا الاتصال والمعلومات، والاتصال بواسطة الحاسبات computer mediated communiction (CMC)، وأبرزها الإنترنت، كوسائل ذات فعالية فى أيدى منظمات المجتمع المدنى للعمل على تقدم كلٍ من الأجندة المحلية والعالمية لهذه المنظمات، قد ثبت نجاحها فى دول أمريكا اللاتينية والصين وجنوب شرق آسيا، وأثبت فعالية كذلك فيما بين المنظمات العالمية للمجتمع المدنى مثل جماعات حقوق الإنسان والمنظمات المعنية بالمرأة والبيئة. ويوجد هذا التمكين المحتمل لمنظمات المجتمع المدنى فى المنطقة العربية، ليطرح فرضية سقوط الأنظمة السلطوية السائدة فى المنطقة، والتى تعوق نمو منظمات أكثر ديموقراطية للمجتمع المدنى. ومن خلال خفض التكاليف التنظيمية، التغلب على الحدود السياسية

والجغرافية، والسماح للمنظمات بالعمل لدفع التأييد المحلى والدولى للأچندة الديموقراطية، فإن الإنترنت تمتلك القدرة على تحرير الإمكانات الكاملة للمجتمع المدنى فى المنطقة العربية[٢٥].

وتستعرض الأمثلة التالية كيف أن الإنترنت تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجة السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات:

* عبر البريد الإلكترونى ومواقع الوب، استطاعت منظمات حقوق الإنسان فى مصر والأراضى الفلسطينية ودول أخرى نشر معلومات بشكلٍ أكثر فعالية من أى وقت مضى، وذلك على الرغم من مواردها المتواضعة ووصولها المحدود لوسائل الإعلام المحلية[٢٦].
* قامت الجرائد الصادرة بالعربية والإنجليزية والفرنسية والتى خضعت للرقابة أو الإغلاق فى مصر والجزائر والأردن بوضع قصصها الإخبارية المحظورة على الإنترنت، حيث يمكن للقراء المحليين وعبر العالم الإطلاع عليها. ومن هنا، فإن المواد التى لا تستطيع الصحف نشرها نظراً للضغوط السياسية أو أية عوامل أخرى، قامت بتوزيعها بشكلٍ واسع على الإنترنت[٢٧]. وعندما بدأت الصحف اليومية الخاصة فى الجزائر إضراباً فى أكتوبر من العام ١٩٩٨ للاحتجاج على الضغوط الذى تمارسه المطابع المملوكة للدولة عليها، قامت هذه الصحف بوضع نشرات يومية على الوب لكسب التأييد الشعبى لقضيتها. كما أن المنظمات الموجودة على الإنترنت مثل Digital Freedom Network <www.dfn.org> تجعل المواد المراقبة متاحة على الشبكة[٢٨].
* قام مواطنون عرب بالمناظرة والحوار مع الإسرائيليين فى غرف الحوار الحى chat rooms والأشكال الأخرى من الملتقيات على شبكة الإنترنت، فى وقت يصعب فيه أو يستحيل عليهم أن يلتقوا وجهاً لوجه أو يجروا محادثات تليفونية، أن

يتبادلوا مراسلات بريدية، وذلك نظراً للقيود المفروضة على السفر وغياب الروابط التليفونية أو البريدية بين معظم الدول العربية وإسرائيل[٢٩].

* ويمكن للمغربيين أن يجدوا معلومات غزيرة موضوعة على الوب من قبل «جبهة البوليساريو» التى تتحدى السيادة المغربية على غربى الصحراء، ومثل هذه المعلومات غير موجودة، أو موجودة من وجهة نظر أحادية فى وسائل الإعلام المحلية والمكتبات. كما أن الجزائريين يستطيعون زيارة مواقع الجماعات الإسلامية المحظورة على الوب، ولا يوجد لهذه الجماعات مطبوعات شرعية داخل الجزائر.

* أدت شبكة الوب العالمية بجرائدها المباشرة والبث الإذاعى والتليفزيونى المتاح عليها إلى التنوع فى الأخبار المتاحة للمواطن العربى فى المنطقة، وهو نفس ما أتاحته محطات التليفزيون الفضائية العربية الشائعة[٣٠]. ويعد هذا التغيير ملحوظاً بصفة خاصة لأولئك الذين يعيشون فى بلدان قد لا تُتاح فيها الجرائد الأجنبية، أو قد تكون باهظة الكلفة، أو يكون قد مضى عليها وقت ليس بالقصير عندما تصل إلى السوق الصحفية.

وعلاوة على ذلك، تتيح الإنترنت إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة فى تدفق المعلومات؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت، يمكن للأفراد - بأسعار المكالمات الدولية - أن يتصلوا بمقدمى الخدمة فى دول أخرى، وهو ما يحدث فى سوريا على سبيل المثال. وإذا تم إعاقة موقع للوب، فإن أصحاب الموقع أو الهواة يستطيعون تغيير عنوانه، أو يضعون المحتوى نفسه على مواقع أخرى. ويستطيع المستخدمون المحليون أن يشاهدوا مواقع الوب المعاقة بالوصول إليها بالاستخدام المجانى لأجهزة كمبيوتر رئيسية لا تخضع للرقابة anti-censorship proxy (ACP) servers.

كما يمكن لهؤلاء المستخدمين أن يكون لديهم أيضاً أشخاصاً يتمتعون بالوصول

إلى المضمون المُعاق محلياً، ليقوم هؤلاء الأشخاص بإرسال هذا المضمون كملفات على البريد الإلكترونى. وهكذا، فإن مراسلات البريد الإلكترونى يمكنها أن تفلت من الرقابة باستخدام حسابات بريد إلكترونى بأسماء مستعارة، أو بالتشفير، أو بتمرير الرسائل عبر خدمات إعادة إرسال الرسائل على الوب Web-based re-mailing service، والتى تتيح إخفاء هوياتهم بإزالة البيانات التى تحدد هوية المرسل.

والظاهرة الجديرة بالتسجيل فى هذه السبيل، أن معظم البلدان العربية التى أتاحت الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت قد تسامحت مع حرية التعبير على الشبكة بشكلٍ أوسع نطاقاً مما هو مسموح به فى وسائل الإعلام المحلية؛ فدول مثل الكويت، الجزائر، مصر، الأردن ولبنان قد سمحت كلها بحرية تعبير غير مقيدة نسبياً لآلاف من المستخدمين فى كل دولة، حتى على الرغم من أن هذه الدول تنفذ قوانين صارمة للصحافة ضد الدوريات والمطبوعات التى تنشر مواد معترض عليها.

وحتى الدول التى تنكر حق الوصول الجماهيرى لشبكة الإنترنت مثل العراق وليبيا، لم تقرر مطلقاً حظر امتلاك أجهزة المودم أو الوصلات التى تربط المواطنين بالدولة بمقدمى الخدمة خارج البلاد. كما تسامحت سوريا مع القدر المتزايد المحدود والتدريجى للوصول للإنترنت فى ظل التأجيلات المتتالية لإتاحة الخدمة للجمهور.

تشريعات الإنترنت فى المنطقة العربية:

إن تونس هى الدولة العربية الوحيدة التى لديها أكثر تشريعات الإنترنت تفصيلاً فى المنطقة كلها، حيث قامت تونس ببسط قانون الصحافة لديها لكى ينسحب على الإنترنت. وتذكر السلطات التونسية أن التشريع المعنى بالإنترنت فى البلاد مصمم لدعم تقديم خدمات الإنترنت وإعداد تونس لعصر مجتمع المعلومات. وأن التشريع يهدف إلى دعم الوصول لخدمات الإنترنت لكل من يرغب فى ذلك، بالكفاءة نفسها والسعر نفسه علاوة على حفز القطاع الخاص - فى إطار المنافسة الشريفة - لتسويق خدمات الإنترنت وإنشاء شركات مضيفة لمواقع الوب.

وبينما تؤسس تنظيمات الإنترنت فى تونس لمعايير وقواعد للقطاع التجارى الناشىء، فإن هذه التنظيمات تعكس أيضاً - على الرغم من التصريحات السابقة - اتجاه الحكومة نحو تقييد حرية التعبير وعدم التسامح مع أى انشقاق. ومما يدعم رأينا أن كل وسائل الإعلام التونسية تدعم الخط الرسمى للدولة وتتجنب نشر الأخبار والتعليقات التى توجه النقد لسياسات الحكومة. كما أن النشطاء السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان الذين انتقدوا الإجراءات المقيدة لحرية التعبير تم الزج بهم فى السجون، وتم إنزال جزاءات بهم فى أماكن عملهم، ومُنعوا من السفر إلى خارج البلاد. وتعمل المراقبة البوليسية الصارمة على تدعيم مناخ من الخوف والرقابة الذاتية[٣١].

والجزء الرئيسى من التشريع الذى يحكم الإنترنت عبارة عن مرسوم صدر فى ٢٢ من مارس ١٩٩٧ باسم «مرسوم الإنترنت»، وتبعه بعد ثمانية أيام مرسوم آخر يغطى خدمات الاتصالات بشكلٍ أكثر عمومية.

ويحدد مرسوم الاتصالات الشروط التالية:

* قانون الصحافة سوف يُطبق على إنتاج وتقديم وبث وتخزين المعلومات عبر وسائل الاتصالات (بما فيها الإنترنت) (مادة ١).
* كل الشركات مقدمة الخدمة يجب أن تحصل على ترخيص من وزارة الاتصالات (مادة ٧).
* «لجنة لخدمات الاتصالات» سوف تراجع كل تطبيق لعمل أية شركة مقدمة للخدمة؛ وتتضمن اللجنة ممثلين من وزارات الدفاع والداخلية، ومسئولون يشغلون مواقع متصلة بالاتصالات وعلوم المعلومات والكمبيوتر (مادة ٨).

ويضع مرسوم الإنترنت القواعد التالية:

* يجب أن تعين كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP مديراً يكون «متحملاً

للمسئولية.. عن مضمون الصفحات وصفحات ومواقع الوب التى تقوم الشركة المقدمة للخدمة باستضافتها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية Servers المملوكة لها (مادة ٩، الفقرة ٣). كما أن مستخدمى الإنترنت وأولئك الذين ينشأون مواقع وب ويديرون أجهزة كمبيوتر رئيسية Servers مسئولون أيضاً عن أية انتهاكات للقانون (مادة ٩، الفقرة ٤).

* كل شركة مقدمة لخدمة الإنترنت ISP يجب أن تقدم، بصفة شهرية، قائمة بمشتركيها فى الإنترنت «للقائم بالتشغيل العام» public operater (الهيئة التونسية للإنترنت التى تديرها الدولة) (المادة ٨، الفقرة ٥)؛ وإذا قامت الشركة بإغلاق أبوابها أو قامت بإيقاف نشاطها فى تقديم خدمات الإنترنت، فيجب عليها، دون تأخير، مراجعة «القائم بالتشغيل العام» لتسليمه نسخة كاملة من أرشيفها ووسائل قراءة هذا الأرشيف (مادة ٩، الفقرة ٧).

* يجب أن يقوم «المدير» بمراجعة المضمون على أجهزة الكمبيوتر الرئيسية بالشركة المقدمة لخدمة الإنترنت، للتأكد من أنه لا توجد معلومات على النظام تتناقض مع «النظام العام والأخلاقيات الطيبة» "l'ordre publique" and "bonnes moeurs"، وهى العبارات نفسها التى وجدت فى المادة (٦٢) من قانون الصحافة.

ويمنع مرسوم الإنترنت أيضاً التشفير encryption دون موافقة مبدأية من السلطات (مادة ١١). ومرسوم سبتمبر ١٩٩٧ حول التشفير يلزم الأشخاص أو مقدمى الخدمة الذين يأملون فى تشفير البيانات بضرورة التقدم بطلب لوزارة الاتصالات مع تقديم المفاتيح المطلوبة لفك شفرة البيانات. وتبت الوزارة فى الطلب بعد استشارة «لجنة الاتصالات» المشار لها سلفاً.

والعقد الذى يوقعه المشتركون عند الحصول على خدمات الإنترنت من «الهيئة التونسية للإنترنت» يضع وسائل حكومية أكثر للسيطرة. وأكثر هذه الوسائل، بشكل ملحوظ، أن العقد يُلزم المستخدمين بأن يوقعوا على أنهم سوف «يستخدمون

الإنترنت فقط لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذى يمارسه العميل، مع الالتزام الصارم بالقواعد المعمول بها ». ويُلزم العقد العملاء أيضاً بما يلى:

* «الإفشاء للهيئة التونسية للإنترنت بكل الحسابات التى تم فتحها للمستخدمين وأولئك الذين يحصلون على خدمة الوصول للشبكة».
* «منع الوصول من أماكن بعيدة remote access (من دول أجنبية) لشبكتها من قبل مستخدمين خارجيين لم يحصلوا على تصريح مبدئى من الهيئة التونسية للإنترنت».
* «إبلاغ الهيئة التونسية للاتصالات بأى تغيير فى العنوان، المعدات، والمستخدم».

وتحتفظ «الهيئة التونسية للإنترنت» بالحق فى وقف خدمة الإنترنت دون سابق إنذار إذا قام المشترك بأى استخدام يعتبر «غير صحيح أو يتناقض مع الشروط الموقع عليها » فى العقد. وللهيئة الحق أيضاً وفقاً للعقد بالقيام بزيارات للموقع للتأكد من أن المعدات المتصلة بالإنترنت يتم استخدامها بالفعل «إلتزاماً بالقواعد والقوانين وللتأكد من أنها تستخدم بشكل صحيح».

تعليق على تشريع الإنترنت فى تونس[٣٢]:

مسئولية الشركة مقدمة خدمة الإنترنت عن المضمون:

إن وضع المسئولية القانونية على عاتق الشركة مقدمة خدمة الإنترنت، وبشكل محدد على «الشخص المسئول» الذى تعينه الشركة، بالنسبة لمواقع الوب التى تستضيفها، تمثل تهديداً لحرية التعبير على الشبكة online freedom of expression. وهذه المسئولية تضع عبئاً تنظيمياً على مقدمى الخدمة حتى على الرغم من أنهم لا يستطيعوا واقعياً مراقبة مواقع الوب التى يستضيفونها، فعديد

منها يتغير أو يتم تعديله يومياً من قبل الأشخاص أو الهيئات التى تدير هذه المواقع. وإذا تم تفعيل هذا الشرط، فمن المحتمل أن يعمل ذلك على إبطاء تدفق البيانات المباشرة أو الحد منه.

والحكومة، فى خطابها لمنظمة Human Rights Watch، تذكر أن مقدمى لخدمة مسئولون فقط عن محتوى مواقع الوب ولكنهم ليسوا مسئولين عن محتوى رسائل البريد الإلكترونى أو ما تضعه الجماعات الإخبارية newsgoups على الشبكة. ولكن المسئولية عن مضمون الجماعات الإخبارية يبدو أنها قد تم جمعها مع القسم الموجود فى مرسوم الإنترنت والذى يلزم مقدمى الخدمة بألا يسمحوا بأى شيء «يبقى» على أجهزتهم ويضر «النظام العام والأخلاقيات الطيبة». وهذه الصياغة الفضفاضة والمبهمة يبدو أن المقصود بها هى جعل مقدمى الخدمة يعملون على رقابة المحتوى حتى لا يقعوا تحت طائلة القانون.

إمداد الحكومة بقوائم المشتركين:

وتوضح الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن يقدموا بصفة شهرية أسماء المشتركين فى الخدمة لتسهيل إنشاء قاعدة إحصائية ودليل لمستخدمى الإنترنت. وتذكر الحكومة أن مقدمى الخدمة يجب أن تحتفظ بمعلومات عن المستخدمين واستخدامهم السرى للشبكة.

وإلزام مقدمى الخدمة بتقديم قوائم المشتركين للحكومة ينتهك حقوق الخصوصية والمجهولية anonymity لمستخدمى الإنترنت. وبالنسبة لإعداد دليل للمستخدم user directory أو قاعدة بيانات، فإننا يمكن ألا نجد أى تأثير على هذه البيانات بالنسبة للمستخدمين الذين لا يرغبون فى أن يدلوا بهذه المعلومات. والتسليم الإجبارى لمثل هذه المعلومات للسلطات، والتى قد تعمل على تسهيل المراقبة الإلكترونية electronic survellance، يمكن أن يمنع التونسيين فقط الذين

يرغبون فى التعبير عن أنفسهم أو يتلقوا المعلومات على الشبكة.

عقد الهيئة التونسية للإنترنت يحد من حقوق المستخدمين:

إن العقد الذى تقدمه الهيئة التونسية للإنترنت للعملاء يحد من حقهم فى البحث عن المعلومات على الشبكة والوصول إليها. وإلزام العملاء بأن يستخدموا الإنترنت فقط «لأغراض علمية أو تكنولوجية أو تجارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الذى يمارسه العميل» من الواضح أنه يعوقهم عن استخدام الإنترنت لأغراض شخصية أو لأغراض تتعلق بأنشطة وأعمال أخرى غير التى يقومون بها، وذلك خوفاً من عقوبة إلغاء العقد. وينتهك العقد أيضاً خصوصية المستخدمين بإلزامهم بأن يعلموا الهيئة التونسية للإنترنت بكل الأشخاص الذين يستطيعوا الوصول لحساباتهم (التى تسجل أنشطتهم على الشبكة).

وفى أول سبتمبر ١٩٩٨، بدأ تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات فى الأردن، والذى يقيد حرية الصحافة بعدة طرق. واللغة الفضفاضة لهذا القانون الجديد لاقت انتقاداً من قبل الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان فى الأردن وعبر العالم. والمادة (٢) التى تعرف «الإصدار» Publication؛ «أية وسيلة إعلامية والتى يتم التعبير فيها عن المعانى والكلمات والأفكار بأية طريقة»، قد يتم تفسيره بسهولة لكى يتم تطبيقه على الإصدارات الإلكترونية الموجودة على الإنترنت، على الرغم من أن السلطات لم تصرح، حسب معلوماتنا، صراحة بأن هذه هى القضية. ومعالم القانون الجديد التى تقيد حرية التعبير تتضمن المتطلبات التالية:

* يجب أن تؤمن الإصدارات الخاصة غير اليومية رأس مال لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً (حوالى ١٤٠,٠٠٠ دولار أمريكى)؛ ويجب أن يكون لدى الصحف اليومية رأس مال لا يقل عن ٥٠٠,٠٠٠ ديناراً أردنياً خلال فترة تصل إلى ثلاثة شهور لكى تُنشر، وهو ما يزيد عن سبعة أضعاف ما ورد فى القانون السابق (مادة ١٣).

* الإصدارات «تُحجم عن نشر أى شىء يتناقض مع مبادىء الحرية، المسئولية الوطنية، حقوق الإنسان، وقيم الدولة العربية والإسلامية» (مادة ٥).

* والدوريات (التى تم تعريفها أيضاً بطريقة قد تتضمن الإصدارات الموجودة على الإنترنت) تُحجم عن نشر أية مواد تحتوى على مضمون معترض عليه، بما فى ذلك أى شىء «ينتقص الملك والعائلة الملكية.. أو يتعدى على النظام القضائى أو يمس استقلاليته... (و) يشجع على الإنحراف أو يؤدى إلى الفساد الأخلاقى» (المادة ٣٧).

وانتهاكات المادة (٣٧) يجعل الدورية هدفاً لغرامات لا تقل عن ٥,٠٠٠ ديناراً أردنياً (المادة ٤٧) وإغلاق محتمل بأمر المحكمة (مادة ٥٠). وفى مايو ١٩٩٩، أثار قانون الصحافة والمطبوعات حالة واحدة لإيقاف إصدار مطبوع[٣٣]. وتأثير هذه القانون على وسائل الإعلام المباشرة online media يبقى غير واضح حتى الآن.

***

هوامش الفصل الرابع

(1) See:

- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economic (JIME) Review, 1997, Available at:

- http://www.pws.ptserv.net/h.../the%20 Internet%20 and %20 middle %20 studies.ht

(٢) إتضح أن مصادر الأخبار المحلية، بما فيها الوسائل المطبوعة والمذاعة، لا تلق.(تقديراً من الشباب فى دول مجلس التعاون الخليجى الذين يفضلون مشاهدة CNN أو NBC أو الاستماع إلى الخدمة العربية لمحطة BBC. وذكر ٧٥٪ من الدارسين الذين أخذت عينتهم من الكويت والسعودية والإمارات أن الخدمات الإخبارية الأجنبية كانت أكثر مصداقية، واعتبروا المصادر الإخبارية المحلية فقيرة أجداً.

See: Jamal al-Suwaidi, "Satellite news most popular in Gulf-survey" Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6, 1997.

(3) Andrew Rathmell, "Netware in the Gulf, "Jane's Intelligence Review, January 1997, p. 29.

(4) See:

- DIT net, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000.

- DIT net, Internet Usage in the Arab World, March 3, 1998, http://www.ditnet.co.ae/arabic/reports).

(٥) للوصول إلى مزيد من المعلومات عن مقاهى الإنترنت فى العالم العربى يمكن الدخول إلى موقع الوب:

- www.netcafeguide.com.

(6) Reuters, "Syrian Conference Calls for Wider Internet Access", May 1, 1999.

(٧) لمزيد من المعلومات عن الدور الذى تمارسه احتكارات الاتصالات أنظر:

- محمد عارف، «المستقبل لهاتف الإنترنت الذى يدخل المنطقة العربية»، الحياة (لندن)، ٨ من يوليو ١٩٩٨.

- David Butter, "Telecoms Reform Takes the Lead", Middle East Economic Digest, May 8, 1998, pp. 2-3.

(8) Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa. Free Xpression and Censorship. June 1999, Available at :

-http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../su mmary.ht).

(9) Ibid.

(10) Ibid.

(11) Hosoka Shuji, "The Internet and Middle East Studies", Op.cit.

(12) See:

- Habib Trabelsi, "Sudis Near End of Seven-Year Wait to Surf the Net", Agence France - Presse, July 15, 1998.

(13) Grey E. Burkhart and Seymour E. Goodman, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf, "Communications of the ACM, March 1998, Vol. 41, no. 3.

(١٤) صحيفة «الجزيرة» السعودية، ٦ من مايو ١٩٩٨.

(15) Human Rights Warch, "The Internet in the Mideast and North Africa", Op.cit.

(16) Hosoka Shuji, "The Internet and Middle East Studies", Op.cit.

(17) Jack Redden, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits", Reuters, July 10,1998.

(18) Nhial Bol, Sudan - Communication, "For Some, Internet Equals Moral Pollution, "IPS News Reports, March 16, 1998, Available at:
http://www.Library.cornell.edu/colldev/mideast/ sudnint2.htm)./

(19) Ibid.

(٢٠) إن معظم المواد العربية التى توضع على الوب، توضع على أنها ملفات جرافيكية graphic files وليس ملفات نصوص text files، وهذا يعنى أن هذه الملفات لا يمكن البحث فيها عن نصوص أخرى متعلقة بها text searches، وهى الميزة الأساسية للنص الفائق hyper text لمعالجة المحتوى على شبكة الإنترنت.

(٢١) إن المسوح المتعلقة بوجود اللغات على الوب تشير إلى أن المواد باللغة الإنجليزية تصل إلى ما يزيد عن ٨٠٪ من المحتوى، على الرغم من أن هذه الهيمنة بدأت فى التناقص فى السنوات الثلاث الأخيرة.

See:

- "Web Languages Hit Parade", June 1997
- Xinhua News Agency "Expert Calls for Promotion of Arabic on Internet", December 30, 1998.

(٢٢) محمد صلاح، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتنافسون على الإنترنت»، الحياة (لندن)، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨.

(23) Human Rights Watch, "The Internet in the Mideast and North Africa, "Op.cit.

(24) Ibid.

(25) Michael Dahan, Internet Usage in the Middle East ,Some Political and Social Implications, (Jerusalem: TheHebren University, Department of Political Science, 2000), Available at:

- http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html).

(26) See:

- Max Gallagher, "Middle East and North Africa Human Rights Activism in Cyberspace".
- Deborah Wheeler, "In Praise of the Virtual Life: New Communication Technologies, Human Rights, Development and the Defense of Middle Easterm Cultural Space", Available at:
- www.cwrl.utexas.edu/~monitors/1.1/wheeler/index.html).

(٢٧) عندما تم حظر صحيفة "القدس العربي" من دخول الأردن في ١٩ مايو ١٩٩٨، نشرت الصحيفة، التي تصدر يومياً من لندن، إعلانات في الجرائد الأردنية لتوجيه قرائها إلى طبعتها الإلكترونية على الإنترنت. وعندما تم إيقاف صحيفة «الشعب» المصرية المعارضة في مصر عام ٢٠٠٠، ظلت الصحيفة تصدر في طبعة إلكترونية على الإنترنت. وفي الجزائر، كان الصحفيون في أكثر الصحف التي تعرضت لمضايقات الرقابة وهي صحيفة La Nation قادرين على وضع طبعة من هذه الصحيفة الأسبوعية على موقع الوب الخاص بمنظمة «مراسلون بلا حدود» Reporters san frontières، وهي منظمة فرنسية معنية بحرية التعبير، وذلك بعد أن أغلقت الصحيفة أبوابها عام ١٩٩٦.

(28) Human Rights Watch, "The Internet in the Mideast and North Africa", Op.cit.

(29) Ibid.

(30) **See**:

- Jon B. Altermann, New Media, New Politics: From Satellite Television to the Internet in the Arab World, (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).

(٣١) لمزيد من المعلومات حول حالة حرية التعبير فى تونس أنظر:

- Article 19, Surveillance and Repression: Freedom of Expression in Tunisia, (London: Article 19, May 1998).
- Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1999, (New York: Human Rights Watch, December 1998).
- U.S. Department of State's Country Reports on Human Rights Practices for 1998.

(32) **See**:

- Human Rights Watch, The Internet in the Mideast and North Africa, Op.cit.

(٣٣) أوقفت محكمة أول درجة صحيفة «المجد» الأسبوعية فى ١٤ فبراير ١٩٩٩. واستؤنف الإصدار بعد أن نقضت محكمة النقض هذا الإيقاف، ولكن الاتهامات ضد الصحيفة لم يتم إسقاطها .

الفصل الخامس

حرية التعبير والرقابة على الإنترنت فى دول الخليج العربى

تنتشر الإنترنت بسرعة كبيرة فى العالم العربى بصفة عامة ، ودول الخليج العربى بصفة خاصة ، فعدد مستخدمى الإنترنت فى العالم العربى ارتفع من ٧٠٠,٠٠٠ عام ١٩٩٨ إلى ١,٥ مليون مستخدم عام ١٩٩٩ بزيادة قدرها ١٠٤٪ . كما أن عدد مواقع الوب العربية زاد بشكل ذى دلالة ، حيث يوجد ١٨,٠٠٠ موقعاً للوب عام ١٩٩٩ ، وهو ما يعكس زيادة قدرها ٢٢٥٪ مقارنة بالعام السابق . وبحصوله على ما يزيد عن ٣٥٪ من استخدام الإنترنت فى العالم العربى ، فإن مجلس التعاون الخليجى ، كمنطقة ، يسجل معدلاً أعلى من أية دولة عربية أخرى . وبنسبة ١٥٪ من استخدام الإنترنت ، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها سجلت أعلى معدل لاستخدام الإنترنت فى العالم العربى عام ١٩٩٩ ، كما سجلت قطر والكويت مجتمعتين ما يزيد عن ١٢٪ فى العام نفسه [١].

وفى فبراير ٢٠٠٠ ، وصل عدد مستخدمى الإنترنت فى الإمارات العربية المتحدة إلى ٤٠٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ١٣,٥٪ من عدد السكان ، ووصل عدد المستخدمين للشبكة فى البحرين والمملكة العربية السعودية إلى ٣٣٧,٥٠٠ بنسبة ١,٦٧٪ ، ووصل عددهم فى الكويت إلى ١٠٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٥,٠٨٪، ووصل عددهم في عمان إلى ٥٠,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٢,٢٧٪، ووصل عددهم فى قطر إلى ٤٥,٠٠٠ مستخدم بنسبة ٨,٠٦٪ [٢].

وعلى الرغم من ذلك ، فإن منطقة الشرق الأوسط هي أقل مناطق العالم تمثيلاً فيما يتعلق بعدد الأفراد المتصلين بالإنترنت ، سواء كأعداد أو نسب من عدد السكان . وبينما تظل الأرقام والنسب أبعد ما تكون عن الضخامة ، فإن معظم بلدان المنطقة تحقق ما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠٪ كمعدل نمو فى هذا المجال فى العام الواحد ولايتم تحقيق مثل هذا المعدل فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولكنه يمثل مؤشرا لنمو استخدام الإنترنت فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . ووفقا لتقارير الصناعة التى صدرت مؤخراً ، فإنه من المتوقع أن تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ١٢ مليون عربى يستخدمون الإنترنت بحلول العام ٢٠٠٢ [٣].

وفى المؤتمر السنوى الذى عقد فى بيروت عام ١٩٩٩، عبرت جماعة الاتصالات الدولية العربية Arab International Telecommunications ، والتى يُمثل فيها الخليج بشكل كبير ، عن قلقها بشأن حالة الإنترنت فى العالم العربى . ولاحظ المؤتمر أن ٥٪ فقط من المواطنين العرب لديهم تليفون ، و١١, ٠٪ من إجمالى السكان العرب لديهم القدرة على الوصول للإنترنت [٤]. ورأى المؤتمر أن هذا يعد عائقاً خطيراً أمام تكامل العالم العربى مع الاقتصاد العالمي بصفة عامة ، والتجارة الإلكترونية بصفة خاصة . وحددت الجماعة أيضاً عديداً من المجالات الحرجة التى تعوق انتشار الإنترنت عبر العالم العربى ،ومن بينها البنية الأساسية المتردية ، التكاليف المرتفعة للاتصالات ، الافتقار للوعي فيما بين العملاء ورجال الأعمال وغياب سياسة تعاونية بين الحكومات والقطاعات الخاصة .

وفى دول الخليج جميعها ، باستثناء السعودية ، فإنه لايوجد سوى عدد لايزيد عن أصابع اليد الواحدة من مقدمي خدمة الإنترنت Internet Service Providers (ISPs)، وقد جعلت هذه الدول من تقديم خدمة الإنترنت عملاً احتكارياً لقطاع الاتصالات بها للهيمنة على انتشار تكنولوجيا المعلومات والتحكم فى الوصول إليها، وذلك بربط الإنترنت من البداية بخدماتها التى تقدمها ؛ ولاتزال معظم دول المنطقة أبعد ماتكون عن السماح لوكالات متخصصة ، أو مؤسسات خاصة بالتعامل مع الإنترنت .

وقد وضع تنظيم أسواق ومعارض الكمبيوتر ، قبول عضوية مستخدمى الإنترنت ، اختيار شركات مقدمة للخدمة وغيرها ، تحت رعاية مراكز خدمة الاتصالات . ولذلك ، فإن الجودة الرديئة لخدمات الإنترنت ، بما فى ذلك الوصلات البطيئة والانقطاع المتكرر للاتصالات تعد أموراً متوقعة . ويرتبط بالجودة الرديئة للخدمة الكلفة المرتفعة لاستخدام الإنترنت فى منطقة الخليج . وفى المتوسط ، يدفع المستخدمون ٤٤ دولاراً كتكاليف شهرية ،بما فى ذلك رسم عضوية قدره ٨٠ دولاراً فى الإمارات [٥]. ومن المعتقد أن هذه المعدلات سوف تهبط بشدة مع زيادة الطلب وقد قدمت" شركة الاتصالات الإماراتية " خصما ،

ووصولا محدودا مجانيا للإنترنت بالإضافة إلى تخفيض تعريفة الاتصالات الهاتفية فى أواخر عام ٢٠٠١ .

وثمة اعتبارات يجب أن نؤكد عليها عند رصد تأثيرات تكنولوچيا المعلومات عامة، والإنترنت خاصة ، على المجتمع والسياسة فى دول الخليج :

أولا : اعتبارات البيئة :

أكد الباحثون العرب فى كتاباتهم أهمية الهياكل البيئية فى نجاح تكنولوچيا المعلومات فى العالم العربى . فعلى النقيض من الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، حيث تم تهيئة البيئة لاستقبال الإنترنت ، فإن الخليج قد استقبلها دون تهيئة الظروف الملائمة لنجاحها.

لقد كان تبنى تكنولوچيا المعلومات فى الولايات المتحدة نتيجة مباشرة للتقدم التكنولوچي الذى تم تنفيذه فى مؤسسات محدودة ، من بينها المؤسسة العسكرية . كما أن تطور مراكز الكمبيوتر وتقديم دورات متخصصة فى الجامعات قد أسهم فى خلق جيل جديد من الخريجين المدربين فى كل مجالات خدمات الكمبيوتر بما فيها التجارة الإلكترونية. وفى المجتمع الرأسمالى الذى يتمتع بالمعايير الديمقراطية لزمن طويل ، تحولت الإنترنت إلى مشروع تجاري مربح ، حيث دفعت الإنترنت مبيعات أجهزة الكمبيوتر . وكان نتيجة ذلك كله نمو ثقافة هى "ثقافة الإنترنت "Internet Culture ، حيث يستخدم الناس البريد الإلكتروني للاتصال ، ويستخدمون أيضاً الخدمات المباشرة Online Services، وينفذ الباعة رغباتهم وحاجاتهم [٦]. ويوضح " جون أندرسون" Jon W. Anderson هذه الفكرة بقوله [٧]:

" إن نتيجة هذا النمط من النمو هو ثقافة الإنترنت المتعددة الجوانب . وفى مجال البحث الهندسى والأكاديمى القيم ما يؤكد هذه النتيجة ؛ فالتدفق الحر للمعلومات والنقد الحر للوصول النهائى والسريع والدولى ، والتنظيم الذى يعتمد على المشاركة واللامركزية ،

والثقافات المشابهة قد تم تضمينها فى الإنترنت . وبصفة مبدأية ، فإن الإنترنت جذبت الذين لديهم قيم مشابهة ، وهم الذين أصبحوا مبشرين بها بالنسبة للجمهور الجديد ".

وعلى النقيض من ذلك ، فإن الخليج لم يكن مهيئا ماديا وعقليا للمغامرة بالدخول إلى هذه المرحلة الجديدة . وكان يجب أن تكون هناك فى البداية ثقافة الإنترنت ، وكما يشير عديد من العرب ، توجد أزمة ثقافية فى العالم العربى تعوق تقدمه ، وليست الإنترنت نفسها الحل لتلك المشكلة [٨] .

ولعل إحدى عقبات ثقافة الإنترنت هى التى تتصل بأن العرب يميلون إلى أن يقرأوا أقل من الأمم الأخرى ، ولاتكمن المشكلة فقط فى أنه يوجد عدد قليل نسبيا من المكتبات فى دول الخليج ، بل أيضا فى أن هذه الدول من أقل دول العالم من حيث الإنتاج الفكرى المنشور . وهذه ليست مصادفة ، فالبعض يربط هذه الظاهرة بالاستعمار وثقافة الاضطهاد التى فرضتها النظم السلطوية العربية على شعوبها : " فخوفاً من الاضطهاد ، يفضل عديد من العرب ألا يضعوا أفكارهم أو آراءهم فى شكل كتابات . وبدلا من ذلك ، فإنهم يفضلون الاتصال الشفهى مع أولئك الذين يثقون فيهم للتعبير عن خيبة أملهم فى حكامهم أو السياسات التى يتبعونها " [٩] .

ثانياً :الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية :

توضح مؤشرات التنمية البشرية أن الخليج فى أزمة ، حتى على الرغم من المؤشرات التنموية التى حققها ، بما فيها الناتج القومى الإجمالى والناتج القومى بالنسبة للفرد ، والذى يضع المنطقة بين أعلى مناطق العالم نماءً. ففى عام ١٩٩٨ ، على سبيل المثال ، صنّف البنك الدولى البحرين على أنها الدولة ٣٩ من حيث مؤشرات التنمية البشرية (بعد إسرائيل) .

وجاءت الإمارات فى المركز ٤٢ والكويت وقطر فى المركزين ٥٠ ، ٥١ على التوالى . وهذه الدول الأربع مصنفة بين أعلى الدول فى معدلات التنمية ، وتأتى بعدها السعودية

فى المركز ٦٣ وعُمان فى المركز ٨٢ . ويلاحظ البعض أن الفارق بين البحرين وعُمان كبير جداً ويعكس إمكانات مهدرة إقليمياً ، فى حين أن دولاً أقل ثراء مثل كوستاريكا وسنغافورة وإسرائيل قد استغلت مواردها بشكل أفضل [١١] .

ووفقاً لمؤشرات المخاطرة السياسية ، فإن الخليج يتسم بالاستقرار السياسى نسبياً ، ولكنه يعانى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى . وباستثناء البحرين وقطر ، فإن دول مجلس التعاون الخليجى تميل إلى إحراز معدلات ضئيلة فى حوافز الاستثمار والثقافات ومحاربة الفساد المستشرى [١٢]. وعلاوة على ذلك ، فإن المنطقة بأكملها تفتقر إلى حرية الصحافة . وفى المسح السنوى لعام ٢٠٠٠ للصحافة فى العالم ، تم تصنيف دول الخليج فى القطاع الأخير للدول " غير الحرة" فى العالم [١٣] .

وفى الخليج ، يتحول الرجال المحبطون إلى الإنترنت فى ظل عدم وجود علاقات بين الجنسين فى ظل مجتمعات مغلقة . ولعقود طويلة ، فإن البعثات التى تعيش فى دول الخليج ضحت بالحريات الاجتماعية لكى تتمتع عندما تعود إلى أوطانها بالمرتبات العالية التى كانت تتقاضاها فى دول البترول الغنية . ورغم أن بعض دول الخليج تعتبر أكثر انفتاحاً فيما يتعلق بالمرأة مثل الإمارات والبحرين ، إلا أن الإنترنت قد أثبتت أنها وسيلة سريعة وآمنة للتخفيف من حدة القيود الاجتماعية [١٤] .

وتقدم عديد من الشركات الحوار الحى بالنص والفيديو والصوت دون كلفة لعدد متزايد من المستخدمين فى العالم ، وهى الخدمات التى أصبحت تلقى شعبية فى الخليج - فى ظل القيود الاجتماعية - ولكن بكلفة ضخمة . وبينما يتيح الحوار الحى للرجال " جنساً مصطنعاً " ، فإنه يقدم التسلية للمرأة العربية الخليجية فى أثناء وجود زوجها فى الخارج لساعات طويلة فى ظل منعها من العمل ، لذا فإن المرأة تستخدم الإنترنت فى بعض الدول الخليجية أكثر من الرجال .

وبدرجات متفاوتة ، تعتبر حكومات دول الخليج نفسها تواجه تهديدا من شبكة

الإنترنت وعلى الرغم من أن هذه الحكومات مهتمة بحماية نظم التحكم والسيطرة ، وكذلك حماية اقتصادياتها الوطنية من أى هجوم إلكترونى ،إلا أن هذه المخاوف تتضاءل وتأتى فى مؤخرة اهتماماتها . ومن هنا ، ينصب اهتمام هذه الحكومات أساسا على الموازنة بين المنافع الاقتصادية والتعليمية للإنترنت ورغبتها فى السيطرة على تدفق المعلومات،ويتمثل التهديد المحتمل من انتشار الإنترنت فى دول الخليج فى أمرين (١٥):

أولهما : تسهيل دخول المواد " غير الأخلاقية " مثل صور العرى Pornography للبلاد عبر الإنترنت . وعلى الرغم من أن هذا التهديد لايمثل عملا هجوميا أو عدائيا نشطا موجها ضد البلاد من قبل أية جهة ، إلا أنه من المعتقد أن هذا العمل يعد خطيراً كما لوكان هجوما واعيا يشنه عدو ما .

ثانيا : استخدام الشبكة لنشر آراء المنشقين السياسيين ، وقد نبع هذا القلق من استخدام جماعات معارضة معينة للإنترنت لنشر الدعاية المضادة للأنظمة الحاكمة .

إن الإنترنت ليست مجرد وسيلة إعلامية جديدة ، ولكن التدفق الحر للمعلومات والنقد الحر ، والوصول السريع والدولى للمعلومات والتنظيم الذى يعتمد على المشاركة واللامركزية والثقافات المشابهة قد تم تضمينها فى الإنترنت ، وبالتالى جذبت الإنترنت المجتمعات التى تتبنى قيما مشابهة كالمجتمعات الغربية . لذا لم يكن مستغربا أن يحدث نوع من النفور والقلق والتردد بشأن هذه الوسيلة والقيم التى تتضمنها من قبل المجتمعات الخليجية التى لم تكن مهيأة للدخول إلى هذه المرحلة الجديدة فى ظل نظم سياسة أوتوقراطية وإعلام غير حر ، وقيادات حساسة للنقد ، وفى مجتمعات مغلقة لاتوجد فيها علاقات بين الجنسين .

ولم يكن مستغربا فى ظل العوامل السابقة التى أحاطت بدخول الإنترنت إلى منطقة الخليج أن نجد الحكومات الخليجية تتعامل مع الشبكة وكأنها تواجه تهديدا من عدو محتمل وربما (افتراضى) . ومن هنا ، تحاول هذه الحكومات التوفيق بين المنافع الاقتصادية

والتعليمية للإنترنت ورغبتها فى السيطرة على تدفق المعلومات . وترى هذه الحكومات أن التهديدات المحتملة فى تسهيل دخول المواد " غير الأخلاقية " ، واستخدام الشبكة لنشر آراء المنشقين السياسيين وجماعات المعارضة.

وفى هذا الإطار ، فإننا نسعى إلى رصد وتحليل رد فعل حكومات دول الخليج لدخول شبكة الإنترنت إلى المنطقة وأساليب تعامل هذه الحكومات مع شبكة الإنترنت ، وحالة حرية التعبير على الإنترنت التى تتوافر لمستخدمى الشبكة فى بلدان المنطقة ، وميكانزمات الرقابة التى تمارسها هذه الحكومات لكبح حرية التعبير فى ظل الوسيلة الإعلامية الجديدة التى ظهرت فى وقت كانت فيه الحكومات الخليجية تتواءم بالكاد مع تهديدات البث المباشر التى تواجهها من قبل القنوات الفضائية العربية والغربية .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى المملكة العربية السعودية :

أصبح للمملكة العربية السعودية اتصالا بالإنترنت منذ عام ١٩٩٤، ولكنها قصرت استخدامها على مؤسسات الدولة الأكاديمية والطبية والبحثية ، وبالتالى لم يكن الوصول للإنترنت متاحا سوى فى الجامعات والمستشفيات ومراكز البحوث . وكان كل ما يصل إليه المستخدمون المحليون من مواقع Local Accounts ، يتم فتحه لإخضاعه للفحص من قبل وزارة الداخلية . وقد برر المسئولون الحكوميون مقاومتهم للسماح بالوصول للشبكة على نطاق واسع بأنه توجد ثمة حاجة لحماية الناس من التأثيرات المتعلقة بالثُرى والمواد الضارة الأخرى . وفى هذه السبيل ، تم تطبيق قوانين الصور العارية القائمة بالفعل على الإنترنت [١٦].ورغم كل هذه القيود ، إلا أنه كانت توجد منافذ أخرى متاحة للاتصال بالشبكة : فالشركات الأجنبية الكبيرة تقدم للإنترنت (غير المراقب) لأقارب ومعارف رجال الأعمال السعوديين ، كما أن المشتركين فى الخدمة التجارية المسماه " جلفنت " Gulfnet يتمتعون أيضا بعدم تفحص أنشطتهم على الشبكة . وكان المواطنون

السعوديون والمقيمون أحراراً فى أجهزة الكمبيوتر والمودم ، وفى الوصول للإنترنت من خلال الاتصال الهاتفى الدولي بشركات أجنبية لتقديم خدمة الإنترنت ، وفى إنشاء مواقع على الوب تستضيفها أجهزة كمبيوتر رئيسية أجنبية foreign servers، ولكن المكالمات الدولية للشركات المقدمة للخدمة كانت باهظة الكلفة ، فقد كان سعر الدقيقة للبحرين يتراوح ٠,٦٠ - ٠,٨٠ دولاراً أمريكيا ، وسعر الدقيقة للولايات المتحدة وأوروبا يتراوح بين ١,٧٠-١,١٠ ,٢ دولاراً أمريكيا . ووفقاً لأحد التقديرات ، فلا زال حوالى ٣٠ ألف سعودياً يصلون للإنترنت بهذا الأسلوب نفسه[١٧]. ويستطيع الجمهور السعودى أيضاً الاشتراك فى الشبكات المحلية مثل " نسيج " (www. naseej.com.sa) والتى أتاحت خدمة البريد الإلكترونى المحلى والدولى ، وأتاحت وصلات بقواعد البيانات وغرف الحوار الحى المحلية للمشتركين فيها ، ولكن هذه الشبكات المحلية لاتتيح الوصول إلى شبكة الوب العالمية .

وأصبح الوصول للإنترنت متاحاً لشركات الأعمال عام ١٩٩٦، ولكن وفقاً لمعايير تحكم صارمة . وصرح عميد جامعة الملك فهد للبترول والمعادن فى الظهران أنه " هنا فى المملكة ، بقواعدنا وتنظيماتنا الصارمة ، فإننا سوف نرى أن الإنترنت يتم الوصول إليها فقط من أجل الموضوعات البناءة"[١٨] . وذكر د. على الجهينى وزير البريد والهاتف والتلغراف فى فبراير ١٩٩٦ أنه على الرغم من أن الإنترنت بعيدة عن السيطرة الحكومية ، فإن السلطات تتحرى كيفية تنظيم هذه الوسيلة [١٩].

وعلى الرغم من ربط مؤسسات الدولة بالإنترنت عام ١٩٩٤، وموافقة الملك فهد على الوصول الجماهيرى للإنترنت عام ١٩٩٧، فلم تبدأ الشركات المحلية المقدمة للخدمة فى ربط المواطنين العاديين بالشبكة سوى فى يناير من العام ١٩٩٩ . ويُعزى هذا التأخير إلى حد كبير إلى تصميم السلطات على إنشاء نظام للتحكم فى تدفق المعلومات المباشرة .

وقد تم تشكيل لجنة دائمة ، وافقت عليها الحكومة السعودية ، وذلك لحماية المجتمع من المواد الموجودة على الإنترنت ، والتى تنتهك التعاليم الإسلامية أو التقاليد والثقافة .

والمهمة المنوطة بهذه اللجنة هى أن تقرير ما المواقع غير الأخلاقية ، مثل مواقع الصور العارية وغيرها ، وتمنع المشتركين من الدخول إلى مثل هذه المواقع . وصرح رئيس اللجنة : " هناك أشياء كثيرة ضارة على الإنترنت ، وهذا هو ما دعانا إلى إيجاد آلية لمنع هذه الأشياء من الوصول إلى مجتمعنا ، وبالتالى يتم حماية المشترك المنزلى فى هذه الخدمة . لدينا برامج ومكونات صلبة يمكنها منع دخول المادة التى تفسد أو تضر بقيمنا الإسلامية وتقاليدنا وثقافتنا . ولعل هذا يفسر لماذا لم نندفع فى تقديم هذه الخدمة ، علينا أن نتأكد أولاً أننا حذفنا كل المجالات السلبية للإنترنت "[٢٠] .

وقد تمت المصادقة على هذا الهدف مبكراً من قبل مجلس الوزراء السعودى ، عندما دعا إلى قيام " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوچيا " ببناء حائط نارى "[٢١] للحفاظ على الجمهور بمنأى عن الوصول إلى المعلومات " غير المناسبة " [٢٢] . وقام المجلس أيضاً بإعداد مجموعة من القيود الفضفاضة والمبهمة على مضمون الإنترنت وسبل استخدامها . وصدر قرار المجلس رقم (١٦٣) والمنشور فى مايو ١٩٩٨، والذى يلزم الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت والمستخدمين بألا يقوموا " باستخدام الشبكة لأغراض غير شرعية مثل الصور العارية والمقامرة ، ... والقيام بممارسة أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية ، وإرسال أو استقبال معلومات مشفرة إلا بعد الحصول على التصاريح الضرورية من إدارة الشبكة [٢٣] .

وقد أفشت السلطات السعودية تفاصيل قليلة عن الوسائل التقنية والمعايير المستخدمة لإعاقة محتوى الإنترنت .ووفقاً لأحد التقارير الصحفية ، فإن العاملين فى هذه الصناعة يدّعون بأن مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوچيا تتيح قائمة بالمواقع المرغوبة ، والتى حددتها اللجنة الداخلية الرسمية ، وتحظر كل المواقع الأخرى . وبعبارة أخرى ، لن يكون المستخدم قادراً على عنوان أى موقع يريد زيارته ، ولكنه يستطيع فقط

أن يختار من بين القائمة المقررة رسمياً للمواقع . وقد تعاقد السعوديون مع شركات أمريكية لتدعيم جهودهم الرقابية بتزويدهم بشكل مستمر بعناوين مواقع الوب الهجومية .

ويقول أحد أعضاء " حركة الإصلاح الإسلامى السعودية " فى المنفى إن نظام الإعاقة الذى تتبناه السعودية يتسم بالفعالية ، مستشهداً بأن ملايين من مواقع الوب قد تم إعاقتها ، بما فيها كل المواقع السياسية الساخنة ، ومن بينها موقع منظمة العفو الدولية [٢٤].وتقول مصادر الصناعة إن النظام السعودى للرقابة يعمل على مرحلتين [٢٥]:

المرحلة الأولى: يقوم النظام باستقبال صفحات الوب التى تمت الموافقة عليها سلفاً فى نظام تخزين تصل سعته إلى ٥٠٠ جيجابايت . ويحصل المستخدمون على هذه الصفحات من الكمبيوتر بدلاً من الحصول عليها من مصدرها الأصلى على الوب ، وبالتالى فإن الطلبات على الصفحات غير المخزنة على النظام يتم تجاوزها والتغاضى عنها.

المرحلة الثانية: هذه المرحلة من النظام قدمتها شركة Websense الأمريكية وتعمل على توفير إمكانات تصنيف وترشيح ٣٠ قطاعاً من المواقع غير الملائمة .

ويوجد الآن عديد من مقاهى الإنترنت فى السعودية يوجد فيها أماكن منفصلة للرجال والنساء . ونظراً لهيمنة الحكومة على الإنترنت ومراقبتها لها ، فإن بعض المقاهى لديها وصلات مباشرة غير شرعية بالقمر الصناعى بالإنترنت ، وغالباً ما تغمض السلطات أعينها عن هذه المخالفات ، إلا أنه فى شهر أبريل ٢٠٠٠ ، تم إغلاق مقهى إنترنت ، كما قامت السلطات بحظر الوصول المحلى لموقع "ياهو" Yahoo! معللة ذلك بأنه يحوى مواد للعرى [٢] .

وتسمح السعودية بعمل الشركات الخاصة المقدمة لخدمة الإنترنت . وفى نوفمبر ١٩٩٨ ، وافقت الحكومة على طلبات مقدمة من حوالى ٤٠ شركة تبحث تقديم خدمات

الإنترنت . وعلى أية حال ، فإن كل الشركات المقدمة للخدمة فى المملكة يجب أن يتم ربطها بجهاز كمبيوتر رئيس Server مقره "مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا" والتى تعتبر المنفذ الوحيد للبلاد لدخول شبكة الوب العالمية . وتمنع التنظيمات المحددة لعمل الشركات المقدمة لخدمة قيام هذه الشركات بإجراء أي ربط بالإنترنت بأية وسيلة أخرى . ويعمل هذا على تسهيل أية جهود تقوم بها الحكومة لمراقبة محتوى الإنترنت واستخدام المواطنين للشبكة [٢٧] .

وبعد مضي شهرين من بدء الشركات المحلية المقدمة للخدمة فى تقديم الوصول للشبكة ، أكدت السلطات السعودية أن " مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا" تقوم " بإعاقة مواقع الوب غير المرغوب فيها " باستخدام ما أسمته " برامج كمبيوتر فائقة السرعة " . وأنكرت السلطات بأن " مدينة الملك عبد العزيز " قد قامت بمنع أية تطبيقات للشبكة ، مثل خدمات الحوار الحي " إذا لم تكن مرتبطة بمواقع إباحية " [٢٨] .

وعلى الرغم من أن تفسيرات المسئولين لترشيح المحتوى قد ركزت على المواد الهجومية التي تنتهك القيم الإسلامية المحافظة ، إلا أن الإعاقة السعودية امتدت إلى المواقع السياسية . ففى أوائل عام ١٩٩٩، تم إعاقة موقع إحدى الجماعات المنشقة على الأقل ، وهو موقع "لجنة مكافحة الفساد فى السعودية"(WWW. saudhouse.com) [٢٩] .

ويتلقى المستخدمون الذين يحاولون الوصول إلى المواقع المحظورة تحذيرات على شاشات الكمبيوتر بأن محاولاتهم للوصول لن تتم . وحاولت السلطات السعودية أيضاً إحباط محاولات المستخدمين للإفلات من الرقابة ؛ فقد تمت إعاقة الوصول إلى جهاز كمبيوتر رئيس Server ضد الرقابة يطلق عليه Osiris، إضافة إلى ثلاثة مواقع أخرى تقوم بالمهمة نفسها ، كما أن موقعا يقدم خدمات لتجهيل المصدر قد تمت إعاقته أيضا .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى الإمارات العربية المتحدة:

تعد الإمارات العربية المتحدة إحدى أغنى دول العالم وأكثرها حداثة فى مجال تكنولوچيا الاتصال ، ويمكن القول أيضاً إنها أكثر الدول اتصالاً بالشبكة فى العالم العربى. ولدى الإمارات عدد كبير من مقاهى الإنترنت ، وأكبر عدد من مواقع الإنترنت التى يديرها إماراتيون ، وأنشأت حكومة الإارات مواقع متطورة على الوب [٣٠]. وفى الوقت نفسه فإن الإمارات تعد من الدول التى تدافع عن رقابة الإنترنت باستخدام وسائل التقنية العالية. وقدنقل عن مسئول بشركة الاتصالات الإماراتية المملوكة والمحتكرة للاتصالات والجهة الوحيدة التى تقدم خدمة الإنترنت ، فى ٢٥ يناير ١٩٩٧ قوله لوكالة رويترز : " إن سنغافورة قد نجحت فى التحكم فى الأضرار الناشئة عن الإنترنت ، فلماذا لانفعل الشئ نفسه ؟ ".

ولا يصل المستخدمون فى الإمارات مباشرة إلى الإنترنت بل يصلون إليها من خلال جهاز كمبيوتر رئيس Porxy Server تديره " الشركة الإماراتية للاتصالات " ويرفض هذا الجهاز الوصول لمواقع الوب إذا كانت هذه المواقع ضمن قائمة المواقع المحظورة ، أو إذا تبين لجهاز الكمبيوتر الرئيس ، عند تفحص محتوى الموقع ، أنه يحوى مواد معترضا عليها .

ومسئولو الحكومة الذين ذكروا أن هذا النظام الرقابى تديره شركة الاتصالات المملوكة للدولة ، أصروا أن الهدف الوحيد للرقابة على الإنترنت هو إعاقة المواقع الإباحية Pronographic Sites وصرح مسئول كبير فى وزارة الإعلام والثقافة لمنظمة Human Rights Watch فى ١٠ يونيو ١٩٩٨ [٣١]:

" لاتوجد أية قيود على الجوانب السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية ، ومن الناحية السياسية ، فإننا فى الإمارات العربية المتحدة لاتقيم اعتباراً ، وخاصة فيما يتعلق بالأفكار السياسية أو الرقابة على الأفكار بصفة عامة ، إننا لانؤمن بذلك ، إنك تستطيع الوصول على

الإنترنت إلى أية مادة بداية من إسرائيل أو أى مكان آخر . والفكرة (نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy System)برمتها تستخدم لإعاقة المواد الجنسية X-rated materials .إنك تستطيع أن ترى الصفحات الأولى (من المواقع الجنسية الصريحة)، ولكن ليس أبعد من ذلك .

وأضاف المسئول أنه على الرغم من أن " شركة الاتصالات الإماراتية " تعوق محاولات الوصول للمواد الجنسية ، إلا أن السلطات لاتتعقب أنشطة الأفراد على الشبكة . وعلى أية حال ، فإن مثل هذه المراقبة ، إذا ما تم إجراؤها ، سوف تكون سهلة لأن كل ما يطلبه المستخدمون سوف يكون عبر جهاز الكمبيوتر الرئيس Proxy Server. وقد أقر المسئول نفسه بأن نظام الترشيح عبر جهاز الكمبيوتر الرئيس Proxy Filtering System ليس محصناً ضد الأخطاء؛ إنك تستطيع أن تدخل إلى المواقع الإباحية ، لأنه يمكنك الاتصال بجهاز كمبيوتر رئيس خارج البلاد . إننا نحاول بأقصى ما نستطيع الحد من المواد الجنسية ، ولكنك لاتستطيع مطلقا أن تبنى حائطاً " [٣٢].

ومسئول آخر فى " شركة الاتصالات الإماراتية " طلب عدم ذكر اسمه ، أخبر منظمة Human Rights Watch فى حديث تليفونى فى ١٨ من يونيو ١٩٩٨ أن نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy System قد تم تبينه بالتعاون مع شركة أمريكية تم التعاقد معها لإنشاء وتحديث برنامج للترشيح filtering software يعمل على الكمبيوتر الرئيس. ويقوم طاقم من " شركة الاتصالات الإماراتية " بمراجعة المواقع على الوب ، استجابة للشكاوى أو المعلومات التى يقدمها المستخدمون ، ويخبرون الشركة الأمريكية بالمادة التى يريدون إعاقتها . ورفض المسئول الإفشاء باسم الشركة الأمريكية ، أو تقديم المعايير المستخدمة لتحديد المواقع التى يتم إعاقتها . وأوضح المسئول أن " شركة الاتصالات الإماراتية " تقدم للشركة الأمريكية " خطوطاً إرشادية عريضة " للمواقع المعترض عليها وأنكر المسئول أن هذه الخطوط الإرشادية تمس المواقع السياسية أو الثقافية ، بل أنها تتركز على " المواد الجنسية الصريحة " [٣٣].

وقد أنشئ نظام الكمبيوتر الرئيس Proxy Server System فى دولة الإمارات فى أواسط التسعينات كاستجابة للمخاوف من إساءة استخدام الإنترنت فيما بين المراهقين . ولاستكمال الجهود الخاصة بالترشيح ، والتى بذلتها الشركة الأمريكية ، قامت " الشركة الإماراتية للاتصالات " بالحصول على برنامج يتم إدارته من قبل الآباء والأمهات أو أى فرد آخر يجد موقعاً معترضاً عليه ، وذلك لكى يقوم الفرد بإعلام الشركة بهذا الموقع ، لتقوم الشركة بحظره . وتوجد لجنة مشكلة من بعض الفنيين فى شركة الاتصالات تقوم بالنظر فى الموقع وتتأكد من احتوائه على صور عارية ، لتقوم بعد ذلك بإيقافه.

ولاتوجد أية دلائل تتعلق بإعاقة مواقع سياسية متعلقة بالحكومات أو الحركات السياسية ؛ وهكذا يتمتع مستخدمو الإنترنت فى الإمارات بحرية كبيرة نسبياً تحميها الضمانات الدستورية لحرية التعبير وحماي[illegible] . وتنص المادة (٣٠) من دستور الإمارات على " حرية الرأي والتعبير عنه شفاهة أو كتابة أو بأية وسائل أخرى للتعبير تتمتع بالحماية فى حدود القانون". وتنص المادة (٣١) على : " حرية الاتصال بالبريد أو التلغراف أو بأية وسائل أخرى للاتصال والسرية تتمتع بالحماية وفقاً للقانون . ولعل الإشارة فى هاتين الفقرتين من الدستور إلى " وسائل أخرى " كما يقترح المسئولون - تنسحب على الإنترنت . وبالمثل ، فإن قانون الاتصالات الصادر عام ١٩٩١ ، والذى يؤكد تطبيق قانون العقوبات فى مجال الاتصالات ، قد ينسحب على الإنترنت كذلك، ولايوجد فى الإمارات تشريع خاص بالإنترنت .

ولاتقوم الإمارات بالتدخل فى البريد الإلكترونى ولاتقوم بمراقبته ، ولم يتم القبض على أى أشخاص قاموا بإساءة استخدام الإنترنت بأي شكل . ويجب أن تكون كل مواقع الوب مسجلة فى وزارة الإعلام ، ولكن هذا مجرد روتين رسمى ، حيث لم يتم رفض أي طلب بإنشاء موقع ، ولكن يتم اتباع هذا الإجراء للتأكد من شخصية صاحب الموقع لمنع الاحتيال التجارى وانتهاك حق النشر والتأليف [٣٤].

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى الكويت :

على الرغم من الدمار الذى لحق بالبنية الأساسية فى الكويت فى أعقاب الغزو العراقى عام ١٩٩٠، والهجوم المضاد الذى تلا ذلك ، فإن هذه البنية تم إعادة إعمارها فى معظمها .واليوم، فإن الكويت تمثل الترتيب الثانى فى الناتج القومى الإجمالى لكل نسمة فى منطقة الخليج العربى . واستحوذت البنية الأساسية الإتصالية على أولوية كبيرة فى عملية إعادة الإعمار، واليوم تمتلك الكويت نظاماً اتصاليا متكاملاً ذا مستوى عالمى . ويبدو جليا أن إضافة خدمة الإنترنت جاء كامتداد طبيعى للخدمات الاتصالية الحديثة التى تقدمها وزارة الاتصالات بالفعل . ولايوجد ثمة دليل على أنه توجد مخاوف من جراء تقديم الوصول الجماهيرى للإنترنت ، بل إن الكويت تعد من الدول العربية القليلة ذات التوجه الليبرالى فيما يتعلق بموقفها من شبكة الإنترنت .

وقد أبرمت" الشركة الوطنية الكويتية للاتصالات " التي تديرها وزارة الاتصالات عقداً مع " شركة جلفنت الكويت للكمبيوتر " والمعروفة الآن باسم " شركة جلفنت الدولية " Gulf International Company، فى ١٢ من يونيو عام ١٩٩٤، لتقديم وصلات الإنترنت بشكل موسع للجمهور والمؤسسات الحكومية لمدة عامين، مع قابلية العقد للتجديد لمدة عامين إضافيين [٣٥]. وفى أوائل عام ١٩٩٦، أعلنت الوزارة أن شركة أخرى لتقديم خدمة الإنترنت سوف يُصرح لها بالعمل " لتحسين خدمة الإنترنت " [٣٦].

وترتبط شركة " خدمات البريد الإلكترونى الكويتية"Kuwait Electronics Messaging Services (KEMS) بالإنترنت فى الولايات التحدة مباشرة عبر دائرة أقمار صناعية Satellite Circuit مؤجرة من شركة "سبرنتلنك" Sprintlinkوتشمل الخدمات التى تقدمها الشركة حسابات الإنترنت Internet accounts وخطوطاً مؤجرة Leased Lines. وفى الوقت الذى مُنحت فيه عقداً لتقديم خدمة الإنترنت ، قامت وزارة الاتصالات بتسجيل وربط ما يزيد عن ٢٠٠ جهاز مضيف لخدمة الإنترنت Internet Hosts، وتوجد

هذه الأجهزة بشكل أساسى فى المؤسسات الحكومية . وثمة شركة أخرى تقوم بتقديم خدمات وهى شركة " جلفنت " Gulfnet. كما أن الشركات التى تقدم الخدمة للجمهور مرتبطة بالإنترنت من خلال شركة (KEMS)، فى حين أن شركة " جلفنت " مرتبطة بشركة UUNet Technologies بالولايات المتحدة من خلال وصلة للأقمار الصناعية.

وتتمتع " الهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب " التابعة لوزارة التعليم بوصلات منفصلة للإنترنت لمؤسساتها التعليمية بالكويت ، وذلك على الرغم من تمتعها كذلك بوصلة للإنترنت [٣٧]. وتتيح الجامعة حسابات إنترنت مجانية لكل الدارسين بالجامعة . وهكذا فإن دولة الكويت هى أولى الدول الخليجية ، وربما العربية ، التى تقدم مثل هذا الوصول الأكاديمي للشبكة بداية من عام ١٩٩٦.

وتستضيف الكويت معظم مواقع الإنترنت فى منطقة الخليج العربي ، وهو ما يصل تقريباً إلى نصف هذه المواقع . وعلى أية حال ، فإن عدداً كبيراً من المواقع ذات المسميات العامة domain names مسجلة مع شركة InterNIC فضلاً عن وزارة الاتصالات . وكانت بعض هذه التسجيلات موجودة بالفعل قبل دخول الإنترنت الكويت ، ولكن لازال عدد من الشركات يفضل استخدام اسم عام دون تحديد دولة . ومن الملاحظ أن وزارة الإعلام الكويتية لها موقعها الخاص على الوب (www.info-kuwait.org) ، والذى يحتوى على مسئوليات الوزارة ومن بينها " الرقابة " ويوجد جهاز الكمبيوتر الرئيس لهذا الموقع Server فى " نورث كارولينا " بالولايات المتحدة . ومن الملاحظ ، أن عديداً من الشركات الكويتية تستخدم أيضاً أجهزة كمبيوتر رئيسة متمركزة فى الولايات المتحدة .

وثمة شركة أخرى لتقديم خدمة الإنترنت أنشئت فى الكويت عام ١٩٩٧، وهى شركة "زاكسات " ZakSat، التى بدأت فى تقديم خدمة الوصول الجماهيرى للشبكة فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٧ وتستخدم الشركة تكنولوجيا الأقمار الصناعية ، وهى تتيح خدمة الإنترنت مباشرة عبر الكمبيوتر الشخصى PC Direct Internet Service فى حين أنه يتم

نقل البث من المشترك لشركة تقديم الخدمة من خلال خطوط تليفونية أو خطوط مؤجرة ، ويتم نقل الاتصالات من الشركة مقدمة الخدمة للمشترك ISP - to - Subscriber Connections (بمعنى الحجم الأساسى من البيانات) عبر القمر الصناعى . وترتبط شركة " زاكسات " بمحطة لنظم الأقمار الصناعية بالفلبين ، والتى ترتبط بدورها بالإنترنت فى الولايات المتحدة عبر وصلة أقمار صناعية سعتها ٧,٧ ميجابايت/ ثانية زيدت إلى ٤٥ ميجابايت/ ثانية عام ١٩٩٨ .ويتم تلبية اتصالات المشتركين عبر القمر الصناعي Asia Sat2 (٥ , ١٠٠درجة شرقاً) ، بإرسال يغطى منطقة تمتد من مصر إلى نيوزيلندا ، حيث يعيش ثلثا سكان الأرض [٣٨].

وانتشار استخدام الإنترنت فى الكويت يصعب الحكم عليه ، وذلك بسبب العدد الكبير من الشبكات الفرعية ، وقلة عدد المستخدمين الذين يتصلون تليفونياً بمقدمى الخدمة dial- up users .

وتحدد شركة (KEMS) ٧٣ شبكة متصلة بالعملاء connected client networks على موقعها على الوب ، فى حين تحدد شركة " جلفنت " ٤٢ شبكة مماثلة ، إضافة إلى عدد من الشبكات الموجودة بالفعل فى الكويت ، ولكنها مسجلة تحت مسمى عام لايرتبط بدولة محددة. وعلاوة على ذلك يوجد عدد من مقاهى الإنترنت فى الكويت مثل Cafe Ole (Ole.com.kw) و Kuwait Cafe (www.a8cafe.com) [٣٩] ، وعدد مستخدمى الإنترنت المنتظمين فى المقاهى غير معروف.

وعلى أية حال ، فإن " مجموعة الدباح لتكنولوجيا المعلومات " Dabbagh Information Technology Group (ww.dit.net)، وهى ناشر لتكنولوجيا المعلومات مقرها الإمارات أعلنت أنه يوجد ٢٩,٦٠٠ مستخدم للإنترنت فى الكويت فى يوليو ١٩٩٧، ليزيد هذا العدد إلى ٤٢,٣٥٠ بحلول يناير ١٩٩٨، بمعدل زيادة يصل إلى ٢٠٠٠ مستخدم فى الشهر [٤٠]، وقد وصل هذا العدد إلى ١٠٠,٠٠٠ مستخدم بحلول

فبراير من العام ٢٠٠٠ [٤١]، وهو ما تصل نسبته إلى ٥،٠٨ ٪من عدد السكان .

والمبادرة بالتواجد على الإنترنت - كما رأينا - قادتها الحكومة ، ولكن كان للقطاع التجارى الدور الفاعل والنشط فى هذه السبيل. وفى الحقيقة فإن كل الشركات الكبرى ، العامة والخاصة ، لديها وصلات للإنترنت عبارة عن خطوط مؤجرة ، وتواجد على الوب ، كما أن عديداً من الشركات متوسطة الحجم مرتبطة بالشبكة بشكل مشابه . كما أن عديداً من وزارات الدولة والديوان الأميرى لديها وصلات للإنترنت طوال الوقت . ويعد المجتمع الأكاديمى سباقاً فى المنطقة من حيث تقديم وصول مجانى للإنترنت لكل طلاب جامعة الكويت ، ولكن المؤسسات التعليمية فى المراحل الأدنى متأخرة كثيراً عن الجامعة .

ولاتوجد ثمة منافسة بين الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت فى الكويت ، لأنه على الرغم من أن كيانين محددين هما اللذان يقومان بتقديم وصلات الإنترنت للجمهور بشكل رئيس ، فإنهما يتبعان شركة واحدة هى " جلفنت " Gulfnet، وهكذا لايوجد تنافس لأن أسعار الخدمة تحددها وزارة الاتصالات . وقد يتغير هذا الموقف بدخول شركات خاصة لتقديم الخدمة إلى سوق الإنترنت فى الكويت.

وعلى الرغم من أنه لايوجد جدل جماهيرى بشأن المخاوف التى تحيط باستخدام شبكة الإنترنت ، فقد أعلنت وزارة الاتصالات الكويتية فى مايو ١٩٩٦ أن مقدمى خدمة الإنترنت يجب عليهم أن يتخذوا خطوات لمنع الصور العارية والمواد " السياسية الهدامة " من دخول الكويت عبر شبكة الإنترنت . ولأنه لم يكن يوجد سوى شركة واحدة مقدمة للخدمة فى ذلك الوقت ، والترخيص للشركة الثانية كان يتم بحثه ، فإن هذا المتطلب تم تطبيقه على شركة " جلفنت " . وأشارت الوزارة إلى أنه إذا تم الترخيص لشركة ثانية لتقديم الخدمة ، فإن الشروط المتضمنة فى الترخيص سوف تضمن أن تقوم الوزارة " بإعاقة الوصول إلى معلومات معينة " . وعلى أية حال فإن الوزير أشار أيضا إلى أنه لاتوجد أية خطط لتقديم تشريع متعلق بالإنترنت نظراً " للمستوى المنخفض " للاستخدام الجماهيرى [٤٢] .

وقد شاهرت بعض القوى الاجتماعية الإنترنت العداء ، ودعت إلى عدم إتاحتها للجمهور على نطاق واسع . وقد أدان المشرعون فى الكويت ودول أخرى الإنترنت لأنها تمثل تهديداً على الثقافة المحلية والأخلاقيات والتعاليم الدينية . وهكذا ، فإنه حتى فى الكويت ، أكثر الدول الليبرالية فى التعامل مع الإنترنت ، بدأ البعض يتسائل : لماذا لاتقوم الحكومة بمنع بعض المواقع على الإنترنت . رقدم عبد الله الحجرى أحد نواب مجلس مجلس الأمة الكويتى والإسلامى التوجه اقتراحاً للمجلس عام ١٩٩٧ يدعو فيه الحكومة لاتخاذ إجراءات لمنع المواد التى تنتهك الأخلاقيات المحلية والقيم الدينية [٤٣].

وفى أوائل عام ١٩٩٨ ، ذكر وزير المياه والكهرباء والاتصالات أن السلطات سوف " تراقب الإنترنت " لأغراض أمنية و " حماية التقاليد والأخلاقيات الوطنية " [٤٤]. وقد بذلت محاولة للتحكم فى مضمون الإنترنت ، على الرغم من أنه لم يتم الإفشاء عن الأسلوب المتبع فى هذه المحاولة . ولأن كل محاولات الوصول للإنترنت يتم عبر أجهزة كمبيوتر رئيسة Server مملوكة للشركات المقدمة للخدمة ، فمن المحتمل أن الكويت قد نفذت حائطاً نارياً على جهاز كمبيوتر مملوك للدولة ليقوم بعملية الرقابة Proxy Server Firewall ، بأسلوب مشابه للأسلوب المتبع فى دولة الإمارات .

والافتقار إلى المنافسة ، رغم شيوع هذه الظاهرة فى منطقة الخليج ، تعد ظاهرة محسوسة ومميزة فى قطاعات عديدة بالكويت ، لأن الشركات التى لديها تراخيص تتمتع بحرية كاملة فى فرض أسعار عالية جداً ومبالغ فيها . ولاتوجد ثمة سياسة ثابتة فيما يتعلق بعملية الخصخصة أو فتح الشركات العامة للمنافسة . وفى قطاع الاتصالات ، رخصت الحكومة لشركتين خاصتين فى اتصالات الأقمار الصناعية لتقديم خدمات الاتصالات بما فيها خدمة الوصول للإنترنت ، وهاتان الشركتان هما " جلفسات "Gulf Sat و" زاكسات " ZakSat. وأعلنت الحكومة عن مناقصة بين الشركات لإنشاء شركة ثانية للتليفون المحمول لكسر احتكار شركة التليفون المحمول المملوكة للحكومة بأسعارها المرتفعة

والجودة المتدنية للخدمة التى تقدمها [٤٥]. وأعلنت الحكومة أيضاً عن نيتها خصخصة قطاع الاتصالات بتحويل قطاعات التشغيل فى وزارة الاتصالات إلى شركة مساهمة ، ليتم بعد ذلك بيع غالبية الأسهم للجمهور ، بمجرد أن تحقق الشركة الجديدة ربحية [٤٦].

وفى أوائل عام ١٩٩٨ ، أعلن وزير الكهرباء والمياه والاتصالات أن التراخيص سوف تُمنح لأربع وخمسين شركة لتقديم خدمة الإنترنت [٤٧]. ومن المعتقد أن هذه الشركات سوف تكون حرة فى التنافس على السعر ، ولكنها سوف تكون ملزمة بالحصول على وصلات الإنترنت من وزارة الاتصالات . والسبب المعلن لإصدار تراخيص لهذه الشركات هو " دعم الوعى العلمى والثقافى بين المواطنين ". وذكر الوزير أنه وفقاً للتنظيم السابق الذى يتضمن شركتان فقط لتقديم الخدمة ، فلاتوجد إمكانات كافية لخدمة عدد الأفراد الذين يرغبون فى استخدام الخدمة . ومن المحتمل أن يكون السعر قضية أخرى فى هذا الصدد ، لأن رسوم الوصول للإنترنت فى الكويت تعد من أعلى المعدلات فى العالم [٤٨].

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى قطر :

على الرغم من أن خدمات الإنترنت متاحة منذ وقت لايعد طويلاً ، فإن التساؤلات المتعلقة بالمضمون وتوظيف الإنترنت قد حُسمت تماماً فى قطر . ورغم وجود بنية أساسية عالية الجودة ، إلا أنه لاتوجد خطة واضحة لمستقبل البنية الأساسية المعلوماتية الوطنية . وقد شُكلت لجنة يرأسها المجلس الأعلى للتخطيط لبحث هذه القضية . وتضم " لجنة تخطيط البنية الأساسية المعلوماتية ممثلين من كل المعنيين بتكنولوجيا المعلومات ، وبصفة خاصة الوزارات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية .

وتحتكر " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Qatar Public Tele-communications Corporation (Q-Tel) المملوكة للحكومة تقديم الخدمات الاتصالية، وتملك كل مقومات البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات فى دولة قطر . وتخطط الحكومة القطرية لفتح قطاع الاتصالات للمنافسة فى المستقبل ، ولكن لايوجد

جدول زمنى تم تحديده فى هذه السبيل . وفى الفترة الحالية ، تتركز الجهود على إنشاء الهياكل التنظيمية المطلوبة.

وأعلنت " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Q-Tel عن مناقصة لتركيب موقع لتقديم خدمة الإنترنت ووصلة للإنترنت فى نوفمبر ١٩٩٥، على أن يكون الموعد المستهدف لتقديم الخدمة فى مايو ١٩٩٦ ، وقد فازت شركة " سبرنت انترناشيونال " Sprint International بالعقد وقامت الشركة بتركيب المعدات وقدمت وصلة قمر صناعي للإنترنت سعتها ٢٥٦ كيلو بايت/ ثانية ، وهذه الوصلة متصلة بمقر الشركة فى الولايات المتحدة . وقدمت الشركة أيضاً نظاماً لمحاسبة المشتركين على خدمة الإنترنت . وأصبح الوصول الجماهيرى للخدمة متاحاً بداية من يونيو ١٩٩٦ . والمؤسسة القطرية العامة للاتصالات "Q-Tel" هى الشركة الوحيدة المقدمة لخدمة الإنترنت فى قطر [٤٩].

وفى أوائل عهد فتح خدمة الإنترنت للجمهور ، قدرت مؤسسة الاتصالات أن عدد المشتركين فى مستهل الخدمة سوف يكون حوالى مائة شخص أو أكثر . وكانت شعبية الخدمة مفاجأة كبيرة ، فقد كان يوجد ٨٥٠ مشتركاً فى الإنترنت عبر خدمة مؤسسة الاتصالات Q- Tel فى الشهر الثانى للتشغيل [٥٠] ، ليزيد العدد إلى ٣,٢٠٠ مشتركاً عبر المكالمات التليفونية بعد تسعة أشهر وعلاوة على ذلك كان يوجد ما يقدر بحوالى ٣,٠٠٠ مستخدم على الخطوط المؤجرة . وحوالى نصف مستخدمى الإنترنت من موظفى الحكومة ، حيث توجد عديد من الخطوط المؤجرة متصلة بوزارات ومؤسسات الدولة ، وباقى المستخدمين يتوزعون ما بين الاستخدام التجارى أو الشخصى . ويتراوح معدل الاستخدام ما بين ٤٠- ٤٥ دقيقة للمستخدم فى اليوم . ولايزال معظم المرور الدولى للإنترنت مع الولايات المتحدة ، على الرغم من أن المرور التجارى مع دولة الإمارات العربية المتحدة فى تزايد مستمر بسبب العلاقات التجارية والاقتصادية القوية بين البلدين ، وبسبب المستوى العالي للاستخدام قامت مؤسسة الاتصالات Q- Tel باستبدال وصلة القمر الصناعى التى

تبلغ سعتها ٠٨٨ ,٢ ميجابايت/ ثانية بالوصلة التى استخدمتها فى البداية وسعتها ٢٥٦ كيلو بايت / ثانية . وأعلنت المؤسسة عن ٨,٢٥٦ مشتركاً فى خدمة الإنترنت فى يوليو ١٩٩٧، وقفز هذا العدد إلى ١٧,٢٩٥ مشتركاً فى يناير ١٩٩٨ [٥١].

وبحلول مايو ١٩٩٧ كانت مؤسسة الاتصالات Q-Tel تخطط لإضافة وصلة ثانية بالقمر الصناعى بسعة الوصلة الأولى نفسها بعد تطويرها ، كما كانت تبحث إمكانية إنشاء شبكة فرعية إقليمية مع البحرين والكويت وعمان عبر كابل للألياف البصرية تحت مياه الخليج Fiber Optic Gulf (FOG) ، يقوم بربط هذه الدول الأربع ، وقد وصل عدد المستخدمين للإنترنت بعد هذه التطورات إلى ٤٥,٠٠٠ مستخدم بحلول فبراير ٢٠٠٠ ،وذلك بنسبة ٨,٠٦ ٪ من عدد السكان [٥٢] . وقد استخدمت " المؤسسة القطرية العامة للاتصالات " Q-Tel حائطاً نارياً Firewall لحماية شبكتها من التطفل ومنع نقل المواد المحظورة (مثل الصور العارية) على شبكتها.

وتعد خدمة الإنترنت فى قطر رخيصة نسبياً ، بما قد يسمح لمعظم القطريين ، وبالتحديد كل القطريين الذين يمتلكون أجهزة كمبيوتر ، لكي يستخدموا الإنترنت بانتظام. ويمكن الاتصال بالإنترنت باستخدام خط مؤجر Leased line بكلفة شهرية ثابتة ، ولاتوجد أية قيود على عدد الشبكات أو أجهزة الكمبيوتر أو المستخدمين الذين قد يتصلوا بالإنترنت باستخدام خط واحد كما تم تقديم خدمة ISDN على شبكة التليفونات ، ويمكن الوصول للإنترنت باستخدام هذه الخاصية . ولعل التزام الحكومة القطرية بتقديم الخدمات للشركات العالمية ومتعددة الجنسية (اقتصاد خدمى) كان عاملا أساسيا فى قرار تقديم خدمات الإنترنت بسعر منخفض ، ويبدو أن هذا السبب علاوة على الاهتمام الكبير بالخدمة هو ما أدى إلى معدل النمو العالى المشار إليه سلفا.

وتقوم الشركات المحلية فى الوقت الراهن بتقديم خدمات متعلقة بالإنترنت مثل تصميم مواقع الوب ، كما توجد شركات لتطوير برامج الكمبيوتر فى قطر ، وكلها تعمل

فى مجال تطوير البرامج العربية ، وتطوير مواقع الوب باللغة العربية ، وأدوات الإنترنت ومشروعات أخرى .

ولاتوجد مخاوف سياسية ذات دلالة فى قطر ، سواء المرتبطة بالإنترنت أو تكنولوجيا المعلومات الأخرى أو المرتبطة بالشئون العامة ، وخاصة أنه لاتوجد جماعات معارضة فى البلاد . وكانت قضية إتاحة المعلومات على الإنترنت ، والتى تناقض القيم والقوانين المحلية عاملا رئيسا فى عملية تقرير كيفية تنفيذ خدمات الإنترنت فى قطر . وقد أثبت ترشيح المواد غير المرغوب فيها أنه أكثر صعوبة من المتوقع . ويتعلق القلق الرئيس بإتاحة الصور العارية عبر الشبكة ، ولكن احتمال انتشارالقيم غير الإسلامية الأخرى يعد أيضاً مثار قلق [٥٣] .

وقبل أن تصبح الخدمة جماهيرية ، قامت مؤسسة الاتصالات Q-Tel بتجربة استخدام جهاز كمبيوتر رئيس للرقابة Proxy Server لمنع الوصول للمواد غير المرغوب فيها . وعلى أية حال ، فإن النظام تسبب فى تدهور واضح للخدمة بتأخير الوصول إلى صفحات الوب ، ولذلك استبعدت هذه الطريقة ، واستخدم القطريون بدلا منها حوائط نارية Firewalls لإعاقة الوصول إلى المواقع غير المرغوب فيها وحماية الشبكة ضد الهاكرز [٥٤] .

ولاتوجد أية قيود على استخدام الاتصالات المشفرة ، على الرغم من أن أى مكون أساسى يتضمن معدات تشفير ، ويتم ربطه بشبكة مؤسسة الاتصالات Q-Tel يجب أن يحصل على شهادة بذلك . وتبحث الحكومة القطرية إلزام الأفراد بالحصول على ترخيص إذا أرادوا استخدام برامج تشفير فى المستقبل . ولايعتقد أن ثمة خطر كبير من احتمالية استخدام المبرمجين للتشفير فى قطر .

وكما فى عديد من دول الخليج ، وبصفة خاصة البحرين وعمان ، فإن مثل هذه القيود التى تحيط باستخدام الإنترنت والوصول إلى أنماط معينة من المعلومات لاتبدو أنها قد عملت على إبطاء تطور الإنترنت ونموها فى قطر ، وخاصة بعد اتصال جامعة قطر

بالإنتـرنت ، واستـفـادة قطاع البـترول من الشـبكة ، وتشكيـل الخطوط الأسـاسيـة للبنيـة الأساسية المعلوماتية فى البلاد .

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى البحرين :

إن الإنترنت هى حلبة الصراع بين هدفين متناقضين من أهداف الحكومة البحرينية وهما : محاولتها أن تصبح محور الاتصالات فى الخليج ، وعزمها على كبح جماح المعلومات التى تنتقد أسرة آل خليفة الحاكمة . وتقوم السلطات بدعم الإنترنت من خلال إتاحة الوصول للشبكة منذ عام ١٩٩٥ ، ولايلزم الحصول على تصريح لإنشاء موقع على الوب . وتخدم عديد من مقاهى الإنترنت Internet Cafes الجمهور . ومن جهة أخرى ، تعى الجهات الأمنية أن المعارضة البحرينية تستخدم الإنترنت بمهارة لجمع المعلومات ونشرها . لذا فقد قامت هذه الجهات بإعاقة مواقع على الوب ، وتقوم بتوظيف خبراء فنيين للمساعدة فى مراقبة استخدام الإنترنت [٥٥].

وبناء على أحد أساتذة الجامعة البحرينيين تمت مقابلته فى فبراير ١٩٩٩ ، وطلب عدم ذكر اسمه " موقف الإنترنت جيد ، أفضل من موقف حقوق الإنسان الأخرى بشكل عام ، لأن الحكومة تدرك أهميتها لتحقيق موقف تنافسى ، وخاصة فى ظل اقتصاد خدمى كالاقتصاد البحرينى . ويضمن دستور البحرين حرية التعبير للصحافة والطباعة والمطبوعات " وفقاً للحالات والإجراءات التى حددها القانون " . ويضمن الدستور كذلك خصوصية المراسلات والاتصالات التلغرافية والتليفونية ، وتنص المادة (٢٦) من الدستور على أنه " لن تتم رقابة الاتصالات أو المحتوى باستثناء حالات الضرورة التى يحددها القانون ووفقاً للإجراءات والضمانات المنصوص عليها" [٥٦].

وعلى الرغم من هذه الضمانات الدستورية ، تمارس السلطات سيطرة طاغية على كل وسائل الإعلام المحلية التى توجه انتقادا عاما لمسئولى الحكومة والسياسات الحكومية . ووفقا لتقارير الخارجية الأمريكية حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ١٩٩٨ ، فإن المكالمات

التليفونية والمراسلات تعد هدفاً للمراقبة ، كما أن شبكات المخبرين التابعين للشرطة ممتدة ومتطورة . وخلال العام ، انتهكت الحكومة ، بصفة مستمرة ، حق المواطنين فى الخصوصية ، مستخدمة أساليب البحث غير القانونى وحالات القبض المتعمدة على الأشخاص للسيطرة على الاضطراب السياسى ... كما أن الوصول إلى المعلومات عبر البريد الإلكترونى لايتم منعه ، رغم أن البريد الإلكترونى قد يعد هدفا للمراقبة [٥٧].

وتعد خدمة الإنترنت حكراً على " شركة الاتصالات العامة " (باتلكو) Batelco وتعد أسعار الخدمة معتدلة نسبيا لأن هذا يعد ضرورياً فى ظل اقتصاد خدمى كالاقتصاد البحرينى، تماماً كما فى حالة قطر ولعل هذا هو ما أدى إلى سرعة تنامى وانتشار شبكة الإنترنت فى البحرين ؛ ففى يوليو عام ١٩٩٧، كان عدد مستخدمى الإنترنت فى السعودية والبحرين ٣٨,٤٨٠ مستخدما، وفى يناير ١٩٩٨، وصل هذا العدد إلى ٤٦,٥٣٨ مستخدما ، علما بأن الإنترنت لم تُتح على مستوى جماهيرى فى السعودية إلا فى يناير ١٩٩٩ ، بمعنى أن العدد الأكبر من هذه الأرقام يعد من البحرينيين . وفى فبراير ٢٠٠٠، وصل عدد المستخدمين فى السعودية ، والبحرين إلى ٣٣٧,٥٠٠ مستخدما معظمهم من السعودية وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة المفاجئة فى عدد المستخدمين بعد إتاحة الوصول للإنترنت للمواطنين السعوديين فى يناير١٩٩٩، وإقبال السعوديين على الاشتراك[٥٨].

وثمة تقارير متناقضة حول إعاقة السلطات البحرينية لمواقع الوب ذات الحساسية السياسية . وعلى أية حال ، فإن المصادر المختلفة تتفق على أن موقع " حركة الحرية البحرينية " (http://ourworld.compuserve.com/homepages/bahrain) ،أو تقوم على الأقل بإعاقة المحتوى الذى يندرج تحت الصفحة الشخصية للحركة على هذا الموقع . وعلى النقيض من الإمارات والسعودية ، ولايبدو أن البحرين قد قامت بتنفيذ نظام طموح لإعاقة الصور الإباحية ، ولكنها فضلت تشجيع مستخدمى الإنترنت الذين أبدوا قلقهم من

المواد الجنسية الصريحة على تركيب برامج للترشيح Filtering Software على أجهزتهم الشخصية [٥٩].

ويمكن القول إن السلطات أقل قلقاً بشأن إعاقة مواقع الوب مقارنة بقلقها بشأن إغلاق مصادرالمعلومات الانتقادية التى تتسرب إلى خارج البلاد . وقد أوردت التقارير أن عددا من البحرينيين قد ألقى القبض عليهم أو استجوبوا للاشتباه بأنهم قد استخدموا الوسائل الإلكترونية لنقل المعلومات لجماعات المعارضة السياسية خارج البلاد .

ولعل أكثر القضايا المعروفة فى هذا الصدد ، قضية سيد علوى سيد شرف مهندس " شركة الاتصالات البحرينية " (باتلكو)؛ ففى مساء ٢٥ من مارس ١٩٩٧، هاجمت قوات الأمن منزل المهندس شرف ، وصادرت جهاز الكمبيوتر خاصته وألقت القبض عليه. وقضى شرف قرابة العامين فى السجن قبل إطلاق سراحه ، وذلك دون اتهام محدد . ووفقا لأحد البحرينيين الذى قابل شرف بعد إطلاق سراحه ، فقد كان شرف مشتبها به ليس من خلال وسائل التكنولوجيا العالية للمراقبة high -tech means of surveillance، ولكن من خلال وسائل الشرطة التقليدية ، وذكرت منظمة العفو الدولية أن شرف قد تعرض للتعذيب من قبل مسئولى المخابرات البحرينية [٦٠].

حرية التعبير والرقابة على شبكة الإنترنت فى عُمان :

عندما تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم عام ١٩٧٠، كان لايوجد فى عُمَان كلها سوى ثلاث مدارس ابتدائية فقط وكان لايوجد نظام صحى أوشبكة تليفونات ، ولم تكن هناك سوى وصلات تليفونية قليلة مع دول العالم الخارجية، كما كانت البلاد تحت وطأة تمرد قادة الشيرعيين [٦١]. ولم تسوى البلاد النزاع الحدودى مع جارتها اليمن سوى عام ١٩٩٧ .

وقد اتبعت عُمَان برنامجا متدرجا وهادفا للتنمية منذ عام ١٩٧٠، والآن وبعد انقضاء الخطة الخمسية الخامسة (١٩٩٦- ٢٠٠٠)، فإن البلاد نظيفة وتتمتع بدرجة عالية من التنمية ولديها بنية أساسية حديثة فى كل مناطق البلاد . ويتم التركيز حاليا على مشروع التنمية

المستدامة ، والتى ستقلل من الاعتماد على عائدات قطاع البترول تدريجيا. وتلعب التجارة دورا أساسيا في خطط الحكومة ، وثمة بورصة ناشئة فى البلاد هى" بورصة مسقط " . ويشجع السلطان قابوس القطاع الخاص وعمل الشباب به ، وذلك فى خطابه أمام مجلس عمان فى أكتوبر ٢٠٠١، وزاد عدد المستثمرين الزائرين للبلاد بشكل كبير خلال عقد التسعينيات، ومنحت التأشيرات السياحية للمرة الأولى عام ١٩٩٦، وتتمتع عُمَان بمقومات سياحية متعددة ومتنوعة ، وقد أنشأ قسم جديد للسياحة بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس تجاوبا مع صناعة السياحة الناشئة فى البلاد . وأصبحت البلاد أكثر اهتماما بالاقتصاد والسياسة فى المنطقة ، وهى تتبنى سياسة حكيمة ومتوازنة فى التعامل مع مختلف الأحداث الإقليمية والعربية والعالمية . وتولى البلاد اهتماما عظيما ، محليا وعالميا ، بالبيئة ، وخصصت عام ٢٠٠١ كعام للبيئة ، وتمنح جائزة السلطان قابوس للبيئة كل عامين من خلال منظمة الأمم المتحدة .

وقد اتبعت تنمية الاتصالات فى عُمَان الأسلوب الهادف نفسه الذى تم تنفيذه فى القطاعات الأخرى ، مما أدى إلى بنية أساسية رقمية حديثة على مستوى مختلف مناطق البلاد . وكان قرار إنشاء خدمة الإنترنت ، بعد ظهورها فى كل الدول العربية الأخرى باستثناء العراق وليبيا والسعودية ، جزءاً من خطة " الشركة العُمَانية للاتصالات" Oman-Tel لعام ٢٠٠٠ ،والتى تهدف إلى منح مسئولى الحكومة ورجال الأعمال " الوصول لأية معلومات ، فى أى وقت ، وأى مكان ، بأية وسيلة عرض يرغبونها " [٦٢]. ووفقا لأحمد سويدان البلوشى وزير البريد والتلغراف والتليفون ، فإن الدافع لهذا القرار هو الحاجة لجمع المعلومات من كل أجزاء العالم " والمساعدة فى " الترويج العالمى للمنتجات العُمَانية " [٦٣].

فى يونيو ١٩٩٤ ، دعت " الشركة العُمَانية للاتصالات " الشركات للتقدم بعروض أسعار لعقد إنشاء موقع شركة لتقديم خدمة الإنترنت [٦٤]، وقدمت أحد عشرة شركة عروضا مقترحة ، ومن بينها شركة "سبرنت"Sprint التى كانت تقوم فى ذلك الوقت بإنشاء خدمة الإنترنت فى دول الإمارات وشركة "أومنيس" Omnes التى أنشأت خدمة

للإنترنت فى دولة البحرين . وعلى الرغم من أن كل العروض قد قدمت فى الوقت المحدد فى يوليو ١٩٩٥، إلا أن قرار إعلان الشركة الفائزة بالعقد قد تم تعليقه لحين قيام وزيرى الإعلام والبريد والتلغراف والتليفون بمناقشة أيهما يجب أن يكفل مشروع الإنترنت . وفى النهاية ، حصل وزير البريد والتلغراف والتليفون على مسئولية الإشراف على الإنترنت باعتبارها خدمة أخرى من خدمات الاتصالات . وفى الوقت الذى عقدت فيه المناقشات بين هذين الوزيرين ، قام يوسف بن علوى الوزير المسئول عن الشئون الخارجية بتسجيل (om) كرمز لعمان مع مؤسسة InterNIC باسمه، وذلك بمساعدة مسئولى الحكومة الأمريكية فى " المكتب الأمريكى للتسجيل " U. S. Bureau of Reclamation (USBR) فى دنفر بولاية كلورادو [٦٥] .

وفازت شركة " سبرنت إنترناشيونال " Sprint International بعقد إنشاء موقع الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت فى يوليو ١٩٩٦ . وعلاوة على تركيب المعدات ، فإن العقد البالغ قيمته ١٧٣,٠٠٠ ريالا عمانيا (٤٤٩,٠٠٠ دولارا أمريكيا) تضمن تأجير وصلة للإنترنت لمدة خمس سنوات [٦٦] . وافتتحت الخدمة للجمهور فى يناير ١٩٩٧ وتظل " الشركة العُمَانية للاتصالات " OmanTel الشركة الوحيدة المقدمة للخدمة ، ولايوجد لها أى منافس ، على الرغم من أن ثمة مناقشات تدور حول الخصخصة المحتملة للشركة منذ عام ١٩٩٦ [٦٧] ، والتى بدأت بطرح جزء منها كأسهم فى بورصة مسقط فى أواسط العام ٢٠٠٣ .

وقبل عام كامل من قرار الحكومة بإنشاء خدمة الإنترنت فى عُمَان ، قامت جامعة السلطان قابوس Sultan Qaboos University ، الجامعة الوحيدة فى البلاد ، بتسجيل اسم لها وهو (squ.edu) مع مؤسسة InterNIC مستخدمة عنوانا على صندوق بريد فى فلوريدا بمساعدة من "هولونت"Holonet ، وهى شبكة تديرها مؤسسة Information Access Technologies ومقرها بيركلى بولاية كاليفورنيا . ومن الواضح أن الجامعة استمرت فى استخدام وصلة شركة " هولونت " حتى بعد إنشاء شبكة " الشركة العُمَانية للاتصالات " ، إلا أن الجامعة على ما يبدو عادت واستخدمت شبكة الشركة بعد ذلك . وللجامعة الآن

اسم مسجل فى عُمَان وهو (squ.edu.om) وتتيح الجامعة لطلابها وموظفيها والهيئة الأكاديمية بها حسابات إنترنت مجانية .

وعلى الرغم من أن سوق الإنترنت فى عُمَان كان يقدر بما يتراوح بين ٣،٠٠٠ إلى ٤،٠٠٠ مستخدم عند بدء تشغيل خدمة الإنترنت ، إلا أنه كان من الواضح أن الطلب الحقيقى كان يقدر بأدنى من مستواه بكثير . فقد تعاقد حوالى ٢٧٠٠ مستخدم على الخدمة بمجرد بدء تشغيل الشبكة ، وأصبح عدد المشتركين ١١،٤٢٥ مشتركا بحلول يوليو ١٩٩٧، وزاد إلى ٢٠،٨٨٨ بحلول نهاية ١٩٩٧ وبنسبة ٠،٩٥٪ من عدد السكان ، ووصل هذا العدد إلى ٥٠،٠٠٠ ستخدم فى فبراير ٢٠٠٠ بنسبة ٢،٢٧٪ من عدد السكان [٦٨] ، وقد وصل هذا العدد إلى ما يزيد عن ٧٥،٠٠٠ مشترك فى مطلع العام ٢٠٠٢ . وبالإضافة للإنترنت ، وبمجرد أن أصبحت وسائل الإعلام والاتصالات الجديدة متاحة فى عُمَان عبر السنوات الماضية ، تبنى العمانيون التكنولوچيا الجديدة ، محاولين تعظيم الفائدة التى يحصلون عليها من هذه التكنولوچيا ، وذلك لتدعيم جهودهم فى إعادة بناء عُمَان كقوة إقليمية .

وتلقى الإنترنت قبولا جيدا من قبل القطاعات التجارية والحكومية ، بما فيها الديوان السلطانى ، والشركات الرئيسة التى تنشأ مواقع على الوب وتحصل على وصلات مؤجرة منذ الشهور القليلة الأولى للتشغيل . بالإضافة إلى الاستخدام المكثف لجامعة السلطان قابوس ، جامعة البلاد الوحيدة لشبكة الإنترنت فى الوقت الراهن ، بعد استخدام يتسم بالمحدودية فى العامين الأولين من بدء الخدمة التجارية . ومن الواضح أن جامعة السلطان قابوس هى الكيان الأكاديمى العُمَانى الوحيد المتصل بالإنترنت ، ولايتضح أى تمثيل أوتواجد للإنترنت فى المراحل الدنيا من التعليم الثانوى والإعدادى والابتدائى حتى بداية العام ٢٠٠٣ ، ولاتوجد خطة عُمَانية واضحة لإدخال الإنترنت فى المدارس .

وقد بدأ العُمَانيون مناقشة القضايا الأمنية والأخلاقية المتعلقة بشبكة الإنترنت فى

خلال العام الأول من تركيبها تقريبا . وقد قامت " الشركة العمانية للاتصالات " Oman-Tel بوضع قيود من داخل عُمَان على الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر الرئيسة Server ومواقع الوب التى توصف بأنها "غير مناسبة " سياسيا أو أخلاقيا ، وهو مالم يتم نشره أو الإعلان عنه . وكل المرور عبر الإنترنت Internet Traffic من وإلى عُمَان يتدفق عبر أجهزة الكمبيوتر الرئيسة ووصلات الاتصالات المملوكة للشركة العُمَانية للاتصالات ، والتى تعد المنفذ الوحيد لخدمة الإنترنت ، وهو ما يمكنها من التحكم المركزى فيما يصل للبلاد من محتوى الإنترنت .

وتقوم "الشركة العُمَانية للاتصالات " بمراقبة شبكة الإنترنت من خلال جهاز الكمبيوتر رئيس للرقابة Proxy Server يوجد فى مقر الشركة ، وترد إليه كل طلبات المشتركين لدخول المواقع المختلفة على الوب ، وإذا كان الموقع غير مناسب يتم إعاقة الوصول إليه ، وتظهر ملاحظة على شاشة جهاز الكمبيوتر توضح أن هذا الإجراء ليس إجراء فريدا تقوم به " الشركة العمانية للاتصالات " . وفى الحقيقة ، فإننا قد لاحظنا من خلال عملنا استشاريا زائرا بقسم الإعلام بجامعة السلطان قابوس - أن الشركة العُمَانية للاتصالات تحرص - بصفة خاصة - على إعاقة الصور العارية Pornography ، ولم نجد ثمة أدلة على إعاقة مواد سياسية معينة .

ويستلزم التعاقد على خدمة الإنترنت مع " الشركة العُمَانية للإتصالات " التوقيع على "دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد"، حيث يتم التعهد بالإلتزام بكافة البنود الواردة أدناه وهى [٦٩]:

أولا : مبادئ عامة :

١- " الإنترنت " أداة ذات قيمة عالية فى مجال الاتصالات وتقديم المعلومات والأبحاث والأفكار فى المجالات المختلفة وتسعى " الشركة العُمَانية للاتصالات " فى الإشراف على استخدامها بما يساعد فى تنمية ثقافة سليمة لأفراد المجتمع .

٢- على المستفيدين كافة من خدمة " الشبكة " ، ومزودى محتوياتها المرخصين الإلتزام بالضوابط الواردة فى هذا الدليل وأن يتخذوا الخطوات اللازمة كافة للإيفاء بها .

٣- يخضع جميع المستفيدين من خدمة الشبكة لماتصدره " الشركة العمانية للإتصالات " من قواعد من فترة إلى أخرى بعد التنسيق مع الجهات المختصة .

ثانياً : محظورات استخدام شبكة « الإنترنت » :

١- النشـــــر :

فى حالة النشر على الشبكة يجب التقيد بألاتشمل المادة المنشورة أية بيانات أو معلومات من شأنها أن :

- تعرض الأمن الوطنى للخطر أو فيها تطاول على جلالة السلطان أو نقداً لذاته السامية ولأفراد الأسرة المالكة الكريمة أوتتعارض مع القوانين السارية فى الدولة .

- نشر سر من أسرار الدولة دون ترخيص .

- تزعزع الثقة بعدالة حكومة البلاد ، أوتحوى بيانات أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو بث دعاية مثيرة .

- تمثل معلومات أو أحداث تضلل قطاعات المجتمع .

- تؤدى إلى كراهية الحكومة ، أوالحط من قدرها .

- تقلل من شأن أية جماعة عرقية أودينية أوتسخر من أىً منها .

- تؤدى إلى كراهية أى عرق أودين .

- تروج للتطرف الدينى أوالعقائدى .

- تروج للإباحية أوللاتصال الجنسى .

- تصف أوتروج للعنف ، أوالاعتداء أوبث الرعب .

– قذف الغير بإسناد تُهم ملفقة والتى من شأنها الإساءة إلى المقذوف أواحتقاره .

– تروج لنهج عقائدى أو سياسى يتعارض مع النظام العام للبلاد أو يسئ إلى أى دولة أخرى.

– جمع التبرعات وممارسة الأنشطة الخيرية أوالترويج لها دون ترخيص من السلطات المختصة.

– بث أو إرسال رسائل تسئ للآخرين أو تخدش الحياء أو الآداب العامة .

– بث فيروسات أو ما يشابه ذلك بقصد إتلاف أو تدمير الأنظمة أو المعلومات .

– تروج لأى مادة أو سلعة تم الحصول عليها بالمخالفة لأحكام القوانين السارية .

– تروج لأية أدوية أو علاج يقتصر على الوصفات الطبية سواء للبالغين أو القُصّر .

٢ - إلتقــاط الخــدمة :

يُحظر على ملتقطى خدمة الشبكة ما يلى :

– الالتقاط غير المشروع للمعلومات أو البيانات .

– استخدام وسيلة اتصالات غير مرخصة محلياً فى التقاط الشبكة مثل الالتقاط المباشر من الأقمار الصناعية أو نحوها .

– انتهاك خصوصيات الغير أو التعدى على حقهم فى الاحتفاظ بأسرارهم .

– اتلاف أوتغيير أو محو أية بيانات أو معلومات بدون وجه حق .

– التقاط مواد من شأنها المساس بالأخلاق والأداب العامة أو تتعارض مع عقيدة المجتمع وقيمه .

– استخدام وسائل التشفير من قبل الشركات والمؤسسات والهيئات الخاصة بدون ترخيص من جهة الاختصاص .

– استخدام وسائل التشفير من قبل الأشخاص الطبيعيين .

– سرقة رموز خدمة الآخرين أو استغلالها .

– اختراق الأنظمة لغرض سرقة المعلومات ، أو الأموال أو أى عمل آخر مخالف للقانون .

٣- مقدمو خدمات الشبكة :

يعتبر من مقدمي خدمات « الشبكة » كل من يقوم بإعادة تقديم خدماتها محلياً ويشمل المقاهي ، المكتبات ، المراكز العامة ، الأندية الخاصة ، المؤسسات التعليمية ، الفنادق والبنوك ... الخ ، وعلى مقدمي هذه الخدمات الالتزام بالآتي :

- استخدام الضوابط والبرامج الوقائية التي يتم إقرارها للحد من دخول المحظورات المشار إليها في هذا الدليل.

- منع تقديم الخدمة لمن هم دون السن القانونية إلا في الجوانب التي تتناسب مع أعمارهم وحسب المصرح به من قبل السلطة المختصة .

- الالتزام بتقديم المعلومات والبيانات كافة في حال طلبها من السلطات المختصة مثل إثبات شخصية مستخدمي الشبكة ووقت استخدامهم لها والمواقع التي دخلوا إليها ، وأية معلومات أو بيانات أخرى .

ثالثاً : العقـــوبات :

كل من يخالف الضوابط الواردة بهذا الدليل يعرض نفسه للمساءلة القانونية وفقاً للقوانين السارية فضلاً عن حق « الشركة العُمَانية للاتصالات » في قطع الخدمة عنه إذا تكررت المخالفة .

الضوابط المتعلقة بمقاهي الإنترنت:

هذا ، وتُمنح الموافقة المبدئية لممارسة نشاط مقهى الإنترنت بموجب طلب يتقدم به الفرد أو الشركة إلى مدير دائرة الإنترنت بالشركة العُمانية للاتصالات .

وتستخدم هذه الموافقة في تسجيل النشاط فقط بوزارة التجارة والصناعة ،ولايمكن ممارسة النشاط إلا بعد الحصول على الموافقة النهائية .

البيانات التى يجب توفيرها للحصول على الموافقة النهائية :[٧٠]

- توجيه خطاب إلى مدير دائرة الإنترنت متضمناً البيانات كافة الواردة أدناه :

- تقديم نبذة مختصرة حول الغرض من ممارسة النشاط المذكور متضمنة نوعية النشاط (مقهى الإنترنت والذى يتطلب تقديم المرطبات / الوجبات ، أو خدمات الإنترنت
- تحديد المنطقة / المكان الذى سيمارس فيه هذا النشاط) .

- يجب إفادة دائرة الإنترنت برقم الهاتف الذى سيتم استخدامه فى المقهى .

- تحديد عدد الأجهزة التى سيتم استخدامها بالمقهى .

- بيان اسم النظام / البرنامج الخاص بالحماية (Proxy) والذى سيتم استخدامه بمقهى الإنترنت ، على أن يضم هذا البرنامج نظاماً للتتبع يمكن من خلاله معرفة الجهاز الذى تمت من خلاله عملية التصفح ، ويُفضل استخدام إحدى هذه البرامج : , - MS Proxy Winproxy

- نسخة من مستخرجى بيانات منشأة تجارية مقيدة لدى أمانة السجل التجارى على أن تتضمن هذه النسخة على: الإسم التجارى (اسم مقهى الإنترنت ، أو اسم خدمات الإنترنت)، الموقع ، النشاط المزاول .

- يجب التزام الفرد أو صاحب المقهى بتقديم النموذج الخاص بجدول البيانات الخاص بالمستخدم (Log File) قبل استخدامه للخدمة ، وهذه البيانات هى : اسم المستخدم ، رقم البطاقة الشخصية / أو بطاقة العمل ، رقم الجهاز ، تاريخ الدخول ، وقت الدخول إلى الإنترنت ، وقت الخروج من الإنترنت والتوقيع .

وفى ٧ من مايو ٢٠٠٢ ، أعلنت « الشركة العُمَانية للاتصالات » لأصحاب مقاهى الإنترنت عن الشروط والضوابط لممارسة هذا النشاط ، وتتمثل هذه الشروط والضوابط فيما يلى : [٧١]

١- تصميم غرف أجهزة المتصفحين بحيث يمكن رؤية مستخدمى أجهزة الحاسوب بها ويُمنع منعاً باتاً إغلاقها أو وضع الستائر عليها بقصد حجب رؤية مستخدمى الإنترنت، هذا بالنسبة للطلبات الجديدة ، أما المقاهى القائمة فسوف يكون هذا الشرط أساسياً عند التجديد .

٢- ضرورة تسجيل بيانات مستخدمى الإنترنت بالمقاهى إلكترونياً ، وذلك بتعبئة الاستمارة إلكترونياً ، والتى يمكن الحصول على نسخة منها من وحدة الإنترنت على أن يتم إرسال هذه البيانات على البريد الإلكترونى :cyberca Fe' @ omantel .co.om بشكل أسبوعى.

(نهاية كل يوم جمعة) .

٣- ضرورة الحصول على برنامج الحماية Proxy (النسخة الأصلية) وتحميله على الجهاز الرئيس بالمقهى ، وذلك لحفظ بيانات الأجهزة المستخدمة بالمقهى من قبل الزوار ، ويسهل كذلك عملية التتبع والتعرف على الجهاز الذى تمت من خلاله عملية التصفح فى أى وقت .

٤ - يُمنع استعمال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة بالمقهى ، إلا من خلال الهاتف المبين فى بيانات المقهى ، وفى المكان المصرح له بالمقهى فقط والمسجل لدى وحدة الإنترنت .

٥ - لا يسمح لكل مرخص له إغلاق هذا النشاط أوتغيير موقع المقهى أو حتى بيع النشاط إلى شخص آخر إلا بعد إخطار وحدة الإنترنت والحصول على موافقتها كتابياً .

٦ - ضرورة تقديم طلبات التجديد (سنوياً) قبل انتهائها للحصول على رخصة جديدة لمزاولة النشاط لفترة أخرى .

وفى جامعة السلطان قابوس ، التى يتصل فيها الطلاب والهيئة الأكاديمية

والإداريون بالشبكة مجاناً ، توجد رقابة مزدوجة على الإنترنت ، ويتمثل المستوى الأول من الرقابة فى أن أى طلب لدخول موقع ما على الوب ، يمر أولاً بجهاز الكمبيوتر الرئيس لشركة الاتصالات العُمَانية الذى يراقب استخدام الشبكة OmanTel Proxy Server وبعد ذلك يأتى المستوى الثانى من الرقابة من خلال جهاز كمبيوتر رئيس آخر للرقابة يوجد فى الجامعة SQU Proxy Server ، والذى يراقب استخدام كلمات السر للمرور إلى الشبكة Passwords على مستوى كل المستخدمين للشبكة فى الجامعة على اختلاف قطاعاتهم سواء كانوا طلابا أو أساتذة أو إداريين .

وتستخدم الجامعة برنامجا للرقابة Censorware Software يقوم بمراقبة كلمات السر للمرور إلى الشبكة ، ويقوم هذا البرنامج بتتبع كلمات مفتاحية معينة مثل Adult أوSex أو Pornogrophy وغيرها ، وإذا تبين للبرنامج أن أحد المتصلين بالشبكة عبر كلمة سر معينة قد دخل إلى موقع يندرج تحت الكلمات المفتاحية التى تمت تغذيته بها يقوم بمنع دخول هذا الفرد إلى الشبكة مرة أخرى بشكل آلى .

ومثل كل برامج الرقابة ، يتسم هذا البرنامج بأوجه الخلل نفسها التى تسم مثل هذه النوعية من البرامج ، فقد قمنا فى خلال عملنا بجامعة السلطان قابوس بالدخول إلى موقع (http://hotwired.lycos.lycos.com/special/pornscare) وذلك فى إطار بحثنا تحت كلمة مفتاحية Keyword هى " أخلاقيات الصحافة " Press Ethics ، وكان هذا الموقع يتحدث عن الفضيحة الأخلاقية التى ارتكبتها مجلة " تايم " الأمريكية بنشرها صورا عارية للأطفال مصاحبة لتحقيق أصدرتها ، كان عنوان الغلاف فى العدد الأول Cyberporn وعنوان غلاف العدد الثانى "Journoporn" ورغم أن الموقع لايضم هذه الصور العارية ، بل يضم مقالات نقدية لهذا العمل الذى يتنافى مع أخلاقيات الصحافة الذى أقدمت عليه مجلة " تايم " ورغم قيامنا بطباعة هذه المقالات فى معمل الكمبيوتر الخاص بقسم الإعلام حيث يمكن للطلاب والطالبات رؤية ما يوجد على الشاشة وما يطبع

على الطابعة ، إلا أن S.Q.U Proxy Server قام بمنع وصولنا إلى شبكة الإنترنت ، لمجرد أنه رصد كلمة "Porn" وقمنا بحل المشكلة بالاتصال المباشر بمركز الكمبيوتر الذى أدرك القائمون فيه الخطأ ، وأعادوا لنا القدرة على الوصول للشبكة مرة أخرى .

ومن خلال مقابلة شخصية مع أحد العاملين فى مركز الكمبيوتر بالجامعة ، ذكر لنا أنهم لايتفحصون المواقع التى يعاق من يدخلها من قبل برنامج الرقابة ، نظرا لأن ٩٥٪ من حالات منع المرور إلى الإنترنت،يتم بسبب الدخول إلى مواقع تضم صور العرى Por-nography . وتفكر الجامعة ، بعد زيادة مثل هذه الحالات ، فى فرض عقوبات معينة على الإداريين والهيئة الأكاديمية الذين يسيئون استخدام الإنترنت بالتحقيق معهم إذا أقدموا على ذلك ، مع وضع نتيجة التحقيق فى ملفاتهم بالجامعة ، مع تأخير الترقية وما شابه ذلك للحد من هذه المخالفات . بل والأكثر من ذلك ، وبسبب إنكار المخالفين ارتكابهم مثل هذه المخالفات ، يتم التفكير حاليا فى تركيب كاميرات لمراقبة استخدام الشبكة حتى لايستطيع الفرد إنكار مخالفاته ، ولكن هذا الحل يصعب تحقيقه لأسباب فنية عديدة ، وخاصة بالنسبة للأساتذة والإداريين.

أما بالنسبة للطلاب ، ففى مستهل كل عام جامعى تُلقى محاضرة حول الإنترنت بالجامعة ، وتشتمل المحاضرة على عديد من النقاط كالطريقة " الصحيحة " لاستخدام الإنترنت داخل الجامعة ، والمواقع التى يمكن للطالب أن يستفيد منها أثناء بحثه حول المجالات العلمية والثقافية والموضوعات المتعلقة بدراسته . ويتطرق المحاضر إلى المواقع "الممنوعة" وهى التى تشتمل على مواد تتعارض مع" التعاليم الدينية والأخلاق الفاضلة" . ولاينسى المحاضر من أن يشير إلى أن " هناك عقوبات صارمة لمن يتابع تلك المواقع ، وإن كانت تلك المتابعة أو المشاهدة عبر البريد الإلكترونى " ، ويؤكد المحاضر على ضرورة أن يحافظ الطالب على رقمه السرى ، وعدم تقديمه لأى شخص مع الاستعمال الصحيح لأجهزة الكمبيوتر بالجامعة ، وعدم العبث بها وبمحتوياتها ، مع عدم تحميل " برامج تخترق شبكة الجامعة " أو " تحميل برامج تقوم بحفظ الأرقام السرية " (٧٢).

وعلاوة على ذلك ، فإن الطالب عند التحاقه بالجامعة يقوم بتوقيع إقرار تعهد بالالتزام بنظام وقواعد الانضباط الجامعى ومنها : عدم " استخدام شبكة المعلومات العالمية (Internet) لأغراض تتنافى مع القيم والأخلاق والعادات والمبادئ الإسلامية ... "، وإلا يعتبر ذلك مخالفة تأديبية ، وتمثل " إخلالا بالنظم والقواعد والأنشطة والتقاليد واللوائح الجامعية " . وعند قيام الطالب بالبدء فى استخدام أي جهاز كمبيوتر ، فإن أول ما يصافح عينه هذه العبارة : " استخدامك هذا الجهاز يعنى تعهدك بالالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها بمختبرات الحاسب الآلى بجامعة السلطان قابوس ".

وبالنسبة للتشريعات ، فلا يوجد فى عُمَان ، مثلها فى ذلك مثل دول منطقة الخليج كافة تشريع خاص بالإنترنت ، وإن كان يوجد ثمة تشريع للاتصالات تم عرضه على مجلس الوزراء العُمَانى خلال عام ٢٠٠٢، ولكنه لم يتناول هذا التشريع الأمور المتعلقة بالإنترنت وغيرها من الموضوعات المتعلقة بالاتصالات .

الخلاصة:

تبين أن إحدى الخصائص المهمة للبنية الأساسية المعلوماتية فى منطقة الخليج العربى ، كما هو الحال فى المنطقة العربية برمتها ، أن الخدمات الاتصالية الجماهيرية يتم تقديمها بشكل كبيرعبر مؤسسات الدولة . إن هذه الدول يسيطر عليها أشكال قوية من هيمنة الدولة بما فى ذلك التحكم فى مضمون المعلومات وتوزيعها . وتختلف أشكال الهيمنة من دولة لأخرى ، وعادة ما يكون ذلك راجعا إلى المؤسسة الدينية والملكيات الوراثية أو الأشكال الأخرى من السلطات التى تقوم على حكم القلة .

وفى أجزاء عديدة من العالم ، تستمر هيمنة الحكومات على الاتصالات فى شكل شركات احتكارية لتقديم الخدمة . وقد أدت السيطرة الحكومية بدورها إلى سمة شائعة ومهمة : وهى تأخر وصول الإنترنت إلى المنطقة ، فالسعودية رغم أنها كيان اقتصادى ضخم تأخر الوصول الجماهيرى فيها للإنترنت إلى يناير عام ١٩٩٩، لتصبح آخر دولة فى

منطقة الخليج تتصل بشبكة الإنترنت على مستوى جماهيرى .

وفى كل البلدان فى منطقة الخليج تقريبا ، لاحظنا ثمة تردد ، سواء من قبل الحكومة أو المؤسسة الدينية أو من قبل قوى أخرى ، بشأن السماح بالوصول غير المقيد وغير المحدود للإنترنت ، وهذا أدى أيضا إلى تأخير إنشاء أول وصلة للإنترنت فى الدول الخليجية الست ، وهو ما أدى إلى إعاقة تنمية البنية الأساسية المعلوماتية والخدمات المتعلقة بالإنترنت .

وباستثناء السعودية والكويت ، فإن دول الخليج يوجد بها مقدم وحيد محلى لخدمة الإنترنت مثل : " الشركة الإماراتية للاتصالات " فى الإمارات ، و" الشركة العمانية للاتصالات " OmanTel فى عمان ، و" الشركة القطرية للاتصالات " Q-Tel فى قطر، وشركة " باتلكو " Batelco فى البحرين . وتلعب كل شركة من هذه الشركات الحكومية أو شبه الحكومية (كما فى حالة الشركة الإماراتية للاتصالات) دور مقدم خدمة الإنترنت الوحيد فى كل دولة . وتتضمن أسباب هذه الهيمنة والاحتكارات الحكومية الرغبة الأكيدة فى السيطرة على المعلومات وعدم فقدان هيمنة الدول على مثل هذا القطاع المهم ، وحماية احتكار شركات الاتصالات المملوكة للدولة للأرباح . وفى هذه الدول ينحصر دور القطاع الخاص بالنسبة للإنترنت فى تقديم خدمات محدودة مثل الاستشارات الفنية أو تصميم صفحات الوب Web Design ،وأحيانا تعريب البرامج (كما فى حالة البحرين).

ونظرا لهذه الاحتكارات ، فإن شركات الاتصالات تفرض الأسعار التى تريدها على خدمات الإنترنت المقدمة للجمهور ، وذلك فى ظل غياب بيئة تنافسية بين عديد من الشركات المقدمة للخدمة ، وتعمل هذه الأسعار على الحد من استخدام الإنترنت.فى عدد من دول المنطقة . وتعد كلفة الإنترنت والمكالمات التليفونية فى بعض دول المنطقة أغلى بكثير مما هى عليه فى الولايات المتحدة الأمريكية والأسعار العالمية المتعارف عليها ، وهو ما يبدو جليا فى حالة الكويت . ورغم ذلك ، فإن دولتى قطر والبحرين تقدم أسعارا

معتدلة ومعقولة لخدمة الإنترنت ، لأن هاتين الدولتين تعملان فى ظل اقتصاد خدمى ، كما قامت دولتا الإمارات العربية المتحدة والسعودية مؤخرا بتخفيض تعريفة المكالمات التليفونية ، وإتاحة وصول مجانى محدود لشبكة الإنترنت .

نشأة رأى عام جماهيرى فى منطقة الخليج بشأن الإنترنت :

من الملاحظ أن تغيرا فى طبيعة الإنترنت حدث فى أواسط عقد التسعينيات من القرن الماضى ، عندما نضجت تكنولوجيا تصفح مواقع الوب Web Browser Tech-nology بشكل كاف لكى تصبح الإنترنت جاذبه للجمهور العام ، وهو ما تسبب فى إزدهار المعلومات التى يتم الوصول إليها عبر الوب فى عديد من بقاع العالم . وكان ظهور الوب كمصدر متدفق للمعلومات ، مصحوبا بحملة دعاية ضخمة بدأت تدريجيا فى التناقص. ولعل الزيادة الناتجة فى استخدام الإنترنت وتدعيم المفاهيم بأن هذه الوسيلة ليست موردا قيما فحسب ، ولكن أيضا مورد لايستطيع أى شخص أو مؤسسة أو دولة حديثة أن تحيا بدونه ، وهو ما أدى تقريبا إلى إثارة الاهتمام بالإنترنت فى منطقة الخليج العربى ، وهو الاهتمام - المصحوب بظروف أخرى - الذى أدى إلى خلق رأى عام جماهيرى بشأن إنشاء وصلة الإنترنت . ويبدو أن وجود هذا الرأى العام ، سواء المؤيد لهذه التكنولوجيا أو المعارض لها ، أحد العوامل الأكثر أهمية فى الاتصال بالإنترنت .

وعلى أية حال ، فإن التردد والقلق والمعارضة الشديدة للإنترنت لا يعنى أنه لن يطرأ تغيير على هذه المجتمعات . ولكن الأهم هو أنه يجب أن يكون هناك رأى عام داخل المؤسسات الأكثر أهمية فى هذه المجتمعات ليعمل كمناصر ومؤيد للتغيير . وفى عديد من بلدان العالم التى تبنت الإنترنت فى مهدها ، فقد راد الطريق الأكاديميون والمنظمات غير الحكومية وغير الهادفة إلى الربح ، أما بالنسبة لحكومات تلك الدول فهى إما قدمت الدعم أو على الأقل لم تعارض هذا الاتجاه . وفى دول الخليج العربى ، عندما كانت الإنترنت لازالت فى مراحلها الأولى ، لم يكن ثمة رأى عام جماهيرى قوى كاف لخلق حالة تقبل لهذه

الوسيلة الإعلامية الجديدة فى مقابل المخاوف المحافظة أو الافتقار إلى الاهتمام فى المؤسسات الوطنية القوية .

وغالبا ما يضم الرأى العام الذى لديه مفاهيم سلبية عن الإنترنت القوات المسلحة ، والأمن القومى ، والوزارات الدينية الإسلامية ، ورجال الدين ، والعائلات القوية القلقة والمهتمة بكل الأمور بداية من الفساد الأخلاقى لشباب البلاد ونهاية بالمزايا والمواقع الممنوحة لهم ، وذلك على الرغم من أن كل هذه القوى لا تقوم بالنقد بشكل رسمى دوما .

ومع تزايد الانتشار العالمى والتجارى للإنترنت ، نشأ رأى عام مؤيد للإنترنت فى منطقة الخليج. ويضم هذا الرأى العام شباباً ينتمون إلى العائلات الكبيرة ذات الشأن وشركات الأعمال المحلية التى كانت فى حاجة للعمل على نطاق دولى ، والشركات الأجنبية العاملة فى البلاد ، والأكاديميين الذين كانوا يتعرضون للشبكات العالمية عندما كانوا يدرسون فى الخارج أو يحضرون مؤتمرات أو مهمات علمية بالخارج ، إضافة إلى قطاعات من الحكومة ، وخاصة الاحتكارات فى مجال الاتصالات ، والتى كانت تبحث عن فرص جديدة لتحقيق مزيد من الأرباح من خلال تقديم خدمة الإنترنت بالأسعار التى تراها . وهذا كله هو ما أدى إلى تشكيل لجان أنيط بها بحث المنافع والمخاطر للتوصل إلى توصيات يتم رفعها إلى الحكومة ، وهذا تم عمله بشكل مكثف فى السعودية . وكانت النتيجة توصيات تؤيد الإنترنت تأييدا حذراً ، يرتكز على أن ثمة حلول تقنية يمكنها الحد من مخاطر هذه الوسيلة الإعلامية الجذيدة بشكل مقبول .

تهديد الإنترنت للأنظمة الخليجية :

يوجد قلق شديد فى كل دول الخليج العربى ، ولاسيما من قبل الحكومات ، فيما يتعلق بدور هذه الحكومات فى الحياة العامة ، والعلاقات مع المحكومين ، واستقرارها ، واستمراريتها . وهذه المخاوف مرتبطة بدورها بمجموعة أكبر من المخاوف الوطنية ، مثل

المحافظة على القيم الاجتماعية والثقافية . وتوجد مثل هذه المخاوف بشأن الإنترنت فى أماكن أخرى من العالم ؛ بما فى ذلك الدول الغربية الرئيسة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة . ولكن لا يوجد مكان آخر فى العالم ؛ بما فى ذلك الدول التى يتم الحديث عنها باستمرار مثل الصين وسنغافورة ، يبدو أن لديه عديدا من المخاوف أو يأخذ هذه المخاوف بشكل جدى ، مثلما هو الحال فى دول الخلية العربى .

وبدرجات متفاوتة ، تعتبر الحكومات الخليجية نفسها تواجه تهيدا من شبكة الإنترنت. وعلى الرغم من أن هذه الحكومات مهتمة بحماية نظم التحكم والسيطرة ، وكذلك حماية اقتصادياتها الوطنية من أى هجوم إلكترنى . إلا أن هذه المخاوف تتضاءل وتأتى مى مؤخرة اهتماماتها ، حيث اهتمام هذه الحكومات أساسا على الموازنة بين المنافع الاقتصادية والتعليمية للإنترنت ورغبتها فى السيطرة على تدفق المعلومات .

وتتسع مخاوف الأمن القومى فى هذه البلدان لما وراء التعريف التقليدى للتهديدات العسكرية من قبل الدول الأجنبية . ففى الواقع ، تتسع هذه المخاوف لتضم أى شئ يمثل تهديدا للمؤسسات الحاكمة ومصالحها ، مثل حقها فى الحكم أو مصالحها المالية . وتتضمن المخاوف المعنية شبكات الكمبيوتر التى قد يستخدمها الإرهابيون ، وأمن اتصالات شركات الأعمال ، ونشر الدعاية « الزائفة » من قبل جماعات المعارضة السياسية فى المنفى ، وحرب المعلومات الأجنبية وعمليات المخابرات .

ولعل هذا ما يبرر اتخاذ عدد من الحكومات الخليجية مدخلا يتسم بالحذر تجاه الإنترنت ، وتبنيها وسائل متعددة للحد من تدف المعلومات المباشرة ، ومن بين الميكانزمات التى اتخذتها هذه الحكومات للرقابة على شبكة الإنترنت ؛ الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت ، وتبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات مثل الحائط النارى Firewall وأجهزة الكمبيوتر الرئيسة التى

تراقب استخدام الوب Proxy Servers ، إضافة إلى فرض أسعار عالية للخدمة للحد من الوصول إليها .

وليس من المثير للدهشة أن المخاوف بشأن ما قد تفعله المعلومات والاتصالات عبر الإنترنت بالقيم الدينية والثقافية والوطنية تطفو دوما على السطح ، وبشكل أكبر من المخاوف المتعلقة بالأمن القومي ، وقد برز عدد من هذه المخاوف في الصحافة والمقابلات مع أعضاء الحكومة ورجال الأعمال والأكاديميين على حد سواء ، وتتضمن هذه المخاوف إتاحة الوصول للصور العارية (التي غالبا ما تأتي في المقدمة) ، والمعلومات الأخرى غير الإسلامية ، والمخاوف المتعلقة بالتبشير بالأديان الأخرى ، والتأثيرات المحتملة على دور المرأة في المجتمع ، وتدهور المعايير الاجتماعية المحلية .

التقليل من المخاوف بشأن الإنترنت :

وقد تبين كذلك من خلال هذا الفصل أن بعض الدول الخليجية قررت تجاهل المخاطر المحتملة للاتصال بالإنترنت ، وعلى سبيل المثال ، قررت السلطات في قطر أنه في ظل غياب أية تهديدات داخلية أو خارجية لأمنها ، فإنها قد توقف الرقابة ، وتتوقف عن القلق بشأن هذه القضية ، ولاسيما في ظل سياسة إعلامية تقدمية تقودها محطة « الجزيرة » الفضائية ، وكذلك لا يبدو أن دولة البحرين قد قامت بتنفيذ نظام لإعاقة الصور الإباحية ، ولكنها فضلت تشجيع مستخدمي الإنترنت الذين أبدوا قلقهم بشأن المواد الجنسية الصريحة على تركيب برامج للترشيح Fitering Software على أجهزتهم الشخصية . كما تتخذ الكويت مدخلا ليبراليا في التعامل مع الشبكة ، ويكفي أن عددا كبيرا من الكويتيين تصل إليهم الإنترنت بالأقمار الصناعية مباشرة على أجهزة الكمبيوتر الشخصية دون وسيط أو رقيب .

وعلى الجانب الآخر من الطيف ، توجد الدول التي تأخذ التهديد مأخذ الجد ، مثلما هو الأمر في حالة المملكة العربية السعودية ، حيث تم تشكيل لجنة دائمة ، وافقت عليها الحكومة ، لحماية المجتمع من المواد الموجودة على الإنترنت ، والتي تنتهك التعاليم

الإسلامية أو التقاليد أو الثقافة ، والمهمة المنوطة بهذه اللجنة هو تقرير ما المواقع غير الأخلاقية ، مثل مواقع الصور العارية وغيرها ، وتمنع المشتركين من الدخول إليها . وقد تمت المصادقة على هذا الهدف مبكرا من قبل مجلس الوزراء السعودى ، عندما دعا إلى قيام « مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوچيا » ببيناء « حائط نارى » للحفاظ على الجمهور بمنأى عن المعلومات « غير المناسبة » ، وذهب المجلس إلى ما هو أبعد من ذلك عندما قام بإعداد مجموعة من القيود الفضفاضة على مضمون الإنترنت وسبل استخدامها. ويذكر البعض أن نظام الرقابة السعودى على الإنترنت يعد أكثر نظم الرقابة فى العالم صرامة وتشددا .

وفيما بين هذين التوجهين ، توجد الدول التى استجابت لتهديدات الإنترنت بتنفيذ شكل ما من التحكم التقنى فى الوصول للشبكة مثل الإمارات العربية المتحدة وعُمَان . ويوجد ثمة اعتراف من قبل هذه الدول بأن مثل هذا الترتيب الأمن يفتقد إلى الإتقان ، ولكنها تقبل أية مخاطر متبقية ، إما على أنها مهملة أو يمكن الحد منها بوسائل أخرى .

***

هوامش الفصل الخامس

١- راجع هذه البيانات بالتفصيل فى المصدرين الآتيين :

- DITnet, Internet Use Skyrocketing in Middle East, March 9, 2000.
- DIT net, Internet Usage in the Arab World . March 3, 1998.

2- Dit Group (www. ditnet . co . ae),

See: http: // www. ditnet. co. ae/itnews/newmar2000.html)

3- Ibid

4- " Arab World Faces Economic Crisis " , www. nua. ie., February 22, 1999.

٥- محمد عايش ، اتجاهات الاتصالات وسياساتها فى دولة الإمارات وانعكاساتها على التنمية الوطنية ، مؤتمر ثورات الاتصال والمعلومات وتأثيراتها على الدول والمجتمع فى العالم العربى ،(الإمارات العربية المتحدة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ١٩٩٨) ، ص ص ١٧٧ - ٢٠٠

6- Hamoud Salhi, The Political & Social Impact of Information Technology (California: California State University , Based on a Paper Presented at the International Studies Association,February 2000), Available at: http://nmit.georgetown. Edu/papers/hsalhi.htm).

7- Jon W. Anderson, Arabizing the Internet, (United Arab Emirates: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998), p. 9.

٨ - الشرق الأوسط ٢ من يناير ٢٠٠٠ ، ص١٠ .

9- See in details:

-Halim Barakat, The Arab World: Society, Culture and State, (Los Anglees: University of Colifornia Press, 1993) .

10- World Bank, World Development Report, 1998/99, (Oxford : Oxford University Press, published for the World Bank, 1999).

١١- خلدون حسن النقيب ، " الخليج ، إلى أين ؟ " ، المستقبل العربي ، المجلد ٢٣، العدد ٢٥٣، ص ص ٤-٢٢ .

١٢- المرجع السابق نفسه ، ص ص ٥ - ١٠ .

13-Freedom House, PressFreedomSurvey2002(www.freedomhouse.org/ pfs 2000/tables.ntml).

14- Reuters, " Gulf Residents Gasp for Freedom in Cyberworld," http://www. Arabia.com/ life/ article/ english/ 0.1690, 67476, 00. html).

15- Andrew Rathmell, Netwar In The Gulf, Jane,s Intelligence Revien, January 1997, Available at: (http: // www. infowar. com/ clss- 3/ class 3- q . html - ssi).

16-Human Rights Watch, Silencing The Net: The Threat to Freedom of Expression On-Line, May 1996, vol, 8, No. 2, (G), Available at: http://www.epic.org/free-speech/intl/htw- report- 5 - 96. Html).

17- Agence France -Presse, " Saudi Arabia Ready to Cruise The Information Superhighway, July 15, 1998.

18- Faiza S. Ambah, " Dissidents Tap The Net to Nettle Arab Sheikdom", Christion Science Monitor, August 24, 1995.

19- Saleh Al-Dehaim, " Panel formed to Study Telecom Privatization ", Arab News, January 31, 1996.

٢٠- صحيفة " عكاظ " السعودية ٢٤ من فبراير ، ١٩٩٨ .

٢١ – إن مصطلح " الحائط النارى " يشير إلى الوسائل العديدة التى تحد من وصول المستخدمين للبيانات المباشرةعلى الإنترنت . ويمكن أن يقام كأداة أمنية لمنع الوصول غير المصرح به لنظم الكمبيوتر أو كوسيلة للرقابة لإعاقة وصول المستخدمين للمواد المباشرة التى تحاول الحكومة أو الجهة التى تقوم بتشغيل " الحائط النارى " الحد منها

22- The Mosaic Group, The Global Diffusion of The Internet Project: An Initial Inductive Study, February 1999, A Vailable at: (www.agsd. com gdiff/gdi. ff4).

٢٣- صحيفة " الجزيرة السعودية " ٦ من مايو ١٩٩٨ .

24- Brian Whitaker, " Saudis Claim Victory in War for Control of Web ", The guardian, May 11, 2000, Available at: http://www.a/-bab.com/media/articles/saudiooo511.htm).

25- Ibid.

26- Ibid.

27- CPJ Home, " The Gulf States 2000: Country Report, 2000, Available at: (http://www.cpj.org/attacksoo/mideastoo/gulf.html).

28- Human Rights Watch. The Internet in The Miseast and North Africa: Free Expression and Cenorship, June 1999, Available at: http://www.library.comell. edu./colldev/mideast/unzipped/net-en-full/downl .../saudi.ht)

29- Nasser Salih Al-Sarami, " Problems and Possibilities:, Internet in The Kingdom, ", Saudi Gazette, March 13, 1999.

30- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.

31- World Bank, World Development Report, op. cit.

32- Ibid.

33- Ibid.

34- Ibid.

35- State of Kuwait, Ministry of communications, contract for linbage operations for benefiting from the Internet services, June, 10, 1994.

36- Middle East Coummunications, " Gulf Internet growth curbed by censorship, " May, 11, 1996, p.3.

37- Gene Mesher, " Sandsurfing Through the Net", Middle East Communications, March 11, 1996, p. 18.

38- Vince Waterson, "ZakSat ends the World Wide Wait," Middle East Communications, October, 12, 1997,p.18.

39- Thomas L. Friedman, " No Longer Walled - off, Arab States Succumb to Flow of Technology, ,,Arizona Daily Star, December 11, 1997, p.18.

40- (www.nua.ie/surveys/how- many -online/index.html), January 7,1998.

41- http://www. ditnet. co.ae/itnews/neewsmar2000/newsmat20.html).

42- Middle East Communication, " Gulf Internet growth curbed by censorship", Op. Cit.

43- Hosaka Shuji, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review, 1997.

http://pws.prserv.net/h.../The%20 internet%20 and %20 Middle%20 East%20 Studies. ht).

44- Xinhua English Newswire, "Wide-Scale Internet Services Soon in Kuwait," January 10,1998.

45- Middle East Coummunications, "Kuwait to Get Second Mobile Operator," November 12, 1997,p.4.

46- Reuters World Service, "Kuwait Plans to Privatise Communications Ministry," December 31, 1997.

47- Xinhua English Newswire, " Wide- Scale Internet Services Soon in Kuwait," Op. Cit.

48- State of Kuwait Contract for Linkage Operations, Op. Cit.

49- Middle East Economic digest, "Qatar: In Brief ..., "December 8, 1995, p.25.

50- State of Qatar, Computer and Internet Provider, March20, Available at: http://www.xrules . com/qatar/c-netgat.htm).

51- www.nua.ic/surveys..., Op.Cit.

52- www.ditnet.co.ae..., Op.Cit.

53- Grey E.Burkhart, National Security and The Internet in the Persian Gulf Region, Op. Cit.

54- Ibid.

55- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.

56- Ibid.

57- U.S. State Department,s Country Reports on Human Rights Practices, 1998.

58- www.ditnet.co.ae,.., Op. Cit.

59- Human Rights Watch, The Internet in The Mideast, Op. Cit.

60- Amnesty International Urgent Action Appeal 42/97, March 25, 1997.

61-Pat Lancaster, "Oman: Meeting the Challenge", The Middle East, November 1996, pp. 22, 24, 26-28.

62- Ahmed bin Swaidan Al-Balushi, Oman Minister of Post, Telegraph and Telecommunications, " The GTO plan for IT Users in Oman, " Technical Review Middle East, September / October 1996, p . 42.

63- The Times of Oman, " GTO plans to Introduce Internet, " August 3, 1995.

64- Middle East Economic Digest, "Oman: In Brief ..., " June 9,1995,p.28.

65- See:

-Sarah Callard, " Sprint vs. Omnes in Oman", Middle East Communications, May11, 1996, p.7.

-Pyramid Research,"Oman,s GTO Plans To Join The Internet", Africa /Middle East, May 6, 1996, p. 10.

66- Middle East Communicatioons, " GTO Awards Internet Deal, " September 11, 1996. p.3.

67- See:

-Africa/ Middle East, "Oman Considers Privatization Options, " May 3, 1995, pp 8-9.

-Middle East Economic Digest, "GTO to Appoint Privatization Consultant," December 13, 1996,p. 24.

- Middle East Communications, "GTO to be Sold, "January 1997, p.5.

68- See:

- www.nua.ie/surveys/..., Op. Cit.

- www.ditnet.co.ae/..., Op. Cit.

٦٩ – الشركة العمانية للاتصالات ، " دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد " ، مسقط ، سلطنة عمان .

٧٠ – المرجع نفسه .

٧١ – الشركة العمانية للاتصالات ، " إعلان رقم ١١ / ٢٠٠٢ : شروط وضوابط جديدة لممارسة نشاط مقاهي الإنترنت " ، صحيفة " عُمَان " ، ٧ من مايو ٢٠٠٢ ، ص ٥ .

٧٢ – يعقوب الصبحي ، " الإنترنت بالجامعة " ، أخبار الجامعة (جامعة السلطان قابوس – مسقط) ، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠١ .

الفصل السادس

برمجيات الرقابة على الإنترنت

أصبحت الإنترنت مصدراً مهماً للمعلومات لعشرات الملايين من الأفراد فى مناطق العالم المختلفة ، وهو ما جعل الرقابة على الإنترنت قضية رئيسة ومثيرة للجدل فى آنٍ واحد . وبينما يعتقد عديد من الناس أن استخدام منتجات ترشيح المحتوى يعد عملاً يتنافى مع التعبير الحر ، يوجد آخرون ، وخاصة الآباء وأمناء المكتبات ، الذين يشعرون بالقلق من التأثيرات السلبية للصور العارية على الإنترنت على القُصَّر . ولذا فقد قامت عديد من المكتبات والمدارس باستخدام وسائل تقوم بترشيح مضمون الإنترنت .

ولعل إحدى أكبر المشكلات التى يواجهها الناس بشأن الإنترنت تتمثل فى المخاوف المتعلقة بانتعاش الصور العارية pornography على الشبكة . ولحماية القُصَّر والمجتمعات المحافظة من الصور العارية ، ظهرت عديد من المنتجات فى السوق بهدف ترشيح الوصول للإنترنت ، ومن ثم تقييد الوصول لمواقع الصور العارية أو الحد منه . وثمة تطبيق آخر مهم لترشيح الإنترنت وهو المتعلق بإدارة الموارد resource management ، حيث ترغب المؤسسات فى ضمان استخدام وصلتها للإنترنت بشكلٍ صحيح من أجل أنشطة العمل الشرعية خلال الساعات المكتبية ، ولذا يتم إعاقة المواقع غير المتعلقة بالعمل .

ويهدف هذا الفصل إلى قياس فعالية عدد من المرشحات التجارية فى إعاقة الوصول إلى الصور العارية . وتُقاس فعالية المرشح filter effectiveness بمدى تقليل إعاقة المواقع المناسبة وزيادة إعاقة المواقع غير المناسبة . ومن المهم ملاحظة أن هذا الفصل يركز أساساً على ترشيح المرور إلى مواقع الوب filtering web - based traffic ، والذى يمثل فى الحقيقة الغالبية العظمى من المرور عبر الإنترنت .

ومن المعتقد أن هذا قد يفيد المنظمات (مثل المدارس والمكتبات العامة) التى ترغب فى استخدام برامج لترشيح الصور العارية . ولن نُعنى فى هذا الفصل بقياس فعالية المرشح فحسب ، بل وتحديد إجراء عملى يمكن من خلاله اختبار برامج الترشيح أيضاً . ويمكن تطبيق هذا الإجراء على المرشحات الجديدة ، التى قد تختلف فى أهدافها أو مقاييس ملاءمتها المحددة سلفاً .

أساليب الترشيح :

تقوم برامج الترشيح filtering software بإعاقة المحتوى بأسلوبين أساسين ، وذلك على النحو التالى[1] :

١ - الأسلوب الذى يقوم على إعاقة المواقع URL - Based Blocking

ووفقاً لهذا الأسلوب ، يوظف برنامج الترشيح « قائمة سوداء » black list للمواقع غير المرغوبة . ومن الطبيعى أن تكون هذه القائمة مصنفة إلى قطاعات مختلفة (مثل الجنس sex ، المخدرات drugs، الطوائف الدينية cults ، المقامرة gambling) . وللمستخدم القدرة على اختيار القطاعات التى يريد إعاقتها . وتتيح برامج إعاقة مواقع الإنترنت أيضاً إمكانية تزويد القائمة السوداء بعناوين مواقع إضافية يرغب المستخدم فى إعاقتها . وعلاوة على ذلك ، يستطيع المستخدمون إستثناء مواقع معينة من القائمة السوداء . ويجب تحديث القائمة السوداء بشكلٍ دورى لتضمينها عناوين المواقع الجديدة ، وإزالة عناوين المواقع التى لم يعد هناك مبرر لإعاقتها .

وثمة مدخل بديل للقائمة السوداء ، حيث تستخدم بعض برامج الترشيح « قائمة بيضاء» white list، حيث يسمح للمستخدم بالوصول فقط لعناوين المواقع المتضمنة فى القائمة . ويتم استخدام هذا الأسلوب بشكلٍ أساسى فى المدارس أو المجتمعات المغلقة مثل المجتمع السعودى .

٢ - الأسلوب الذى يقوم على إعاقة المضمون content Based Blocking

ويقوم برنامج الترشيح ، فى هذه الحالة ، بتحليل محتوى الصفحات التى يتم استرجاعها من على الشبكة لفحص النماذج غير المرغوبة . ويتمّثل الأسلوب البسيط لهذا النوع من الإعاقة فى الإعاقة من خلال كلمات معينة block by words ؛ حيث يقوم المرشح بإعاقة المضمون إذا تضمن كلمة تضاهى مثيلتها فى قائمة الكلمات المحظورة bonned words وتوظف المرشحات الأكثر تطوراً الذكاء الاصطناعى فى تحليل المضمون المسترجع .

وتلقى الإعاقة القائمة على أساس المحتوى انتقاداً واسعاً بسبب عدم فعاليتها ؛ فالإعاقة القائمة على أساس كلمة « ثدى » « breast » قد تؤدى إلى إعاقة صفحات

وب عن « سرطان الثدى » « breast cance ». ومن هنا ، تُفضل الإعاقة القائمة على أساس عناوين مواقع الوب لأنها أقل عُرضة للأخطاء . وعلاوة على ذلك ، فإن المواقع ذات اللغات المختلفة يصعب اكتشافها لتغير الكلمة من لغة إلى أخرى . وثمة مرشحات أحدث للمضمون تقوم على أساس الصور image - based content filters بدأت فى الظهور ، وهى تلقى قبولاً واسعاً بمرور الوقت . وعلى أية حال ، فإن الإعاقة على أساس العناوين أكثر كلفة بسبب التحديث المستمر للقائمة السوداء فى برمجيات الرقابة .

ويمكن تصنيف برمجيات الترشيح أيضاً على أساس موقعها عبر الشبكة إلى نوعين أساسين : برمجيات الترشيح التى يستخدمها العملاء client based وبرمجيات الترشيح التى يتم تركيبها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة server based . وبالنسبة لبرمجيات الترشيح التى يستخدمها العملاء ، يتفاعل المرشح مع المتصفحات -brows ers التى تم تركيبها على كمبيوتر العميل ليقوم بوظيفة الترشيح أثناء قيام شخص ما بتصفح الإنترنت . ولأنه تم تركيبه على كمبيوتر العميل ، فإن تركيبه يعتبر طوْعياً ، لأن العميل يستطيع ألا يقوم بتركيبه .

ومن جهة أخرى ، فإن المرشحات التى يتم تركيبها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة ،فإن المرشح يتم تركيبه على جهاز كمبيوتر رئيس server عبر شبكة ما . ويتم إدارة هذا المرشح من قبل مدير الشبكة network administrator، وبناءً على ذلك ،يمكن أن يتم إلزام كل مستخدمى الشبكة بترشيح الوب .وتُستخدم هذه النوعية من المرشحات بشكلٍ واسع فى الشركات والمنظمات الكبيرة والدول التى تسعى إلى رقابة الإنترنت ، كما رأينا فى الفصول السابقة من هذا الكتاب .

أن يكون المرشح إضافة plug - in لأحد المتصفحات الشهيرة مثل « نيتسكيب » Netscape أو « إنترنت إكسبلورر » Internet Explorer وقد يكون هذا المرشح proxy server قائماً بذاته .

وتُعرف برمجيات الرقابة censorship software أو برمجيات الإعاقة blocking software أوبرمجيات الترشيح filtering software على أنها

منتجات برامجية ينتجها ناشرو البرامج التجاريون لتقوم بإعاقة الوصول إلى مواقع الإنترنت الموضوعة فى قائمة بقاعدة بيانات داخلية internal database للمنتج ، كما تقوم بإعاقة الوصول لمواقع الإنترنت الموضوعة فى قائمة بقاعدة بيانات خارجية يقوم بها البرنامج بنفسه ، وتعوق هذه البرمجيات الوصول لمواقع الإنترنت ، والتى تحمل تصنيفات معينة ، أو تلك غير المصنفة وفقاً لنظام معين ، كما تقوم بمسح مضامين مواقع الإنترنت ، والتى يبحث فيها المستخدم ، وتعوق الوصول إلى هذه المواقع بناء على تكرار كلمات أو عبارات معينة فى تلك المواقع . وتتضمن برمجيات الإعاقة الموجودة حالياً فى السوق منتجات مثل :

. Surfwatch , Safesurf Cybersitter , Cyberpatrol , Net Nanny

وقد أوردت التقارير أن ثلاثاً من هذه البرامج تذهب إلى ما هو أبعد من إعاقة « الصور العارية » pornography؛ فمعظم المواقع التى تمت إعاقتها تحوى تعبيراً يتمتع بالحماية وفقاً للتعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment، مثل موقع « المنظمة الوطنية للمرأة » (http:// www . now. org)، والذى أعيق من قبل برنامج cybersitter، وأرشيف « مؤسسة الحدود الإلكترونية ». (http: // www .eff. org) Electronic Frontiers Foundation، والذى تمت إعاقته من قبل برنامج Cyberpatrol. كما أن مزيداً من المعلومات التى تحويها المواقع السياسية والتى تتناول أسلوب الحياة تمت إعاقتها من خلال هذه المنتجات ، بل إن هذه البرمجيات تعوق بعض المواقع إذا كانت تحوى معلومات تنتقد مثل هذه المنتجات الخاصة بالإعاقة ..! [٢].

وفى دراسة لمتوسط معدلات الخطأ فى برمجيات الرقابة (٣) ، تم استخدام « ملفات المنطقة » Network solution zone Foles والتى تضع فى قائمة كل المواقع الموجودة على الوب ، وذلك للحصول على قائمة تضم ١٠٠٠ موقع على الإنترنت فى ١٤ من يونيو ٢٠٠٠ . وتم اختبار هذه القائمة باستخدام خمسة برامج للإعاقة تلقى شعبية فى هذا المجال ، وهذه البرامج هى : CyberPatrol . America On Line (AOL) Parentel Controls . Bess , Surf Watch .SafeServer،وذلك للتوصل إلى عدد المواقع التى

يقوم كلٌ من هذه البرامج بإعاقتها كمواقع تحتوى على « صور عارية » parnogr aphy،ولتحديد عدد المواقع التى تحتوى بالفعل على صور عارية من بين تلك المواقع.
وكان من بين النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن معدلات الخطأ ؛error rates تتراوح بين ٢٠ ٪(AOL) و٨٠ ٪ (Cyber Patrol) . وفى بعض الحالات ، ادعى منتج البرنامج أن « كل المواقع التى تم إعاقتها باستخدام البرنامج قد روجعت من خلال طاقم العمل أولاً لضمان أن هذه المواقع قد طبقت عليها المعايير التى حددناها سلفاً » ، وتبين أن هذه الادعاءات لاأساس لها من الصحة .

وقد تم حساب معدل الخطأ error rate بالنسبة لكل برنامج كالتالى :

$$\frac{\text{عدد المواقع المعاقة التى لاتحتوى على صور عارية}}{\text{العدد الكلى للمواقع التى أعيقت}}$$

متوسط معدلات الخطأ فى برامج الرقابة

Cyber Patrol	١٧ / ٢١ =	٨١ ٪	معدل خطأ
Surf Watch	٤٢ / ٥١ =	٨٢ ٪	معدل خطأ
Bess	٧ / ٢٦ =	٢٧ ٪	معدل خطأ
AOL Parental Control (للمراهقين الأكبر سناً)	١ / ٥ =	٢٠ ٪	معدل خطأ
SafeServer	١٠ / ٢٩ =	٣٤ ٪	معدل خطأ

وهكذا ، فإن الدراسة ، التى قامت بمسح هذه المجموعة المختارة من برامج الترشيح ، وجدت أنه لايوجد برنامج يقل فيه معدل الخطأ عن ٢٠ ٪ ، ووجدت أن اثنين من هذه البرامج يوجد بها معدل خطأ يصل إلى حوالى ٨٠ ٪ . وعلى النقيض من ذلك ، فإن قائمة المواقع التى أُعيقت بواسطة مراجعين بشريين human reviewers يجب أن يقل فيها معدل الخطأ بنسبة أكبر - ففى ذلك الموقف ، فإن أقل من ١ ٪ من المواقع المُعاقة قد تكون عُرضة لأخطاء (بالنظر إلى الخطأ فى النسخ والكتابة) . ويمكن أن نخلص من ذلك أن كلاً من هذه المنتجات يعوق كميات كبيرة من المواد غير الضارة ، وأن معظم المواقع المُعاقة باستخدام هذه المنتجات لم يتم مراجعتها من قبل طاقم العمل بالشركة المنتجة للبرنامج لضمان أن تلبى المواقع معايير الشركة المحددة سلفاً فى هذه السبيل .

والسؤال الذى يطرح نفسه : هل تستطيع الوسائل التكنولوچية أن تحل محل الأبوين فى مراقبة ما يفعله الصغار ؟، وعندما تم اختبار برمجيات الرقابة، كانت الإجابة بالنفى القاطع . ورغم ذلك فقد زاد عدد برمجيات الترشيح من خمسة برامج عام ١٩٩٧ إلى إثنى عشر برنامجاً عام ٢٠٠١ ، على رأسها برنامج أنتجه شركة « أمريكا أون لاين AOL» يتيح تحكم الأبوين فى ترشيح محتوى شبكة الإنترنت .

والسؤال الذى يثور هو : هل الجيل الحالى من برمجيات الترشيح أفضل من سابقيه ؟ . ولاكتشاف ذلك ، قامت منظمة « تقارير المستهلك »Con- Reports Online sumer بشراء تسعة من أكثر البرامج استخداماً ، تتراوح فى أسعارها ما بين ٢٩ و ٨٠ دولاراً ، وتم إنتاج معظمها ليعمل فى بيئة « وندوز » وليس لأجهزة كمبيوتر « ماكنتوش » . وقد تبين للمنظمة أن بعض المرشحات تبدو إما غاية فى البساطة أو غاية فى التعقيد لدرجة أن المنظمة لم تختبرها كلها ، كما أن عدداً من البرامج لم يعد يظهر فى السوق عند إجراء هذا الاختبار فى مارس من العام ٢٠٠١ . وفى النهاية قامت المنظمة بتصنيف ستة منتجات علاوة على برنامج « أمريكا أون لاين » .

وفيما يلى نطرح الجوانب المختلفة التى توصلت إليها دراسة منظمة « تقارير المستهلكين » [٤] :

أساسيات الترشيح The basis of filtering

إن كل منتج قمنا باختباره يقوم بترشيح مضمون الوب بوضع نفسه بين متصفح الوب على جهاز الكمبيوتر web browser ووصلة الإنترنت Internet connection وحينئذ يقوم بمنع المضمون المعترض عليه من المرور .وبعض البرامج تتيح للفرد أن يقرر مقدماً إذا ما كان يرغب فى ترشيح الأنماط المختلفة من المضمون مثل : المعلومات المتعلقة بالجنس أو الفسق . واعتماداً على المنتج وكيفية قيام المستخدم بتشكيل أسلوب استخدامه ، فإن الطفل الذى يحاول الوصول إلى موقع بعيد عن متناوله وعما تم تحديده سلفاً ، فإنه يتلقى رسالة تحذيرية ، بأن ثمة خطأ فى المتصفح browser error message ، أو رؤية جزئية للموقع الذى تمت إعاقته . وفى بعض الأحيان ، سوف يتم إغلاق المتصفح .

ويستخدم مصممو برامج الترشيح أحد ثلاثة مداخل لتحديد ما إذا كان الموقع يستحق الإعاقة :

التحليل البرامجى Software Analysis

يمكن تحليل مضامين الموقع بسرعة باستخدام برنامج مصمم لذلك . وقد يعطى المرشح حكماً فى الوقت الذى يحاول فيه الطفل الوصول للموقع ، أو أن يقوم بفحص قائمة من المواقع لإعاقتها . وقد يؤدى وجود عبارات أوصور معينة إلى أن يقرر البرنامج أن هذا الموقع معترض عليه .

وفى حين يتسم التحليل البرامجى بالكفاءة ، إلا أن له أوجه خلله . فقد يقرر البرنامج إعاقة موقع على الوب أبعد ما يكون عن الضرر بالنسبة للطفل لأنه يحتوى على كلمة محظورة . وقد يقوم البرنامج بإعاقة جزئية للموقع ، كأن يمنع النص من الظهور ويدع الصور تظهر على الشاشة دون نص ، أو قد يمنع الصور ويقوم بإظهار النص . ومعظم

البرامج التى اختبرناها قامت بإعاقة الصور والكلمات .

وعلى سبيل المثال ، فى عام ١٩٩٩ ، وجد د. چيمى ماكينزى Jamie Mcken-zie . ناشر مجلة إلكترونية عن تكنولوچيا التعليم ، أن موقعه قد تمت إعاقته من خلال منتج للترشيح ، والذى قام بتحذير المستخدمين أن موقع ماكينزى يندرج تحت قطاع « الجنس الصريح » ، لالشئ إلا لأن موقعه تضمن ملفاً بعنوان (adult .html) ، اعتقاداً من البرنامج أن الملف يتوجه بمادة جنسية للمراهقين . وقد تم رفع الإعاقة بعد أن تقدم ماكينزى بشكوى .

التحليل البشرى Human Analysis

يوجد لدى بعض الشركات أفراد طاقمها الخاص الذين يقومون بمراجعة المواقع كل موقع على حدة، وحينئذ يضعون هذه المواقع فى قائمة بحيث يجب إعاقتها أو تصبح مصنفة على أنها مناسبة للأطفال . وعملية الوقت المستغرق تحد من عدد المواقع التى يمكن مراجعتها . ونظراً لطبيعة مواقع الوب سريعة التغير ، فإن ثمة فرص عديدة بأن تظل كثير من المواقع المعترض عليها بعيداً عن تدقيق القائمين بعملية مراجعة المواقع .

تصنيف الموقع Site Labeling

وعديد من المنتجات التى اختبرناها تتضمن نظاماً شائعاً للتصنيفات ratings systen يتم إدارته من قبل « اتحاد تصنيفات محتوى الإنترنت Internet Content Ratings Associatiom (ICRA)غير الهادف المربح .وهذا البرنامج ، الذى يتطوع بمقتضاه أصحاب الموقع على الوب بتصنيف محتواهم ، كان موجود لعديد من السنوات مضت . وقام نظام (ICRA) مؤخراً بتوسيع نطاق التصنيف ليشمل المخدرات drugs ، الكحوليات alcohol والأسلحة weapons والتبغ tobaccoعلاوة على السياق الذى تظهر فيه مثل هذه الكلمات .ويستطيع « إنترنت إكسبلورر » Internet Explorer المتصفح الذى تنتجه شركة « مايكروسوفت » ترشيح المواقع باستخدام هذه التصنيفات ، بما فيها التصنيف الموسع لاتحاد تصنيفات محتوى الإنترنت (ICRA) .

ويمكننا أن نجد هذا فى قائمة « مرشد المحتوى content advisor تحت « خيارات

الإنتـرنت » ، Internet Options فى قائمة Expoarer فى حين أن متصفح Net scape لايوجد فيه مثل هذا المعلّم .ووجدنا هذا المعلّم فى Explorer غير فعال كأسلوب وحيد للترشيح filtering technique ، لأن العديد من المواقع الجنسية الصريحة التى لم تُصنف لن يتم إعاقتها . ويمكن إعداد المعلم ليقوم بإعاقة كل المواقع غير المصنفة ، ولكن ذلك سوف يؤدى إلى إعاقة عديد من المواقع التقليدية غير المصنفة بما فيها ، على سبيل المثال ، البيت الأبيض ، ومجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ، والمحكمة العليا ، وهو ما يجعل عملية التصفح غير ذات جدوى .

ويعتمد تصنيف الموقع أيضاً على الأمانة التى تتحلى بها المواقع حين تقوم بتصنيف نفسها ، فقد وجد أحد المواقع الذى يحتوى على مواد جنسية تخلل مرشح Explorer لأن صاحب الموقع اختار تصنيفاً لايعكس بدقة محتوى الموقع . ورغم ذلك ، فإن عدداً كبيراً من المواقع الملائمة للأطفال يتم تصنيفها بشكل صحيح .

مدى كفاء المرشحات فى إعاقة المواد الرديئة

وقد حدد الاختبار الرئيس مدى كفاءة المرشحات فى إعاقة المضمون المعترض عليه . وقد تبين لنا أن المنتجات الست تستهدف الأعمار التى تتراوح بين ١٣ - ١٥ عاماً واختبرنا أيضاً برنامج « أمريكا أون لاين » للمراهقين الصغار (١٣ - ١٥ سنة) وللمراهقين البالغين (١٦- ١٧ سنة) وقمنا باختبار هذه المنتجات كلها فى مقابل قائمة تضم ٨٦ موقعاً على الوب يسهل الوصول إليها وتحتوى مضموناً جنسياً صريحا أو صوراً عنيفة أو تروج المخدرات والتبغ والجريمة والتعصب الأعمى .

وكان برنامج « أمريكا أون لاين » للتحكم فى المراهقين الصغار ، أفضل البرامج على الإطلاق حيث يسمح بمرور موقع واحد من بين قطاعات تضم حوالى ٢٠ موقعاً آخر .وسمحت كل المرشحات الأخرى بمرور حوالى ٢٠٪ على الأقل من المواقع . ولكن لماذا يؤدى برنامج « أمريكا أون لاين » للتحكم فى المراهقين الصغار AOL Young Teen مهمته بكفاءة ؟ ، وبناء على شركة « أمريكا أون لاين » ، فإن أسلوب تحكم هذا البرنامج يدع الأطفال يرون فقط المواقع الموجودة فى القائمة المصرح بها ، فى حين أن

برنامج Mature Teenللمراهقين البالغين يعوق الوصول إلى قائمة من المواقع المحظورة ومن هنا ، قد يستطيع الأطفال رؤية موقع غير مناسب لأنه لم يدرج فى قائمة برنامج Mature Teen.

ومرشحات قليلة للغاية فقط كانت قادرة على إعاقة مواقع غير مناسبة بالتحديد .وفى بعض الحالات ، فإن ذلك كان يعكس ربما الاختلافات فى أساليب الترشيح fil-teringtechniques أكثر من اختلافات فى الحكم على المواقع .ومن هنا قد تحدث ربما عيوب أو أخطاء على سبيل المثال ، فالترشيح الذى يرتكز على كلمات معترض عليها objectionable words قد ساعد بشكل واضح برنامجى Net Nannyو Internet Guard Dog فى اعتراض موقع يحوى إرشادات تتعلق بصنع القنابل ، وهو الموقع الذى استطاع النفاذ عبر معظم البرامج الأخرى .

وعلى أية حال ، فإن الاختلافات فى الأحكام تبدو أكثر التفسيرات احتمالية للإجابة عن التساؤل التالى : لماذا فقط استطاع برنامج Cyber Patrolوبرنامجا « أمريكا أون لاين » أن يقوموا بإعاقة موقع على الوب يناهض الإجهاض ، ويحوى صوراً لأجنة تم إجهاضها . إن مثل هذه الاختلافات تثير تساؤلات حول كيف يقرر الأفراد ما المواقع التى يجب إعاقتها .

هل تقوم المرشحات بإعاقة المادة الجيدة غير الضارة ؟

وفى بعض الحالات ، تعوق المرشحات المواقع غير الضارة لمجرد أن برامجها لاتضع فى الاعتبار السياق التى ترد فيه الكلمة أو العبارة المستخدمة .والمشكلة الأكثر حدة عندما يقوم مرشح بإعاقة مواقع شرعية ترتكز على أحكام سياسية أو أخلاقية .

ولرؤية ما إذا كانت المرشحات تتدخل فى المضمون الشرعى ، قمنا باختبارها على قائمة تضم ٥٣ موقعاً للوب تضم محتوى جاداً أو موضوعات مثيرة للجدل . واختلفت النتائج بشدة ، ففى حين أن المواقع التى تمت إعاقتها كانت قليلة للغاية ، فبرنامج Cy-ber Sitter 2000وبرنامج Internet Guard Dog قاما بإعاقة موقع واحد من كل خمسة مواقع ، فى حين قام برنامج AOL'S Young Teen Control بإعاقة

٦٣ ٪ من المواقع . وبناء على شركة « أمريكا أون لاين » فإن الطاقم الذى يعمل لديها والآباء المشتركين يختارون المواقع التى يُسمح للأطفال برؤيتها باستخدام هذا التحكم الذى يتيحه البرنامج ، مع التأكيد على المواقع ذات الطبيعة التعليمية والترفيهية . وبالتالى ، فإن المواقع التى أجرى عليها الاختبار قد تكون قد أُعيقت لأنها لاتلبى معايير « أمريكا أون لاين » وليس لأنها مثيرة للجدل .

وتبعث النتائج المتعلقة بالاختبار الذى أجريناه على الشك فى مدى ملائمة بعض أحكام الشركات . وربما أكثر النماذج تطرفاً فى الأحكام المتناقضة : تلك الأحكام التى طُبقت على موقع منظمة Peacefire ، وهو موقع مناهض لاستخدام المرشحات anti-filtering site يقوم بتقديم إرشادات حول كيفية المرور عبر المنتجات المستخدمة للترشيح . فبرامج AOL, Cyber Setter 2000, Cyber Patrol والتى تبقى قوائمها للمواقع المعاقة سرية ، تقوم بإعاقة موقع Peacefire ، فى حين أن برنامج Net Nannyوالذى يعلن عن قوائم المواقع المعاقة لايعوق هذا الموقع.

وهكذا ، فإن برامج الترشيح filtering Software ليس بديلاً للإشراف الأسرى ، فمعظم المنتجات التى اختبرناها فشلت فى إعاقة موقع معترض عليه من بين كل خمسة مواقع . ويقدم برنامج America Online's Young Teenأفضل حماية ، على الرغم من أنه من المحتمل أنه سوف يحول دون الوصول إلى مواقع على الوب تناقش قضايا سياسية واجتماعية .

وإذا كنت لاتستخدم برنامج (AOL) ، ولكن لازلت تريد فرض بعض القيود على وصول أولادك إلى الإنترنت ، فيجب أن تحدد أفضل معالم للمنتج تناسب احتياجاتك ، وفيما يلى بعض الأمثلة :

* Cyber Patrol ، أكثر البرامج من حيث اكتمال معالمه full- featured product ، ويتمتع بأوجه تحكم قصوى عندما يريد طفلك أن يدخل إلى الشبكة ، علاوة على قدرته على إعاقة أوعدم إعاقة المواقع التى تعالج تعليم الجنس sex education .

* Cybersitter 2000 و Norton Internet security 2001 يقوم كلاهما

بالسماح لك بالتحكم فى الوصول إلى ٢٠ قطاعاً على الأقل من الموضوعات

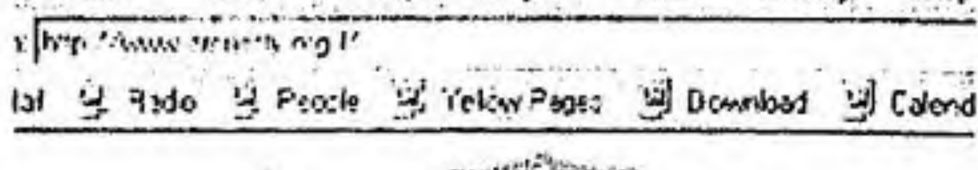
* Cyber Sitter 2000 وCyber Smoop و Net Nonny تستطيع كلها أن تتحكم فى طفلك على الشبكة ، بما فى ذلك أية محاولات يقوم بها لرؤية مواقع تم إعاقتها .

إعتراض مواقع جماعات حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت :

نظراً لعديد من التقارير التى أوردت أن الطلاب الأمريكيين لايستطيعون الوصول إلى موقع « منظمة العفو الدولية » Amnesty International، ومواقع منظمات حقوق الإنسان على الوب من خلال أجهزة الكمبيوتر المدرسية ، قامت منظمة Peacefire باختيار عديد من برامج الإعاقة blocking programs التى تلقى شعبية ، وتُستخدم فى المدارس ، لترى ما المواقع التى تمت إعاقتها . وتم إعداد البرامج لتعوق فقط أنواع مواقع الوب التى يتم إعاقتها وفقاً لمحددات المدرسة التقليدية (الصور العارية pornography ، المخدرات drugs ، العنف violence، .. إلخ ، وهو ما يجعل المواقع السياسية البحتة متاح الوصول إليها . ولكن منظمة Peacefire وجدت مواقع عديدة مرتبطة بمنظمة العفو الدولية قد تمت إعاقتها من خلال البرامج التى أخضعتها للاختبار [٥]، بما فى ذلك مستندات عديدة على موقع Amnesty .org تمت إعاقتها من خلال برنامج Cyber Sitter ، كما تمت إعاقة أجزاء من Amnesty International Israel من خلال برنامجى Cyber Patrol SurfWatch ، كما تمت إعاقة مواقع عديدة من جماعات حقوق الإنسان من خلال برنامج Bess [٦] .

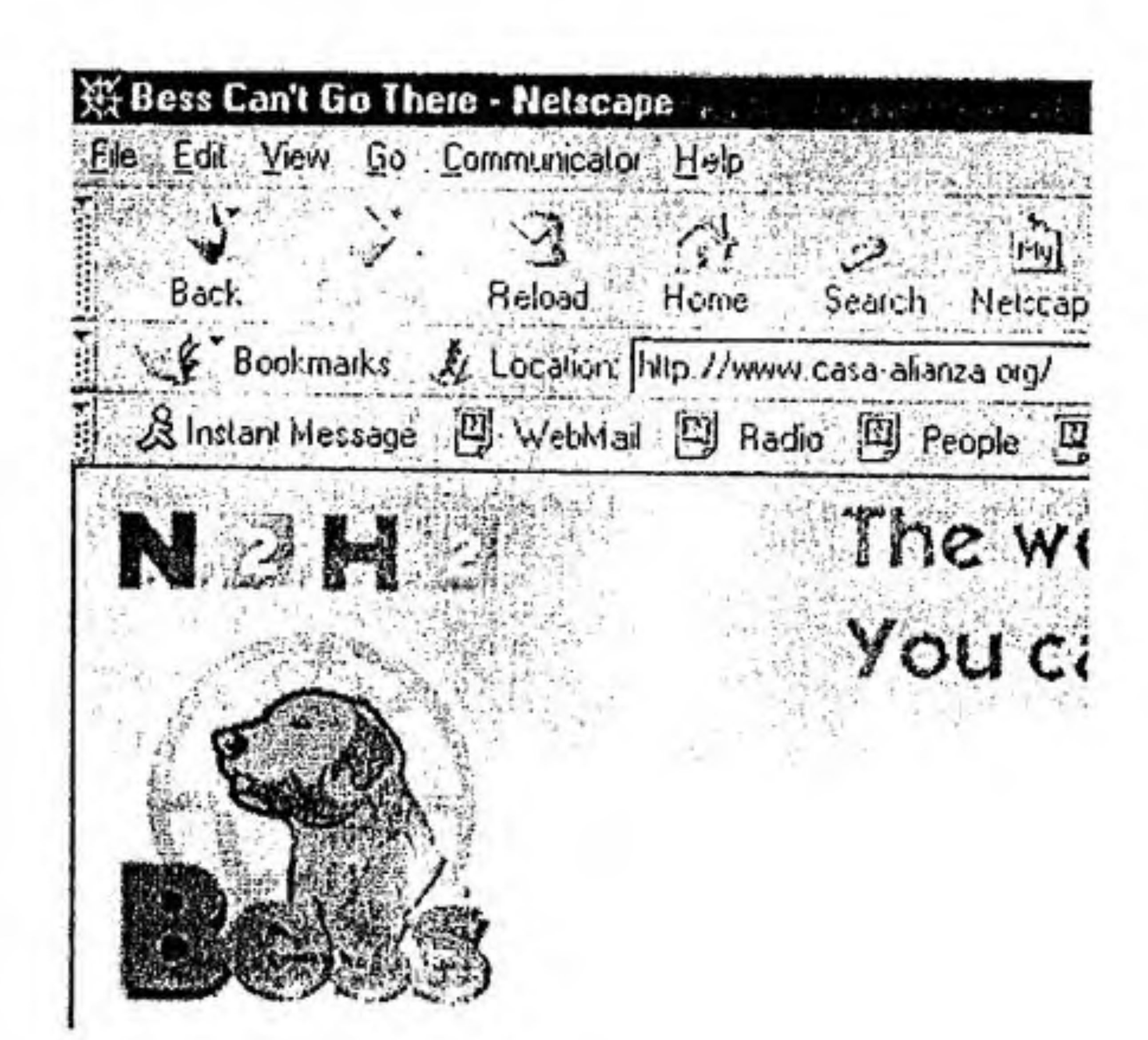
كما قامت منظمة peacefire باستعراض لقطات من شاشة الكمبيوتر screen shots لبعض المواقع التى تمت إعاقتها باستخدام البرامج المختلفة ، وتوضح كل لقطة عنوان الموقع المعاق إضافة إلى إسم المنتج الذى قام بهذه الإعاقة ، (أنظر الشكل).

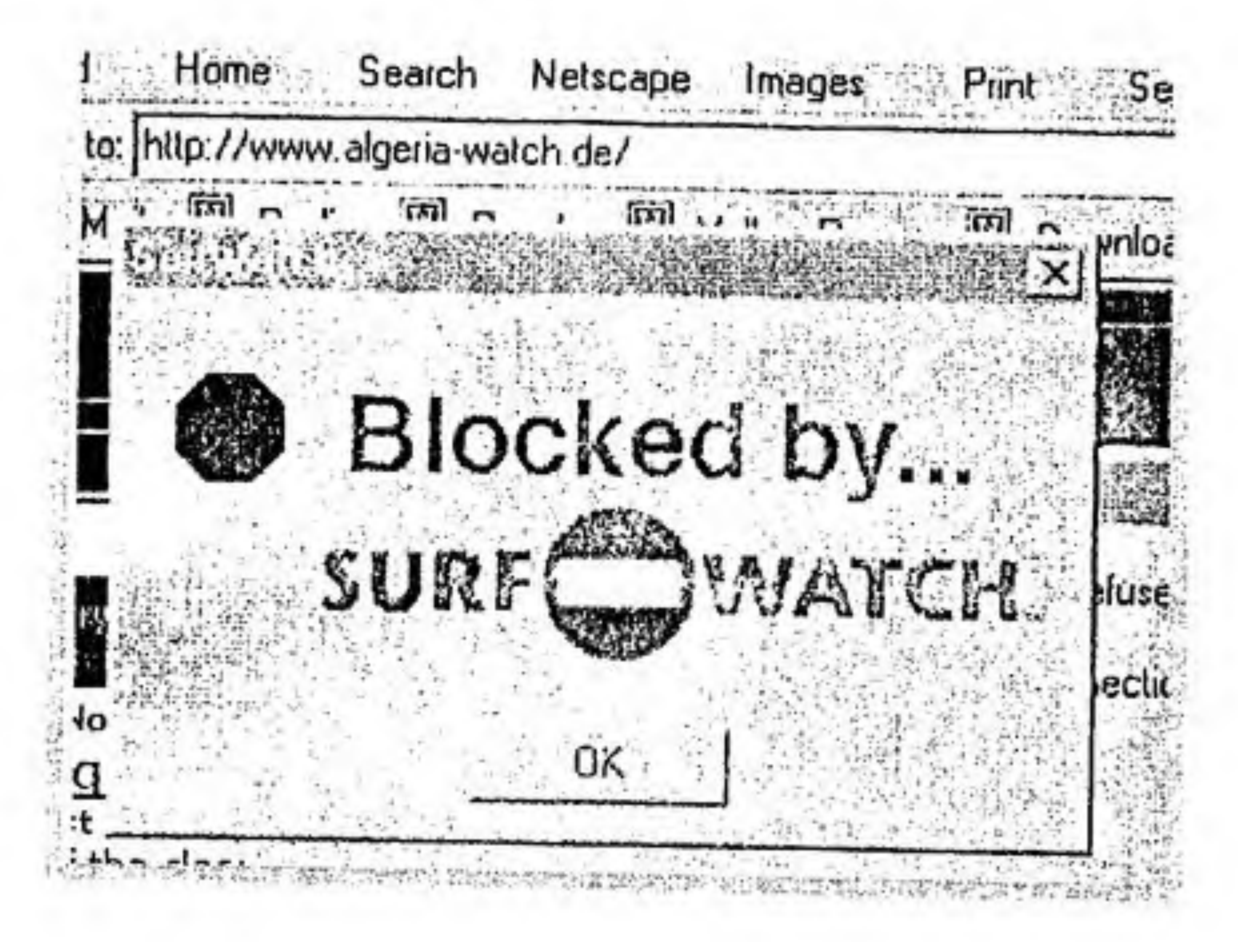
***

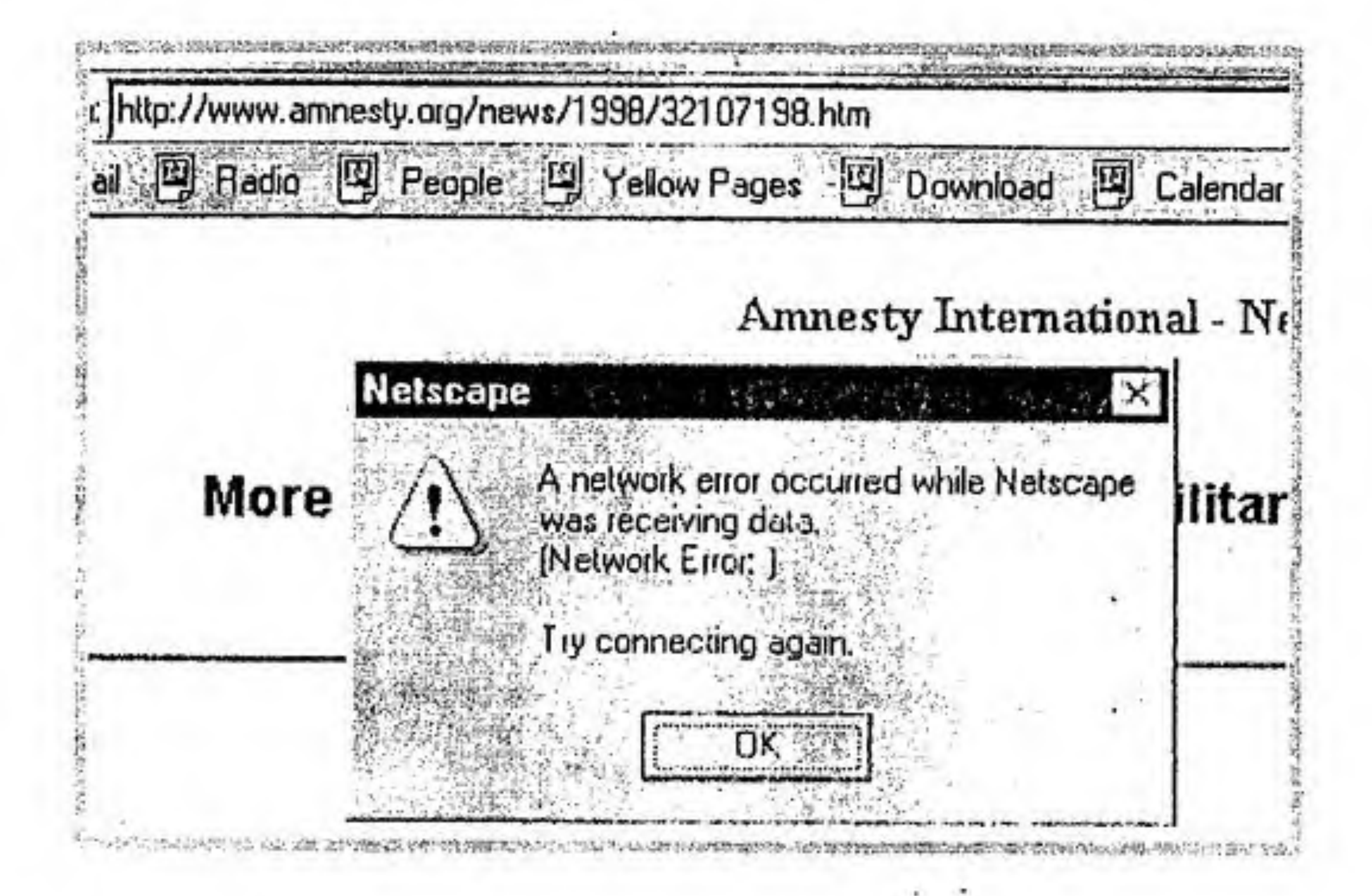




CyberLIST Checkpoint !




Home
Search
Netscape
Images
Print
http://www.algeria-watch.de/
Blocked by...
SURF WATCH
OK


http://www.amnesty.org/news/1998/32107198.htm
Radio
People
Yellow Pages
Download
Calendar
Amnesty International - Ne
Netscape
More
A network error occurred while Netscape was receiving data.
[Network Error:]
Try connecting again.
OK

هوامش الفصل السادس

1 - Eyas S. Al - Hajery & BadrAlBadr , Evaluating Web Filters : A Practical Approach , (saudi Arabia : King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST) , 2000 , Available at : http : // www . isoc . org / inet2000 / cdptocee dings / 8 K - 5. htm) .

2 - Johnathan D. Wallace, Purchase of Bloching Software by Public Libraries is Unconstitutional , Wed . 12, March 1997, Available at: http : // www. mit . edu / activites/ safe / labeling / censorware - lib - wrong) .

3 - Bennett Haselton, Study of Average Error Rates for Censorware Programs. bennett @ peac efire . org, October 23, 2000, Available at :

http : // www. peacefite . org / error - rates.

4 -See:

- Conumer Reports Online, Digital Chaperones for Kids, March 2001. Available at :

http : // www. com consumer reports . org / main / detail . jsp ?CONTENT .../-1/ 166695740304485357).

- Internet Free Expression Alliance / Study Finds Filters Don.t Work as Advertised, February 15,2001, Available at : http : // www. ifea. net).

5- Bennett Haselton, Amnesty Intercepted : Global Human Rights Groups Blocked by Web Censoring Soft

ware ,Peacefire org, December 12, 2000, Available at : http : // www. peace fire . org / amnesty - intercepted

٦ -لتعرُّف قائمة بأهم المواقع المعاقة باستخدام الإعاقة ، يمكن الرجوع إلى المرجع السابق نفسه الذى يضم إثنتى عشرة صفحة قامت بحصر أهم هذه المواقع .

الفصل السابع

أساليب التغلب على الرقابة وحماية حقوق مستخدمي الإنترنت

إن الاتصال عبر الإنترنت عُرضة بدرجة كبيرة للمراقبة والاعتراض . ويمكن لأية وكالة أوهيئة حكومية أن تنتهك خصوصية مراسلات البريد الإلكترونى بالسهولة نفسها التى يمكنها بها اعتراض الخط التليفونى لشخص ما للتنصت على المحادثات أو اعتراض أجهزة الفاكس ، والمعدات اللازمة لذلك ليست مكلفة أو معقدة فى تشغيلها . فالسلطات تستطيع إجراء المراقبة من خلال وضع الخط التليفونى لأى فرد تحت المراقبة لتقوم باعتراض تدفق البيانات المرسلة أو المستقبلة .

وإذا كان المستخدم يمكنه الوصول للإنترنت عبر شركة خاصة لتقديم الخدمة ، فإن موظفى هذه الشركة يستطيعون فتح البريد الإلكترونى المرسل عبر هذه الشركة وقراءته ، أو يستطيعون السماح لمحققى الشرطة بعمل ذلك ، إذا لم توضع ضمانات خاصة تكفل حماية الخصوصية . وإذا كان لدى السلطات إمكانية الوصول إلى جهاز الكمبيوتر الرئيس server للشركة المقدمة للخدمة أو شبكة الاتصالات الخاصة بالدولة ، فإنها تستطيع التقاط رسائل البريد الإلكترونى فى أثناء بثها .

وتستطيع السلطات قراءة أو إعاقة أوحذف الرسائل التى تقوم على معايير معينة مثل عنوان البريد الإلكترونى للمرسل أو المستقبل ؛ فبروتوكول الإنترنت الخاص بالعناوين يحدد جهاز الكمبيوتر المرسل وجهاز أو أجهزة الكمبيوتر المستقبلة فى مختلف الجهات، أو وجود خيوط معينة فى جسم الرسالة مثل : « أمير » أو « فساد » ومثل هذا النظام مشابه لنظام تسليم الرسائل البريدية ؛ حيث يتم تسليم كل الرسائل أولاً إلى موقع واحد ليستطيع المسؤلون فحصها .

وعلى الرغم من أن البيانات يتم تفتيتها وإرسالها فى « رزم صغيرة » packets ، على أن تحتوى كل رزمة صغيرة عناوين بروتوكول الإنترنت Internet Protocol addresses (IP)، ويمكن إعادة تجميع هذه الرزم الصغيرة ، وهى فى طريقها إلى

جهاتها المحددة من خلال وسائل التنصت eavesdropping tools.وتستطيع وسيلة التنصت ، بصفة عامة ، تحديد النهاية الطرفية للكمبيوتر computer terminal التى تقوم بإرسال البيانات أو استقبالها ، ولكنها لاتستطيع تحديد الشخص الذى يكتب على لوحة المفاتيح الخاصة بالنهاية الطرفية . ولهذا السبب ، لاتتساهل بعض الحكومات بشأن السماح بنهايات كمبيوتر طرفية متصلة بالإنترنت فى أماكن يتطلب فيها بذل مجهود إضافى لمراقبة من يقوم باستخدام كل نهاية طرفية ، ولماذا ؟ ، ومتى ؟ [1] . وهكذا ، فإن العقد الذى تقدمه « الشركة التونسية للإنترنت » (Agence Tunisienne d'Internet ATI) التى تديرها الدولة يُلزم المشتركين من المؤسسات المختلفة فى الإنترنت بمنع إتاحة اتصال أى شخص عبر أجهزة الكمبيوتر المملوكة لهذه المؤسسات دون تصريح مسبق ، والإفصاح للشركة عن أسماء كل الأشخاص الذين لديهم حسابات إنترنت ، أو الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر وإخبار الشركة بأية تغييرات قد تطرأعلى قائمة المستخدمين .

وفيما يلى نتناول أهم حقوق مستخدمى شبكة الإنترنت ، والتى تتمثل فى الحق فى الخصوصية ، والحق فى الاتصال دون تحديد الهوية ، والتشفير ، والمسؤلية القانونية عن المحتوى المباشر على الشبكة .

أولاً الحق فى الخصوصية The Right to Privacy

يتضمن التعبير عبر الإنترنت استخدام وسائل بعضها خاص وبعضها الآخر عام . ويعتبر البريد الإلكترونى شكلاً من أشكال التعبير الخاص ؛ بمعنى أن المرسل يقوم بتحديد الأشخاص والعناوين التى سوف يرسل إليها ، (وبالطبع ، يمكن لمستقبلى هذه الرسائل إعادة إرسالها إلى آخرين أو يضعونها على لوحة إخبارية bulletin baord تماماً كما يفعلون مع الخطاب العادى) . وعلى النقيض من ذلك ، فإن إنشاء موقع وب يؤدى إلى إمكانية الوصول إليه من قبل عديديopen - access web site ، وكذلك بالنسبة لوضع تعليق فى جماعة إخبارية عامة ، تعد كلها أعمالاً من قبيل التعبير العام أو

الجماهيرى public speech ، لأنه يمكن رؤيتها من قبل أى فرد يرغب فى زيارة موقع الوب أو الجماعة الإخبارية .

ويتمتع التحرر من التدخل المتعمد وغير القانونى فى خصوصية الفرد ومراسلاته بالحماية فى القانون الدولى ، وهو ما ينسحب على الاتصالات الإلكترونية [٢] . ومن هنا ، فإن التدخل غير العادل أو غير المبرر سوف يكون « متعمداً » ، وهو ما يمثل تعدياً على حماية حقوق الإنسان بصفة عامة ، مثل حظر المظاهرة السلمية . وقد لاتقوم الدول ، سواء بشكل حر أو عشوائى ، بمراقبة أو التدخل فى البريد الإلكترونى أو استخدام الإنترنت ، إلا أنه فى الظروف التى يمكن منها أن تُبرر فيها المراقبة ، قد تصبح هذه الوسائل هدفاً للسيطرة لتجنب الانتقاص من الحقوق . وعلاوة على ذلك ، تلزم « الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية » الدول بأن تتصرف بإيجابية لحماية الأفراد من مثل هذا التدخل فى الخصوصية أو المراسلات من قبل طرف ثالث كجهة غير رسمية لاتمثل الدولة [٣] . وتحمى تكنولوجيا التشفير الاتصالات والمراسلات من التدخل المتعمد ، لذا يجب أن يكون الحصول على هذه التكنولوجيا قانونياً ومتاحاً للمستخدمين الأفراد .

ثانياً : الحق فى الاتصال دون تحديد الهوية

The Right to Communicate Anonymously

ويتضمن التعبير الحر حق الاتصال دون تحديد الهوية . والمجهولية anonymity فى الاتصالات تعد أمراً ملحاً بالنسبة للحق فى التعبير عن المعتقدات السياسية ، والبحث عن المعلومات ونقلها دون الخوف من العقوبة . وقد خدمت المجهولية أشخاصاً كانوا يأملون فى تقديم معلومات مجهلة للصحفيين أو معلومات مجهلة عن أوضاع غير سليمة فى جهات عملهم . وخدمت كذلك المؤلفين الذين يرغبون فى الكتابة بأسماء مستعارة ، والمشاركين فى المناقشات الحساسة مثل مناقشات جماعة مساندة مرض الإيدز . وقد دوفع عن دور التعبير المجهل فى دعم حرية التعبير بما قررته المحكمة الأمريكية

العليا فى إحدى القضايا المنظورة أمامها فى العام ١٩٩٥ . وذلك على النحو التالى [٤] :

« على الرغم من حب استطلاع القراء وفضولهم فى تحديد هوية منتج العمل أو الفن ، فإن المؤلف حر ، بصفة عامة ، فى تقرير ما إذا كان يريد أن يُفشى هويته الحقيقية أم لا . وربما يكون قرار المجهولية دافعه الخوف من الانتقام الاقتصادى أو الرسمى ، أو الخوف من أن يكون منبوذاً من المجتمع ، أو مجرد رغبة فى الحفاظ على خصوصية الفرد قدر الإمكان . وأياً كان الدافع ، فإن المصلحة فى أن يكون لدينا أعمالاً مجهلة تدخل سوق الأفكار ، تفوق بلاجدال حاجة الجمهور إلى إفشاء هوية المؤلف » .

ثالثاً : التشفير Encryption

يزداد تشفير الاتصالات الإلكترونية شيوعاً ، وفى الحقيقة ، بدأ يتم إقراره كأمر جوهرى لتيسير نمو التجارة الإلكترونية . وبرامج التشفير encryption software القوية التى يستحيل على أى طرف ثالث أن يقوم بفكها ، متاحة بشكل واسع الآن للأفراد وشركات الأعمال ، بعد أن كانت تُستخدم فقط من قبل الحكومات . ويحمى التشفير خصوصية الاتصالات ، ولكن الأهم هو أنه يمكّن من التعبير الحر عن الأفكار والمعلومات ، وخاصة إذا كان يوجد سجل لدى الحكومة خاص بمراقبة الاتصالات . وبضمان خصوصية الاتصالات ، وعدم تحديد هوية القائمين بالاتصال ، فإن التشفير يمكّن من التبادل الحر للمعلومات فى الفضاء التخيلى ، وهو أمر مهم وحق تقليدى فى ظل الظروف الراهنة للعولمة.

وبينما توجد مخاوف قانونية شرعية يجب أن تؤخذ فى الحسبان فى أية سياسة وطنية حول التشفير ، إلا أنه لايوجد ثمة مبرر لحظر استخدام الأفراد للتشفير أو التصريح للأفراد باستخدام برامجه ، حيث يجب النظر للتشفير كناقل للتعبير مثل اللغة ؛ ومن هنا فإن استخدام التشفير فقط يجب ألا يُعرّض الفرد للعقوبة جنائية ، لأن التشفير مثل لغة الاسبرانتو Esperantoالعالمية أو اللغة السواحيلية Swahili فى الاتصال [٥] .

وبالتالى ، يجب ألا يتم إلزام الأفراد بالحصول على تصريح من السلطات لكى يرسلوا أو يستقبلوا اتصالات مشفرة ، ولايجب عليهم أن يمنحوا مقدماً حق الوصول لاتصالاتهم لسلطات تنفيذية قضائية ، أو الميكانزمات الأخرى التى قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم .

رابعاً : تحديد المسؤلية القانونية عن المحتوى المباشر

Assiging Liability

إن الحق فى التعبير الحر قد ورد فى عديد من القوانين ، والتى ركزت المسؤلية القانونية على منشأ originator المضمون أكثر من القناة أو الوسيلة التى يُنقل عبرها . ولاتشبه الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت Internet Service Provider (ISPs) بالضبط أية وسيلة إعلامية موجودة ، ويجب ألا تكون مستهدفة بهياكل تنظيمية ربما تكون ملائمة لتكنولوجيات أو وسائل إعلامية أخرى ، مثل الصحيفة التى يمكن أن تكون مسؤلة قانونياً عن المقالات التى تنشرها على صفحاتها . وتعمل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت معظم الوقت كمجرد قنوات لنقل المعلومات (كوسائل نقل البيانات data car-riers ، أشبه ما تكون بشركات التليفون) ، لأنها تتيح الوسائل التقنية للمستخدمين لكى يستقبلوا ويبثوا المعلومات . وفى معظم الحالات ، لاتعلم الشركات المقدمة للخدمة أى شئ عن محتوى الرسائل التى تنقلها ، أو حتى مواقع الوب التى تستضيفها على أجهزة الكمبيوتر الرئيسة لديها ، لأن هذه المواقع يتغير عديد منها كل يوم . ويتبدل الموقف عندما يحتوى المضمون العدائى على مواد تمارس عليها الشركة المقدمة للخدمة نوعاً من الإشراف التحريرى : مثل أعمدة الرأى ، أوعندما تكون الشركة واعية بأن مضموناً عدائياً قد وضع على موقع للوب تقوم باستضافته ، ولم تقم بإزالته [٦] .

وقد يؤدى إلقاء المسئولية القانونية عن كل المحتوى الذى تستضيفه الشركات مقدمة خدمة الإنترنت إلى وضع عبء تنظيمى على هذه الشركات ، مما يؤدى إلى الحد من تدفق المعلومات بشكل كبير ، هذا إن كان ممكناً تحمل هذا العبء .وتذهب « حملة حرية

الإنترنت العالمية «Global Internet Liberty Campaign إلى أنه « لايستطيع أى فرد مراقبة القدر الهائل من المضمون ، والذى قد يحوى مئات الآلاف من رسائل البريد الإلكترونى ، رسائل الجماعات الإخبارية ، الملفات وصفحات الوب » . « كما أن الشركات مقدمة الخدمة لاتستطيع أن تتيح مادة فى دولة ما وتعوقها فى دولة أخرى ؛ فمثل هذه التفرقة سوف تتطلب قدراً هائلاً من البنية الأساسية الجديدة ، علاوة على الشبكة الحالية التى تمتلكها هذه الشركات » (٧) .

أساليب الفكاك من الرقابة على الإنترنت:

لدى مستخدمى الكمبيوتر وسائل عديدة لحماية خصوصيتهم ومجهوليتهم ، وبعض هذه الوسائل أكثر فعالية من بعضها الآخر . وعلى المستوى التكنولوچى المتدنى ، يستطيع المستخدم أن يحاول تجنب المراقبة من خلال استخدام نهاية طرفية لكمبيوتر أو حساب للبريد الإلكترونى لاتتم مراقبته ، كأن تكون هذه الوسائل تخص صديقاً له على سبيل المثال . ويمكن للمستخدم أن يطلب تليفونياً دولة أخرى ليتجاوز بذلك مقدم خدمة الإنترنت المحلى . أو يستخدم حساباً للبريد الإلكترونى باسم مستعار من إحدى الشركات المتعددة التى تقدم حسابات بريد إلكترونى على الوب ، ولاتُلزم عملاءها بالإفصاح عن أسمائهم الحقيقية مثل خدمة MSN. com التابعة لـ Hotmail، أو Yahoo. Com التابعة لـ Yahoo mail وخدمة Web @ ddress التابعة لـ USA . net وقد تساعد هذه الأساليب المستخدمين على التهرب من تحديد الهوية إذا كانوا بالفعل تحت المراقبة ، ولكنها لاتمثل ضماناً ضد اعتراض البريد الإلكترونى إذا كانت اتصالات كمبيوتر المستخدم يتم مراقبتها (٨) .

ويتفق الخبراء على وجود ثلاث طرق أساسية الآن على الأقل تجعل من عملية المراقبة صعبة تماماً وهى : البث مباشرة عبر القمر الصناعى direct - to - satellite

dishesوالأشكال الآخرى للبث الذى لايمر عبر الأسلاك ، خدمات إعادة بث البريد الإلكترونى دون تحديدالهوية anonymous remailers والتشفيرenctyption .

والأطباق الصغيرة التى تمكن المستخدمين من نقل المعلومات واستقبالها مباشرة عبر القمر الصناعى متاحة ، وباستخدامها يمكن تجاوز نظام الاتصالات الأرضية .وهذه الأطباق الصغيرة يمكن حملها فى حقيبة ووضعها فى شُرفة حال استخدامها .وتشبه هذه الأطباق فى حجمها أطباق « البيتزا » ، وتستخدم فى استقبال المحطات الفضائية التليفزيونية ، ولكنها قادرة على الإرسال والاستقبال فى الوقت ذاته . وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إما تُحرِّم الأطباق ذات الاتصال المباشر بالقمر الصناعى أو تُلزم مالكيها باستخراج تصاريح لذلك . وبسبب الكلفة أيضاً ، تظل هذه التكنولوجيا بعيدة عن متناول معظم الأفراد والمنظمات غير الحكومية فى المنطقة . ولكن من خلال النمو المتزايد لهذه التكنولوجيا ، والانخفاض المتواصل فى أسعارها وانتشارها ، فإن الاتصالات غير السلكية تصبح وسيلة قوية للتهرب من المراقبة والرقابة الحكومية [(٩)].

ومن جهة أخرى ، فالتشفير لايكلف شيئاً أو أن كلفته بسيطة للغاية ؛ فبرامج التشفير القوية وسهلة الاستخدام ، مثل برنامج Pretty Good Privacy (PGP) يمكن تحميلها مجاناً من شبكة الوب العالمية ، ليتم تخزينها على أجهزة الكمبيوتر الشخصية [(١٠)].

وبينما يكون الخبراء الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر القوية قادرين على فك أكواد الشفرة القوية ، فإن العملية تتطلب موارد ضخمة ووقتاً طويلاً ، وهو ما يعد أمراً غير عملى للمراقبة الروتينية . ويجب على المستخدمين أن يكونوا باستمرار ملمين بالتطورات فى هذا المجال ، إضافة للقوانين المحلية التى تحكم استخدام التشفير . وتوفر « حملة حرية الإنترنت العالمية » Global Internet Liberty Campaign (GILC) استعراضاً للتشريعات الموجودة فى كل بلد على حدة فيما يتعلق بالتشفير على

مـوقـعـهـا على الوب : (www . gilc . org / crypto / crypto - survey. htm # country)

إن حق تشفير الرسائل يعد ذا أهمية خاصة لحماية حقوق الإنسان . وفى عديد من البلدان ، تستخدم منظمات حقوق الإنسان برامج التشفير لحماية هوية الشهود والضحايا عند إرسال البيانات إلكترونياً . فجماعات حقوق الإنسان فى جواتيمالا ، إثيوبيا ، هايتى ، المكسيك ، جنوب أفريقيا وتركيا من بين تلك الجماعات التى تستخدم التشفير ، وفقاً للمسح الذى أجرته منظمة (GILC) . وتستخدم بعض الجماعات أساليب التشفير للتوقيع إلكترونياً على الرسائل التى ترسلها عبر الإنترنت لضمان سلامتها وصحتها ، وذلك لإثبات أن هذه الرسائل مرسلة من جانبهم ، ولم يتم تعديلها فى أثناء عملية بثها .

ويبدو أن قدرة التشفير على التملص من المراقبة قد أدى بعدد من الحكومات إلى فرض قيود على استخدام وبيع وتصدير برامج التشفير . وتعد تونس والسعودية وإسرائيل من بين الدول التى تحظر استخدام التشفير دون تصريح مسبق . ووفقاً لمسح التشفير الذى أجرته منظمة (GILC) ، توجد ثمة دول أخرى لديها قوانين تقيد التشفير ؛ وتضم هذه الدول : بيلاروس ، سنغافورة ، روسيا ، باكستان والصين . وفى الولايات المتحدة ، لم يتم تنظيم التشفير ، ولكن القوانين تمنع الشركات الأمريكية من تصدير برامج التشفير القوية دون ترخيص ، بحجة أن التشفير سوف يتم استخدامه من قبل الإرهابيين والمتاجرين بالأدوية المخدرة وجماعات الجريمة المنظمة كوسيلة لإخفاء تعاملات هذه المنظمات (١١) .

وقد يقوم التشفير بفعالية بإخفاء أو حجب مضامين الرسائل من وسائل التنصت ، ولكنه لايُخفى الحقيقة بأن ثمة شئ قد تم تشفيره . وقد يؤدى هذا وحده إلى عواقب وخيمة إذا رغبت السلطات فى معاقبة المرسل أو المستقبل ، أو إجباره على إفشاء مضمون الرسالة أو « مفاتيحها الخاصة » private keys . وإذا حصلت السلطات على« المفاتيح الخاصة » بالشفرة ، فإنها تستطيع حينئذ قراءة كل رسالة يقوم المستخدم بتشفيرها .

وأحد وسائل مراوغة هذا الخطر والتحايل عليه هى إخفاء الرسائل المشفرة باستخدام برامج خاصة بإخفاء إحدى أشكال البيانات فى شكل آخر - على سبيل المثال ، إخفاء نص داخل صورة أومادة مصورة أو مسموعة - ويمثل هذه الطريقة يمكن التهرب من الفحص من قبل القائمين على اعتراض الرسائل .ومثال ذلك ، أن مستنداً يتسم بالحساسية يثبت أن وحدة للشرطة قامت بارتكاب مذبحة جماعية يمكن تشفيره وإخفاؤه فى صورة فوتوغرافية لفريق كرة قدم ، وحينئذ يتم إرسال هذا المستند إلكترونياً إلى شخص ما خارج البلاد لديه الوسيلة الخاصة باستخلاص مثل هذا المستند . ويمكن تحميل برامج الإخفاء -Steg anography software مجاناً من على شبكة الوب العالمية (١٢).

وعلى أية حال ، فإن بعض الخبراء يحذرون من أن وسائل التنصت المتطورة يمكنها اكتشاف إذا ما كان ثمة ملف يوجد به شئ ما قد تم إخفاؤه .والاستراتيجية الثالثة المضادة للمراقبة هى أن يتم بث الاتصالات عبر خدمات آمنة وموثوقة لإعادة إرسال الرسائل على الوب web- based re - mailing services ، والتى لاتقوم بتسليم هذه الرسائل للمستقبل المستهدف إلابعد إخفاء العنوان الأصلى والبيانات الأخرى المحددة لهوية المرسل (١٣) .

ولمزيد من تقليل القدرة على تعقبهم ، يمكن للمستخدمين اختيار خدمات لإعادة إرسال الرسائل لاتحتفظ مطلقاً بأية سجلات للعناوين التى تستقبل منها الرسائل أو التى ترسل إليها الرسائل . ويمكن للمستخدمين أيضاً أن يقوموا ببرمجة الرسائل للمرور عبر أكثر من خدمة لإعادة إرسال الرسائل ، وتقوم بعض هذه الخدمات بعمل ذلك آلياً دون تدخل . وإذا كان المتصفح browser لديهم يدعم التشفير القوى ، فإنهم يستطيعون اختيار خدمة لإعادة إرسال الرسائل تقوم بتشفير كل الرسائل بمجرد إرسالها إلى تلك الخدمة ، والتى تقوم بدورها بإرسال هذه الرسائل إلى المستقبل المستهدف فى شكل غير مشفر (١٤)

ولأسبـاب واضـحـة ، ترى بعض الحكومـات أن خـدمـات إعـادة إرسـال الرسـائل بعـد تجهيلها كخدمات غير مرغوب فيها ، وبالتالى تقوم بإعاقتها . فقد قامت حكومات الصين وسنغافورة والإمارات العربية المتحدة بإعاقة موقع : (www.anonymizer. com)،وهـو أحـد المواقع المعـروفـة جـيـداً بتـقـديم مـثل هذه الخـدمـات ، وهذا وفـقـاً لما ذكـره « لانس كـوتريل » Lance Cottrell رئـيـس Anonymizer.Com وإحـدى المشكلات المحتملة الأخرى لخدمات إخفاء الهوية هى أن هذه الخدمات لاتضمن أن تظل هوية المستخدم غير معروفة لخدمة إخفاء الهوية ذاتها ، أو للشركة المقدمة لخدمة الإنترنت ISP الـتـى يتعامل معها المستخدم ، ويقوم الباحثون بدراسة مثل هذه المخاوف فى الوقت الراهن .

***

هوامش الفصل السابع

1 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights to Privacy and Anonymity, June 1999, Available at : http:// www. library . cornell. edu / colldev / mideast / unzipped / net - en - f.../ privacy - rights . ht).

٢ - يؤكد الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى المادة (١٢) : « لن يكون أحد مستهدفاً بالتدخل المتعمد فى خصوصيته ، أسرته ، منزله أومراسلاته » . وتذكر الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية فى المادة (١٧) : « لاأحد مستهدف بالتدخل المتعمد أو غير القانونى فى خصوصيته ، أسرته ، منزله أومراسلاته ... » ومن الملاحظ أن اللغة التى صيغ بها هذا البند تتسم بالرحابة بشكل كاف لكى تجمع الاتصالات المباشرة online communications؛ بما فيها البريد الإلكترونى ، والمواد التى تضعها الجماعات الإخبارية على الشبكة .

٣ - تذكر المادة ٨٧ (٢) من « الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية » أن « كل فرد له الحق فى حماية القانون فى مواجهة مثل هذا التدخل أو الاعتداء » .

4 - Human Rights Watch, Legal Standards Pertaining to Online Freedom of Expression, July 1999, Available at : http : // www. library . cornell . edu / colldev / mideast/ unzipped / net - en - full / download / legal . htm) .

5 - Dinah Pokempner, Briefing Paper : Encryption in the Service of Human Rights, August 1, 1997, Available at : http : // www . aaas . org / spp / dspp / estc / briefing / crypto / dinah . htm) .

6 - Human Rights Watch, Legal standards Prtaining to Onlin Freedom , Op . cit.

7 - Ibid .

٨ - معظم خدمات البريد الإلكترونى المجانية على الوب ليست مشفرة ، ولكن للمستخدمين ضمان أمن اتصالاتهم عند استخدام هذه الخدمات من خلال تشفير الرسائل التى يرسلونها ، أو جعلها مجهولة المصدر .

9- Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights. op. cit .

10 - See :

- Patrick Ball and Mark Girouard, Safe Communications in a Dangerous World : Cryptogrophic Applications for Human Rights Groups, (Washington, DC : American Association for the Advancements of Science , 1999)

وللحصول على معلومات عن كيفية عمل برنامج (PGP) للتشفير ، انظر :

- (http : // www . arc . unm . edu / drosoff / pgp / pgp . html) .

- (www . cam . ac . uk . pgp . net / pgpnet / pgp - fag) .

- David Banisar, BUGOFF ! : APrimer for Human Rights Groups on Wiretapping , (London : Privacy International, October 1995) .
Available at : www . privacy . org / pi / reports / bug - off . html).

11 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights, op . cit.

١٢ - لمزيد من المعلومات حول هذه النوعية من البرامج ، انظر :

(http :// members . inquest . net /~ mrmil / stego . html) .

١٣- لمزيد من المعلومات عن خدمات إعادة إرسال الرسائل anymous re - mailer ، انظر:

- (www. well . com / user / abacard / remail . htm) .

- (www. anonymizer . com) .

ولتعرف قائمة بخدمات إعادة إرسال الرسائل دون تحديد الهوية ،انظر :

- (www. cs . berkeley .edu /~ raph / remailer - list . html) .

14 - Human Rights Watch, How Users can Protect their Rights, op. cit.

15 - Lance Cottrell, " Commercial Anonymity , „ Paper Presented at the Computers, Freedom and Privacy Conference in Washington, DC on April 6, 1999. Available at : www. cfp99.
org / program / papers / cottrell . htm) .


الخاتمة

خلص

الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة فيما يتعلق بحرية التعبير والرقابة فى الوسائل الإعلامية الجديدة، ولاسيما فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية، وهو ما نقوم بإجماله فيما يلى:

أولاً: تعددت التشريعات المنظمة للإنترنت فى الولايات المتحدة الأمريكية، ووصلت إلى ثلاثة قوانين هى: «قانون لياقة الاتصالات» Communiction Decency Act (CDA)، «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» Children's Internet Protection Act (CIPA) و«قانون تقديم الوسائل المناسبة المطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب» Provide Appropiate Tools Required to Intercept and Obstruct Terrorism (PATRIOT) Act، فى حين اتسمت هذه التشريعات بالندرة الشديدة فى المنطقة العربية حيث اقتصرت على تشريع واحد هو «مرسوم الإنترنت» الصادر فى تونس، وربما يرجع هذا التناقض إلى أحد أمرين:

١- أن التشريعات المتعلقة بالإنترنت قد تعكس مدى التقدم فى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، وبالتالى فإن تعدد هذه التشريعات فى الولايات المتحدة يعكس تقدماً فى هذه السبيل، وتخللاً ورسوخاً للوسيلة الجديدة فى قطاعات المجتمع الأمريكى كافة، مما استدعى سن هذه القوانين لمعالجة مشكلات بعينها، فى حين أن ندرة التشريعات فى المنطقة العربية يعكس تخلفاً تعكسه الأرقام، التى سقناها سلفاً، فيما يتعلق بعدد مستخدمى الإنترنت وعدد المواقع فى هذه المنطقة، والتى تعد الأقل تمثيلاً فى هذا الصدد بين مناطق العالم أجمع.

٢- أن النظام الديموقراطى السائد فى الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن ليسمح بأى تعامل من قبل الحكومة مع الوسيلة الإعلامية الجديدة إلا من

خلال التشريع بما يستلزمه من قنوات ومؤسسات ديموقراطية تمر بها القوانين المنظمة للإنترنت لإقرارها أو حتى رفضها. أما النظم العربية، والتى يغلب عليها التوجه السلطوى، فهى تتعامل مع الوسيلة الجديدة كأية وسيلة أخرى؛ فكل الوسائل لديها سواء في ظل غياب حرية الرأى والتعبير فى الوسائل الإعلامية كافة، وبالتالى فإن الإنترنت ليست استثناءً فى هذه السبيل، كما أن البعض رأى أن الإنترنت أكثر خطورة من الوسائل الأخرى نتعامل معها من خلال تشريعات مقيدة لكبح جماح الوسيلة الجديدة (كما هو الآن فى تونس)، ولم يكتف بقانون الصحافة وقانون العقوبات اللذين انسحبا على الوسيلة الجديدة فى معظم البلدان العربية.

ثانياً: فى ظل غياب التشريعات المنظمة للإنترنت أو ندرتها فى المنطقة العربية، على العكس من الولايات المتحدة، مارست الحكومات العربية مجموعة من الميكانزمات الرقابية تمثلت فى الهيمنة الحكومية على البنية الأساسية المعلوماتية واحتكار تقديم خدمات الإنترنت، تبنى الحكومات لوسائل متعددة للحد من تدفق المعلومات المباشرة بدءاً بمنع وصول المواطنين العاديين للإنترنت فى سوريا والعراق وليبيا، ونهايةً بإعاقة محتوى الإنترنت فى السعودية والإمارات والمغرب وغيرها، التذرع بحماية القيم الثقافية والأخلاقية والدينية لتبرير الرقابة. ورغم ذلك كله، فقد تبين أن الإنترنت تتيح للمستخدمين فى المنطقة العربية إمكانات هائلة للإفلات من أوجه السيطرة والتحكم المختلفة فى تدفق المعلومات؛ ففى الدول التى لا يوجد بها شركة محلية لتقديم خدمة الإنترنت، يمكن للأفراد - بأسعار المكالمات الدولية - أن يتصلوا بمقدمى الخدمة فى دول أخرى، وهو ما يحدث فى سوريا، ويحدث كذلك للتهرب من الرقابة فى الدول التى يوجد بها شركات لتقديم الخدمة ولكنها تقوم بإعاقة

مضمون الوب، فيتصل الأفراد بمقدمى خدمة فى دولٍ أخرى لا تقوم بفرض الرقابة على شبكة الإنترنت، وهو ما يحدث فى الإمارات والسعودية. وثمة عديد من النماذج التى تستعرض كيف أن الإنترنت فى المنطقة العربية تعمل على تمكين المدنيين والقوى غير الحكومية من التملص من أوجه السيطرة الحكومية المفروضة على تدفق المعلومات.

ثالثاً: على الرغم من ميكانزمات الرقابة التى تتبعها بعض الحكومات العربية على شبكة الإنترنت، والتشريعات المقيدة لحرية التعبير على الشبكة، إلا أن هذه الميكانزمات والتشريعات ظلت راسخة دون أن يطعن فيها أحد، وذلك على العكس من الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قضت المحكمة العليا بعدم دستورية «قانون لياقة الاتصالات» بعد صدوره بعامٍ واحد، كما أن دستورية «قانون حماية الأطفال من الإنترنت» لازالت موضع جدل ودعاوى قضائية أمام المحاكم الفيدرالية الأمريكية والمحكمة العليا، كما أن «قانون مكافحة الإرهاب» الصادر مؤخراً وجد معارضة شديدة من قبل الأمريكيين. وهذا يدل على قوة المنظمات غير الحكومية واتحادات الحريات المدنية والاتحادات المهنية والمجتمع المدنى فى الولايات المتحدة على العكس من المنطقة العربية التى استكانت لعقود طويلة فى مواجهة الممارسات والتشريعات المقيدة لحرية الرأى والتعبير، لدرجة أن البعض يفضل الحديث شفاهةً بدلاً من كتابة آرائه بحرية خوفاً من أن تُحسب عليه، ويذهب البعض أن هذا من أسباب تدنى حجم الإنتاج الفكرى فى المنطقة العربية.

رابعــاً: وفقاً للقانون الدولى، يُسمح للحكومات بالحد من التدفق الحر للمعلومات لحماية مصالح محددة وضيقة مثل الأمن القومى والأخلاقيات العامة. وقد تبين من الدراسة أن كل الحكومات فى المنطقة العربية التى تعوق محتوى الإنترنت لا توضح كيفية ممارستها للرقابة، والمواقع التى تقوم بإعاقتها،

لتُبقى قراراتها بمعزل عن أى تقييم وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية. كما أنه يجب أن يكون قرار ماذا يجب إعاقته، والتكنولوجيا التى تُستخدم للإعاقة فى أيدى المستخدمين النهائيين، وليس الحكومات. وثمة مجموعة متنوعة من البرامج المتاحة الآن للمستخدمين لهذا الغرض.

خامساً: تعد مصر والكويت أكثر الدول ليبرالية فى التعامل مع شبكة الإنترنت، حيث يتمتع الجمهور بخدمات الإنترنت نفسها التى توجد فى معظم الدول الغربية دون رقابة أو قيود. وتُعد المملكة العربية السعودية أكثر الدول تشدداً فى التعامل مع الشبكة، حيث قامت بتحديد مجال البيانات التى يُرغب فى إبعادها عن الإنترنت، فقد أصدر مجلس الوزراء السعودى مرسوماً يُلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن «ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الإجتماعية والثقافة والسياسة والإعلامية والاقتصادية والدينية للمملكة العربية السعودية». وفيما بين ليبرالية مصر والكويت تجاه الإنترنت والاتجاه المتشدد للسعودية، توجد الدول التى تحاول أن تحد من الوصول إلى مواقع تعتبرها السلطات ضارة بمجتمعاتها وقيمها الأخلاقية بشكل يتسم بالاعتدال النسبى.

سادساً: فى مقابل ميكانزمات الرقابة فى الدول العربية، فإن نظم تصنيف المحتوى rating systems فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل تهديداً للتعبير الحر والمفتوح على شبكة الإنترنت، حيث إن هذه الخطط قد تخلق نوعاً من الرقابة «الطوعية» الخاصة، والتى يمكن اعتبارها بالحدة نفسها التى يتمتع بها «قانون لياقة الاتصالات» الذى قضت المحكمة العليا بعدم دستوريته لعدم تماشيه مع التعديل الأول للدستور الأمريكى First Amendment.

التوصيات

لا تتطلب حماية حرية التعبير المباشر online freedom of expression اتخاذ سياسات محددة تجاه الإنترنت فحسب، ولكن تتطلب أيضاً توفير بيئة ملائمة تضمن حرية التعبير بشكل عام. وفى عديد من الدول، بما فيها الدول العربية، فإن التعبير المباشر مقيد بشكل أقل بالتنظيمات والتشريعات المتعلقة بالإنترنت، ولكنه مقيد بشكل أكبر من خلال قوانين الصحافة الموجودة سلفاً، وقوانين التشهير، و«الخطوط الحمراء» غير الرسمية.

ويتضمن الحق فى حرية التعبير حق الوصول للاتصال المباشر access؛ بمعنى حق البحث عن المعلومات على الشبكة ونقلها واستقبالها دون قيود متعمدة، والحق فى الاتصال بشكلٍ شخصى يتسم بالخصوصية أو الاتصال دون تحديد هوية الشخص على الشبكة.

ويجب أن تحدد الاتفاقيات الإقليمية بوضوح أنه يجب تطبيق مبادىء حرية التعبير على الاتصال الإلكترونى. ويجب أن توضح هذه الاتفاقيات أن الإنترنت تختلف اختلافاً ذا دلالة عن وسائل الإعلام الأخرى سواء المطبوعة أو المذاعة (الراديو والتليفزيون) فى جوانب مثل مستوى الاختيار والتحكم الذى يتمتع به المستخدم. وبسبب مثل هذه الفروقات، فإنه من المهم ألا تكون الإنترنت هدفاً للقيود نفسها التى غالباً ما توضع على وسائل الإعلام الأخرى.

ومن المهم كذلك، دعم التطبيق العالمى لمبدأين مهمين من مبادىء حرية التعبير لم يتم تضمينهما بعد فى القانون الدولى:

المبــــدأ الأول: التحريم الصريح للرقابة المبدأية؛ بمعنى الحاجة إلى الموافقة

الرسمية على الاتصال قبل أن يتم جعله جماهيرياً، فمثل هذه الممارسة قد تم استخدامها من قبل الحكومات السلطوية ضد الصحافة، وقد يتم استحضارها لكى يتم تطبيقها على الاتصال الإلكترونى.

المبدأ الثانى: التحريم الصريح للقيود المفروضة على حرية التعبير بطرق غير مباشرة، مثل إساءة استخدام أوجه التحكم فى المعدات أو ترددات البث الإذاعى والتليفزيونى المستخدمة فى بث المعلومات ونقلها؛ أو بواسطة أية وسائل أخرى تميل إلى إعاقة الإتصال وتداول الأفكار والآراء. فالتحكم فى ورق الصحف طالما استُخدم لإسكات المطبوعات التى تنتقد النظام الحاكم. وتعمل الحكومات على تحديث أساليبها لتتضمن أجهزة المودم والوصلات الدولية لشبكة الإنترنت.

ولحماية ودعم الحق فى حرية التعبير المباشر online freedom of expresion، يجب أن تتمسك الحكومات بالمبادىء التالية فى سياساتها تجاه الإنترنت[٨٩]:

١- ضمان الحق الدولى فى حرية التعبير، بصفة عامة. وضمان أن كل التنظيمات التى يتم وضعها للاتصالات الإلكترونية تتماشى مع هذا الحق؛

فكل التشريعات والسياسات والممارسات، بما فيها تلك التى يتم وضعها للإنترنت، يجب أن تكون متوافقة مع الحق المعترف به دولياً لحرية التعبير. فالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية International Convention on Civil and Political Rights، والتى قام بالتوقيع عليها كل الدول العربية باستثناء خمس دول، تضمن لكل فرد «حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل الأنواع واستقبالها ونقلها، بغض النظر عن الحدود الجغرافية، سواء شفاهةً أو كتابةً أو طباعةً، فى شكلٍ فنى، أو من خلال أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها». وعديد من دول المنطقة العربية لديها قوانين للصحافة وقانون للعقوبات تدعو إلى الإساءة إلى

الحق فى حرية التعبير بأساليب مختلفة. فتنظيمات الإنترنت فى تونس، وهى الدولة العربية الوحيدة التى لديها تشريع خاص بالإنترنت، ينسحب عليها صراحةً العقوبات الجنائية بالنسبة للتشهير والمعلومات المضللة فى التعبير المباشر؛ كما أن مستخدمى الإنترنت فى دولة قطر وجه إليهم متطلباً يحوى كلمات مبهمة فى تعاقدهم على الخدمة، فقد جاء فى العقد بأنهم يجب أن ينأوا بأنفسـهم عن «القيام بأى نشاط يتناقض مع النظام العـام». وفى الوقت ذاته، لا توجد لدى الأردن والمغرب قوانين معنية بالإنترنت تقيد حرية التعبير؛ وعلى أية حال، فكلا الدولتان لديها قوانين مقيدة لحرية الصحافة، وتلك القوانين تعمل كل تضييق حدود ما يمكن التعبير عنه على شبكة الإنترنت.

٢- الوصول إلى الإنترنت لاستقبال المعلومات ونقلها يتكامل مع الحق فى حرية التعبير:

يجب أن تتخذ الحكومات إجراءات مناسبة لتسهيل الوصول المدفوع للجميع دون تفرقة. وعلى سبيل المثال، فسوريا، التى تربط مؤسسات مختارة تابعة للدولة بشبكة الإنترنت، يجب أن تتحرك سريعاً لجعل الوصول للإنترنت متاحاً للمواطنين العاديين.

ويجب أن تؤكد سياسة البنية التحتية المعلوماتية العالمية global information infra-structure(GII) أهمية إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لكل فرد، بغض النظر عن العوامل الجغرافية أو أية عوامل أخرى، ويجب أن يتضمن هذا:

* إتاحة الوصول للإنترنت بشكل لا يقوم على العنصرية أو التفرقة.
* ضمان نطاق كامل من وجهات النظر، بإتاحة الوصول إلى توليفة متنوعة من مقدمى المعلومات، بما فى ذلك مقدمى الخدمات التعليمية والفنية غير الهادفة إلى الربح ومقدمى الخدمات التى تستهدف مصلحة الجمهور.

* إتاحة الاتصال فى اتجاهين two-way communication، وتمكين الأفراد من نشر معلوماتهم وأفكارهم الخاصة.
* حماية التعددية فى الوصول بتأسيس معايير تقنية يمكن تطبيقها بسهولة فى عدد من الأنظمة المختلفة.

٣- إذا استخدمت ميكانزمات للرقابة، فيجب أن تكون فى أيدى مستخدمين أفراد وليس فى أيدى الحكومات:

إن المستخدمين النهائيين end-users يجب أن يكون بأيديهم وحدهم مسئولية تقرير إذا ما كانوا يريدون القيام بترشيح أو إعاقة المضمون المباشر، وكيفية القيام بذلك، سواء لأنفسهم أو لأطفالهم الذين لم يبلغوا سن المراهقة. ومن هنا يجب أن تتجنب الحكومات التنظيمات التى تمكّن وكالات أو هيئات رسمية من إعاقة المضمون المباشر.

ويمكن للمستخدمين - إذا أرادوا - أن يختاروا نطاقاً عريضاً من «برامج الرقابة» censorware المجانية وغير المكلفة، والتى تقوم بترشيح المضمون الذى يتم الوصول إليه عبر شبكة الوب العالمية. ويستطيعون كذلك شراء أقفال للمودم modem locks، ووسائل أخرى لمنع وصول أطفالهم إلى الشبكة دون إشراف من الوالدين.

وتعد حكومات تونس والبحرين والإمارات والسعودية من بين الحكومات التى تعوق مواقع مختارة على الوب تتناول الأمور السياسية أو حقوق الإنسان، وهكذا فإنها تمنع المستخدمين من الوصول إلى هذه الموضوعات. وينتهك هذا الشكل من أشكال الرقابة حقوق الأفراد فى استقبال المعلومات ونقلها، وهو ما يجب وقفه على الفور.

٤- إن صون حرية التعبير يعد أساسا فى تنمية البنية التحتية المعلوماتية:

ويجب أن يتضمن هذا المبدأ:

* تحريم الرقابة المبدأية على الاتصال المباشر الذى تُستخدم فيه البنية التحتية المعلوماتية العالمية.
* المطالبة بأن أية قيود مفروضة على محتوى التعبير المباشر يجب أن يُنص عليها صراحةً في القانون، ويجب أن تكون هذه القيود مقصورة على التحريض المباشر على ارتكاب أفعال عنف.
* الدعوة إلى تدعيم الخطاب العام غير التجارى، ودعم البث العريض للأفكار ووجهات النظر المتباينة من قبل مجموعة عريضة من مصادر المعلومات باستخدام البنية التحتية المعلوماتية العالمية.
* الإصرار على أن حرية التعبير المباشر يجب ألا يتم تقييدها أو الحد منها، باستخدام وسائل غير مباشرة مثل أوجه التحكم المختلفة؛ سواء الخاصة أو الحكومية، فى المكونات الصلبة والمرنة لأجهزة الكمبيوتر وبنية الاتصالات، أو أية مكونات أساسية للبنية التحتية المعلوماتية العالمية.
* ضمان أن تمكّن البنية التحتية المعلوماتية العالمية الأفراد من تنظيم وتشكيل اتحادات مباشرة on-line associations بحرية ودون أى تدخل.

٥- يجب ألا يكون ناقلو البيانات مثل الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت، بصفة عامة، مسئولين قانونا عن محتوى الشبكة:

إن القوانين التى تحدد المسئولية القانونية عن المضمون المباشر on-line content يجب أن تستهدف مُنشأ المادة (مثل المؤلف)، وليس القائم بنقلها (مثل الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت، أو مالك جهاز الكمبيوتر الذى تم نقل

المضمون من خلاله). إن القوانين التى تستهدف الشركات المقدمة للخدمة تفرض عبئاً ثقيلاً ومستحيلاً من الناحية التقنية على ناقل البيانات، وهو ما لا يتلائم مع حماية الحق فى حرية التعبير المباشر.

وتُلزم تونس الشركات المقدمة لخدمة الإنترنت بتحديد مدير يقوم «بتحمل المسئولية، وفقاً لقانون الصحافة، عن مضمون صفحات ومواقع الوب التى تستضيفها الشركة على أجهزتها». ويذكر مرسوم الإنترنت التونسى أن الشركات المقدمة للخدمة يجب ألا تسمح لأى شىء بأن «يبقى» على أجهزتها يمثل ضرراً على «النظام العام والأخلاقيات السلمية». ويمضى هذا النمط من التشريعات فى اتجاه معاكس لمبدأ حرية التعبير المباشر، بفرض عبء تنظيمى على الشركات المقدمة للخدمة لدرجة تجبرها على القيام بدور الرقيب نيابةً عن الدولة.

٦- يجب أن يكون التشفير القوى للاتصالات الإلكترونية متاحاً للأفراد:

يجب أن يكون الأفراد قادرين على إرسال واستقبال اتصالات مشفرة، ويجب ألا يكونوا مضطرين للحصول على تصريح من السلطات لعمل ذلك، أو أن يكونوا مضطرين لتقديم حق الوصول مقدماً لطرف ثالث لفك شفرة اتصالاتهم أو الميكانزمات الأخرى التى قد تسمح بفك شفرة اتصالاتهم. وتتضمن الدول التى تعوق التشفير غير المصرح به حالياً فى المنطقة العربية المملكة العربية السعودية وتونس، علاوة على (إسرائيل).

٧- يجب ألا تنتقص المراقبة الحكومية للاتصالات الإلكترونية من الحق فى الخصوصية والحقوق المدنية الأخرى. ويجب أن يكون ذلك - إذا تم - تحت الإشراف القضائى:

إن الحكومات تحتفظ بوسائل قانونية فعالة مثل المراقبة والبحث، وعلى أية حال يجب أن تُستخدم هذه الوسائل بما يتوائم مع القانون الدولى لحقوق الإنسان،

ومتطلبات عملية معينة، وذلك على النحو الآتى:

* يجب أن تلتزم التحريات أو المراقبة للندوات الجماهيرية المباشرة public online forums بالمعايير الدولية التى تحمى الحق فى حرية النشاط السياسى، ومثل هذه المعايير أو الإرشادات يجب أن يتم تعميمها.
* يجب ألا تراقب الحكومات مستخدمى الإنترنت لأغراض تتعلق بالتحريات أو التعقب الجنائى، أو تجمع معلومات عن الطريقة التى يستخدمون بها الإنترنت، باستثناء خضوع ذلك كله للإشراف القضائى، وعلى أن يتوائم ذلك مع المبادىء الدولية المعترف بها، والمتعلقة بحماية الخصوصية.
* يجب أن يجرى البحث والإطلاع الحكومى على الاتصالات الإلكترونية وفقاً لإجراءات قانونية مصرح بها، ويتطلب هذا أن توجد أدلة كافية بأن المستخدم يقوم بنشاط غير قانونى لتبرير مثل هذا البحث والاطلاع، وبالتالى فأى بحث مماثل يجب أن يُجرى تحت إشراف قضائى.
* يجب أن يكون أى بحث ضيقاً فى مجاله وتأثيره.

٨- للأفراد الحق فى إرسال المعلومات واستقبالها دون أن يحددوا هوياتهم:

يجب ألا تلزم التنظيمات الأفراد بتحديد هوياتهم عندما يريدون الوصول للإنترنت أو يتبادلون المعلومات والآراء عبر الشبكة. ومن هنا، يجب أن تصون الشركة المقدمة لخدمة الإنترنت حق المستخدمين فى الوصول للإنترنت دون تحديد هوياتهم. ويُلزم التشريع فى تونس مقدمى خدمة الإنترنت بتقديم أسماء عملائهم للحكومة بصفة شهرية، ويمثل هذا الإفشاء بطبيعته انتهاكاً لحق البحث عن المعلومات والأفكار واستقبالها ونقلها دون تحديد الهوية.

***

هوامش الخاتمة

(١) أفدنا فى صياغة هذه التوصيات من عدد من المصادر على النحو التالى:

- «مبادئ سياسة الإنترنت المفتوحة» Open Internet Policy Principles، والتى تم تبنيها من قبل مجموعة من الخبراء عام ١٩٩٧ كدعائم يجب أن يركز عليها صانعو السياسات المتعلقة بالإنترنت.

See:

- www.soros.org/principles.htnil).
- www.soros.org/news.html).
- Human Rights Watch. .The Internet in the Mideast and North Africa, Op.cit.
- Human Rights Watch, Silencing The Net, Op.cit.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر الأفرنجية:

(1) Africa / Middle East, "Oman Considers Privatization Options", May 3, 1995.

(2) Agence Frace - Presse, "Saudi Arabia Ready to Cruise the Information Superhighway". Jul. 15, 1998.

(3) Agence Europe (Brussels), "EU/Media Commission Studies Mechanism for Preliminary Notification of National Draft Legislation on Internet ICRT's Position", April 26, 1996.

(4) Al - Dehaim, Saleh "Panel Formed to Study Telecom Privatization", Arab News, Jan. 31, 1996.

(5) Al-Hajery, Eyas & Al-Badr, Badr, Evaluating Web Filters: A Practical Approach, (Saudi Arabia: King Abdulaz City for Science and Technology (KACST), 2000), Available at: http://www.isoc.org/inet2000/cdproceedings/8k/8k_5.htm).

(6) Al-Sarami, Nasser Saleh, "Problems and Possibilities: Internet in the Kingdom", Saudi Gazette, Mar. 13, 1999.

(7) Al-Suwaidi, Jamal, "Satellite News most Popular in Gulf-Survey", Reuters, Abu Dhabi, Jan. 6, 1997.

(8) Altermann, Jon, New Media & New Politics; From Satellite Television to the Internet in the Arab World, (Washington DC: The Washington Institute for the Near East Policy, 1998).

(9) Ambah, Faiza, "Dissidents Tap the Net to Nettle Arab Sheikdom". Christian Science Monitor. Aug. 24, 1995.

(10) American Civil Liberties Union (ACLU), "Internet RatingsSystems: HowDo They Work?". 1997. Available at: http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html).

(11) American Civil Liberties Union (ACLU), "Is Cyberspace Burning: How Rating and Blocking Proposals May Torch Free Speech on the Internet?", 1997, Available at: Ibid.

(12) Amis. Dave. "Today's Net Censor is German". Internet Freedom. May 13. 2001, Available at: http://www.netfreedom.org/news.asp?item=157).

(13) Anderson, Jon, Arabizing The Internet, (Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1998).

(14) AP Worldstream, "South Korea toCensorComputerCommunications Networks", Oct. 20, 1995.

(15) Article 19, Surveillance and Repression: Freedom of Expression in Tunisia, (London: Article 19, May 1998).

(16) Associated Press, "China Cracks Down on Cyber - Dissent", April 19, 2001.

(17) Associated Press, "China Said to Charge Four of Subversion", May 21, 2001.

(18) Australian Department of Communication and the Arts, "Consultation Paper on the Regulation of On-line Information Sevices", Jul. 7, 1996,Availableat:http://www.dca.gov.au/paper-2.html).

(19) Ball, Patrick & Girouard, Mark, Sāfe Communications in a Dangerous World: Cryptographic Applications for Human Rights Groups. (Washington, DC: American Association for the Advancements of Science, 1999).

(20) Banisar, David, BUG OFF!: A Primer for Human Rights Groups on Wiretapping, (London: Privacy International, Oct. 1995), Available at: http://www.privacy. org/pi/reports/bug-off.html).

(21) Barakat, Halim, The Arab World: Society, Culture and State. (Los Angles: University of California Press, 1993).

(22) Bol, Nhial, "For Some, Internet Equals Moral Pollution, IPS News Reports, Mar. 16. 1998. Available at: http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/sudnintz.. htm).

(23) Burkhart, Grey, National Security and the Internet in the Persian Gulf Region, Mar. 1998, Available at: http://www.georgetown.edu/research/arabtech/pgig8-4.html).

(24) Burkhart, Grey & Goodman, Seymour, "The Internet Gains Acceptance in the Persian Gulf", Communications of ACM, Mar. 1998. Vol. 41, No. 3.

(25) Butter, David, "Telecoms Reform Takes the Lead", Middle East Economic Digest, May 8, 1998.

(26) Callard, Sarah, "Sprint Vs. Omnes in Oman", Middle East Communications, May 11, 1996.

(27) Consumer Reports Online, "Digital Chaperones for Kids", Mar. 2001, Available at; http://www.consumerreports.org/main/detail.jsp?content.../-1/1666957 40304485357).

(28) Contreras, Joseph, "The Information Age Dawns, Championed by Assad's Son", Newsweek, April 6, 1999.

(29) Cortés, Magarita Valorés. Internet Censorship Around the World, Available at: http://www.isoc.org/inet2000/cdproceedings/8k-4.htm).

(30) Cottrell, Lance, "Commercial Anonymity", Paper Presented at the Computers, Freedom and Privacy Conference in Washington, DC on April 6, 1999, Available at:

http://www.cfp99.org/program/papers/cottrell.htm).

(31) CPJ Home, "The Gulf States 2000: Country Report. 2000, Available at: http://www.cpj.org/attacks00/mideastoo/gulf.html).

(32) Dahan, Michael. Internet Usage in the Middle East: Some Political and Social Implications. (Jerusalem: The Hebrew Univcrity. Department of Political Science, 2000), Available at: http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html).

(33) Davidson, John, "New Moves on Internet Porn Laws", Australian Financial Review (Sydney). April 3, 1996.

(34) Dennis, Sylbia. "Banned Mitterand Book on the Net Ignites French Government", Newsbytes News Network, Feb. 5, 1996.

(35) Digital Freedom Network (DFN), "Chinese Man Sentenced for Posting Articles on Net", Jun. 14, 2001, Available at: http://www.dfn.org/focus/china/liuweifang.htm).

(36) Digital Freedom Network (DFN), "Attacks on the Internet in China", Available at: http://www.dfn.org/focus/china/chinanet-report.htm).

(37) Digital Freedom Network (DFN), "China Regulates Online News and Chats", Nov. 7, 2000, Available at: http://www.dfn.org/focus/china/news-regulations.htm).

(38) Digital Freedom Network (DFN), "China's New Internet Law", Oct. 6, 2000, Available at: http://dfn.org/voices/china/netreg-0010txt.htm).

(39) Digital Freedom Network (DFN), "China's Net Secrecy Laws", Jan.. 31, 2000, Available at: Ibid.

(40) Digital Freedom Network (DFN), "Chinese Online Bulletin Board

Closed", Sept. 6, 2001, Available at:
http://www.dfn.org/focus/china/baiyun.htm).

(41) DITnet, "Internet Use Skyrocketing in Middle East", Mar. 9, 2000, Availalbe at: http://www.ditnet.co.ae/arabic/reports).

(42) DITnet, "Internet Usage in the Arab World", Mar. 3, 1998, Available at: Ibid.

(43) Durant, Will, The Reformation, Vol. 5 of the Story of Civilization, (New York: Simon and Schuster, 1957).

(44) Eckert, Paul, "Britain Raises Concerns About China Media Measures", Reuters, Jan. 4, 1996.

(45) Electronic Privacy Information Center (EPIC), "Anti-Terrorism Bill Signed into Law", Washington, Nov. 5, 2001, Available at:
http://www.epic.org).

(46) Electronic Privacy Information Center (EPIC), International Censorship, Available at: http://www.epic.org/free-speech/intl/).

(47) Faison, Seth, "Chinese Tiptoe into Internet: Wary of Watchdogs", New York Times, Feb. 5, 1996.

(48) Fang, Irving, A History of Mass Communication, Six Information Revolutions, (Boston: Focal Press, 1997).

(49) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "Star - Tribune Puts itself on the line for Online Liberty", Feb. 9, 1996, Available at:
http://w3.trib.com/FACT/1st.net. free.html).

(50) First Amendment Cyber Tribune (FACT), "U.S. Supreme Court Strikes Down Communications Decency Act", Jun. 26, 1997, Available at: Ibid.

(51) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "State of Georgia's

Internet Law is Also Struck Down". Jun. 21. 1998, Available at: Ibid.

(53) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "Internet Debate Moves into Schools and Liberaries", Available at: Ibid.

(54) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "American Library Association and the American Civil Liberties Union File Lawuits Challenging Federal Law Mandating Software Filters on Schools and Public Library Internet Access. "Available at: Ibid.

(55) First Amendment Cyber Tribune (FACT). "Court of Appeals Stops Enforcement of Indianapolis Law to Limit Access of Minors to Video Games Depict Violence", Available at: Ibid.

(56) Friedman, Josh, "The Baghdad Marketplace: Despite Embargo, Smugglers Keep Rich Iraqis Supplied", Newsday, Jan. 4, 1999.

(57) Friedaman, Thomas. "No Longer Walled-off: Arab States Succumb to Flow of Technology". Arizona Daily Star, Dec. 11, 1997.

(58) Ganley, Gladys, The Exploding Political Power of Personal Media, (New Jersey: Ablex Publishing, 1992).

(59) Gray, Andrew, "Germany Plans Bill to Punish Internet Indecency", Reuters, Mar. 29, 1996.

(60) Green, Thomas, 'Germany may Strike Nazi Sites with DOS Attacks", The Register, April 9, 2001, Available at: http://www.theregister.co.uk/content/8/18200, html).

(61) Haselton. Bennett. "Study of Average Error Rates for Censorware Programs", Bennett@peacefire.org,Oct.23, 2000, Available at: http://www.peacefire. org/error- rates).

(62) Haselton Bennett. "Amnesty Intercepted: Global Human Rights

Groups Blocked by Web Censoring Software", Peacefire.org, Dec. 12. 2000. Available at:
http://www.peacefire.org/amnesty-intercepted).

(63) Head, Sydney, Christopher H. Sterling and Lemuel B. Schofield. Broadcasting in America: Survey of Electronic Media, 7th ed.. (Boston: Houghton Mifflin Co., 1994).

(64) Human Rights Watch. The Internet in the Mideast and North Africa: Free Expression and Censorship, Jun. 1999, Available at: http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht).

(65) Human Rights Watch. Silencing the Net: The Threat to Freedom of Expression On-line, May 1996, Vol. 8, No. 2 (G), Available at: http://www.epic. org/free- speech/int1/hrw-report-5-96.html).

(66) Human Rights Watch, Human Rights Watch World Report 1999. (New York: Human Rights Watch, 1998).

(67) Internet Freedom, French Ruling on Hate Site Leaves Freedom under Threat", Jul. 16, 2001, Available at:
http://www.netfreedom.org/news.asp?item=168).

(68) Internet Free Expression Alliance, "Congress Madnates Use of Filtering in Schools and Libraries", Dec. 19, 2000, Available at:
http://www.ifea.net).

(69) Internet Free Expression Alliance. "Groups Announce Opposition to Filtering Mandate". Jan. 23. 2001. Available at: Ibid.

(70) Internet Free Expression Alliance. "Lawsuit Challenges Internet Filtering Mandate:. Mar. 20. 2001. Available at: Ibid.

(71) Internet Free Expression Alliance. "Supreme Court to Review

Internet Free Speech Case", May 23, 2001, Available at: Ibid.

(72) Internet Free Expression Alliance, "Study Finds Filters Don't Work as Advertised", Feb. 15. 2001, Available at: Ibid.

(73) Isis International - Manila, Alternative Assessment of Women and Media, Based on NGO Reviews of Section (J) of Beijing Platform for Action, (Manila: Women Action, 2000).

(74) Jakarta Post, "Tempo On Internet is Okay", Mar. 13, 1996.

(75) Jehl, Douglas, "In Syria: Only the Population is Growing", New York Times, Jan. 25. 1998.

(76) Jupiter Communications, Kids: Evolving Revenue Models for the 2-12 Market, (New York: Jupiter Strategic Planning Services, 1998).

(77) Kainz, Alana, "Information Highway: Advisory Report Leaves Uncharted Roads", Ottawa Citizen, Sept. 28, 1995.

(78) Kennedy, Paul, Preparing for the Twenty - First Century, (Toronto: HarperCollins Publishers Ltd., 1993).

(79) Kettlmann, Steve, "German Threat Raises Infowar Fear", Wired, April 9, 2001, Available at:
http://www.wired.com/news/politics/0,1283, 42921,00.html).

(80) Kilani, Sa'eda, Black Year for Democracy in Jordan: The 1998 Press and Publication Law, (Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network, Sept. 1998).

(81) Lancaster, Pat, "Oman: Meeting the Challenge". The Middle East. Nov. 1996.

(82) Lemos, Robert, "Anti-Terrorism Bill to Go to House", ZDNet News, Oct. 2, 2001, Available at:
http://www.2dnet.com/2dnn/stories/news/0.459791.00.html).

(83) Martin, Henri-Jean. The History and Power of Writing, Trans. Lydia G. Cochrone. (Chicago: University of Chicago Press. 1994).

(84) Mashhadi, Farid, "Iran on theInternet".MiddleEastCommunications, Mar. 1997.

(85) Mashdi, Farid, "Koran on theInternet",MiddleEastCommunications. Jul. 1997.

(86) McCullagh,Declan,"USAActStampedesThrough",LycosWorldwide, Oct. 25, 2001, Availbe at:

http://www.wired.com/news/conflict/ 47858.00,html).

(87) McGuire, David, "Senators Create Toughest Anti-Terrorism Measure Yet". Newsbytes, Oct. 4, 2001, Available at: http://www.rbnn.com/news/01/170840/ html).

(88) McGurie, David, "Anti - Terrorism Proposal Continues to Draw Shivers", Newsbyes. com/news/01/170736.html).

(89) Mc Hugh, Fiona, "European Commission Makes Moves to Co-ordinate Policing of EU Cyberspace", Media and Marketing Europe (London), April 3, 1996.

(90) Media Daily (Wilton, Connecticut), "Bundestag Seeks World Curbs on Internet Child Porn", Feb. 13, 1996.

(91) Mesher, Gene, "Sandsurfing Ends the World Wide Wait", Middle East Communications, Mar. 11, 1996.

(92) Middle East Communications. "Gulf Internet Growth Curbed by Censorship". May 11, 1996.

(93) Middle East Communications. "Kuwait to Get Second Mobile Operator". Nov. 12. 1997.

(94) Middle East Communcations. "GTO Awards Internet Deal". Sept.

11, 1996.

(95) Middle East Communications. "GTO to be Sold". Jan. 1997.

(96) Middle East Economic Digest. "GTO to Appoint Privatization Consultant", Dec. 13. 1996.

(97) Moffett. Julie. "Iran / Iraq: Survey Says Press Censorship Severe". Radio Free Europ / Radio Liberty. Inc., Available at: http://www. rfurl. org/nca / featurer / 1999 / 03 / f. Ru. 990325143932.html).

(98) Mosaic Group, "The Global Diffusion of the Internet Project: An Initial Inductive Study. March 1998, Available at: http://www.agsd. com/gdi97/gdi97.html).

(99) New Media Age (London), "UK Back Voluntary Web Censorship", Mar. 28, 1996.

(100) New Media Age, "French Plan to Stifle Internet Freedom", Feb. 8, 1996.

(101) Niekerk, Mike Van, "Censor Moves to Shackle Net", The Age (Melbourn), Feb. 13, 1996.

(102) Nua Internet Surveys, "ZDNet: Malaysian Gov. Assures Net Freedom for Some", Dec. 14, 2000.

(103) Nua Internet Surveys, "Silicon Valley News: Web out of Reach of Most Iraqis", Mar. 16, 2001, Available at: //www. nuav.ie/surveys/index.cgi? F=VS & art - id = 905356567 & rel=true).

(104) Nua Internet Surveys. "Bleak Future for Cuban Internet". Mar. 1. 2001. Available at: Ibid.

(105) Nua Internet Surveys. "e-Marketer: Global online Population still Growing". Feb. 5, 2002. Available at: Ibid

(106) Nue Internet Surveys. "Financial Times: Crackdown on Cybercafés in Iran", May 15. 2001, Available at: Ibid.

(107) Pattison, Robert, On Literacy, (Oxford: Oxford University Press. 1982).

(108) People's Daily. "China Adopts Laws on Extradition. Internet Safety, Military Officers", Dec. 28. 2000, Available at: http://www.english.peopledaily.com.cn/ 2000/2/28/ eng2001228-59076.html).

(109) PoKempner, "Briefing Paper: Encryption in the Service of Human Rights", Aug. 1. 1997, Avaiable at: http://www.aaas.org/spp/dspp/estc/briefing/crypto/dinah.htm).

(110) Poole, Teresa, "China Seeks to make the Internet Toe Party Line". The Independent (London), Jan. 5, 1996.

(111) Pyramid Research, "Oman's GTO Plans to Join the Internet". Africa/Middle East, May 6, 1996.

(112) Radio Free Europe / Radio Liberty, The 20 Enemies of the Internet", Available at: http://www.referl.org/nca/special/enemies.html).

(113) Rathmell, Andrew, "Netwar in the Gulf", Jane's Intelligence Review, Jan. 1997.

(114) Redden, Jack, "Internet Arrives in Syria, But Not Without Limits". Reuters, Jul. 10, 1998.

(115) Reportes sans Frontière Action Alert. "Web Dissident Sentenced to Two Years Imprisonment". Mar. 14, 2001.

(116) Reuters. "Gulf Residents Gasp for Freedom in Cyberworld". Available at: http: //www. Arabia. com/life/article/english/0.1690. 6747.00.html).

(117) Reuters, "Singapore Defends Censorship in Internet Age", Jul. 7, 1995.

(118) Reuters, "Politics, Not Sex, Indonesian Internet Concern", Nov. 16, 1995.

(119) Reuters, "Syria Plans Controlled E-mail Service", Jan. 6, 1999.

(120) Reuters, "EU Group Calls for Curb in Racism on Internet", Jan. 29, 1996.

(121) Reuters, "Syrian Conference Calls for Wider Internet Access", May 1, 1999.

(122) Reuters, "Taliban Outlaws Internet in Afghanistan", July 17, 2001.

(123) Reuters World Service, "Kuwait Plans to Privatise Communications Ministry", Dec. 31, 1997.

(124) Salhi, Hamoud, The Political & Social Impact of Information Technology in the Gulf Arab States, (California: California State University, Based on a Paper Presented at the International Studies Asssociation, Feb. 2000), Available at:
http://www.nmit.georgetown.edu/papers/hsalhi.htm).

(125) Salem, Amr, "Syria's Cautions Embrace", Middle East Insight, March - April 1999.

(126) Sedarat, Fairouz, "Iran Move to Monopolize Internet Access-Draws Fire", Reuters, Available at:
http://www.infowar.com/class-1/01/class1-111401c-j. shtml).

(127) Sen. Ajoy. "Some Asian Nations Give Internet Mixed Reception". Reuters, Jun. 13, 1995.

(128) Shenom, Philip, "Why Nations Fear the Net", New York Times, Jun. 11, 1995.

(129) Shuji, Hosaka, The Internet and Middle East Studies, Japanese Institute of Middle Eastern Economies (JIME) Review. 1997. Available at: http://www. pws. preserv.net/h.../ the %20 Internet %20 and %20 Middle %20 East %20 studies.ht).

(130) Smyth, Patrick, "Mitchell Argues for World Wide Register of Paedophiles". Irish Times (Dublin), April 26, 1996.

(131) Spaeth, Anthony, "National Security: the Vietnamese Government Wants to Control Internet Access". Time, Oct. 16. 1995.

(132) Sprenger, Polly, "Least Connected Nation Status", Wired News Online, Dec. 17, 1998, Available at:
http://www.wired.com/news/news/politics/story/16904.html).

(133) State of Kuwait, Ministry of Communications. Contract Linage Operations for Benefiting form the Internet Services, Jun. 12. 1994.

(134) Sussman, Leonard, The Internet and Press Freedom 2000. Freedom House, Press Freedom Survey 2000, Available at:
http://www.freedomhouse.org/pfs 2000/ sussman.html).

(135) Technical Review Middle East, "Ahmed Bin Swaidan Al-Belushi, Oman Minister of Post, Telegraph and Telecommunications: The GTO Plan for IT Users in Oman", Sept./ Oct. 1996.

(136) Telenews Asia, "Singapore Government Calms Down on Internet and Supports its Future", Mar. 21, 1996.

(137) The Internet and the South: Superhighway or Dirt - Track?. (London: Pamos Institue, 1995).

(138) The Times of Oman, "GTO Plans to Introduce Internet", Aug. 3. 1995.

(139) Vienneau, David, "Rock Views on Violence", Toronto Star. April 3. 1996.

(140) Wallace, Jonathan, "CIPA: Congress' Censorware Boondoggle". Censorware Project. Feb. 5, 2001. Available at: http://www.censorware.net/article.p1? sid = 01/02/13/0717221 & mode - thread & threshod=).

(141) Wallace, Jonathan. "Purchase of Blocking Software by Public Libraries is Unconstitutional", Wed. 12. Mar. 1997, Available at: http://www.mit.edu/activities/ safe/labeling/censorware-lib-wrong).

(142) Wan, Rhonda Lam. "Xinhua Affiliate to Offer E-mail". South China Morning Post (Hong Kong), Oct. 6, 1995.

(143) Waterson, Vince, "ZakSat Ends the World Wide Wait", Middle East Communications, Oct. 12, 1997.

(144) Wavell, Stuart, "Closed Societies Opened by Internet Genie", Sunday Times (London), Sept. 3, 1995.

(145) Weiner, Jed, "Jordan and the Internet: Democracy Online?", Middle Est Insight, May - June 1998.

(146) Wheeler, Deborah, "In Praise of the Virual Life: New Communication Technologies, Human Rights. Development and the Defense of Middle Eastern Cultural Space". Available at: http://www. cwrl.utexas.edu/~monitors/1.1/ wheeler/index.html).

(147) Whitaker, Brian. "Saudis Claim Victory in War for Control of Web". The Guardian. May 11. 2000, Available at: http://www.41-bab.com/media/ articles/ saudi000511.htm).

(148) Williams, Martyn, "China Issues Regulations to Control Internet". Newsbytes Network. Feb. 6. 1996.

(149) World Bank, World Development Report 1998/99. (Oxford: Oxford University Press, Published for the World Bank. 1999).

(150) Xinhua News Agency, "Expert Calls for Promotion of Arabic On Internet", Dec. 30, 1998.

(151) Xinhua "Online Police Appear in Internet Bars in Xi'an", Aug. 7. 2001.

(152) Xinhua English Newswire, "Wide - Scale Internet Services Soon in Kuwait", Jan. 10, 1998.

(153) yap, Jimmy, "Singapore Takes Aim at Cybermut", Strait Times (Singapore), Jul. 30, 1995.

ثانياً: المصادر العربية

(١٥٤) الشركة العُمانية للاتصالات، «دليل ضوابط استخدام شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) من قبل الشركات والمؤسسات والأفراد»، مسقط، سلطنة عُمان.

(١٥٥) الشركة العُمانية للاتصالات، «إعلان رقم ١١/٢٠٠٢: شروط وضوابط جديدة لمارسة نشاط مقاهى الإنترنت»، صحيفة «عُمان»، ٧ من مايو ٢٠٠٢.

(١٥٦) بسام بدارين، «مقاهى الإنترنت فى عَمّان: البحث عن الزوجة المناسبة.. وأفضل الطرق لصنع القنبلة النووية»، القدس العربى، ٢٩ من سبتمبر ١٩٩٨.

(١٥٧) حسين الإبراهيم، «الإنترنت والمعلوماتية فى الصراع العربى - الإسرائيلى»، تشرين (سوريا)، ٢٣ من فبراير ١٩٩٨.

(١٥٨) خلدون حسن النقيب، «الخليج.. إلى أين؟»، المستقبل العربى، المجلد ٢٣، العدد ٢٥٣.

(١٥٩) طايب معلى، «فكوا الرقابة عن الإنترنت..!»، الموقف (تونس)، يناير ١٩٩٩.

(١٦٠) محمد صلاح، «الأزهر والجماعات الإسلامية يتنافسون على الإنترنت»، الحياة (لندن)، ٢٨ من يوليو ١٩٩٨.

(١٦١) محمد عارف، «المستقبل لهاتف الإنترنت الذى يدخل المنطقة العربية»، الحياة (لندن)، ٨ من يوليو ١٩٩٨.

(١٦٢) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «الصين تسمح لموقعى إنترنت بنشر الأخبار»، ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٠،

Available at: http://www.aljazeera. net/science-tech/2000/ 12/12-29-1.htm).

(١٦٣) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «الصين تعيد إغلاق مواقع إنترنت أجنبية»، ٢٢ من أكتوبر ٢٠٠١،

Available at: http://www.aljazeera. net/science-tech/2001/ 10/10-22-2.htm).

(١٦٤) قناة الجزيرة التليفزيونية الفضائية (قطر)، «إجراءات صينية جديدة لتنظيم استخدام الإنترنت»، ٢٩ من أبريل ٢٠٠١،

Available at: http://www.aljazeera. net/science-tech/2001/ 4/4-29-1.htm).

(١٦٥) يعقوب الصبحى، «الإنترنت بالجامعة»، أخبار الجامعة (جامعة السلطان قابوس – مسقط)، العدد ٣٨، أكتوبر ٢٠٠١.

ثالثاً : مواقع مختارة على الإنترنت

- http://www.epic.org
- http://www.Freedomhouse.org
- http://www.un.org/depts/treaty
- http://www.nmit.georgtown.edu/papers/hsalhi.htm
- http://www.mevic.org/papers/inet-mena.html
- http://www.pws.net/h.../The %20 Internet %20 and %20 Middle %20 East %20 Studies.ht
- http://www.library.cornell.edu/colldev/mideast/unzipped/net-en-full/d.../summary.ht

- http://www.aclu.org/issues/cyber/burning.html
- http://www.referl.org/nca/special/enemies.html
- http://www.epic.org/free-speech/intl/
- http://www.ditnet.co.ae/arabic/reports
- http://www.netcafeguide.com
- http://www.cpj.org/attacksoo/mideastoo/gulf.html

***

شبكة الإنترنت

بين حرية التعبير وآليات الرقابة

أصبح الحديث الآن عن الحرية المطلقة لشبكة الإنترنت أمرا مشكوك فيه ، بل لم تعد هى وسيلة الإعلام التى لايمكن الرقابة عليها ، خاصة فى اعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر والتى أصبحت ذريعة اتخذتها الحكومات للقضاء على حرية التعبير عبر شبكة الإنترنت .

ومن ثم فقد ظهرت إلى الوجود تشريعات للرقابة على الإنترنت فى عديد من دول العالم بزعم محاربة الإرهاب أو حماية الأطفال و غيرها من المسميات أو المبررات للحد من حرية التعبير، وكذا ظهرت تقنيات حديثة لترشيح المحتوى للرقابة على تدفق المعلومات على الشبكة العنكبوتية سواء فى الدول المتقدمة أو النامية بأساليب لاتتوائم مع مبادئ التعبير الحر وبشكل يؤدى حتما إلى إعاقة قدرة مستخدمى الإنترنت على نشر واستقبال أوجه التعبير المختلفة التى تلقى حماية دستورية .

وبين صفحات هذا الكتاب نقدم جهدا رائدا حاول فيه المؤلف إلقاء الضوء ورصد أهم تلك التشريعات والتقنيات والأساليب التى أتبعتها الحكومات سواء الديمقراطية ـنها أو الشـولية فى دول العالم المختلفة للسيطرة على شبكا ... ـد من حرية التعبير خلالها .

وذلك فى محاولة لفتح آفاق جديدا ... ين ف تكنولوچيا المعلومات والإتصال لدراسة شبك ... ـوانب الأخلاقية التى تحكمها ، وهى تلك المحاوله ال ... ـافة لا بأس بها للمكتبة الإعلامية العربية التى خلت أ ... ـناوين التى تغطى جانب مهم يتعلق بالإنترنت كوسيلة إعلامية جديدة .

